A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

SCCR/35/11 PROV.
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 5 ديسمبر2017

اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة

الدورة الخامسة والثلاثون

جنيف، من 13 إلى 17 نوفمبر2017

مشروع التقرير

من إعداد الأمانة

1. عقدت اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة (المشار إليها فيما يلي اختصارا "اللجنة" أو "لجنة حق المؤلف") دورتها الخامسة والثلاثين في جنيف في الفترة من 13 إلى 17 نوفمبر 2017.

2. ومُثلت الدول التالية الأعضاء في المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) و/أو الأعضاء في اتحاد برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية في الاجتماع: الجزائر، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، بربادوس، بيلاروس، بنن، بوتان، بوتسوانا، البرازيل، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، إكوادور، مصر، إستونيا، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، هايتي، الكرسي الرسولي، هندوراس، هنغاريا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، آيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليتوانيا، ملاوي، ماليزيا، مالي، المغرب، موريتانيا، المكسيك، موناكو، ميانمار، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سنغافورة، سلوفاكيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سويسرا، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فييت نام، زمبابوي (101).

3. وشارك الاتحاد الأوروبي (EU) في الاجتماع بصفة عضو.

4. وشاركت المنظمات الحكومية الدولية التالية في الاجتماع بصفة مراقب: المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (ARIPO)، الاتحاد الأفريقي (AU)، جامعة الدول العربية (LAS)، المنظمة الدولية للفرنكفونية (OIF)، منظمة التعاون الإسلامي (OIC)، مركز الجنوب (SC)، منظمة التجارة العالمية (WTO) (7).

5. وشاركت المنظمات غير الحكومية التالية في الاجتماع بصفة مراقب: الرابطات والمؤسسات الأفريقية للمكتبات ودوائر الإعلام (AfLIA)، الوكالة الفرنسية لحماية البرامج (APP)، اتحاد هيئات البث الأيبيرية الأمريكية من أجل الملكية الفكرية (ARIPI)، الجمعية الأمريكية للمحامين (ABA)، جمعية المحفوظات والسجلات (ARA)، رابطة المترجمين الفوريين بالأرجنتين (AADI)، جمعية الإدارة الجماعية الدولية للمصنفات السمعية البصرية (AGICOA)، رابطة منظمات فناني الأداء في أوروبا (AEPO- ARTIS)، جمعية التلفزة التجارية في أوروبا (ACT)، الرابطة الأوروبية لطلاب القانون (ELSA)، الجمعية الدولية للبث (IAB)، المجموعة الدولية للناشرين في مجال العلوم والتكنولوجيا والطب (STM)، الجمعية الدولية لحماية الملكية الفكرية (AIPPI)، الجمعية الدولية لتنمية الملكية الفكرية (ADALPI)، الجمعية الدولية الأدبية والفنية (ALAI)، الجمعية العالمية للصحف (WAN)، المعهد الكندي لحق المؤلف (CCI)، جمعية المتاحف الكندية (CMA)، رابطة أوروبا الوسطى والشرقية لحق المؤلف (CEECA)، مركز البحث والإعلام في مجال حق المؤلف (CRIC)، مركز الدراسات الدولية للملكية الصناعية (CEIPI)، مركز الانترنت والمجتمع (CIS)، المركز الدولي للتنمية والتجارة المستدامة (ICTSD)، غرفة التجارة والصناعة في الاتحاد الروسي (CCIRF)، ائتلاف المجتمع المدني (CSC)، لجنة الممثلين وفناني الأداء (CSAI)، الاتحاد الدولي لناشري الموسيقى (ICMP)، الاتحاد الدولي لجمعيات المؤلفين والملحنين (CISAC)، المجلس البريطاني لحق المؤلف (BCC)، المجلس الأوروبي للناشرين (EPC)، المجلس الدولي للمحفوظات (ICA)، مؤسسة أمريكا اللاتينية لأبحاث الملكية الفكرية في سبيل التنمية، النظام الرقمي للمعلومات المتاحة (DAISY)، البث التلفزيوني الرقمي (DVB)، مؤسسة الحدود الإلكترونية (EFF)، شبكة المعلومات الإلكترونية للمكتبات (eIFL.net)، المكتب الأوروبي لجمعيات المكتبات والإعلام والتوثيق (EBLIDA)، الفنانين التشكليين الأوروبيين (EVA)، الاتحاد الأوروبي لجمعيات الإدارة المشتركة للنسخ السمعي البصري الشخصي (EUROCOPYA)، الاتحاد الأمريكي اللاتيني الأيبيري لفناني الأداء (FILAIE)، الاتحاد الدولي للفيديو (IVF)، الاتحاد الدولي لصناعة الفونوغرامات (IFPI)، الاتحاد الدولي للممثلين (FIA)، الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومعاهدها (IFLA)، الاتحاد الدولي لجمعيات منتجي الأفلام (FIAPF)، الاتحاد

الدولي للصحفيين (IFJ)، الاتحاد الدولي للموسيقيين (FIM)، الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق الاستنساخ (IFRRO)، جمعية المكتبات الألمانية، التحالف المستقل للسينما والتلفزيون (I.F.T.A)، المنتدى الدولي للمؤلف (AIF)، المجلس الدولي للمتاحف (ICOM)، مؤسسة كاريسما، المؤسسة الدولية للإيكولوجيا المعرفية (KEI)، جمعية الفنانين اللاتينيين، تحالف المكتبات بشأن حق المؤلف (LCA)، معهد ماكس بلانك لقانون الملكية الفكرية والمنافسة (MPI)، جمعية الصور المتحركة (MPA)، المتحف الكندي للتاريخ (CMH)، برنامج العدالة المعلوماتية والملكية الفكرية (PIJIP)، جمعية أمريكا الشمالية لهيئات الإذاعة (NABA)، المجلس الاسكتلندي للمحفوظات (SCA)، جمعية أمناء المحفوظات الأمريكية (SAA)، الجمعية اليابانية لهيئات البث التجارية (JBA)، شبكة العالم الثالث (TWN)، الاتحاد الأوروبي للإذاعة (EBU)، الرابطة الدولية للناشرين (IPA)، اتحاد إذاعات آسيا والمحيط الهادئ (ABU)، الاتحاد العالمي للمكفوفين (WBU)، الجمعية الدولية للشبكات - الإعلام والترفيه (UNI-MEI) (75).

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

6. رحب الرئيس بالوفود المشاركة في الدورة الخامسة والثلاثين للجنة الدائمة ودعا المدير العام إلى تقديم كلمته الافتتاحية.

7. وأشار المدير العام أن اللجنة لديها جدول أعمال ممتلئ لهذه الدورة، وأدلى بملاحظات موجزة بشأن بعض البنود التي سيتم مناقشتها. وابتداءً من البث، أشار إلى أنه على الرغم من أنه موضوع صعب من الناحية الرمزية، إلا أنه من المهم للغاية أن تحرز اللجنة تقدما بشأن هذا البند من جدول الأعمال. وقد لوحظ في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة أن تعددية الأطراف تثير درجة من التهديد. ومن الصعب للغاية الحصول على تحرك في المجال المعياري في أي من المنظمات المتعددة الأطراف. ويمكن للجنة مناقشة مختلف القوى الدافعة وراء ذلك لساعات. ومع ذلك، من الضروري بالنسبة لهم أن يتعاونوا معا وأن يروا كيف يمكنهم أن يحرزوا تقدما ويدركوا أن التقدم ممكنا على جدول أعمال معياري متعدد الأطراف. وذكر أن هذا هو الحال بالنسبة للبث الذي يعتبر مجالا واقع في المقدمة عند حدود تطوير التكنولوجيات. وتعد الويبو بمثابة منظمة تعمل على تعزيز الابتكار والإبداع من خلال نظام الملكية الفكرية الفعال والمتوازن. ومن المهم أن تتمكن اللجنة من إثبات أنها استطاعت التعامل مع تلك الأحداث في العشرين عاما أو ما يقاربها بحيث كانت تنظر في بند جدول الأعمال بشأن البث. وبالطبع، كان هناك إدراك بوجود تغييرات غير عادية في القاعدة التكنولوجية للبث. وقد أحدثت تلك التغييرات تطورات إيجابية في المحتوى المتاح من خلال البث. وفي ذلك الوقت، أدت هذه التغييرات إلى الكثير من الابتكارات في مجال القرصنة، والتي كانت اللجنة على دراية بها. وتهدد تلك التطورات، لاسيما تلك التي حدثت في مجال القرصنة، الكثير من الفوائد التي تحققت من خلال تطوير نماذج أعمال مبتكرة للبث. وذكر أنه مجال توصلت فيه اللجنة إلى نقطة مهمة في مناقشاتها. وأكد المدير العام أنه يتعين على الدول الأعضاء ألا تكون شكلية حول تلك المناقشة. وكما يعلم الجميع، للجنة ولاية خاصة بها. ومع ذلك، فإن الولاية هي تعبير عن رغبات الدول الأعضاء في أن يكون لها ولاية. وقد انقضى من عمر تلك الولاية حوالي 10 سنوات. ولما كان هناك تحرك في القاعدة التكنولوجية للبث، ولما كان هناك تحرك في تكنولوجيات القرصنة، فإنه يمكن للمرء أن يتوقع أن تكون اللجنة قد نظرت في الولاية وقررت ما هو الأنسب. وقد تكون هي نفس الولاية أو قد تكون ولاية مختلفة، ولكن ينبغي للجنة أن تقرر ما هي الطريقة المناسبة للمضي قدما. ولم يكن هذا سؤالا رسميا لأن الولاية كانت ببساطة التعبير الأحدث الذي قدمته أي دولة عضو لمجال عمل معين. وأعرب المدير العام عن أمله في تحقيق تقدم في هذا الموضوع الهام. كما أن هناك قضية التقييدات والاستثناءات، التي على اللجنة أن توضح مرة أخرى كيفية المضي قدما في الحلول. وذكر أن تلك البنود ظلت في إطار المناقشة لفترة طويلة. وهناك عدد من الدراسات الهامة والثرية للغاية التي ناقشتها وستناقشها اللجنة. وبالمثل، يعد البحث عن نتائج ملموسة في ذلك المجال أمرا ذا أهمية قصوى. وذكر أن هناك قضايا جديدة، ناشئة، تم اقتراحها من قبل مختلف الدول الأعضاء. فمن ناحية، هناك مبادرة طرحتها مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي (GRULAC)، فيما يتعلق بالبيئة الرقمية، وهي مبادرة مهمة للغاية ومجال عمل للعالم ككل. وهناك أيضا الاقتراح الذي قدمته السنغال والكونغو معا، وهو يحمي حق الفنانين في إعادة البيع. وبالمقارنة بالاقتراح الرسمي

الذي سبق ذكره، تعتبر القضية ضيقة إلى حد معقول، ولكنها رغم ذلك مهمة للغاية لأنه في نهاية اليوم، وأيا كان نموذج العمل، هناك في الأساس فنان أو مبتكر يجب أن يُنظر في حمايته. وذكر أن اللجنة أمامها مجموعة مهمة للغاية من القضايا المعروضة عليها. وأعرب المدير العام عن أمنياته للدول الأعضاء بمداولات جيدة في ظل القيادة القديرة للغاية للرئيس.

البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول أعمال الدورة الخامسة والثلاثين

8. ذكر الرئيس بأن عمل اللجنة وولايتها تمنحهم فرصة للتأثير على العديد من مواطنيهم، الذين لهم صلة بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة على أساس يومي، فيما يتعلق بالطريقة التي يعملوا ويعيشوا ويلعبوا بها. وأفاد أن عمل اللجنة وولايتها تمنحهم فرصة للتأثير على العديد من الصناعات التي تتأثر نماذج أعمالها بالتكنولوجيا. وهناك العديد من الصناعات المرتبطة بالجمعيات أو المجموعات من تلقاء نفسها. وأفاد أن اللجنة ترحب بفرصة المشاركة معها لمعرفة كيفية تحركها بطريقة تدعم دورها وتأثيرها في المجتمع. وأفاد أنه بمساعدة الأمانة، اتخذ الرئيس ونائبية الإجراءات بصفتها عملية مدفوعة من الأعضاء بطريقة مفتوحة وشفافة، بهدف تحريك القضايا بفعالية نحو توافق الآراء. وذكر أن اللجنة عملت على هذا النحو لفترة طويلة. وأعرب عن حرصه ونائبيه على مواصلة هذه العملية. وأعرب عن أمله في أن تقوم اللجنة، خلال الأيام الخمسة المقبلة، بإجراء مناقشات ممتازة وتوفير فرص لأعضائها للمشاركة والعمل مع بعضهم البعض. كما أعرب عن تطلعه إلى مناقشات مثمرة وبناءة في الأيام المقبلة.
وبالانتقال إلى البند الثاني من جدول الأعمال، وهو اعتماد جدول الأعمال، أشار إلى أنه في وقت سابق، قامت الأمانة بتعميم مشروع جدول الأعمال، فيما يتعلق بنطاق عمل اللجنة هذا الأسبوع. واقترح أن تواصل اللجنة العمل بشأن جميع مواد مشروع جدول الأعمال. وذكر أن المناقشات سوف تستند إلى جميع وثائق العمل التي نظرت فيها اللجنة خلال دورتها الرابعة والثلاثين التي عقدت في مايو 2017، وجميع الوثائق والمقترحات الأخرى المقدمة لتلك المناقشات. أما فيما يتعلق بعمل اللجنة، فقد كان الاقتراح هو مناقشة حماية هيئات البث في ذلك الصباح، ومناقشة المسائل الإجرائية في المساء التالي، قبل الانتقال إلى التقييدات والاستثناءات التي ستتم مناقشتها صباح الأربعاء حتى نهاية المساء. وأفاد أن الأمانة عممت عددا من مشاريع خطط العمل التي حصلت على مدخلات بشأنها، وسيتم مناقشة تلك يوم الاربعاء. كما ستناقش اللجنة بعد ذلك الدراسة الاستطلاعية حول حق المؤلف في البيئة الرقمية وإعادة بيع حق الملكية في صباح يوم الجمعة، مع الاستمرار في مناقشة الأمور الأخرى بعد ظهر يوم الجمعة قبل مراجعة ملخص الرئيس. وأفاد أن الامانة أرسلت جدول الأسبوع إلى منسقي المجموعات. وطلب الرئيس أن تستعرض الأمانة هذا الجدول في ضوء التعديلات المقترحة. وذكر بأنه سيجتمع مع منسقي المجموعات الإقليمية خلال استراحة الغداء. واقترح أن يناقشوا أي مسألة تتعلق بتخصيص الوقت لبنود جدول الأعمال في ذلك الاجتماع. وطلب من الأمانة أن تتلو الجدول الزمني.

9. وأشارت الأمانة إلى أن تخصيص الوقت المقترح للاجتماع عن كثب جاء بعد تخصيص الوقت في الاجتماع السابق. وأفادت بأن الاقتراح لذلك الصباح هو افتتاح الدورة، والبنود الإدارية لجدول الأعمال والبيانات الافتتاحية التي تدلي بها المجموعات الإقليمية في الاجتماع ككل، ثم تليها مباشرة المناقشات بشأن حماية هيئات البث، ثم بيانات من الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية يتبعها اجتماع غير رسمي إذا كان هناك وقت. وسيكون الاقتراح عندئذ هو مواصلة هذه الجلسات غير الرسمية في فترة ما بعد الظهر. أما يوم الثلاثاء، فسيكون الموضوع مرة أخرى هو حماية هيئات البث مع مناقشات في الجلسات غير الرسمية، والمراجعة في الجلسة العامة واختتامها.

10. واستفسر الرئيس عما إذا كانت هناك تعليقات على مشروع جدول الأعمال. ونظرا لعدم وجود أي تعليقات أو اعتراضات إضافية، اعتمدت اللجنة مشروع جدول الأعمال.

البند 3 من جدول الأعمال: اعتماد منظمات غير حكومية جديدة

11. افتتح الرئيس البند 3 من جدول الأعمال، وهو اعتماد منظمات غير حكومية جديدة. وأفاد أن الأمانة تلقت عديد الطلبات الواردة في الوثيقة.SCCR/35/2Rev. ودعا اللجنة إلى الموافقة على اعتماد المنظمتين غير الحكوميتين، المشار إليهما

في الوثيقة المذكورة في دوراتها، وهما مركز بحوث السياسات الإعلامية (CIPR)، وجمعية المتاحف الكندية (CMA). ونظرا لعدم وجود اعتراضات أو تعليقات من الدول الأعضاء، وافقت اللجنة على اعتماد المنظمتين غير الحكوميتين.

البند 4 من جدول الأعمال: اعتماد تقرير الدورة الرابعة والثلاثين للجنة

12. افتتح الرئيس البند 4 من جدول الأعمال، وهو اعتماد تقرير الدورة الرابعة والثلاثين للجنة. ودعا الرئيس الوفود إلى إرسال أية تعليقات خطية أو تصويبات، على النسخة الإنكليزية المتاحة إلكترونيا، إلى الأمانة عبر البريد الإلكتروني copyright.mail@wipo.int. وينبغي إرسال التعليقات في الوقت المناسب بغية إتاحة التقرير قبل انعقاد الدورة المقبلة. ودُعيت لجنة حق المؤلف إلى اعتماد مشروع التقرير، الوثيقة SCCR/34/7 PROV. واعتمدت اللجنة التقرير. ودعا الرئيس الأمانة إلى إبلاغ المندوبين بالأحداث الجانبية المبرمجة لذلك الأسبوع والقيام بإعلانات أخرى.

13. وأبلغت الأمانة اللجنة أن هناك ثلاثة أحداث جانبية خلال ذلك الأسبوع. ففي وقت الغداء لليوم التالي، سيكون هناك حلقة نقاش حول التقييدات والاستثناءات الرقمية لحق المؤلف، برعاية وفد البرازيل وكلية الحقوق في واشنطن بالولايات المتحدة. أما يوم الأربعاء، فسيكون هناك حدثان جانبيان ينظمهما الاتحاد الدولي للممثلين (FIA). وستكون أول حلقة نقاش في وقت الغداء حول آثار حق المؤلف على إنتاجات أفلام نوليوود. وفي المساء سيكون هناك حفل استقبال بعد الاجتماع مباشرة، يليه عرض فيلم الرئيس التنفيذي (CEO)، من إنتاج شركة نوليوود. وسيتبع العرض جلسة أسئلة وأجوبة مع المدير. وسيتم توفير المزيد من التفاصيل حول الأحداث في اليوم التالي وخلال يوم الأربعاء.

البيانات الافتتاحية

14. دعا الرئيس المنسقين الإقليميين إلى الإدلاء ببياناتهم الافتتاحية.

15. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ وأكد دعمه لجدول الأعمال وبرنامج عمل الدورة، الذي يعكس معالجة أكثر توازنا لجميع القضايا التي تواجه اللجنة. وذكر أن اللجنة مهمة بالنسبة للويبو في التعامل مع حماية هيئات البث والتقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات والتقييدات والاستثناءات لفائدة لمؤسسات التعليمية والبحثية ولفائدة الأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى. وأفاد أن تلك القضايا الثلاث ذات أهمية كبيرة لمجموعة آسيا والمحيط الهادئ. فبعد المناقشات التي دارت في اللجنة منذ الدورة السابعة والعشرين، لن يكون من الخطأ القول بأنهم يواجهون صعوبة في التوصل إلى اتفاق بشأن مواصلة العمل بشأن كل البنود الثلاثة من جدول الأعمال. وذكر أنه لتعزيز عملهم، يجب أن يرجعوا إلى توجيهات الجمعية العامة لعام 2012 للجنة حول خطة العمل بشأن تلك القضايا الثلاث وأقر وفد مجموعة آسيا والمحيط الهادئ بظهور قضايا جديدة ومهمة أيضا مثل حق المؤلف في البيئة الرقمية. وشكر الأمانة على الدراسة الاستطلاعية بشأن البيئة الرقمية بين عامي 2000 و 2016. وأعرب عن تطلعه إلى معرفة المزيد عن الدراسة الاستطلاعية بالأطر الوطنية في السنوات العشر الماضية. كما أعرب عن تطلعه إلى عرض الدراسة الاستطلاعية وكذلك العرض المتعلق بحقوق إعادة البيع. وأفاد أن أعضاء المجموعة سيدلون بمداخلاتهم بصفتهم الوطنية في إطار بند جدول الأعمال ذلك، وسيشاركوا بشكل استباقي في مناقشة هذا الموضوع. وأفاد أن معاهدة البث وكيف تنطبق الحقوق على البث هي قضية تتطلب موازنة دقيقة. وأعرب عن رغبة أعضاء مجموعة آسيا والمحيط الهادئ في الانتهاء من وضع معاهدة متوازنة بشأن حماية هيئات البث على أساس ولاية الجمعية العامة لعام 2007، والتي يتم تناولها بالمعنى التقليدي. وبالنسبة للوفد، تعد الاستثناءات والتقييدات ذات أهمية حاسمة للأفراد وللتنمية الجماعية للمجتمعات. ومن أجل تطوير وتعزيز الثقافة والعلوم والتعليم، من الضروري وجود نظام متوازن لحق المؤلف لا يأخذ المصالح التجارية لأصحاب الحقوق بعين الاعتبار فحسب، بل ينظر أيضا إلى المنفعة العامة الأكبر، من خلال تعزيز وصول الجمهور إلى المصنفات. كما يعد وصول الجميع إلى المعرفة والترفيه أمرا هاما وكثيرا ما كان يعوقه عدم الوصول إلى المواد التعليمية والبحثية ذات الصلة. وشكر وفد مجموعة آسيا والمحيط الهادئ أولئك الذين يقدمون العروض

وتطلع إلى الدراسة الاستطلاعية بشأن الوصول إلى الأعمال المحمية بموجب حق المؤلف لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة. كما أعرب عن تطلعه إلى جميع العروض. وأحاط علما بالتقدم الملحوظ الذي تحقق في المناقشات بشأن جميع المواضيع المتعلقة بالاستثناءات والتقييدات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات. وذكر أن نتائج المناقشات تنعكس في الرسم البياني غير الرسمي للرئيس بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات، الوثيقة SCCR/34/5. ورحب بالدراسة المحدثة والتحليل الإضافي للدراسة المتعلقة بالنشاط التعليمي، ورأى أن نفس الدراسة، إلى جانب الرسم البياني غير الرسمي للرئيس بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة الأخرى، الوثيقة SCCR/34/6، قدمت وجهات نظر ذات صلة بهذه الموضوعات. وأعرب عن تقديره للأمانة لإعدادها مشروع خطط العمل لفائدة المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف والأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى. وذكر أن مشروع خطط العمل هو أساس جيد لمزيد من البحث في اللجنة، بهدف إحراز تقدم بشأن تلك القضايا البالغة الأهمية. وأكد وفد مجموعة آسيا والمحيط الهادئ التزامه بمواصلة المشاركة البناءة في مناقشة مشروع خطط العمل. وأعرب عن أمله في أن تشارك جميع الدول الأعضاء بشكل بناء خلال الدورة في مسألة الاستثناءات والتقييدات على أساس المناقشات السابقة والمدخلات الجديدة، حتى يتمكنوا من الاستمرار في إحراز تقدم بشأن هذه المسألة. وذكّر الرئيس بأن اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة هي اللجنة ذاتها التي أبرمت بالمعاهدات التي تم تحقيقها من خلال المشاركة البناءة لجميع الدول الأعضاء. وأعرب عن تفاؤله بإحراز مزيد من التقدم والوصول إلى نتائج ذات معنى من خلال الحفاظ على نفس الروح البناءة.

16. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء وأفاد بأنه لازال يبدي أهمية للتفاوض على معاهدة لحماية هيئات البث. وذكر أنه إذا كان لهذه المعاهدة أن تحافظ على أهميتها، فإنه يقع على عاتقهم مسؤولية مراعاة أصوات العالم الحقيقي والاستجابة للتطورات التكنولوجية في مختلف المجالات. وأفاد أن القيمة الاقتصادية الهامة للبث والحماية المناسبة لهذه القيمة تقع ضمن الاعتبارات الهامة للمنظمة. وفي هذا الصدد، ينبغي للدول الأعضاء أن تعمل من أجل التوصل إلى حل يتلاءم مع البيئة الحالية دون ترك الحلول تتقادم قبل أن يكون لها تأثير. وشدد في نفس الوقت على أهمية الالتزام بولاية الجمعية العامة للويبو لعام 2007، التي اشترطت ألا يتم عقد مؤتمر دبلوماسي إلا عندما تتوصل اللجنة إلى اتفاق بشأن أهداف وموضوع الحماية ونطاق محدد للمعاهدة. وذكر أن الدول الأعضاء هي التي يمكن أن تتفق على حلول عملية وذات مغزى، وتحافظ على أهمية اللجنة والمنظمة. وأحاط علما مع التقدير بالجهود المبذولة لتكييف النص الموحد المعدل بشأن التعاريف وموضوع الحماية والحقوق المزمع منحها والقضايا الأخرى، الوثيقة SCCR/34/4. وأفاد أن الجزء ألف من تلك الوثيقة يمثل أساسا مقبولاً لمزيد من المناقشة حول القضايا المتبقية وهي التعاريف وموضوع الحماية والحقوق، فضلاً عن القضايا الأخرى. ومع ذلك، ذكر أنه في جميع المجالات هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به لتحقيق أقصى قدر من الفرص لنجاح المعاهدة. وأعرب وفد المجموعة باء عن ثقته في أن المناقشات ستتبلور بشكل أكبر تحت الرئاسة المقتدرة للرئيس، ومن خلال المساهمات القيمة من جميع المشاركين في اللجنة. وبالانتقال إلى التقييدات والاستثناءات، أعرب الوفد عن أمله في أن يتم إيجاد أساس توافقي لمزيد من العمل في اللجنة. وأعرب عن تقديره لأن يكون الهدف من مناقشاتهم هو التوصل إلى فهم أفضل للمواضيع، فيما يتعلق بأساليب العمل. وأحاط علما بالوثيقتين SCCR/34/5 وSCCR/34/6، التي تحتويان على الرسوم البيانية غير الرسمية للرئيس، وأعرب عن استعداده لمواصلة المناقشات من الاجتماعات السابقة لاستكشاف أرضية مشتركة يمكن الوقوف عليها. وشدد على أنه ينبغي للجنة أن تنظر بجدية في الأهداف والمبادئ كما هو مقترح في الوثيقتين SCCR/26/8 وSCCR/27/8، التي توفران أساساً للأرضية المشتركة، في حالة عدم التوصل إلى توافق في الآراء داخل اللجنة. وأحاط علما بمقترح الأمانة بشأن مشروع خطط العمل المتعلقة بالتقييدات والاستثناءات، التي لم يتم إرسالها إلا في الأسبوع السابق. وأفاد بأنه سيحتاج إلى بعض الوقت للنظر في المحتوى والشكل. ويمكن للرئيس أن يطمئن لالتزام المجموعة باء المستمر بالمشاركة البناءة في عمل اللجنة.

17. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة دول أوروبا الوسطى ودول البلطيق (CEBS) وأكد مجددا على موقفه الراسخ بالتزامه بالعمل من أجل عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن اعتماد معاهدة لحماية هيئات البث، والتي من شأنها أن تؤدي إلى نتيجة

ذات مغزى. وأعرب عن تفضيله للنهج المتبع في وضع معاهدة تأخذ في الحسبان مختلف أنواع البث التي تطورت من خلال تكنولوجيات سريعة التطور. وذكر أنه من أجل ضمان الحماية الفعالة لهيئات البث، يتعين دمج العناصر الضرورية لإنشاء أحكام مستقبلية. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى التقدم المحرز في وضع صك قانوني فعال وعن تفضيله النهج الذي يحمي بنفس القدر أي إرسالات لهيئات البث عبر أي وسيلة. وأفاد أنه كما سبق ذكره في الدورات السابقة للجنة، أقرت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق بأهمية التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات، وكذلك لفائدة المؤسسات التعليمية والبحثية والأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى. وذكر أنه ليس في وضع يمكنه من تقديم دعمه للعمل على صك قانوني دولي في هذا المجال. ومع ذلك، ذكر أنه يمكن للنُهج المختلفة التي اعتمدتها الدول الأعضاء، بما في ذلك شرح أفضل الممارسات، والدراسات المقدمة إلى اللجنة خلال الدورات السابقة، توجيه عمل اللجنة فيما يتعلق بالتوجيهات بشأن التنفيذ الوطني للمعاهدات الدولية. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى تبادل أفضل الممارسات لمختلف النهج الوطنية. وأحاط علما بمشروع خطط العمل للتقييدات والاستثناءات التي أعدته الأمانة. ومع ذلك، أفاد بأنه يحتاج إلى مزيد من الوقت لتحليل تلك الخطط. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب وفد المجموعة عن استعداده للمشاركة في المناقشات حول الاقتراح الذي تقدم به وفدا السنغال والكونغو بشأن حقوق إعادة البيع المدرجة في جدول الأعمال. وأخيراً، طمأن وفد مجموعة دول أوروبا الوسطى ودول البلطيق الرئيس بشأن المشاركة البناءة في جميع المناقشات خلال الدورة.

18. وتحدث وفد كوستاريكا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي (GRULAC) وشدد على أهمية نشر جميع الوثائق الرسمية لكل دورة في الوقت المناسب، وبالإشعار المسبق المستحق، حتى يتسنى تقييمها. وأفاد أنه بالنسبة لمجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، يعد عمل اللجنة الدائمة ذا أهمية قصوى. وذكر أنه يدعو دائماً إلى وضع برنامج عمل متوازن حول حماية هيئات البث وحول التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات والتقييدات والاستثناءات لفائدة مؤسسات التعليم والبحث والأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى، فضلاً عن اقتراح مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي بشأن حق المؤلف المتعلق بالبيئة الرقمية. وأعرب عن أمله في معالجة كل هذه القضايا من خلال المناقشات المتوازنة، واحترام مصالح وأولويات جميع الدول الأعضاء. وذكر أن الاستثناءات والتقييدات من أهم النتائج، كما أن المنطقة عززت دخول معاهدة مراكش حيز النفاذ، وظلت متنبهة إلى جميع الأعمال الرامية إلى تنفيذ تلك المعاهدة. وأكد وفد مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي مجددا على رغبته في مواصلة المناقشات بشأن حماية هيئات البث من أجل تحديث حمايتها، وذلك باتباع النهج القائم على الإشارة. وأعرب عن أمله في مواصلة المناقشات حول الوثيقة SCCR/34/4، الناتجة عن الدورة السابقة للجنة. وذكر أنه على أي حال، يجب الأخذ في الحسبان الوثائق الأخرى المتعلقة بهذا البند من جدول الأعمال، بما في ذلك مناقشة الاقتراح المقدم في الدورات السابقة من الأرجنتين وكولومبيا والمكسيك والوارد في الوثيقة SCCR/33/5. وفيما يتعلق بالتقييدات والاستثناءات، أعرب الوفد عن تقديره للنسخ المحدثة للدراسات والعروض التي ستُقدم في هذا الأسبوع حول هذا الموضوع. وأيد وفد مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي مناقشة مفتوحة وصريحة حول التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات، دون الاخلال بطبيعة نتائج المناقشة، من أجل التوصل إلى حل فعال للمشاكل التي تؤثر على المكتبات ودور المحفوظات في جميع أنحاء العالم. وأكد الوفد اهتمامه بمواصلة المناقشات بشأن المقترحات المقدمة من المجموعة الأفريقية، الوثيقة SCCR/29/4، فضلاً عن اقتراح الأرجنتين، الوثيقة SCCR/33/4. وأعرب عن رغبته في مناقشة خطة العمل التي صدرت يوم الجمعة بشأن هذا الموضوع. كما أعرب عن اهتمامه بمواصلة المناقشات حول اقتراح مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي لتحليل حق المؤلف في البيئة الرقمية. وأفاد بأن الدول الأعضاء أقرت بالأهمية الكبرى لذلك الاقتراح. وأفاد بأن التحديات التي قدمها العمل في البيئة الرقمية لا يمكن إنكارها بالنسبة للمصنفات المحمية. وأعرب الوفد عن امتنانه للأمانة على الدراسة المتعلقة بتشريع حق المؤلف منذ عام 2006، والتي من شأنها أن تثبت أنها أداة قيمة وتؤدي إلى مناقشات بناءة ومستنيرة. وأعرب مجددا عن رغبته في العمل بشكل بناء حول موضوعات جدول أعمال الاجتماع.

19. وأعرب وفد الصين عن تأييده لجدول الأعمال والترتيبات الخاصة بالاجتماع. وأشار إلى أنه مع مرور الوقت، سنواجه نفس التحديات والتغيرات في العالم. وأكد من جديد على موقفه المرن فيما يتعلق بأي اقتراح بناء. وذكر أنه في الدورات السابقة وفيما يتعلق بالمبادئ والأهداف والقضايا التقنية، كان قد أعرب عن وجهات نظره ومقترحاته مرات عديدة. وأفاد أنه في الدورة الحالية، سيقدم تعليقات إضافية. وأعرب عن أمله في أن يتم إحراز تقدم كبير في البنود أو في بعضها في ظل القيادة القديرة للرئيس وبفضل العمل الشاق الذي تقوم به جميع الوفود.

20. وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية وذكر أنه يولي باستمرار أهمية كبيرة للبنود التي تجري مناقشتها في اللجنة. وأشار على وجه الخصوص إلى حماية هيئات البث، والاستثناءات والتقييدات، وحقوق إعادة البيع وحق المؤلف المتعلق بالبيئة الرقمية. ومع ذلك، ذكر أن أولوياته في جدول الأعمال هي التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات ولفائدة مؤسسات التعليم والبحث والأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى. وأحاط وفد المجموعة الأفريقية علما بالتطورات الأخيرة في أعمال اللجنة، بما في ذلك الانتهاء من الدراسات التي تم التكليف بها لخبراء بارزين، وصياغة خطط عمل بشأن الاستثناءات والتقييدات، والبرنامج غير الرسمي بشأن الاستثناءات والتقييدات وغيرها من الوثائق المطروحة على اللجنة. وفيما يتعلق بمسألة حماية هيئات البث، شكر وفد المجموعة الأفريقية الرئيس على الوثيقة SCCR/34/4، وكذلك العرض الموجز للموضوعات قيد المناقشة، والذي يعكس المقترحات المقدمة خلال المناقشة. وأعرب عن أمله في أن تكون تلك الوثيقة بمثابة أساس للمناقشة وأن تمكّنهم من إحراز تقدم سريع نحو اعتماد مشروع معاهدة بشأن هذا الموضوع. وفيما يتعلق بموضوع الاستثناءات والتقييدات، أعرب عن سعادته لظهور الرسوم البيانية غير الرسمية المقدمة من الرئيس السابق في الوثيقة SCCR/35/4 وSCCR/35/6 في هذا الموضوع. وأعرب عن امتنانه للبروفيسور ريداند والبروفيسور تكوبي عن دراستهما الاستطلاعية بشأن الوصول إلى المصنفات المحمية بموجب حق المؤلف للأشخاص ذوي الإعاقة. وأفاد أن تلك الدراسات استندت إلى الردود على الاستبيان من 23 دولة عضو. كما أعرب عن امتنانه للبروفيسور سينغ على تحديثه لدراسة حول التقييدات والاستثناءات لفائدة المؤسسات التعليمية والبحثية، الوثيقة SCCR/35/5 REV، وفقا للتكليف الممنوح له خلال الدورة الثالثة والثلاثين للجنة. كما أعرب وفد المجموعة الأفريقية عن امتنانه للدكتور كروز على تحديثه وتنقيحه للدراسة حول التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات، الوثيقة SCCR/35/6. وأفاد بأنه ينتظر باهتمام العروض التقديمية حول هذه الوثائق. وذكر أن اللجنة لديها موارد ومواد كافية بشأن الاستثناءات والتقييدات، وأن الوقت قد حان لاتخاذ اللجنة إجراء بشأنها. وبعبارة أخرى، ذكر أن صياغة صك قانوني مناسب سيكون أكثر ملاءمة كأداة قانونية ملزمة. وكما ورد في الوثيقة SCCR/35/9، يمكن أن تكون العروض مفيدة من أجل وضع اللمسات الأخيرة على ولاية اللجنة. وأعرب عن أمله في أن تكون أي مبادرة أو نُهج أُعتمدت في تلك المرحلة من المفاوضات في إطار الاستثناءات والتقييدات متعلقة بصياغة البنود وتيسير المناقشات القائمة على النصوص. وينبغي أن ينعكس ذلك بوضوح في مشروع خطة العمل. وأفاد أنه سيقدم المزيد من التعليقات الممتدة حول الاستثناءات والتقييدات في وقت لاحق.
وبالإضافة إلى ذلك، أحاط وفد المجموعة الأفريقية علما بتحليل حق المؤلف المتعلق بالبيئة الرقمية والاقتراح المتعلق بحق إعادة البيع. كما أحاط علما بالاقتراح المقدم من الاتحاد الروسي بشأن ادراج موضوع جديد يتعلق بالحماية الإضافية لمديري المسرح على المستوى الدولي. وأفاد بأن مجموعته تلتزم بالمناقشات البناءة حول جميع البنود المدرجة على جدول الأعمال.

21. وصرح وفد كازاخستان، متحدثا باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية (CACEEC)، بأن اللجنة الدائمة كإحدى لجان الويبو المهمة، أثبتت نفسها كمنبر تفاوضي مهم في مجال حق المؤلف. وقد أنتجت معاهدات تخدم مصالح جميع الدول الأعضاء. ومع ذلك، فعلى الرغم من التقدم الذي تم إحرازه، هناك قضايا معلقة كانت موضع نقاش لفترة طويلة. وتعلق اللجنة أهمية كبرى على القضايا المدرجة في جدول أعمال الاجتماع. وقد حان الوقت للانتقال إلى مرحلة جديدة لتحفيز عمل اللجنة. وفيما يتعلق بالبث، يود الوفد أن يأخذ في الاعتبار التطورات التكنولوجية والتحديات في البيئة المتغيرة. ونتيجة لذلك، يدرك الحاجة الملحة لإبرام المعاهدة العالمية لحماية هيئات البث من القرصنة. وذكر أنه يتطلع إلى مناقشات مثمرة في هذا الشأن، والتي يمكن أن تؤدي نتائجها إلى عقد مؤتمر دبلوماسي. وفيما يتعلق بالتقييدات والاستثناءات، أقر الوفد

بأهمية الوصول إلى المعرفة والمعلومات لفائدة جميع أصحاب المصلحة، خاصة وعامة. وأعرب عن أمله في أن يتمخض عمل اللجنة عن حل، وعن مبادئ الشمولية والبراغماتية من أجل نظام الملكية الفكرية أفضل، مع مراعاة احتياجات وأولويات الجميع. وذكر أن الاقتراح المقدم من الاتحاد الروسي حظي بدعم جماعي. ونيابة عن المجموعة الإقليمية، دعا وفود الويبو إلى دعم مبادرة تعزيز حماية حقوق مديري المسرح على المستوى الدولي. وأفاد أن مسألة حماية وانفاذ حق المؤلف والحقوق ذات الصلة لمديري الأداء مهمة بالنسبة لمجموعة واسعة من مؤيدي فنون المسرح. وفي غياب اللوائح ذات الصلة، ستزداد مخاطر الإنتاج الجيد للأداء المسرحي وإساءة استخدام حقوق المديرين. وأعرب عن اهتمامه بتعزيز تبادل الخبرات في هذا المجال، واستكشاف السبل الممكنة لتعزيز حماية وإنفاذ حق المؤلف والحقوق ذات الصلة لمديري الأداء في العمل المسرحي. وأعرب عن أمله في الحصول على دعم الدول الأعضاء بشأن تلك المبادرة. وذكر أن بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية مستعدة لإجراء مفاوضات حول القضايا المتبقية أمام اللجنة. وأكد للرئيس بأنه يمكنه الاعتماد على مشاركته البناءة بهدف الانتهاء بنجاح من أعمال الدورة.

22. وذكر وفد الاتحاد الأوروبي أنه سيشارك بنشاط في المناقشات المتعلقة بمعاهدة حماية هيئات البث. وأفاد أن تلك المناقشات ذات أهمية كبيرة، وأعرب عن التزامه بمواصلة العمل بشكل بناء للنهوض بالمناقشات المعقدة والتقنية. كما ذكر أنه من المهم الاستجابة للاحتياجات والمصالح الحالية والمستقبلية لهيئات البث، وأن تنعكس التطورات التي حدثت في القرن الحادي والعشرين. وفي هذا السياق، أعرب الوفد عن تطلعه إلى مزيد من مشاركة اللجنة حتى يتسنى لها المضي قدما في مناقشات متعمقة بشأن النص الموحد المنقح بشأن التعاريف وموضوع الحماية والحقوق المزمع منحها والقضايا الأخرى التي تم إعدادها للدورة السابقة في الوثيقة SCCR/34/3. وأفاد أنه ذُكر في مناسبات سابقة أن هناك حاجة إلى توافق واسع في الآراء بشأن نطاق الحماية المزمع منحها، بحيث يمكن للمعاهدة أن توفر حماية جيدة وفعالة لهيئات البث، في البيئات التكنولوجية الحالية والمستقبلية على السواء. كما أفاد أن جهودا كبيرة قد بُذلت خلال الدورات السابقة من أجل بناء توافق في الآراء بشأن العناصر الرئيسية للمعاهدة. وأعرب عن أمله في أن تتيح الدورة الحالية للجنة الاتفاق على هذه العناصر في ضوء وجود نص ذي معنى يعكس الواقع والتطورات التكنولوجية في القرن الحادي والعشرين. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أكد الوفد على التزامه بالتقدم نحو إبرام معاهدة جديرة بالاهتمام. كما أفاد أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ملتزمون بمواصلة المناقشات بشكل بناء بشأن الاستثناءات والتقييدات. وسيكون من المفيد للغاية إذا كانت المناقشات تهدف إلى تعميق فهم الدولة، ومراعاة الحلول الممكنة والمرونة في ظل الإطار الحالي للمعاهدات الدولية. وفي هذا الصدد، أعرب عن اقتناع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بأن الإطار الدولي الحالي لحق المؤلف قد مكّن الدول الأعضاء في الويبو بالفعل من إدخال التقييدات والاستثناءات في تشريعاتها الوطنية والمحافظة عليها وتحديثها. وبهذه الطريقة، يمكن أن تستجيب الدول الأعضاء بشكل معقول لاحتياجاتها وتقاليدها المحلية بينما تعمل على ضمان أن حق المؤلف هو جائزة للإبداع. ونتيجة لذلك، لا يبدو أن هناك حاجة إلى أي صكوك جديدة وملزمة قانوناً في هذا المجال. ومع أخذ ذلك في الحسبان، أعرب الوفد عن استمرار اقتناعه بأنه يمكن تنفيذ عمل مفيد في اللجنة لتقديم إرشادات بشأن الطريقة التي يتم بها تنفيذ المعاهدات الدولية في القوانين الوطنية. وأحاط الوفد علما بمقترح الأمانة لمشروع خطة عمل بشأن التقييدات والاستثناءات، التي لم يتم إرسالها إلا في الأسبوع السابق. وأفاد أنهم جميعا بحاجة الى الوقت للنظر في هذا الاقتراح من حيث الشكل والمحتوى. وكما قيل في الماضي، يمكن أن يكون تبادل أفضل الممارسات بطريقة شاملة لصالح جميع أعضاء الويبو بمثابة أداة مفيدة في هذا الصدد. وفيما يتعلق بالمواضيع التي تجري مناقشتها حالياً في إطار بند جدول الأعمال بعنوان "مسائل أخرى"، أعرب وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه عن تأييد اقتراح وفد السنغال والكونغو بإدراج حق إعادة البيع في جدول الأعمال. كما أيد إدراج الموضوع كبند جديد في جدول الأعمال الدائم للجنة.

البند 5 من جدول الأعمال: حماية هيئات البث

23. افتتح الرئيس البند 5 من جدول الأعمال بشأن حماية هيئات البث. وذكر أن هذه المسألة قد نوقشت على نطاق واسع في الماضي واستمرت في كونها قضية ذات أهمية أساسية بالنسبة لهم جميعا. وفيما يتعلق بالعمل الذي بدأوه لبعض

الوقت، لاسيما عمل الدورة السابقة، ذكّر أعضاء اللجنة بأن لديهم النص الموحد المنقح بشأن التعاريف وموضوع الحماية والحقوق المزمع منحها والقضايا الأخرى، الوثيقة SCCR/34/4. وأفاد بأن عددا من الوفود أشارت إلى تلك الوثيقة في بياناتها الافتتاحية. وقد عُرضت تلك الوثيقة على اللجنة خلال الدورة السابقة كي ينظر فيها الجميع. وبالإضافة إلى ذلك، ذكّر أعضاء اللجنة أيضاً بأن هناك ملاحظة مهمة بشأن مشروع معاهدة حماية هيئات البث، الوثيقة SCCR/33/5، التي قدمتها وفود الأرجنتين وكولومبيا والمكسيك للنظر فيها. وذكر أن المناقشات حول هيئات البث جارية لفترة طويلة من الزمن. وقد أجريت المناقشات، واستمر إجرائها، وينبغي إجرائها على مستوى يتضمن بعض الجوانب التقنية. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، ستتحرك بعض الجلسات والمناقشات نحو جلسات غير رسمية بسرعة. وفتح الباب لمنسقي المجموعات للإدلاء ببياناتها، تليها الوفود الوطنية وممثلي المنظمات غير الحكومية. وطلب من المنظمات غير الحكومية الادلاء ببياناتها لمدة دقيقتين حسب الممارسة المعتادة من أجل نقل العمليات نحو الأمام إلى جانب الوصول إلى الجلسات غير الرسمية في الوقت المناسب.

24. وأكد وفد سويسرا، متحدثاً باسم المجموعة باء، على أهمية تحديث الإطار القانوني الدولي للحماية الفعالة لهيئات البث، بهدف معالجة القضايا التقنية والواقع الذي تواجهه في العالم الحديث. وأعرب عن استمرار التزام المجموعة باء بولاية الجمعية العامة لعام 2007، التي اشترطت عقد مؤتمر دبلوماسي بتوصل اللجنة الدائمة إلى اتفاق بشأن أهداف المعاهدة ونطاقها المحدد وموضوع الحماية. وأفاد أن هناك عناصر تتطلب مزيدا من المناقشات إذا ما أُريد التقدم إلى مرحلة يمكن للجنة أن تقترح على الجمعيات العامة عقد مؤتمر دبلوماسي بشأنها. وذكر أن الدول الأعضاء لديها فهم مختلف للمبادئ الأساسية التي استند إليها نص الرئيس واعتمد عليها. ونتيجة لذلك، يتعين على الدول الأعضاء أن تناقش تلك العناصر من أجل محاولة فهم هذه المبادئ بشكل أفضل. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أعرب الوفد عن استمرار التزامه بالمناقشات وتعزيز فهمها التقني من أجل تحديد الأحكام الأكثر ملاءمة وفعالية والمقبولة بشكل متبادل التي من شأنها أن تسمح لهم بتوفير النضج للنص. ولهذا الغرض، رحب بمناقشة الصيغة الجديدة للنص الموحد المنقح بشأن التعاريف وموضوع الحماية والحقوق المزمع منحها والقضايا الأخرى، في الجزء ألف من الوثيقة SCCR/34/4، كأساس معقول لمزيد من المناقشة. وذكر أنه ينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن العنصر الحاسم هو الفهم التقني والمعرفة بالقضايا التي تواجه هيئات البث في العالم، من أجل تحديد أفضل الطرق لمعالجة تلك القضايا من خلال نص معاهدة مفيد. وينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لهذه الحقيقة في أي ممارسة خلال الدورات الحالية والدورات المقبلة للجنة. كما أفاد لأنه من المهم الاستفادة القصوى من الممارسات التقنية من أجل تيسير عملية التفاوض الخاصة بالمعاهدة. وأعرب عن التزامه بمواصلة المساهمة في التوصل إلى نتيجة ذات معنى تخدم جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة على أفضل وجه.

25. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة دول أوروبا الوسطى ودول البلطيق وأكد مجددا على الأهمية الكبيرة التي تعلقها مجموعته على إبرام المعاهدة بشأن حماية هيئات البث. كما شدد على التشجيع على المضي قدماً بعمل اللجنة في تحقيق التقدم بشأن الجزء ألف من الوثيقة SCCR/34/4، النص الموحد المنقح بشأن التعاريف وموضوع الحماية والحقوق المزمع منحها والقضايا الأخرى. وأعرب عن تطلعه إلى بناء المناقشات بشأن النص والنهوض بالعمل نحو وضع صك قانوني ملائم وفعال لا يحمي هيئات البث بالمعنى التقليدي فحسب، بل يأخذ في الاعتبار بيئة رقمية سريعة التطور. وأكد التزامه بالعمل نحو عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن اعتماد المعاهدة، الأمر الذي من شأنه أن يسفر عن نتيجة ذات مغزى. وأفاد بأن الدول الأعضاء ستشارك بشكل بناء في جلسات ومناقشات غير رسمية حول الوثيقة والبنود المذكورة أعلاه، من أجل وضع الصيغة النهائية للمعاهدة التي جرت مناقشتها لفترة طويلة.

26. وأكد وفد إندونيسيا، متحدثاً باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، أن كيفية تطبيق المعاهدة هي مسألة تتطلب توازن. وأعرب عن رغبته في وضع الصيغة النهائية لمعاهدة متوازنة بشأن حماية هيئات البث استناداً إلى ولاية الجمعية العامة لعام 2007، لتوفير الحماية على أساس النهج القائم على الإشارة لمؤسسات البث والبث الكبلي بالمعنى التقليدي. ومع ذلك، أعرب عن دعمه عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن حماية هيئات البث فقط إذا تم الوفاء بالولاية. وأعرب الوفد عن التزام مجموعة بلدان

آسيا والمحيط الهادئ بالمشاركة بشكل بنّاء في مناقشة حماية هيئات البث، استناداً إلى النص الموحد في الوثيقة SCCR/34/4. كما أعرب عن أمله في أن يتم إيجاد حل من خلال تعزيز الفهم التقني والمشترك لهذه المسألة.

27. وأفاد وفد الصين أنه اطلع على النص الموحد الجديد. وفيما يتعلق بالأسئلة التي لا تزال موضع نزاع، رأى أن هناك حاجة إلى مزيد من المناقشة. وأعرب عن أمله في تحقيق تقدم جيد، وتعهد بتقديم تعاونه لإجراء مناقشة كاملة للنص. وأعرب عن ثقته أنه بالتعاون مع جميع الأطراف سيتم إيجاد حل جيد لتحقيق التقدم والمضي قدما في هذه القضية.

28. وأكد وفد الاتحاد الأوروبي أن معاهدة حماية هيئات البث تمثل أولوية بالنسبة للدول الأعضاء في الاتحاد. وأعرب عن التزامه بكل قوة بتطوير العمل بشأن القضايا المختلفة التي تم تحديدها خلال دورات اللجنة السابقة. ولذلك، فإنه يتطلع إلى تعزيز مشاركة جميع الوفود من أجل مناقشة مختلف القضايا بهدف تحقيق توافق في الآراء بشأن العناصر الرئيسية للمعاهدة المقبلة المحتملة. وأعرب عن أمله في إحراز مزيد من التقدم على أساس النص الموحد المنقح بشأن التعاريف وموضوع الحماية والحقوق المزمع منحها والقضايا الأخرى، الذي تم إعداده للدورة السابقة، والذي يشكل أساساً جيداً للمناقشات. كما أعرب عن استعداده لإجراء مناقشات متعمقة، وكذلك استعداده لتقاسم عدد من ملاحظاته التقنية والموضوعية مع اللجنة بشأن النص. وذكر أنه كما قيل في مناسبات عديدة، فإنه يرى أن عمل اللجنة ينبغي أن يؤدي إلى معاهدة ذات مغزى تعكس التطورات التكنولوجية في القرن الحادي والعشرين. وأفاد أن إرسالات هيئات البث التقليدية على شبكات الحاسوب، على وجه الخصوص، مثل الإرسال المتزامن والإرسال اللاحق، تضمن الحماية الدولية ضد أعمال القرصنة. كما ذكر بأنه يعلق أهمية كبيرة على الفهرسة الملائمة للحقوق، مما يتيح الحماية اللازمة لهيئات البث ضد أعمال القرصنة، سواء وقعت بالتزامن مع الإرسالات المحمية أو بعد حدوث الإرسال. كما أعرب أيضا عن استعداده لمناقشة القضايا الأخرى التي تم تحديدها في النص بمزيد من التفصيل. وفي هذا السياق، أفاد أنه ينبغي أن تكون الأمثلة التي حددتها المعاهدات الأخيرة في هذا المجال بمثابة توجيه لأعمال اللجنة. وبصورة أعم، هناك حاجة إلى توافق واسع في الآراء بشأن نطاق الحماية المزمع منحها، بحيث يمكن لمعاهدة مستقبلية أن تزود هيئات البث التي تتطور في عالم تكنولوجي يزداد تعقيدا بحماية كافية وفعالة. وأعرب عن أمله في أن تسمح الجهود الكبيرة التي بُذلت خلال الدورات السابقة بإيجاد حل بشأن العناصر الرئيسية للمعاهدة والوصول بها إلى نتيجة ناجحة.

29. وأيد وفد الأرجنتين إلى البيان الذي أدلى به وفد كوستاريكا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأفاد أن تحديث حماية هيئات البث كان له أهمية كبيرة بالنسبة للأرجنتين، كما ورد في الوثيقة SCCR33/5 التي شاركت في رعايته. وذكر أنه من الضروري حل عدد من القضايا المركزية التي ليس هناك توافق في الآراء حولها في الوقت الحاضر. ومن شأن ذلك أن يتيح لهم الحصول على اقتراح أساسي لصك بشأن حماية هيئات البث، استناداً إلى النهج القائم على الإشارة، كما ذُكر في ولاية عام 2007. وافاد أن ذلك سيؤدي إلى عقد مؤتمر دبلوماسي في العام القادم. كما أفاد أنه كما ذكر المدير العام، تتطلب ولاية الجمعية عددا من التفسيرات بمرور الوقت. ويجب أن يشمل هذا التفسير الإشارات الخاصة بجميع البرامج. وبمعنى آخر، تعد الطبيعة المختلفة للإشارة مهمة. وذكر أن الصك قيد النقاش يشير إلى الحقوق ذات الصلة والإشارة الحاملة للبرامج. وأفاد أن القضية هي الإتاحة للجمهور. ومن هذا المنظور، من الضروري مراعاة التغييرات التكنولوجية التي حدثت مؤخراً وأثرت على الطريقة التي تنفذ بها هيئات البث التقليدية أنشطتها. وتأتي طريقة وصول مستهلكي المحتوى إلى هذا المحتوى على نفس القدر من الأهمية. ويمكن فقط لمعاهدة أن توفر لهيئات البث حماية فعالة لإرسالاتها. كما ذكر أنه من الضروري التركيز على القضايا المتعلقة بالمعاهدة المستقبلية دون تشتيت الانتباه بقضايا أخرى مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية أو قواعدها أو الدفاع عن الإرسال، الأمر الذي يمكن لكل دولة أن تنظمه. وأعرب الوفد عن أمله في رؤية عمل أكثر ديناميكية في الدورة الحالية، مما سيؤدي إلى إحراز تقدم بشأن بعض القضايا التقنية المعلقة. وأفاد أنه من شأن ذلك أن يسهل التوصل إلى اتفاق بشأن أهداف الحماية ونطاقها. وأعرب عن التزامه بالعمل نحو عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن اعتماد معاهدة بشأن حماية هيئات البث.

30. وتحدث وفد السنغال بصفته الوطنية حول حماية هيئات البث، وذكر بأن الموضوع ذو أهمية قصوى بالنسبة لبلاده، وأعرب عن أمله في أن تتيح الدورة الحالية إحراز تقدم. كما أفاد أن المناقشات تجري في الوقت الذي يقوم فيه بلد ، كما هو الحال في العديد من البلدان الأفريقية، بتغيير كل شيء إلى رقمي. ونتيجة لذلك، أصبحت حماية الإشارة متزايدة الأهمية. وأفاد أن التطور التكنولوجي أدى إلى ظهور أشكال جديدة من القرصنة. ومن أبرز الأمثلة على ذلك انتشار المجلات الإلكترونية التي تجمع بين عناصر غير مرخصة للنص والصور من هيئات البث. وذكر بأنه يدرك تماما تلك المشاكل. وقبل بضعة أسابيع فقط، اعتمدت بلاده مدونة للصحافة، حيث كانت تلك المسائل في صميم اهتماماتها. وهذا يوضح الأهمية التي يعلقها على اعتماد نص دولي بشأن هيئات البث. وذكر الوفد أن بلاده السنغال تؤيد في الوقت الراهن تعريف محايد للبث. كما سلط الضوء على حقيقة أن هيئات البث تدرك التغيير الذي يجري على نماذجها الاقتصادية. وأصبحت الاستخدامات الجديدة ممكنة بفضل التقنيات الجديدة. وأعرب الوفد عن أمله في أن تؤخذ هذه المواضيع بعين الاعتبار في سياق مناقشة اللجنة.

31. وأيد وفد جمهورية إيران الإسلامية البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. وفيما يتعلق بمسألة حماية هيئات البث، أحاط الوفد علما بالنص الموحد المنقح بشأن التعاريف وموضوع الحماية والحقوق المزمع منحها والقضايا الأخرى. ولما كانت هذه الوثيقة تحتوي على جميع المقترحات النصية المتعلقة بالقضايا المعلقة، اعتبرها الوفد تشكل أساساً مناسباً لمداولات اللجنة خلال الأسبوع. ورأى أن الوثيقة من شأنها أن تسهل تحقيق أهداف المناقشة. وأفاد أن تحديد كيفية وما إذا كانت حقوق الملكية الفكرية ينبغي أن تنطبق فيما يتعلق بهيئات البث يعتبر قضية إنمائية. وذكر أن وضع معاهدة لتوفير الحماية على النهج القائم على الإشارات لهيئات البث والبث الكبلي بالمعنى التقليدي، هو مسألة ذات أهمية قصوى بالنسبة لجميع الدول الأعضاء ويتطلب موازنة دقيقة تعكس المصالح المشروعة لجميع الأطراف وأصحاب المصلحة في المجتمع. وأفاد أن نطاق المعاهدة، كأحد العناصر الرئيسية، سيؤثر بالفعل على أحكام المعاهدة برمتها. وفي إشارة إلى ولاية الجمعية العامة، ومع مراعاة البيئة الرقمية المتطورة والتطورات التكنولوجية، أفاد الوفد أن نطاق المعاهدة يقتصر على حماية هيئات البث والبث الكبلي بالمعنى التقليدي. وينبغي صياغة هذا النطاق والتعاريف الواردة في الوثيقة بطريقة تقلل من الغموض وتضمن اليقين القانوني. وبينما لا تزال هناك آراء متباينة على مستوى السياسات، لاسيما فيما يتعلق بمسألة عمليات الإرسال المؤجل، أعرب الوفد عن تطلعه إلى المناقشات التي ستساهم بقوة في سد الفجوة الحالية في المواقف. ودعا جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة البناءة في المناقشات من أجل التوصل إلى نتيجة ملموسة في نهاية الأسبوع.

32. وأعرب وفد المكسيك عن أمله في أن توجه روح مراكش وبيجين عمل اللجنة، وأن تتمكن اللجنة من مواصلة هذا الزخم. وذكر أن موضوع حماية هيئات البث مهم للغاية بالنسبة لبلادة. وأفاد أنه بعد انقضاء عشرين عاما على نجاح الدول الأعضاء في التفاوض، فقد حان الوقت لمضاعفة جهودها لإحراز تقدم نحو اختتام المسألة وتحقيق الولاية التي مُنحت للجنة منذ عدة سنوات. وذكر أن بلاده المكسيك، إلى جانب الأرجنتين وكولومبيا، شجعت على اتخاذ موقف لتناول هذا الموضوع بعيدا عن المواضيع الأخرى التي تناولتها اللجنة بسبب نضج المناقشات. ومن الضروري إتمام المفاوضات باقتراح أساسي لحماية هيئات البث والدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي من أجل التنفيذ الكامل لولاية اللجنة. وأفاد أنه يمكنهم الاستمرار في الولاية الأصلية ودمجها مع التطورات التكنولوجية حتى يتمكنوا من ابرام صك يحمي هيئات البث. ولهذا السبب، اقترح الوفد النظر في الخيارات التي أُدرجت في الجزء ألف من الوثيقة SCCR/34/4، التي تتناول الخيارات التي جرت صياغتها. وذكر أن الوثيقة ستسمح لهم بوضع نص مفتوح لأي تطورات تكنولوجية في المستقبل. وذكر أنها قضية رئيسية. وينبغي للحقوق المزمع منحها أن تمنح هيئات البث الحق الحصري في التصريح بإرسال إشاراتها عبر أي وسيلة ممكنة. وأفاد أن الإشارة إلى "أي وسيلة" تتضمن تغطية واسعة للغاية. ودعا بكل احترام الدول الأعضاء إلى النظر في هذا الاحتمال.

33. وأيد وفد البرازيل بيان كوستاريكا نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأفاد أنه رغم أن لدى اللجنة جدول أعمال مزدحم، إلا أنه من المهم إحراز تقدم جوهري في جميع القضايا قيد المناقشة، بما في ذلك البث، والإجراءات المختلفة بشأن التقييدات والاستثناءات، وحق إعادة البيع، فضلاً عن القضية الحاسمة لحق المؤلف في البيئة الرقمية. وأفاد أنه سيقدم تعليقات إضافية حول كل قضية مع بدء المناقشات الخاصة بها. وفيما يتعلق بالبند 5 من جدول الأعمال، حماية هيئات

البث، أعرب الوفد عن استعداده لمواصلة مشاركته البناءة بشأن الموضوعات الواردة في مشروع النص المنقح للرئيس. وفيما يتعلق بهدف منع سرقة الإشارات التي تحمل برامج البث، ذكّر اللجنة بأن القضية وأصل المناقشات يعود إلى التسعينات. ودعا إلى النظر إلى الفقرة الأولى من اقتراح البرازيل المقدم عام 2005، الوثيقة SCCR/13/3 Corrected.، التي ذكرت "إن البرازيل بصفتها عضوا في اتفاقية روما وبوصفها موطنا لهيئات بث هامة، فإنها تشارك بالكامل في هدف منع المشكلة الخطيرة المتمثلة في سرقة الإشارات، التي تستخدم في حمل برامج البث، لأن سرقة الإشارة تتسبب في خسائر اقتصادية كبيرة لهيئات البث. وتوافق البرازيل على أنه من المناسب تحديث الحقوق التي منحتها اتفاقية روما لمراعاة الآثار المترتبة على سرقة الإشارة بالنسبة للتطورات التكنولوجية الحديثة". وأفاد أن هذه الكلمات تظل سارية المفعول في الوقت الحاضر كما كانت في ذلك الوقت. وأعرب عن استمرار اقتناعه في الوقت الحاضر، كما كان دائما، أنه من الممكن حماية هيئات البث حماية كاملة مع إيلاء الاهتمام الواجب للمصالح العامة وحقوق أصحاب الحقوق الآخرين بموجب نظام حق المؤلف. وذكر أن المناقشات في الدورتين السابقتين سمحت بفهم أفضل لمواقفه بشأن تلك المسائل. وأعرب عن تطلعه إلى إجراء مناقشات بناءة حول النص الوارد في الوثيقة SCCR/34/4، ضمن شروط ولاية 2007.

34. وذكر وفد اليابان أن مناقشة اللجنة في الدورة السابقة استندت إلى النص الموحد وأُحرز تقدم نحو فهم مشترك للقضايا. كما ذكر أن هيئات البث تلعب دورا محوريا في نشر المصنفات المحمية بحق المؤلف. وبموجب نظام حق المؤلف الدولي الحالي، تم التخلي عن الحماية الدولية لهيئات البث لفترة طويلة في العالم الرقمي. وبهذا المعنى، ينبغي تحديث الحماية الدولية لهيئات البث بشكل عاجل. وبعد أن ذكر ذلك، أقر الوفد بأن هناك حاجة لمزيد من المناقشة لتعميق التفاهم بين الدول الأعضاء. وأعرب عن أمله في إحراز مزيد من التقدم خلال الدورة من أجل عقد مؤتمر دبلوماسي لتكييف المعاهدة في أقرب فرصة ممكنة. وأعرب عن استعداده للمشاركة في العمل بطريقة بناءة.

35. وأشار وفد جنوب افريقيا إلى أن السعي إلى حماية هيئات البث هو أمر حتمي بالنسبة لصناعة البث. وبعد ذلك أمرا مركزيا بشكل خاص بالنسبة للتنمية. وينبغي أن يقتصر نص مشروع معاهدة البث على ولاية عام 2007، أي أنه ينبغي أن يستند إلى الإشارة ويركز على هيئات البث بالمعنى التقليدي. ولتمكين المعاهدة من الناحية التكنولوجية، يشمل ذلك بث أي منصة تكنولوجية. وأفاد أن حماية هيئات البث هو مسعى صعب التحقيق، ولكن من الضروري في نهاية الأمر التغلب على هذه المشكلة من أجل توفير الحماية من قرصنة الإشارات وتأثيرها. وأفاد أنهم في الاجتماعات الأخيرة، أحرزوا تقدما كبيرا، واقتربوا من فهم مشترك بشأن نطاق المعاهدة وهدفها. ومع ذلك، مازالوا بحاجة إلى العمل من أجل ايجاد حل لبعض التحديات الأساسية التي تمنعهم من التوصل إلى اتفاق. وعلى وجه الخصوص، هناك اختلاف متزايد حول مفهوم الإرسال. وهناك قلق لدى بعض الوفود من أن تطبيقه لا ينبغي أن يسعى إلى توسيع نطاق الحماية، الذي يعتبر خارج ولاية عام 2007. وأعرب عن تطلعه إلى إجراء مناقشات بشأن هذه المسألة والمسائل الأخرى ذات الصلة، والتي ينبغي أن تؤدي إلى عقد مؤتمر دبلوماسي لحماية هيئات البث من قرصنة الإشارات، تمشيا مع ولاية النهج القائم على الإشارات.

36. وعلق وفد الاتحاد الروسي أهمية كبرى على المناقشات، وأفاد بأنه فسر أسباب ذلك بالفعل. وذكر ان تعزيز جهودهم هو أمر لا غنى عنه إطلاقا. ومن الضروري للغاية عقد مؤتمر دبلوماسي في أقرب وقت ممكن. وكما أظهرت المناقشات في ذلك اليوم، فإن غالبية الدول الأعضاء مستعدة لذلك، وعلى استعداد للعمل على أساس نصي. وذكّر بالتقدم الهام الذي تم إحرازه في فهم أحكام نص الرئيس. وأفاد أنه في الوقت الحاضر، يجب عليهم تجاوز ذلك. وذكر أنه قد ينتقل النص من اقتراح من الرئيس إلى اقتراح من اللجنة. وإذا لم يدخروا جهدا، فسيكون بمقدورهم القيام بذلك والتحرك بسرعة. وأفاد أنه في الوقت الحالي، تحدث عدد كبير من الوفود عن الحاجة إلى مراعاة التكنولوجيات الجديدة. وأعرب الوفد عن استعداده للتعامل مع القضايا بمرونة كبيرة. وأفاد أنه كما هو مذكور مراراً وتكرارا، لابد من اعتماد أحكام جديدة لمراعاة مصالح هيئات البث مع مراعاة التقدم في التكنولوجيا. وأفاد بأنها ضرورة مطلقة ذات أهمية قصوى بالنسبة له. وذكّر اللجنة بأن عدداً معيناً من الأحكام في التشريع الوطني يقع تحت تصرفهم، كما ذكر وفد السنغال بالفعل. وأفاد أنه قد تم بالفعل اتخاذ عدد كبير من القرارات بناء على التكنولوجيا الجديدة. كما يتعين عليهم أن يأخذوا في الاعتبار العمل الذي تم تنفيذه في السنوات الـ 15

الماضية. وأفاد بأنه تم اتخاذ عدد كبير من القرارات، واستلهمت اللجنة منها ولم تنساها. وفي الواقع، يمكن رؤية ذلك في نص الرئيس. وأعرب الوفد عن امتنانه لذلك النص، الذي سمح لهم بالتقدم إلى الأمام والعمل بفعالية، مع مراعاة التكنولوجيا الجديدة ومصلحة هيئات البث والمستمعين وجميع المجتمعات المعنية. وأفاد بأنه يتعين عليهم التوصل إلى وثيقة محددة تسمح لهم بعقد مؤتمر دبلوماسي.

37. وأعرب وفد جمهورية كوريا عن أمله في أن تتمكن اللجنة خلال الدورة الخامسة والثلاثين من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن حماية هيئات البث. وأفاد أنه من أجل تحقيق نتائج ملموسة للمناقشة بشأن حماية هيئات البث، من الضروري النظر في الفرق بين بيئات البث وقوانين كل بلد بشأن القضايا، بما في ذلك التعاريف وموضوع الحماية والحقوق المزمع منحها. وأعرب عن تطلعه إلى المشاركة في المناقشات مع الدول الأعضاء الأخرى بشأن هذا الموضوع بطريقة إيجابية وبناءة.

38. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى أنه على الرغم من التقدم التقني الذي تم إحرازه خلال الدورة الرابعة والثلاثين للجنة، لاتزال هناك اختلافات كبيرة بين الدول الأعضاء بشأن القضايا الأساسية المتعلقة بالمعاهدة، بما في ذلك نطاق الحقوق المزمع منحها والموضوع والغرض. ونتيجة لذلك، بدلاً من التركيز حصرياً خلال الجلسات غير الرسمية في هذا الأسبوع على الأعمال التقنية والنصية، قد يكون الوقت مناسب للتحدث في الجلسة العامة عن بعض المبادئ الأساسية ومقاصد المعاهدة. وقدم الوفد ذلك الطلب للنظر فيه وأعرب عن تطلعه إلى تلك المناقشة.

39. وأعرب وفد العراق عن أمله في أن يتمكن الاجتماع من الاجابة على جميع الأسئلة التي لم تتم الإجابة عليها بعد. وأفاد أنه سيعمل بطريقة بناءة لتحقيق النتائج المتوقعة فيما يتعلق ببنود جدول الأعمال، لاسيما فيما يتعلق بحماية هيئات البث، والتقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات وكذلك لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة. وأعرب عن ثقته في أن اللجنة ستحافظ على ولاية الجمعية العامة لعام 2012. وأفاد بأن تلك الولاية مُنحت لهم فيما يتعلق بالمواضيع الثلاثة التي تتناولها. وهناك أهمية خاصة للجهات الفاعلة الأخرى وحماية الأعمال الأخرى. وينبغي مراعاة التقدم التقني الذي ظل مستمراً منذ عام 2007، لأن ذلك سيكون له تأثير على مفهوم البث. وينبغي للمعاهدة التي تحمي هيئات البث أن تأخذ ذلك في الاعتبار. كما يجب الأخذ بعين الاعتبار الجمهور الذي يخاطبونه بالنسبة للاستثناءات والتقييدات التي لعبت دورا رئيسيا في اكتساب المعرفة، لاسيما في البلدان النامية. وأعرب عن تفاؤله بأنه يمكن للجنة الحصول على إجابات على الأسئلة المطروحة.

40. وأفاد ممثل الاتحاد الإفريقي للمذيعين أن هذه هي المرة الأولى التي يشارك فيها في اللجنة الدائمة نيابة عن الأعضاء الـ 58 الممثلين. وبينما تعد مشاركته هي الأولى في اللجنة، فإن ذلك لا يعني أنها المرة الأولى التي يسمع فيها عن المواضيع المعروضة. وذكر أنه ربما لم يكن على مقربة من النقاش، لكنه يركز بشكل كبير على جوهره، إلى جانب العديد من المنظمات التي عمل معها بشأن تلك المواضيع. ويشمل ذلك البث الإذاعي، الذي يعتبر جوهر عملهم. وأعرب عن دعمه لجميع الموضوعات التي تجري مناقشتها في اللجنة. وذكر أنهم عبارة عن اتحاد لمنظمات البث، وأكد على رغبته في استكمال المناقشات حول معاهدة حماية هيئات البث. ونظرا لأنهم يناقشون هذا الموضوع، لاسيما في سياق أفريقيا، فيجب أن يأخذوا بعين الاعتبار ارتفاع معدل الإنترنت والأضرار التي لحقت بهيئات البث. وأفاد أن القرصنة أضحت مشكلة ثابتة تقريبا عبر الإنترنت في أفريقيا. وفي الواقع، يمكن القول بأن الإنترنت أصبح مكانا بلا قوانين ولا حقوق فيما يتعلق بحق المؤلف. وذكر أن بلاده السنغال عضو في اتحادهم ويدعموا موقفها. ويجب أن يهتموا بهذه القضية نظرا لأن كل إفريقيا وجميع أعضاء اتحادهم البالغ عددهم 58 ملتزمون بالتحول العام إلى التقنيات الرقمية. وفي إطار الاتحاد، يراجعون هذه القضية. وسيكون لديهم اجتماع كبير في الأسابيع القليلة المقبلة. وأكد الوفد مجددا على أهمية الموضوع. كما أصر على أهمية دور المحفوظات في سياق الرقمنة، وكذلك أهمية إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المحفوظات. وفي الختام، ، أعرب عن تأكيده بأن هذه هي الحالة في الوقت الحاضر، كما قالوا في أفريقيا "عندما يدخل أحد إلى منزل مليء بالرجال والنساء الحكماء، فإن رغبته الوحيدة هي البقاء هناك لفترة طويلة".

41. وأبلغ ممثل المؤسسة الدولية للإيكولوجيا المعرفية (KEI) اللجنة أنه استعدادا للاجتماع، وبناء على طلب بعض الوفود، أعدت المنظمة الدولية للإيكولوجيا المعرفية جدولا زمنيا للمفاوضات المرتبطة بمختلف الوثائق التي تم إعدادها على مدار العشرين عاما الماضية بشأن الموضوع. وأفاد أنه إذا كانت الوفود ترغب في الحصول على رابط لهذا الجدول الزمني، فيمكنها إرسال بريد إلكتروني إلى المؤسسة الدولية للإيكولوجيا المعرفية، وسيتم تزويدها بنسخة. وأفاد أن الشاغل الكبير والقضية الجوهرية التي يجب حلها في المفاوضات هي ماذا يعني بالفعل مصطلح الحماية القائمة إلى الإشارة، وإلى أي مدى تمتد هذه الحماية؟ وذكر أنه إذا كان لدى شخص ما فيلم أو بث فيديو أو كان قد سجل موسيقى، ثم قام بالتوزيع من خلال أي وسائل أخرى، فإنه يكون قد دخل إلى الملك العام بعد فترة زمنية معينة. وقد يبدأ في الملك العام أو قد يكون كما لو كان في الملك العام، على سبيل المثال، من خلال ترخيص مشترك مبتكر، أو من خلال استثناء لحق المؤلف. وإذا كان الأمر قد حدث على محطة إذاعية أو محطة تلفزيونية، فإن السؤال هو هل التقط نوع ما من طبقات الحقوق التي وسعت الحماية لفترة طويلة من الزمن، مما أوجد طرفا إضافيا لتصفية حقوقه لأجله؟ وفي الوثيقة SCCR/34/4، هناك فترة 50 سنة. وهذا يعني أنه على المرء ولمدة 50 عاما أن يتعقب الشخص أو إحدى الشركات التي كانت قبل 35 عاما أو 27 عاما أو 7 سنوات ولم تعد موجودة، أو ربما تم دمجها 17 مرة منذ ذلك الحين. ويجب على المرء أن يحاول في النهاية تعقبهم ومعرفة كيفية تصفية الحقوق. وقد يعرف المرء أنه تم تسجيل الشخص أو الشركة في الأصل، وبالتالي تم تسجيل التسجيل الرقمي من بث ما منذ فترة طويلة. وفيما يتعلق بالاستثناءات والتقييدات، أفاد ممثل المؤسسة أن هناك أيضا سؤال بشأن ما إذا كان مجرد حق مؤقت للتعامل مع القرصنة، الأمر الذي سيكون على ما يرام، والذي يبدو أنه هو ما اقترحه وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وذكر أنها طريقة لطيفة للخروج من هذا الوضع، دون إفشال شبكة الإنترنت بأكملها. وأفاد أنها ليست بمشكلة كبيرة، ولكن حقوق ما بعد التثبيت واتفاقية برن جعلت حقوق الاقتباس استثناء إلزاميا. وكان ذلك هو خبر اليوم. وذكر أن لديهم معايير منفصلة غير مرتبطة باختبار الخطوات الثلاث للتعليم والشؤون العامة. وذكر أنه في مشروع النص، الوثيقة SCCR/34/4، تعتبر جميع الاستثناءات طوعية. ولم يكن من الضروري وجود أي استثناءات على الإطلاق، وفوق كل ذلك، تم التخلص من الخطوة الثالثة في كل شيء آخر. وهذه هي المشكلة. فإذا تم إنشاء حق خاص للمذيعين، فإنه لا ينطبق على أي شخص آخر. وسيكون لهم حق خاص فوق حق المؤلف. ولن يكون بالإمكان إيقاف ذلك فيما يتعلق بهيئات البث. لقد كان كل شيء ينتقل إلى محتوى نشأ على الإنترنت. فما مدى الاستدامة التي سيكون عليها وجود نظام واحد يطبق القناة 5 ونظام آخر ينطبق على أي شخص آخر؟ وذكر ممثل المنظمة أنه يجب أن يكون هناك بعض التكافؤ في مرحلة ما. وسأل قائلا ما هو الاتجاه الذي سيسلكه؟ وإذا انتقل إلى درجة أن كل شخص لديه طبقة حماية، فإن حق المؤلف فجأة سيكون أمرا ثانويا بشكل عملي، لأنه سيكون من الضروري معرفة من تم نسخ المحتوى منه. ويجب على المرء أن يخرجهما من هذا الشخص، حتى لو كان مالك حق المؤلف معروف. وقد يكون هذا أقل المشكلات. وأفاد أن هناك العديد من الأشياء التي عارضتها المنظمة الدولية للإيكولوجيا المعرفية في المشروع الحالي.

42. وذكرت ممثلة مؤسسة كاريسما أنها مؤسسة مجتمع مدني مقرها في كولومبيا وتنظر في القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان في المجال الرقمي. وأفاد أنه حضر إلى اللجنة الدائمة للمشاركة ببعض الأمثلة التي تظهر المخاطر التي يمكن أن تؤثر عليها المناقشات الحالية. وذكر أنه خلال مباراة كرة قدم نموذجية جرت يوم الأحد، حيث كان فريق بلاده يلعب تلك المباراة. وفي الدقيقة 45 من الشوط الثاني، كانت تلك اللحظة الأخيرة للفوز. وكان هناك هدف وكان الجميع متحمسًا. وانهارت المنصة الرقمية، وعندئذ أصبح من الممكن إغلاق الحسابات نظرا لقيام المتفرجين بتحميل مقاطع الفيديو والصور وضربات الجزاء والأهداف. لقد كانت جميع الوسائط التي قام الناس بتسجيلها بأنفسهم، سواء في الاستاد أو على التلفزيون، على ما يبدو ضد الحقوق الحصرية لنقل مباراة كرة القدم. ولم يكن مشجعو كرة القدم هم وحدهم الذين رأوا أن صورهم تختفي، بل كان بعض هؤلاء الأشخاص في الواقع صحفيين محترفين، وينبغي أن يكون لهم الحق في التقاط الصور والكتابة عن الرياضة. لقد رأوا أن المحتوى الخاص بهم يتم إزالته من المنصات الرقمية على أساس حق المؤلف المفترض، أو حق المؤلف لهيئة البث. وقد أظهرت تلك الحالات بعض المخاوف فيما يتعلق بحماية حق هيئات البث. ويجري إخماد حرية التعبير والوصول إلى المعلومات والحقوق الاجتماعية والسياسية في الجهود الرامية إلى حماية حقوق البث.

43. وذكر ممثل اتحاد إذاعات آسيا والمحيط الهادئ (ABU) أنه يمثل أكثر من 270 هيئة بث في 69 بلدا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. واستخدمت هيئات البث في منطقة آسيا والمحيط الهادئ التكنولوجيا نفسها التي تستخدمها نظيراتها من البلدان المتقدمة والنامية. وعلى الرغم من تنوع المقياس، إلا أنها تلقى نفس المصير على أيدي القراصنة. وأفاد أن الوقت لا ينتظر أحد، وكذلك التكنولوجيا. وذكر ان المزيد والمزيد من المذيعين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تستخدم خدمات اللحاق بالركب. ولهذا السبب، من المتوقع أن يكون المستقبل حيث يكون لدى هيئات البث إرسالات مختلفة وإشارات عبر الإنترنت محميّة. وأفاد بأن لديهم الآن نص ناضج، ينبغي أن توافق عليه الدول الأعضاء في الويبو على نطاق واسع وعلى وجه السرعة.

44. وأشار ممثل الجمعية اليابانية لهيئات البث التجارية (JBA) أن الوفود قد ذكروا بالفعل أنهم يناقشون المعاهدة بشأن هيئات البث لمدة 20 عاماً، لتوفير إطار ثابت وقوي لمكافحة قرصنة الإشارات. وذكر أن نظام الإنترنت تطور بشكل كبير وأصبح الناس في جميع أنحاء العالم يتمتعون الآن بالإنترنت بطرق عديدة كأداة ملائمة. ومن ناحية أخرى، وقعت الكثير من أعمال القرصنة المتفشية يوماً بعد يوم، مثل إعادة إرسال إشارات الحاملة للبرنامج، التي ترسلها منظمات البث التقليدية. ولمواجهة قرصنة إشارات البث على الإنترنت، هناك حاجة إلى الحقوق. وأفاد بأنها قضية رئيسية في معاهدة البث. وبالإضافة إلى ذلك، أفاد أنه في حين جرت مناقشات بشأن العديد من بنود جدول الأعمال في اللجنة، إلا أن الوقت المخصص للمناقشة الحالية محدود للغاية. وفيما يتعلق بمعاهدة البث، ذكر ممثل الجمعية أنهم كانوا يناقشون النص وكان هناك العديد من الخيارات المطروحة على الطاولة. ولتضييق نطاق هذه الخيارات ووضع اللمسات الأخيرة على هدف الحماية وموضوعها ونطاقها، يجب توفير المزيد من الوقت للمناقشات. وأفاد أن الجمعية اليابانية لهيئات البث التجارية تأمل في عقد جلسة إضافية للمناقشات حول معاهدة البث. وبالنسبة لهيئات البث، ذكر ممثل الجمعية أن هناك حاجة إلى إنشاء معاهدة لمكافحة القرصنة في أقرب وقت ممكن.

45. وأشار ممثل مركز البحث والإعلام في مجال حق المؤلف (CRIC) إلى أنهم بذلوا جهودا على مدار 20 عاماً لتأسيس حماية هيئات البث. وخلال هذه الدورة، سيناقشون بالتفصيل قضايا جوهرية استناداً إلى النص الموحد المنقح للرئيس، الوثيقة SCCR 34/4. وأكد ممثل المركز أنه سيكون بوسعهم الذهاب إلى مؤتمر دبلوماسي، حتى لو كانت هناك أقواس وبدائل ونقاط مناقشة في الاقتراح الأساسي، كما كان الحال بالنسبة لمعاهدة مراكش. ومع ذلك، وفقاً لولاية الجمعية العامة لعام 2007، وقبل الشروع في عقد مؤتمر دبلوماسي، يتعين عليهم الانتهاء من الأهداف والنطاق المحدد للحماية وموضوعها. ومن بين تلك القضايا، يعد موضوع الحماية هو الأكثر أهمية ويصعب الانتهاء منه. وفيما يتعلق بحماية الإرسال عبر شبكات الحاسوب، فقد طوروا وجهات نظر مختلفة بشأن حماية البث الكبلي. وهناك حاجة إلى بذل جهد لرأب الصدع في الرأي. وفيما يتعلق بالنطاق المحدد، يجب أن يتجاوزا المسائل المختلفة التي أثارتها الدول الأعضاء، في ضوء طبيعة الإشارات الحاملة للبث. وأفاد أن عليهم الاستماع إلى هذه الآراء والنظر فيها بعناية والشروع في مناقشاتهم، لوضع اللمسات الأخيرة على النقاط الثلاث المطلوبة بموجب ولاية الجمعية العامة لعام 2007. وأخيراً وليس آخراً، ذكر ممثل المركز أنهم بحاجة إلى وضع خارطة طريق لطلب عقد مؤتمر دبلوماسي، بما في ذلك إمكانية عقد جلسة خاصة لمناقشة القضايا بشكل مكثف.

46. وقال ممثل الجمعية الدولية للبث (AIB) أن الجمعية عبارة عن منظمة تمثل 17000 هيئة بث صغيرة ومتوسطة وكبيرة الحجم في البلدان الأمريكية. وعلى مدار سنوات عديدة، تابعوا المفاوضات في الويبو بشأن الترويج لمعاهدة لحماية حقوق هيئات البث بشكل فعال. وخلال الاجتماع السابق للجنة الدائمة في مارس 2017، بدا أن هناك توافق في الآراء بين المجموعات الإقليمية حول الحاجة إلى معاهدة جديدة تتجاوز المناقشات ذات الطبيعة التكنولوجية بشكل خاص. وطلب ممثل الجمعية من جميع الوفود الحاضرة توفير الاتفاق اللازم بشأن نص الرئيس، الذي تم تحديده باعتباره الجزء ألف من الوثيقة SCCR/34/4، من أجل توحيد الوثيقة، مما سيمكن اللجنة من التوصية بعقد مؤتمر دبلوماسي في الاجتماع التالي. وأعرب عن تطلع هيئات البث في الأمريكتين إلى التقنيات الجديدة والتغييرات في المنصات الجديدة، وكانوا يستخدمونها. ومع ذلك، من أجل الاستمرار في التطوير في البيئة الرقمية الجديدة، من المهم للغاية أن يكون لديهم المعاهدة التي تحمي البث، بما في

ذلك البث المتأخر، حتى يتمكن الجمهور من الوصول إليه في أي وقت يرغب فيه، بما في ذلك عبر الإنترنت. وذكر أن ممثلي هيئات البث في أمريكا اللاتينية متاحين للرد على أي شكوك أو تساؤلات من جانب الوفد خلال الاجتماع.

47. وذكر ممثل شبكة المعلومات الإلكترونية للمكتبات (eIFL.net) أنه عندما يمتد حق البث الجديد إلى ما بعد حقوق التثبيت، فإنه يتعين إحاطة المكتبات لأسباب اجتماعية وتعليمية وعامة. وطرح سؤاله قائلا، لماذا تعرض المكتبات الأفلام؟ في السنغال، عرضت بعض الجامعات أفلاما للاحتفال بالمناسبات مثل يوم البيئة العالمي، لمساعدة الطلاب على فهم القضايا المهمة. وذكر أن طبقة جديدة من الحقوق التي تؤثر على الوصول إلى المحتوى هي بمثابة حاجز إضافي أمام الوصول إلى المعرفة. وسيتعين على المكتبات التعامل مع مجموعة إضافية من أصحاب الحقوق لتوضيح حقوق الوصول، وخلق تكاليف إضافية وتعقيد في عملية توضيح الحقوق. ومن المؤكد أنها ستضيف إلى مشكلة المصنفات اليتيمة التي تعتبر ضخمة بالفعل، حيث يحاول صانعو السياسات في جميع أنحاء العالم إيجاد حلول تشريعية. ولذلك، يجب أن يحتوي أي صك جديد على مجموعة قوية من الاستثناءات التي يتم تحصينها في المستقبل ضد التغيرات في التكنولوجيا ويمكن استبعادها بشروط العقد أو تدابير الحماية التكنولوجية (TPMs). وبالتالي، ينبغي تعزيز التقييدات والاستثناءات الواردة في الوثيقة SCCR/34/4 وفي القضايا الأخرى. وينبغي أن يحدد الجزء الأول أنه ينبغي على الأطراف المتعاقدة أن تدرج التقييدات والاستثناءات في التشريع. كما يجب أن يحتوي على قائمة من الاستخدامات المحددة مثل تقارير الاستخدام الخاص للأحداث الجارية، والاستخدام في التعليم والأبحاث والمكتبات ودور المحفوظات والأشخاص ذوي الإعاقة. ثانياً، في الجزء الثاني، يبدو أن اختبار الخطوات الثلاث يتجاوز معيار اتفاقية برن بالنسبة للاقتباسات واستخدام اليوم. كما أنه لم يكن جزءًا من اتفاقية روما. ولتجنب العواقب غير المقصودة، ينبغي إما حذف الإشارات إلى الخطوة الثلاث أو استبدالها ببيان يفيد بضرورة أن تؤكد البلدان أن الحقوق الممنوحة في الاتفاقية لا تنقص من تطبيق التقييدات والاستثناءات على حق المؤلف والحقوق المجاورة في القانون الوطني. وهذا بمثابة تأكيد على أن الحقوق الجديدة لا تمتد إلى المحتوى الموجود في الملك العام، أو المحتوى الذي تم ترخيصه بموجب ترخيص محتوى مفتوح، أو المحتوى الذي لم يُقصد أبدا أن يخضع لشروط الحماية الطويلة هذه. وبهذه التغييرات، سيتم تحسين الوثيقة.

48. وصرح ممثل جمعية أمريكا الشمالية لهيئات الإذاعة (NABA) بأنه يمثل هيئات إذاعية وتلفزيونية في كندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية. وشاركت جمعية أمريكا الشمالية لهيئات الإذاعة في اجتماعات الويبو بشأن مسألة هيئات البث منذ البداية. وقد راقبت سنوات عديدة من المناقشات. وتم تقديم العديد من الخيارات والعديد من البدائل. وتنعكس أفضل النهج في الجزء ألف من الوثيقة SCCR/34/4. وأفاد ممثل الجمعية أن المجال الوحيد الذي قد يكون من الضروري إجراء المزيد من النقاش فيه يتعلق بأنشطة البث على الإنترنت. ومن الضروري أن تكون المعاهدة الجديدة متطلعة إلى المستقبل وتغطي الاستخدامات الحالية والمستقبلية التي لا مفر منها للتكنولوجيات الرقمية لهيئات البث. وأفاد أن المعاهدتين التي أبرمتا في ديسمبر 1996، وهما معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف (WCT) ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي (WPPT) ركزتا بوضوح على الإنترنت والتكنولوجيات الرقمية. كما تناولت معاهدة بيجين البيئة التكنولوجية. ولم تكن أهمية التكنولوجيا الرقمية وأثارها مختلفة بالنسبة لهيئات البث. والحقيقة أن الأنشطة عبر الإنترنت لهئات البث ستكون جزءا متزايد الأهمية من مستقبلهم. ولكي تكون المعاهدة مفيدة، لابد أن توفر الحماية لبعض تلك الأنشطة، إن لم يكن لجميعها. وبالمثل، ينبغي أن تعترف المعاهدة بواقع مستوى القرصنة المتزايد عبر الإنترنت وتوفر لهيئات البث أدوات كافية للتصدي لأشكال جديدة من القرصنة. وينبغي أن يكون هدف المعاهدة حماية أنشطة هيئات البث، بغض النظر عن التكنولوجيا المستخدمة. وأفاد ممثل الجمعية أن مثل هذا النهج التكنولوجي هو أفضل وسيلة لتوفير معاهدة قابلة للتكيف ومستشرفة للمستقبل. وقدم ممثل الجمعية ثلاث نقاط قصيرة بشأن المقترحات الحالية للنص: أولا، يجب ألا يحتوي تعريف البث على استبعاد واسع كلي لعمليات الإرسال عبر شبكات الحاسوب. وذكر أن عمليات الإرسال عبر الإنترنت هي جانب متنام ومتزايد من البث. ثانيا، يجب أن يسمح موضوع الحماية بإمكانية حماية البث غير الخطي على أساس اختياري. وتعد الخدمات حسب الطلب جزءا من البث لأنها ذات صلة ومطلوبة من قبل الجمهور المستمعين والمشاهدين. ثالثا، يجب أن تمكّن الحقوق الممنوحة هيئات

البث من التحكم في جميع الاستخدامات غير المصرح بها، بما في ذلك تلك عبر الإنترنت. وأفاد أن اقتراح النص الحالي ربما يكون مناسبا طالما أنه يتسع بما يكفي لمتابعة جميع أشكال الانتهاك في السياق الرقمي.

49. وذكر ممثل الاتحاد الأوروبي للإذاعة (EBU) أن مطالبة هؤلاء الأعضاء بقول أمر شيء بعد 20 عاما هو بمثابة مهمة صعبة. واقترح أنه ربما ينبغي عليه ببساطة أن يعبر عن سعادته بأن الرئيس بدأ حياته المهنية في الجمعية. لماذا يقول ذلك؟ لأن الرئيس سيفهم أنه عندما صرح أنه بعد 20 عاما يجب أن ينتقلوا إلى التزامن لأجل التطبيع في الغرفة، فإنه يعني أنه ينبغي عليهم أن يضعوا اللهجات على الملاحظات بشكل مختلف عما قاموا به حتى الآن. وذكر أنهم حاليا في مرحلة التكنولوجيا وأصبح من الصعب أكثر فأكثر تعريف البث، وشبكة الحاسوب، والإرسالات الخطية المنفذة، وما إلى ذلك. وبطبيعة الحال، سيكون ذلك أكثر صعوبة في غضون خمس سنوات وربما يكون مستحيلاً عمليا خلال 10 أو 20 عاما. وأفاد أن هناك الآن فرصة لوضع اللمسات الأخيرة على الاتفاقية. وذكر أنهم في الوقت الحالي ما زالوا يدركون تماماً ما هي تلك الاختلافات وهذا يمنحهم الفرصة لتحقيق تقدم في الاجتماع الحالي ووضع الصيغة النهائية للنص في الدورة التالية. وهذا يعني أنه في الاجتماع التالي سيودون أن يروا معاهدة بجميع الأحكام التي ينبغي أن تتضمنها المعاهدة. لذا، فإنه في سياق المناقشة، يجب على المرء أن يقول أنه لا يوجد سبب وجيه مفاده أن التعريفات يجب ألا تكون محايدة من الناحية التكنولوجية. وإذا كانت هناك صعوبات في الإطار التنظيمي، فإنه يمكن التعامل معها في مسألة الصياغة. كما لا يوجد هناك أي سبب وجيه بألا ينبغي أن تكون الارسالات من قبل هيئات البث عبر الإنترنت جزءا من الحماية. إن كل ما تفعله هيئة البث هو لأجل إتاحة البرامج للجمهور. ثالثًا، لا يوجد سبب وجيه لوجوب عدم امتلاك هيئات البث وسائل انتصاف فعالة لمكافحة القرصنة عبر الإنترنت. وهذا يعني أن الحق المتاح يجب أن يكون جزءا إلزاميا من المعاهدة، وإلا فإنه ببساطة لا معنى له. وفيما يتعلق بالقضايا الأخرى، أفاد ممثل الاتحاد أنه كما سبق أن ذكرت الوفود، ينبغي مواءمة المعاهدة مع المعاهدات القائمة بشأن التقييدات والاستثناءات، وخلاف ذلك ببساطة لن تنجح. وذكر أنه بالنسبة لكثير من الأحكام الأخرى، قدمت معاهدة بيجين بالفعل الكثير من التوجيه.

50. وذكر ممثل جمعية الصور المتحركة (MPA) أن الجمعية هي اتحاد تجاري يمثل مصالح ستة من كبار المنتجين الدوليين للأفلام وبرامج الترفيه المنزلي والبرامج التلفزيونية. وأفاد أن المناقشات بشأن معاهدة هيئات البث استمرت لمدة 20 عاما. ورحب بجهود الأمانة، وكذلك الجهود التي بذلها الرؤساء السابقون للرئيس للدفع قدما بالمناقشات الصعبة. وأكد ممثل الجمعية من جديد على دعم جمعية الصور المتحركة للنهوض بالعمل المتعلق بمعاهدة هيئة البث، على النحو المعبر عنه في البيان الذي قدمته أثناء الدورة السابقة للجنة. وكرر بعض النقاط الرئيسية في ذلك البيان بقوله: أولا، المعاهدة من أجل المعاهدة هو أمر غير منطقي، حيث أن أي معاهدة يجب أن تكون في نهاية المطاف ذات صلة وحديثة. كما يجب أن تكون إحدى المزايا الرئيسية لأي معاهدة في النهاية هي المساعدة في تعزيز الاستخدامات المصرح بها وتثبيط الاستخدامات غير المصرح بها. ويجب أن تكون ذات الصلة للاقتصاديات النامية كما هو هي ذات صلة بالنسبة للبلدان المتقدمة. ويجب ألا يسمحوا بتضليل المناقشات من قبل الآخرين الذين لديهم أجندات. وقدم كذلك بعض النقاط الهامة التي تعتبرها جمعية الصور المتحركة خطوط حمراء في أي مفاوضات حول هذا الموضوع. وذكر أنه لابد من احترام نصوص معاهدات الويبو فيما يتعلق بالحقوق الكبيرة المتعلقة باختبار الخطوات الثلاث، الاستثناءات والتقييدات، وتدابير الحماية التكنولوجية. وذكر أن محاولات إضافة أو توسيع الاستثناءات والتقييدات ستشكل تهديدًا خطيرا لصلاحية المعاهدة. وأفاد أن تلك هي الخطوط الحمراء التي تحتاج إلى تأكيد قبل عقد مؤتمر دبلوماسي في نهاية المطاف. وبالإضافة إلى ذلك، أفاد ممثل الجمعية بأن القرار بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي محتمل لمعاهدة هيئات البث يجب أن يُتخذ على أساس مصلحته الخاصة، وأن يكون قائم على أساس التقارب الكافي في الاستخدام ودون مساس بما إذا كان سيتم في نهاية الأمر التعامل مع الموضوعات الأخرى المدرجة في جدول الأعمال وكيفية التعامل معها.

51. وأشار ممثل اتحاد هيئات البث الأيبيرية الأمريكية من أجل الملكية الفكرية (ARIPI) إلى أنه لا يتعامل بالفعل مع حق المؤلف، ولكن مع حق مجاور تم استعراضه. وأفاد أن الحقوق المجاورة تشير إلى الإشارة، وأنهم في الوقت الحالي يطلبون

حماية الإشارة، ولا يطلبوا حماية محتوى البرنامج بل حماية محتوى الإشارة. وذكر بأن التقييدات والاستثناءات على حق المؤلف ظلت سليمة كما طلبت بعض المنظمات غير الحكومية. وأفاد أن المناقشات الحالية تدور حول الإشارة، وينظرون إليها من منظور قائم على الإشارة. ولم تكن في الواقع تمنح حقوقا جديدة. ولم يكن هذا ما كانوا يناقشونه. وذكر أن المناقشات كانت حول تحديث اتفاقية روما. وكان ذلك هو الولاية الممنوحة لهم في عام 2007، عندما اجتمعت هيئات البث التقليدية وطلبت تحديث اتفاقية روما للحصول على حماية جديدة فيما يتعلق بالبيئة الرقمية والمنصات الرقمية وما إلى ذلك. وقد تم منح هذه الولاية من قبل هيئات البث التقليدية لإجراء المناقشات. وأكد مثل الاتحاد أنه لا يشير إلى المسألة الشاملة المتعلقة بتحديث حقوق هيئات البث لفائدة الحماية في البيئة الرقمية، لأن ذلك قد ذُكر من قبل الاتحاد الأوروبي للإذاعة وجمعية أمريكا الشمالية لهيئات الإذاعة. وأعرب عن رغبته في تناول الموضوع الذي خضع لمناقشات طويلة في المنطقة التي يمثلها اتحاد هيئات البث الأيبيرية الأمريكية من أجل الملكية الفكرية. وأفاد أن وجود تعريف واضح لـ "هيئة البث" يمثل عنصرا مهما. وينبغي أن يشمل تحمل مسؤولية إضافية عن إنشاء الإشارة وتوفير الإشارة. وهذا ما فعلته هيئات البث وهذا هو ما فعلته هيئات البث من خلال البث الكبلي. وأفاد أنه في منطقته، هناك مجموعات كبيرة من رواد الأعمال الذين لديهم بث كبلي ويقومون بإعادة إرسال الاشارات. وهناك بعض منهم يقومون بإعادة إرسال الإشارات من خلال البث الكبلي. وذكر أنهم لم يستفدوا من الحماية التقليدية لأنهم لم يكونوا هم الذين أنشأوا برنامجا، بل كانت مسئوليتهم عن برمجة الإشارة الأصلية وبثها. لقد كانوا مجرد قائمين على إعادة الإرسال. وعلاوة على ذلك، لم يرد ذكر لمعيار مزدوج بين البث الأرضي والبث الكبلي. وأفاد أنه لا ينبغي أن يكون هناك فرق بين الاثنين، لأنه لا معنى له

52. وأبلغ الرئيس الوفود بأنهم سيشهدون المناقشات التقنية، التي لا يزال يتعين مناقشتها في مناقشات غير رسمية. وطلب من الأمانة تقديم معلومات بشأن تلك المناقشات.

53. وذكرت الأمانة أن الجلسات غير الرسمية ستجري في المبنى الجديد بالطابق الأرضي في أكبر غرفة تحتوي على أكبر طاولة. وطُلب من المنسقين الإقليميين تحديد ستة أشخاص ينضمون إليهم على الطاولة. وتم الترحيب بحضور ممثلي الدول الأعضاء الأخرى. وأفادت بأنه سيتم توفير ترجمة لغوية. وذكرت الأمانة أنه في الماضي كانوا قد أتاحوا الفرصة أيضا لممثلين آخرين من الوفود وللمراقبين لسماع المناقشات من الغرفة الأخرى باستخدام سماعات الرأس. ويمكنهم أيضا مشاهدة تسجيل الإجراءات على الشاشة. وأفادت بأنه قد تم ذلك على أساس أن جميع المعلومات المنقولة لن يتم نقلها خارج الإجراءات. وهذا يعني أنه لم يكن هناك أي تواصل حول المعلومات من خلال أي شكل من أشكال وسائل التواصل الاجتماعي أو أي شكل من أشكال التوزيع الورقي. وإذا اختار شخص ما البقاء في الغرفة، فإنه يتعين عليه الموافقة على عدم نشر المعلومات. وبهذا الفهم، ستكون الغرفة متاحة للمراقبين وللبعض الآخر للاستماع.

54. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء وذكر أنه تفهم من المناقشات التي جرت الأسبوع الماضي فيما يتعلق بالجلسات غير الرسمية هو أنه سيكون هناك اجتماع سيشمل المنسقين الإقليميين بالإضافة إلى سبعة أشخاص من الوفود. وطلب من الرئيس التوضيح. وذكر أن المجموعة باء حددت سبعة أشخاص ليكونوا على الطاولة مع الرئيس.

55. وأجاب الرئيس أنه سيكون من الممكن وضع مزيد من المقاعد لاستيعاب 7 بدلا من 6 أشخاص. وقام بتأجيل الاجتماع لتناول الغداء ولبدء جلسة غير رسمية.

56. وواصل الرئيس مناقشاته المتعلقة بالبند 5 من جدول الأعمال، حماية هيئات البث، وقدم ملخصا للمناقشة التي جرت أثناء الجلسات غير الرسمية. وذكر أن المناقشات مفيدة لأن المواضيع المحيطة بمعاهدة البث ذات طبيعة تقنية. وأفاد أنها تطلبت الكثير من النقاش والتفاعل. وذكر أن الشكل غير الرسمي هو وسيلة مفيدة للتعامل مع القضايا ونقلها للأمام. وقد أجريت مناقشة جيدة حول بعض القضايا التقنية الهامة جدا والمهمة. أولا، كانت هناك مناقشة جيدة حول مسألة "ما قبل البث"، وإلى أي مدى ينبغي أو لا ينبغي أن تحمي المعاهدة ما قبل البث. وتم تقديم اقتراح من قبل الزملاء من سويسرا في

اليوم السابق، والذي تمت مناقشته فيما بعد بين مختلف الأطراف. وفي ذلك اليوم كانت هناك مناقشات أخرى حول هذا الاقتراح، والتي سينقلها وفدي الاتحاد الأوروبي وسويسرا. ونتيجة لتلك المناقشات، اكتسبوا فهما واضحا لما اعتقدوا أنه النطاق الصحيح لمسألة ما قبل البث. وبفضل نائب الرئيس والروح العميقة جداً للتعاون بين مختلف الأطراف المعنية، تمكنوا أيضاً من إيجاد طريقة للمضي قدماً فيما يتعلق بالمسألة التقنية لتعريف البث. وكما تذكر الدول الأعضاء، ظلوا منذ بعض الوقت يتعاملون مع الانقسام في التعريف بين البث والبث الكبلي. وكانوا يأملون في أن يكونوا قادرين على دمجهما في تعريف واحد في إطار البث، والذي سيشمل كل من الإرسال عبر الوسائل السلكية واللاسلكية. وكانت المناقشات مثمرة ويبدو أن بعض النصوص قد اكتسبت قدراً كبيراً من الجاذبية حول الطاولة غير الرسمية. لقد كانت مرة أخرى شهادة على الروح البناءة التي أجريت فيها المناقشات. كما تم تخصيص قدر معقول من الوقت في الاطلاع على جزئية القضايا الأخرى للوثيقة SCCR/34/4. وعلى وجه الخصوص، كانوا قد قضوا وقتا في الحديث عن التقييدات والاستثناءات، وكذلك الالتزامات المتعلقة تدابير الحماية التكنولوجية. كما ناقشوا مدة الحماية فيما يتعلق بالتقييدات والاستثناءات وتدابير الحماية التكنولوجية. وكانت هناك بعض وجهات النظر المثيرة للاهتمام، كما تم طرح بعض القضايا الجديدة، وتم مواصلة مناقشة بعض المقترحات المطروحة. وأفاد أن تلك هي القضايا التي يحتاجون إلى مناقشتها بمزيد من التفصيل أثناء تقدم المناقشات. وذكر أنهم ناقشوا أيضا مسألة مدة الحماية، وتناول الجزء الأخير من تلك المناقشات نطاق عمليات الإرسال المؤجل. وفيما يتعلق بمدة الحماية، أفاد أن مسألة مدى حماية الإرسال المؤجل ظلت مسألة رئيسية للغاية، وكان لا بد من التوصل إلى اتفاق بشأنها. وفي حين أنه لا يمكن القول بأنهم توصلوا بالفعل إلى اتفاق، إلا أن حقيقة أنهم تمكنوا من الدخول في مناقشات تفصيلية كانت مفيدة للغاية. وذكر أنها كانت فرصة للتعرف على التطورات التكنولوجية الحديثة وتطورات نماذج الأعمال في مناطق مختلفة من العالم من خلال صناعة البث. وبصفته الرئيس، فإنه سيعد وثيقة تعبر عن وجهة نظره الخاصة. وقد تم ذلك أيضا خلال الوثيقة SCCR/34/4. وستتضمن الوثيقة الجزء ألف الذي سيستخدم النص الموحد المنقح للرئيس، والجزء باء، الذي سيسجل بعض المقترحات التي تم اقتراحها خلال الجولة الحالية من المناقشات، بالإضافة إلى بعض المقترحات المتبقية. وتعد الأشياء الواردة في الجزء باء من القضايا المثيرة للاهتمام والتي تستحق المزيد من النقاش، ولكن ربما لم تقترب تماما من الاتجاه نحو توافق الآراء. وأفاد أن هذا هو المعيار للأشياء التي تم تضمينها في الجزء ألف. وسيقوم بتوزيع مشروع الوثيقة في الوقت المناسب للحصول على تعليقات الدول الأعضاء قبل أن يوجه الدعوة النهائية فيما يتعلق بما سيتم تضمينه في الجزء ألف والجزء باء. كما أفاد أن بعض الأشياء في الجزء "باء" حساسة للغاية للدفع النهائي بها إلى الجزء ألف، مثل قضية ما قبل البث. وذكر بأن التقسيم إلى ألف وباء قد سمح لهم بتلقي تعليقات ومقترحات جديدة، مع الحفاظ على بعض الانضباط فيما يتعلق بما تم انتقاله إلى الجزء ألف. وذكر أنه وصل إلى نهاية بند جدول الأعمال تقريبا. وقبل إغلاق بند جدول الأعمال، دعا الدول الأعضاء إلى إبداء التعليقات الأخيرة تليها التعليقات الأخيرة لبعض المنظمات غير الحكومية التي حضرت للاستماع.

57. وذكر ممثل المؤسسة الدولية للإيكولوجيا المعرفية (KEI) أنه اندهش من حقيقة أن هيئات البث قد أُدرجت في الجلسات غير الرسمية، لاقتراح نص والإجابة على الأسئلة. وأفاد أنه يستطيع أن يفهم السبب الذي يجعل هيئات البث تستمتع بفرصة القيام بذلك. ومع ذلك، تساءل عما إذا كان الرئيس قد فكر في أنه قد يكون من المثمر تواجد منتقدين لبعض المقترحات، أو لبعض الحقوق التي تطلبها هيئات البث، لإتاحة تلك الفرصة خلال الدورة القادمة للجنة الدائمة. وذكر أن بعض القضايا أعطيت نوعا من المعالجة المتفائلة من قبل هيئات البث ولم يسلطوا الضوء على مجالات القلق التي عبر عنها آخرون. وذكر أنهم إذا لم يناقشوا المعاهدة مع النقاد بالطريقة نفسها التي تمت مناقشتها بها مع هيئات البث، ولم يستمعوا إلى أشخاص كان يُنظر إليهم بالفعل على أنهم يخلقون مشاكل، وكانوا مستعدين للحديث عنهم ، فسوف يفاجأون فيما بعد من قبل الرأي العام خارج الغرفة من قبل أشخاص لديهم معرفة بالفعل عن التكنولوجيا، ولديهم معرفة بتأثير إنشاء 50 عاما من الحقوق للأشخاص الذين لم يؤلفوا أو يؤدوا أو ينتجوا محتوى. وأفاد أنه من الأفضل أن نسمع ذلك في الجلسات غير الرسمية، في الدورة التالية، بالطريقة نفسها التي قدمت بها هيئات البث اقتراحاتها.

58. وسأل الرئيس ممثل المؤسسة الدولية للإيكولوجيا المعرفية عما إذا كان قد استمع للمناقشات غير الرسمية عندما جرت مع هيئات البث. وأفاد أنه إذا كان ممثل المؤسسة قد استمع إلى المناقشات، لكان قد لاحظ أنه لم تكن هناك مناقشات على الإطلاق بشأن مشروع النص. وكان من الواضح جداً أن التبادل مع هيئات البث كان وسيلة لفهم التطورات التكنولوجية الحديثة ونماذج الأعمال الحديثة في مختلف القطاعات. وقد أوضح طوال المناقشات أنه لا شيء مما قيل يتعلق بالنص. ولا شيء كان له علاقة بأي من المقترحات. ولم يكن من الضروري أن تكون المنظمات غير الحكومية موجودة. ولم يكن هناك نقاش سري عن أي مقترحات في تلك القاعة. وذكر أن الجميع في الغرفة قد استمع إلى المناقشات. وكان من الواضح جداً أن المناقشات لم تطرح أبداً على مشروع النص أو مشاريع المقترحات التي اقترحها أي من أصحاب المصلحة في الاجتماع. وظلت وجهات نظر المنظمات غير الحكومية ذات أهمية بالغة بالنسبة لهم. وفي بداية بند جدول الأعمال، تم منحهم كل الفرص لإبداء آرائهم من أي جانب من جوانب الطيف. وسوف يستمرون في القيام بذلك في جميع بنود جدول الأعمال الأخرى. وأشار الرئيس إلى أن الطريقة التي وصف بها ممثل المؤسسة الدولية للإيكولوجيا المعرفية المناقشات داخل الغرفة لم تكن مشابهة للطريقة التي شاهدها بها. وأفاد بأنهم سيستمرون في المشاركة مع جميع أصحاب المصلحة في الصناعة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. وذكر أن تلك هي الروح التي كانوا يحتاجون إليها لدفع جميع المناقشات. وأعرب عن تقديره لأن التعليقات قد جاءت من مكان يعترف بأهمية مشاركة الجميع من أجل الحصول على نظام جيد لحق المؤلف. ونتيجة لذلك، أفاد بأنهم سيواصلون الانخراط بكل طريقة ممكنة مع جميع أصحاب المصلحة المختلفين.

59. وصرح ممثل مؤسسة إينوفارت أنه يرى أن دعوة المنظمات غير الحكومية إلى الجلسات غير الرسمية سيتم استحسانها من قبل منظمات المجتمع المدني الأخرى عن طريق إظهار أن هناك معاملة متساوية، فيما يتعلق بوجهات النظر المختلفة في الجلسات غير الرسمية. وبالإشارة إلى مسألة الاستثناءات والتقييدات التي تجري مناقشتها في الجلسات غير الرسمية، أبرز ممثل المؤسسة أن اتفاقية روما لم تقدم فقط قائمة بالحالات التي يمكن فيها توفير الاستثناءات، دون اللجوء على الأقل إلى الاختبار. وكان ذلك موجود أيضا في اتفاق تريبس في المادة 14.6، على الرغم من إمكانية توفير مقدمة عن الاستثناءات، استنادا إلى الاختبار الذي أشاروا إليه في اتفاقية روما. وكان هناك ما يكفي من الممارسات الدولية للنظر في قائمة الاستثناءات التي ينبغي إدراجها في إطار الصك الجديد.

60. وذكرت ممثلة مؤسسة كاريسا أنها تؤيد أيضاً الموقف القائل بأنه ينبغي إتاحة الفرصة لهم جميعاً على قدم المساواة. وأفادت أنه كان ينبغي للمناقشات التي أجرتها هيئات البث في الجلسات غير الرسمية أن تضم منظمات أخرى، حيث أن ذلك أمر بالغ الأهمية للمعاهدة أيضا. وذكرت أنه تم طرح تطورات تكنولوجية وأسئلة أيضا عن نص التفاوض، لاسيما فيما يتعلق بمدة حماية الإشارة. وأفادت أنه من المثير للقلق أن نكون قد سمعنا ذلك دون أن نتمكن من إلقاء نظرة انتقادية على هذه النقطة.

61. وذكرت ممثلة مركز الإنترنت والمجتمع (CIS) أنه من المفيد للغاية ومن الأكثر إنتاجية لجميع المراقبين أن تتاح لهم الفرصة للتحدث كما أتيحت لهيئات البث. وفي هذا الصدد، أيدت البيانات التي أدلى بها ممثلو مؤسسة إينوفارت ومؤسسة كاريسا والمؤسسة الدولية للإيكولوجيا المعرفية. ثانيا، فيما يتعلق بالمناقشات حول التقييدات والاستثناءات، سلطت ممثل المركز الضوء على الإطار الوطني في الهند، حيث لديهم شيء يسمى "حق إعادة البث". وفي هذا الإطار، هناك حق تعامل عادل، وكذلك شيء ينص على "إجراء أي تسجيل صوتي أو تسجيل مرئي للاستخدام الخاص للشخص الذي يقوم بالتسجيل، وكذلك لأغراض التدريس أو البحث". وأعربت ممثل المركز عن رغبتها في لفت انتباه الحاضرين إلى هذا الحكم.

62. وأغلق الرئيس البند 5 من جدول الأعمال بشأن حماية هيئات البث. وذكر أنه في اليوم التالي سيبدؤون المناقشات حول البند 6 من جدول الأعمال، التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات. ومع ذلك، أفاد أنه قبل أن يبدأ هذا البند من جدول الأعمال، سيطلب من الأمانة تقديم خطط العمل وتمريرها من خلال بعض الأفكار والمفاهيم الكامنة وراء مشروع خطط العمل. وذكر أنه بمجرد الانتهاء من ذلك، سيتم الانتقال إلى البند 6 من جدول الأعمال.

البند 6 من جدول الأعمال: التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات

63. افتتح الرئيس بند جدول الأعمال المتعلق بموضوع الاستثناءات والتقييدات. وأفاد أنه قبل المحادثات التي تمت في الصباح، كان قد تشاورت مع المنسقين الإقليميين. ولخص الطريقة التي سيعملون بها بشأن المواضيع. وطلب من الأمانة ونائب المدير العام على وجه الخصوص، تقديم لمحة عامة عن خطط العمل المتاحة في الوثيقة SCCR/35/9.

64. وأضحت نائبة المدير العام الروح التي حاولوا من خلالها اتباع نهج جديد للعمل خلال الأشهر القليلة المقبلة بشأن قضية الاستثناءات والتقييدات البالغة الحساسية. وذكرت أنه لعدة سنوات، كانوا يدركون أنها مسألة حساسة وأن كل عنصر أدرجوه فيها له القدرة على إحداث سوء تفاهم. لذلك، كانت القضية تمثل نوعا ما نقطة ساخنة تنتقل من واحد إلى الآخر. وهكذا، كانوا يحاولون بذل قصارى جهدهم لتحقيق نتائج، لأنها هكذا كانت بالنسبة للمدير العام. وبالنسبة إلى جميع الأنشطة التي قاموا بها، فقد كان الهدف هو تحقيق نتائج واتخاذ إجراءات ملموسة محددة يمكن إدخالها في إطار اللجنة. وذكرت إنها تدرك أن بعض الوفود سيشيرون إلى وجود خمس خطط عمل، بدلاً من اثنتين، حسبما طلب الرئيس. ومع ذلك، فقد تحدثوا مع الرئيس بين الجلسات الذي أكد أنها لم تكن مفاجأة بالنسبة له أنهم قد توصلوا إلى خمسة خطط عمل. ولم تكن هناك خمس خطط عمل فحسب، بل كان هناك أيضا عدد من الأنشطة، كما يمكن رؤيتها على الشاشة. إنه عرض مرئي لما حاولوا شرحه كتابة خلال الأيام القليلة الماضية. وأفادت أنها ستتحدث معهم حول هذا النهج، وسيعودون إلى المناقشات بعد ظهر اليوم التالي. وذكرت أن النهج كان تحليليا، حيث أرادوا أن يبدؤوا من الواقع، مع تحليل موضوعي للحالة. وكان الهدف الذي يتم السعي إليه هو إيجاد الحلول المقبولة للجميع وبالتالي تكون حلولا مقبولة. ومن شأن ذلك أن يمكّنهم من قياس نتائج النهج على المدى القصير والمتوسط والطويل. كما أرادوا أن يكونوا قادرين على متابعة ورؤية النتيجة. وكما رأوا خلال اليوم السابق في الحدث الجانبي الذي قدمه وفد البرازيل، فإن نظام الاستثناءات والتقييدات يعتبر إلى حد ما شيئ مختلف، في بلدان مختلفة. وأفادت أن ما طُلب على الصعيد الدولي، من حيث المعاهدة، إنما جاء من البلدان التي لديها أقل الأحكام في تشريعاتها الوطنية الحالية فيما يتعلق بالاستثناءات والتقييدات. وكانت البلدان التي لديها استثناءات وتقييدات في تشريعات حق المؤلف الخاصة بها، قد اقترحت أنه من الأفضل البدء بالممارسة الجيدة ووضع المعايير. وبعد ذلك، سوف تتحرك كل دولة حسب إيقاعها الخاص لوضع الاستثناءات والتقييدات على أساس احتياجاتها، بدءاً من التغطية بالتشريعات والمعاهدات التاريخية القائمة، مع توفير استثناءات وتقييدات كافية، وقياسها من خلال اختبار الخطوات الثلاث، بغرض القبول في مجال أوسع من حق المؤلف. وهكذا كانت تلك هي المواجهة بين الجانبين. وأفادت أن الأمانة كانت مثل لوح لعبة الباتشينكو، تحاول التأكد من أن تلك الاستثناءات والتقييدات يتم تقاسمها بقدر ما هي موجودة بالفعل في العديد من البلدان. وعلى مدار اليومين التاليين، كانوا سيطلعون على التفسيرات، التي تؤكد على وجود هذه الاستثناءات والتقييدات، من خلال هذا التحليل الأولي والحقائق التي خرجت منه. وذكرت أن البلدان التي لديها أكثر التشريعات تطوراً لحق المؤلف لديها أكثر الاستثناءات والتقييدات تطوراً. فالبلدان التي كانت قد بدأت للتو في وضع تشريعاتها، من أجل تحقيق فعاليتها على المستوى الدولي، لم تكن لديها بعد هذه الاستثناءات والتقييدات. ونتيجة لذلك، فإن الحالة التي وجدوا أنفسهم فيها هي الحالة التي كانت فيها قضية تم التعامل معها لمدة عشر سنوات، مع مجموعات مختلفة من المواضيع يتم التعامل معها. وبدا لهم أن الأمر لم يعد ملائما للنهج البراغماتي. ونتيجة لذلك، حاولوا مواصلة الدراسات في شكل قطاعات، والتي لا تزال بحاجة إلى مزيد من البحث، لأنه لم يتم تغطيتها بالكامل في الدراسات الحالية. وذكرت أن البروفسور كروز، الذي تحدث باستفاضة عن المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف، يمكن أن يتحدث عن مجال المكتبات ودور المحفوظات. ونتيجة لذلك، كانوا مهتمين بإطلاق العمل بشأن المجالين في آن واحد، لأنه لم يتم تغطية المكتبات ودور المحفوظات بشكل كاف في الماضي من خلال دراساتهم. وذكرت أنه بالإضافة إلى ذلك، هناك رغبة في تغطية المتاحف بناء على طلب اللجنة. ولذلك كان هناك مجال ثالث حيث أرادوا الحصول على مزيد من الدراسة. وأفادت أنه إذا رغبت اللجنة في ذلك، فإنهم سيعالجون قضية الأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى. ومع ذلك، يعتبر هذا القرار في أيديهم. وذكرت بأن هناك دراسات واسعة بالفعل حول المكتبات، في قطاع التعليم، ولكنهم في الوقت الحاضر يريدون الجلوس حول طاولة مع عدد قليل من الخبراء في جميع أنحاء سلسلة عمل

المكتبات والمؤسسات التعليمية والبحثية. وسوف ينظرون إلى كتلة المواد التي قدمها البحث ويطلعون على ما يحتاج إلى اهتمامهم الخاص. وذكر أنهم كانوا يطلقون على ذلك ممارسة العصف الذهني، الذي يعني شيء أوسع قليلاً من الدراسة، ولكنه أكثر تقييدا قليلاً من مؤتمر، في مواضيع محددة جدا. وذكرت أنهم كانوا يتوقعون واحدا لفائدة المكتبات، وواحدا لفائدة المتاحف، وحق آخر في نهاية العملية بنهاية عام 2019 ، لفائدة الإعاقات الأخرى. ويبدو أن المرحلة الوسيطة، مع تمارين العصف الذهني، ستمكنهم من التركيز على الموضوعات التي هي في الحقيقة ذات صلة وأهمية بالنسبة لهم. وأفادت أنه كان من الواضح جدا لهم أنهم سيحتاجون إلى دعوة دوائر أكبر من الأشخاص، وهذا هو السبب في أنهم حاولوا الاستجابة للطلب الذي قدمه عدد من البلدان لبعض الوقت، بإقامة ندوات إقليمية. وذكرت أن تلك الندوات ستحدد التوقعات، وكذلك كيفية الاستجابة لها في الواقع على المستوى الإقليمي. وقد طُلبت الموضوعات الإقليمية، وكانوا يقترحونها في مجال المكتبات وفي مجال التعليم أيضا. في الوقت الحالي، يتم التعامل معها في مجالين مختلفين، لكنهم يروهم كقطاعين بهما الكثير من التداخل فيما يتعلق بالأهداف التي يأملون في تحقيقها، والطريقة التي ينظرون إليهم بها. وفي وقت لاحق، سيكون لديهم مرحلة المؤتمرات، للتحقق من النهج التي تم تحديدها من قبل تلك التمارين على مدار عامين. وذكرت بأنهم اقترحوا عقد ثلاثة مؤتمرات، واحد حول المكتبات، وواحد حول المتاحف، وواحد في مجال التعليم والبحث. وستمكنهم هذه المؤتمرات من معالجة الموضوعات. وستنقل المؤتمرات الموضوع إلى تجمع أوسع، يتجاوز العدد التقليدي للأشخاص، بما في ذلك جميع أصحاب المصلحة المحتملين. وأفادت أن الأمر بالكامل في أيدي الوفود. ويمكنهم رفض الممارسة بأكملها، أو يمكنهم أخذ بعض العناصر. ومع ذلك، فإن المنطق هو أن الأنشطة ستتقدم على مدار فترة سنتين، بما في ذلك فترة الثنائية الحالية حتى نهاية عام 2019. وهذا من شأنه أن يمنحهم عددا من العناصر، مما يجعل التقدم إلى الأمام أسهل وأكثر منطقية وسلمية. وسوف ينطوي الأمر على تبادل للممارسات الجيدة، والنظر إلى الدعم التقني في البيئة الرقمية، ووضع معايير جديدة قد تكون ضرورية، ومعايير تقنية لتوفير قابلية التشغيل البيني للأنظمة وللتبادل العالمي. كما أفادت أنهم منظمة عالمية، أرادوا ضمان إمكانية التبادل العالمي. وبالنظر إلى النهج الممكنة، لم يرغبوا في استباق القرار بشأن الحلول بأي شكل من الأشكال، ولكنهم قدموا الاقتراح بروح من الانفتاح والحوار والتعاون، لتوفير نهج جديد ليوم جديد. وأفادت أن الجدول المقدم يعرض مختلف المراحل المختلفة لخطة العمل. ويمكن أن يطلق عليه خطة عمل واحدة بدلاً من خمسة. وذكرت أنهم حاولوا توفير تفاصيل تحليلية عن العناصر المختلفة، لكن هذا لا يعني أنه لا يمكن أن يكون لديهم جسور تربط بين موضوع وآخر. ومع ذلك، فإن هذه الجسور لن تجمع الأشياء معا، كالمكتبات والمتاحف ودور المحفوظات على سبيل المثال. ويمكن أن يكون هناك رابط بين المكتبات والمنظمات التعليمية البحثية أو بين المتاحف ودور المحفوظات. وذكرت بأنهم أرادوا نهج مريح، حيث يمكنهم العمل من خلال مجموعات العمل ومن خلال الوفود لفحص التقدم.

65. وافتتح الرئيس البند 6 من جدول الأعمال، بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات. وكان الدكتور كينيث كروز حاضرا في الاجتماع. وأفاد أنه كجزء من بند جدول الأعمال، سيُطلب إليه أن يشارك بنتائج عمله. ولكن قبل ذلك، فتح الرئيس الباب لمنسقي المجموعات والدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية للحديث عن بند جدول الأعمال، كما هو الحال في الممارسة المعتادة. وأفاد بأنهم بذلوا قصارى جهدهم لمعالجة الموضوعات الجديدة وإثارة وجهات النظر الجديدة. كما طلب من المنظمات غير الحكومية تقييد بياناتها في غضون فترة زمنية محدودة، حتى يتمكنوا من الانتقال إلى عرض الدكتور كروز.

66. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء، وأعرب عن تأييده الكامل للرأي القائل بأن المكتبات ودور المحفوظات تؤدي دورا هاما في التنمية الثقافية والاجتماعية. وكما أوضحت الدراسات التي قدمت خلال الدورات السابقة، فإن العديد من البلدان قد وضعت بالفعل استثناءاتها وتقييداتها الخاصة لفائدة المكتبات ودور المحفوظات، والتي عملت بشكل جيد، واحترمت النظام القانوني المحلي، ضمن الإطار الدولي الحالي. وينبغي أن يتشكل عمل اللجنة بطريقة تعكس ذلك الواقع وتثني على الإطار الحالي الجيد الأداء. وأعرب وفد المجموعة ب عن تقديره بأن الهدف من المناقشة هو الوصول إلى فهم أفضل للمواضيع. وفيما يتعلق بأساليب العمل، أحاط علما بالوثيقة SCCR/34/5، التي تضمنت الرسم البياني غير الرسمي للرئيس،

المستخدم في الدورات السابقة. وأعرب عن استعداده لمواصلة المناقشات من أجل استكشاف أرضية مشتركة يمكن للجميع الوقوف عليها. وذكر أن الحقيقة هي أنه لا يوجد حاليا توافق في الآراء داخل اللجنة بشأن العمل، وينبغي أخذ ذلك في الاعتبار على النحو الواجب. وسلط الضوء على الأهداف والمبادئ المقترحة في الوثيقة SCCR/26/8، بشأن موضوع التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات. يمكن للأهداف والمبادئ الواردة في تلك الوثيقة أن تكمل العمل المتعلق بالتقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات. وأعرب عم تطلعه إلى الاستماع إلى العروض التقديمية بشأن كل من الدراسة المحدثة التي أعدها البروفيسور كروز، والبيانات المحدثة المتعلقة بالتقييدات والاستثناءات لفائدة المتاحف. وذكر أن المجموعة باء ستواصل المشاركة في مناقشة التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات، بما في ذلك مشروع خطة العمل التي اقترحتها الأمانة، بطريقة بناءة وأمينة.

67. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأقر بالدور الأساسي الذي تقوم به المكتبات ودور المحفوظات في التنمية الاجتماعية والثقافية. وذكر أن المناقشات التي تجري في اللجنة ستساعدهم على إنجاز مهام المصلحة العامة للمكتبات والمتاحف. وأفاد أنه في حين أن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق لم تكن مؤيدة لصك دولي ملزم قانونا بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات، إلا أن أحد النتائج المحتملة للمناقشات في اللجنة هو التنفيذ الوطني للمعاهدات الدولية. ولذلك، أكد أن النُهج البديلة التي تعتمدها الدول الأعضاء، والتبادل الثري لأفضل الممارسات هي أرضية صلبة يمكن البناء عليها في الأطر القانونية الوطنية التي تدمج الاحتياجات المحلية، ويمكن أن تكون مثالاً للدول الأعضاء الأخرى. وشكر الرئيس على عمله على الرسم البياني غير الرسمي بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات. كما أعرب عن تطلعه إلى الاستماع إلى العروض التقديمية عن الدراسة المحدثة التي أعدها البروفيسور كروز، والمعلومات المحدثة المتعلقة بالتقييدات والاستثناءات لفائدة المتاحف. وشكر الأمانة على إعداد مشروع خطط العمل بشأن التقييدات والاستثناءات. وأحاط الوفد علما بالوثائق واعرب عن اعتقاده بأن هناك حاجة إلى مزيد من الوقت من أجل تحليلها بكفاءة.

68. وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وأفاد أنه خلال مختلف دورات اللجنة، نظرت المجموعة الأفريقية في مسألة التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات والمؤسسات التعليمية والبحثية والأشخاص ذوي الإعاقة. وأفاد أنه في دراسة أنظمة حق المؤلف، ساهمت الاستثناءات والتقييدات في إقامة توازن بين أصحاب الحقوق وبين القطاعات الاقليمية الدولية والخدمات العامة. وخلال محاولة ضمان التوازن الكافي في نظام الملكية الفكرية، لعبت الاستثناءات والتقييدات دوراً محفزاً فيما يتعلق بالوصول إلى التكنولوجيا. وبهذه الطريقة حفزت الابتكار والإبداع. وذكر أنه بالنظر إلى روح ولاية 2012 وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)، فإن الهدف هو ضمان الوصول إلى الجميع، في مجال التعليم وتوفير قاعدة متساوية للتعلم مدى الحياة. كما أفاد أن إقامة مجتمع شامل والمشاركة الجماعية في جهود التنمية، لاسيما فيما يتعلق بحقوق الإنسان له أهمية إضافية. وفي حين أن هناك توصيات وخطة عمل أخرى ذات صلة في الويبو، إلا أن ولاية 2012 تدعم أهداف التنمية المستدامة، التي تأسست في منظومة الأمم المتحدة. وأعرب الوفد عن اهتمام المجموعة الأفريقية للغاية بالمعلومات الواردة في دراسة البروفيسور كروز، فيما يتعلق بالأشخاص ذوي إعاقات أخرى، والأنشطة التعليمية، والمكتبات ودور المحفوظات. وذكر أن المعلومات الواردة في الوثائق المختلفة المرتبطة بالرسم البياني غير الرسمي للرئيس هي الموارد المناسبة لإجراء مفاوضات تستند إلى النص. ورحب وفد المجموعة الأفريقية بالنهج المتبع في وضع خطط العمل التي تعبر عن رغبتهم في إحراز تقدم بشأن مسألة الاستثناءات والتقييدات فيما يتعلق بالعمل المستقبلي. وشكر الرئيس على إعداد الوثيقة SCCR 35/9. وذكر أن العمل التحضيري لتلك الوثيقة كان ضخما. كما رحب بخطة العمل الخاصة بتنظيم الندوات الإقليمية. ومع ذلك، أفاد بأنه لا يزال القلق يساوره إزاء عدم وجود احتمال لوضع مشاريع المواد، وهو الإجراء الأكثر إلحاحاً الذي يتعين اتخاذه في إطار السعي إلى القيام بأعمالهم المتعلقة بالاستثناءات والتقييدات، في ظل ولاية 2012. وأفاد أن هذا الأمر هو لصالح صك ملزم قانون. وذكّر اللجنة باقتراحها المقدم في عام 2017، وطلب من الأمانة صياغة مشاريع المواد، والقيام بذلك قريبا. وذكر أنه يمكن للأمانة أن تجد أساسا لهذا العمل من خلال كل ما هو موجود في هذا الشأن، بما

في ذلك الدراسات والوثائق ووثيقة العمل .SCR 26/4 PROV، التي تحتوي على أحكام المجموعة الأفريقية لصياغة صك قانوني لفائدة المكتبات ودور المحفوظات والأشخاص ذوي إعاقات أخرى. كما يمكنها أيضا فحص الوثيقة SCCR 29/4 التي أعدتها المجموعة الأفريقية والبرازيل وإكوادور وأوروغواي. وأعرب عن توقعه لعقد دورة مثمرة، كما أعرب عن أمله في أن يتمكنوا من وضع خطة عمل مفاهيمية للاستثناءات والتقييدات. وأعرب أيضا عن التزام المجموعة الأفريقية بالعمل بجد على هذا الموضوع.

69. وتحدث وفد كوستاريكا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وشدد على أن الاستثناءات والتقييدات ذات أهمية حاسمة بالنسبة للشعوب وللتنمية الجماعية للمجتمعات الحديثة. وذكر أنها تلعب دورا هاما في الحصول على المعرفة، والتي يمكن أن يعوقها نقص المعلومات. ويمكن للويبو أن تسهم في توفير الاتساق في كيفية معالجة الاستثناءات والتقييدات على المستوى الدولي، وذلك من خلال المساعدة على سد الفجوة بين إنتاج المعارف ونشرها. وأفاد أن ذلك الأمر أصبح أكثر أهمية بعد أخذ الدراسات التي ناقشوها داخل اللجنة الدائمة في الاعتبار. وقد أظهرت تلك الدراسات أن الدول الأعضاء بحاجة إلى مرجع إعلامي لصياغة السياسات، من أجل اعتماد الاستثناءات والتقييدات واحترام الاختلافات في النظم القانونية. وينبغي معالجة نتائج الدراسات بطريقة يمكن أن تكون بمثابة مرجع لأولئك المسؤولين عن صياغة السياسات. ويمكن لتبادل الخبرات الوطنية والإقليمية بين الدول الأعضاء أن يعمل أيضاً كمرجع في استكمال الدراسات، مما يسمح للجنة بتحقيق نتائج ملموسة. وأيد وفد مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي مناقشة مفتوحة وصريحة بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات، دون الحكم مسبقا على طبيعة نتائج المناقشات، من أجل معالجة المشاكل التي تؤثر على المكتبات ودور المحفوظات في جميع أنحاء العالم، مع التركيز على الجوانب العابرة للحدود. وذكر أنه سيواصل العمل بشكل بناء لتعزيز المناقشات الدولية حول هذه القضية. وأعرب عن أمله في أن تُعتمد في نهاية الدورة الحالية خطة عمل وفقا لولاية اللجنة.

70. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادي، وأفاد بأن الاستثناءات والتقييدات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات، كما سبق أن أوضح في بيانه الافتتاحي العام، تتسم بأهمية حاسمة للأفراد وللتنمية الجماعية للمجتمعات. ومن أجل تطوير وتعزيز الثقافة والعلوم والتعليم، فإنه يؤمن بنظام متوازن لحق المؤلف لا يأخذ في الاعتبار المصالح التجارية لحق المؤلف وأصحاب الحقوق فحسب، بل ينظر أيضا إلى المنفعة العامة الأكبر، من خلال تعزيز الوصول إلى هذه المصنفات. وشكر الدكتور كروز على دراسته وتطلع إلى الدراسة المحدثة والمنقحة عن استثناءات وتقييدات حق المؤلف لفائدة المكتبات ودور المحفوظات. وأحاط علما بالتحسن الملحوظ في البنود الإحدى عشرة. وأفاد أن نتائج المناقشات قد انعكست في الرسم البياني للرئيس للمكتبات ودور المحفوظات في الوثيقة SCCR/34/5. وأعرب عن تقديره للأمانة على تقديمها مشروع خطة العمل للمكتبات ودور المحفوظات. وذكر أن جميع هذه الوثائق هي بمثابة أساس جيد للنظر فيها داخل اللجنة، بهدف تيسير التقدم بشأن هذه المسألة. وأكد من جديد على التزامه بمواصلة المشاركة البناءة في مشاريع الخطط المستقبلية بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات. وأعرب عن أمله في أن تشارك جميع الدول الأعضاء بصورة بناءة في هذه القضية، بناء على المناقشات السابقة والمداخلات الجديدة، حتى تكون قادرة على إحراز تقدم.

71. وشكر وفد الصين الأمانة على العرض التقديمي بشأن التقييدات والاستثناءات. وذكر أنه خلال المناقشات السابقة، توصلوا إلى درجة عالية من توافق الآراء حول هذه القضية. ولذلك، ولأجل موازنة المناقشات حول هذه القضية، ولإحراز تقدم كبير، أعرب الوفد الصيني على استعداده للمشاركة بالمعلومات ذات الصلة من الصين. وأفاد أنه قدم بالفعل ملاحظاته بناء على طلب الأمانة. وذكر أنه الآن على استعداد للاستماع إلى العرض التقديمي الذي قدمه الدكتور كروز، وسيشارك في المناقشات بشكل نشط وبناء.

72. وأعرب وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مجددا عن إيمانه بالوظيفة الحيوية للمكتبات ودور المحفوظات، في نشر المعرفة والمعلومات والثقافة والحفاظ على التاريخ. ومن ثم، أعرب عن مواصلته النظر في مناقشة إطار دولي متوازن

لحق المؤلف من شأنه تمكين هذه المؤسسات من الوفاء بمهمتها للمصلحة العامة. كما أعرب عن استعداده لمواصلة المشاركة البناءة في تلك المناقشات. وأفاد أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه استمعوا باهتمام إلى مشروع خطط العمل الذي أعدته الأمانة. وفي هذا الصدد، أكد مجددا على أن نهجه المفضل لا يزال النهج الذي يركز فيه العمل في اللجنة على الطريقة التي يمكن أن تعمل بها الاستثناءات والتقييدات بكفاءة، في إطار المعاهدات الدولية القائمة، وتتحمل الدول الأعضاء في الويبو المسؤولية عن أطرها الوطنية القانونية. وأيد تبادلًا شاملاً للخبرات وأفضل الممارسات، وبمساعدة الأمانة عند الضرورة. وذكر أنه على هذا الأساس، شارك في مناقشات مختلفة حول بند جدول الأعمال، كما هو مبين في الرسم البياني غير الرسمي للرئيس. وأفاد أن السبيل إلى الأمام يمكن أن يكون هو التركيز على فهم شامل ومنهجي للتحديات التي تواجهها المكتبات ودور المحفوظات، مع إيلاء الاعتبار الكامل للابتكار والأسواق ذات الصلة والحلول المقدمة، بما في ذلك تلك المتاحة في الإطار الدولي الحالي. ويمكن أن تأتي نتيجة محتملة للمناقشات في اللجنة في إطار البند الحالي من جدول الأعمال في شكل توجيه بشأن التنفيذ الوطني للمعاهدات الدولية. وأعرب مجددا عن عدم تمكنه من دعم العمل صوب صكوك ملزمة قانوناً على المستوى الدولي.

73. وأيد وفد البرازيل البيان الذي أدلى به وفد كوستاريكا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأفاد أن بلاده تقدر بشدة الإسهامات الأساسية للمؤلفين في تقدم المعرفة والتعليم، من خلال الكتب التي تفيد المجتمع. وهذا هو السبب في تفضيل نظام حق المؤلف المتوازن والذي يأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة لأصحاب الحقوق وكذلك المصلحة العامة والتقدم والمنافسة في المجال العلمي والثقافي والاجتماعي. وذكر أنه لم يكن من المنطقي تشجيع الوصول إلى المعرفة، إذا لم تكن هناك حوافز لخلق وإنتاج المعرفة. ومن المنطقي جدا توفير مثل هذه الحوافز إذا كانت المعرفة التي يتم إنشاؤها بعيدة عن متناول الغالبية العظمى من السكان. وفي هذا الإطار، أفاد أن للاستثناءات والتقييدات دور هام في توفير الحق في التعليم والوصول إلى المعرفة. وذكر أن الويبو واللجنة الدائمة على وجه الخصوص تضطلعان بمسؤولية مهمة لتوفير الاتساق في كيفية تناول الاستثناءات والتقييدات على المستوى الدولي. وقد قدمت الدراسات التي أجريت بناء على طلب اللجنة معلومات أساسية سمحت لهم بمناقشة المسألة بطريقة موضوعية، مع مراعاة مصالح الدول الأعضاء وقيودها على النحو الواجب. وأفاد أنه من وجهة نظر بلاده البرازيل، بعد أن استثمرت سنوات طويلة في مناقشة الاستثناءات والتقييدات للمكتبات ودور المحفوظات، أصبحت اللجنة الدائمة بالفعل قريبة جداً من الفهم المشترك للحاجة إلى تعاريف واستثناءات واضحة، لتوضيح الطريق إلى الأمام من أجل التوصل إلى حل دولي. واقر ببعض العناصر المشتركة في أهداف المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف كمؤسسات للتراث الثقافي. وذكر أنه لا توجد مكتبة في العالم، مهما كان حجمها لديها كل عنوان قد يحتاجه المستخدم، وعلى المكتبات أن تتعاون لدعم شبكة عالمية من الوصول إلى المعلومات. وعندما لا يكون لدى المكتبة التقرير أو المقالة أو الفصل من الكتاب الذي يطلبه المستخدم، يمكن أن تذهب إلى قاعدة بيانات دولية لتحديد مكتبة لديها طلب المستخدم، ويمكن أن تطلب نسخة للاستخدام الفردي. وفي الغالب، ليس لهذه الكتب قيمة تجارية ولا تكن متوفرة في السوق، وقد تكون ذات قيمة كبيرة للباحث باعتبارها لبنات بناء لعمل علمي جديد. وأفاد أن الاستثناءات والتقييدات ضرورية جدا على المستوى الدولي للسماح بهذا النوع من التعاون. ولا تؤثر بأي حال على مصالح أصحاب الحقوق. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى مواصلة العمل البناء والمناقشات مع جميع الدول الأعضاء. كما أعرب عن انفتاحه، كما كان دائما، للحوار معهم، وكذلك مع أصحاب المصلحة الآخرين وجميع الأطراف المعنية.

74. وأيد وفد إكوادور البيان الذي أدلى به وفد كوستاريكا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وتمشيا مع ما قيل، أكد على أهمية إجراء مناقشات مفتوحة وبناءة بشأن التقييدات والاستثناءات. وأعرب عن ثقته في قدرة اللجنة على تحقيق نتائج ملموسة محددة، من شأنها أن تساعد في تلبية احتياجات الشعوب، فيما يتعلق بالحصول على التعليم والمعلومات والثقافة، باعتبارهم آليات أساسية للتنمية الشاملة. وذكر أن هذا بدوره سيؤدي إلى تحقيق أهداف جميع البلدان. كما أفاد أن الدراسات والمناقشات التي أجريت أظهرت أن التقييدات والاستثناءات مختلفة للغاية في تشريعات كل بلد. وقد أدى ذلك إلى صعوبات في الاهتمام بالقضية بشكل فعال من جانب الدول الأعضاء. وعلى طول هذه الخطوط، من الضروري وضع حد

أدنى للاتفاق، بحيث يكون لديهم التطبيق السليم للاستثناءات والتقييدات. وفي حالة إكوادور، ذكر الوفد أنه بُذلت جهود عديدة لوضع إطار تشريعي مناسب للتقييدات والاستثناءات لفائدة دور المحفوظات والمكتبات والمتاحف، وكذلك للأغراض التعليمية والبحثية. وهذه القواعد، التي لم تكن مطلوبة، توخت أيضا القيام بأنشطة من جانب أصحاب الحقوق للتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقات. وقد ثبت ذلك في الجسم العضوي للمعرفة والابتكار المعروف باسم رمز الشعوب الأصلية في إكوادور. وانتهى في ديسمبر من عام 2016. كما أبلغ الوفد به الويبو في شهر مارس، على الرغم مما قيل للتو، فإنه يدرك أن جميع المبادرات الوطنية، مثل تلك التي ذكرت سابقا، ستكون هي الحد الأدنى، طالما لم يكن هناك أداة مناسبة توفر اليقين في وقت استخدام التقييدات والاستثناءات في المجال الدولي. وفيما يتعلق بالتقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات، رحب الوفد بالنسخة المحدثة والمنقحة للدراسة التي أجراها البروفيسور كينيث كروز. وذكر أنه في حالة إكوادور، استخدم هذا العمل قانون الملكية الفكرية الذي كان مستمدا من قانون الشعوب الأصلية الحالي كمصدر له. ونصت على مسؤوليات استثنائية للمكتبات ودور المحفوظات وموظفيها المدنيين عن الأعمال التي قد يقوم بها المستخدمون. وعلى وجه الخصوص، تناولت التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات أعمال الاستنساخ والتكيف والترجمة والتحويل والترتيب والاتصال والتوزيع. وأعرب الوفد عن امله في رؤية هذه المعلومات المدرجة بشكل صحيح في الدراسة. وأخيرا، شكر الأمانة على خطة العمل التي أُقتُرحت. وأعرب عن استعداده لمناقشتها بطريقة مثمرة لأجل تقدم عمل اللجنة.

75. وأفاد وفد جمهورية إيران الإسلامية إلى أنه على الرغم من أنه قد أشار إلى الإسهامات الفعالة لنظام التقييدات والاستثناءات في التوازن بين الحقوق الخاصة والمصلحة العامة، مما يعزز من الوصول إلى معرفة ودراية أكبر، إلا أن التقييدات والاستثناءات في المعاهدات الدولية الحالية لحق المؤلف لم تستجب بما فيه الكفاية للتغيرات التكنولوجية والثقافية الناشئة. واستنادا إلى الولاية التي أسندتها الجمعية العامة إلى اللجنة، ومع مراعاة التقدم الملحوظ المحرز في مناقشة جميع المواضيع، أيد الوفد إنشاء صك قانوني للتقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات والمسائل الأخرى. وذكر أن عمل اللجنة في هذا الشأن ليس مجرد التوصل إلى تفاهم مشترك بين الدول الأعضاء. وبدلا من ذلك، كُلفت اللجنة بوضع إطار قانوني للاستثناءات والتقييدات. وأفاد أن وضع القواعد المعيارية هو السبيل الوحيد لضمان إمكانية قيام الدول الأعضاء في الويبو بتوفير مستوى أساسي من التقييدات والاستثناءات المنسقة لهذه المؤسسات وغيرها من الموضوعات. وذكر أن اللجنة أتيحت لها الفرصة لتشكيل النظام الدولي والمؤسسي لصالح ملايين الناس الذين يحتاجون إلى الحصول على تعليم وأبحاث وأنشطة أخرى بشكل أفضل. وسيمكّن ذلك البلدان من ضمان الوصول إلى المعرفة والدراية للجميع. وأكد الوفد أن الرسوم البيانية غير الرسمية للرؤساء، والتي استندت إلى دراسة لاقتراح نصي لمعاهدة أو شكل آخر من الصك، والاقتراحات المقدمة من مختلف الوفود، كانت مفيدة للأدوات التي في أيديهم للمناقشات المستقبلية حول هذه القضية بطريقة معيارية. وأفاد أنه ينبغي أن تصبح وثائق عمل للجنة. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى تقديم جميع العروض حول هذا الموضوع وأنه سيتناول الكلمة مرة أخرى فيما يتعلق بمشروع خطط العمل في مرحلة لاحقة عند فتح مناقشات حول هذه المسألة.

76. وأيد وفد الهند البيان الافتتاحي الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. وذكر أن التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات والمؤسسات التعليمية والبحثية والأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى ذات أهمية كبيرة بالنسبة لبلاده. كما أفاد أن حماية حقوق الملكية الفكرية ضرورية لأصحاب الحقوق. وفي الوقت نفسه، اعتبر حقوق الملكية الفكرية بمثابة محركات للوصول إلى المعرفة في جميع أنحاء العالم. وذكر أن الهند تؤيد الترويج لنظام متوازن لحق المؤلف الذي يسمح لمنشئي المحتوى بالحصول على أجر عادل مقابل عملهم، مع ضمان أنه يمكن للجميع، بصرف النظر عن مواردهم أو خلفيتهم، التعلم والإبداع والابتكار. وذكر أنه من الضروري أن تستفيد كل الدول الأعضاء من التقييدات والاستثناءات الخاصة بحق المؤلف لفائدة المكتبات ودور المحفوظات من أجل تحسين عملياتها. وأفاد أنه لا يمكن التمسك بتلك الأحكام بشكل أساسي بشروط العقد أو من خلال استخدام تدابير الحماية التكنولوجية. وينبغي أن يكون إعمال الحق

في التعليم والوصول إلى المعرفة بمثابة مبادئ توجيهية لعمل اللجنة بشأن الاستثناءات والتقييدات. كما أفاد أنه من الضروري أيضا تسهيل عمل المكتبات ودور المحفوظات على المستوى العالمي، لصالح البحوث الدولية والتراث الثقافي. وذكر أن الرسم البياني غير الرسمي الذي أعدته اللجنة بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات، وكذلك لفائدة المؤسسات التعليمية، يتطلب دراسة متأنية من جانب الدول الأعضاء. وشكر الوفد البروفيسور كروز وريد ونكوبي على الدراسة المحدثة والمنقحة بشأن التقييدات والاستثناءات الخاصة بحق المؤلف لفائدة المكتبات ودور المحفوظات، فضلاً عن الدراسة الاستطلاعية حول حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الأعمال المحمية بموجب حق المؤلف. وأعرب عن تطلعه إلى العرض الذي قدمه السيد مولر بشأن الاستثناءات والتقييدات لفائدة المتاحف. واعترف بالتقدم الذي أُحرز في المناقشات حول الموضوعات المتعلقة بالاستثناءات والتقييدات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات. وذكر أن نتائج المناقشات انعكست في الرسم البياني الخاص بالرئيس حول التقييدات والاستثناءات. ورحب بدراسة سنغ المحدثة والتحليل الإضافي للدراسة المتعلقة بالتقييدات على حق المؤلف في الأنشطة التعليمية. وأفاد أن هذه الدراسات، جنبا إلى جنب مع الرسم البياني للرئيس حول الاستثناءات والتقييدات لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى قدمت لمحة عامة ذات صلة بالموضوع. وشكر الأمانة على إعداد مشروع خطة العمل في الوثيقة SCCR/35/9، كما طُلب من الدول الأعضاء خلال الدورة السابقة للجنة. وذكر أنه سيشارك بصورة بناءة في تلك المناقشات وطلب الاحتفاظ بملاحظاته إن وجدت. وأعرب عن تطلعه إلى تعلم المزيد من الدراسة الاستطلاعية بشأن تأثير التطورات الرقمية على تطور الأطر القانونية الوطنية على مدار السنوات العشر الماضية. كما شكر البروفيسور روستاما على تحضير دراستها الاستطلاعية. وأفاد أنه سيستمر في لعب دور استباقي وبناء على أمل أن تتمكن اللجنة الدائمة من التوصل إلى نتيجة عملية بشأن جميع تلك القضايا الهامة.

77. وتحدث وفد إندونيسيا بصفته الوطنية وأعرب عن اتفاقه بأن هناك حاجة إلى الحفاظ على التوازن في حق المؤلف، من أجل المصلحة العامة الأكبر، لاسيما في مجال التعليم والبحث والوصول إلى المعلومات، على النحو المنصوص عليه في المادة 7 من اتفاق تريبس. وأفاد أنه تفهم وأدرك تمامًا أنه لم يكن هناك إجماع على القيام بعمل معياري. ومع ذلك، فقد تم تأسيس اللجنة للتأكد من أن ما تم التفويض به من قبل الجمعية العامة قد تم. ونتيجة لذلك، ينبغي للجنة أن تناقش بشكل موضوعي المسائل المتعلقة بالاستثناءات والتقييدات لإيجاد أرضية مشتركة للعمل المعياري بشأن صك قانوني دولي فعال، لتيسير الممارسة القانونية للاستثناءات والتقييدات. ولهذا الغرض، ينبغي للجنة استخدام جميع المدخلات المتاحة لديها، بما في ذلك الرسم البياني الخاص بالرئيس بشأن الاستثناءات والتقييدات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات، الوثيقة SCCR/29/4، ومشروع خطط العمل، كأساس لمزيد من المناقشات، حتى يمكنهم إحراز تقدم في هذه القضية.

78. وأيد وفد ملاوي البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وفيما يتعلق بمسألة الاستثناءات والتقييدات، أفاد أن يدرك أن الاستثناءات التي تستخدمها المكتبات ضرورية لتوفير الوصول إلى المعرفة. ومع ذلك، أعرب عن اعتقاده بقوة أن التقييدات والاستثناءات المفتوحة قد تؤثر سلبا على أصحاب الحقوق والمؤلفين. ولذلك، أيد بقوة اتباع نهج متوازن من شأنه أن يفيد كلا الطرفين. ولهذا السبب رحب الوفد بخطة العمل التي قدمتها الأمانة وتم تقديمها في ذلك اليوم. ورحب بشكل خاص بإدراج ندوات إقليمية حول هذه القضية. وذكر أنه من خلال هذه الندوات، سيكون بمقدورهم تحديد الحلول والخروج بها، وتحسين فهمهم للقضايا وإتمام المناقشات. وشكر الأمانة على إعداد مشروع خطة العمل.

79. وأشار وفد الاتحاد الروسي إلى أن تطوير تكنولوجيات جديدة يتطلب نهج جديدة لتنظيم حق المؤلف وفحص مسألة التقييدات والاستثناءات التي عملوا بشأنها منذ سنوات عديدة. وأفاد أنهم يجب أن يتذكروا دائما أن أهم شيء هو توازن المصالح، حيث هناك مصالح المجتمع من ناحية، ومن ناحية أخرى هناك مصالح المؤلفين وأصحاب الحقوق. وإذا تمكنوا من إيجاد هذا التوازن، فمن الأهمية بمكان أن يكون لديهم وثيقة تلقى الدعم الكامل من جميع الوفود. وشدد الوفد مرة أخرى على أن الاستثناءات والتقييدات تلعب دوراً هاماً للغاية في تطوير العمليات الاجتماعية، لاسيما فيما يتعلق بالتعليم وتبادل المعلومات وإمكانية أن يصبح الطلاب في مختلف البلدان على دراية بالتكنولوجيات وطرق العمل الجديدة. وذكر أنه لن يتم توفير هذا الاحتمال إلا من خلال الاستثناءات والتقييدات. وأفاد أن في بلاده، هناك بالفعل التشريعات المناسبة. وقد

أظهرت الممارسة أن تلك الاستثناءات والتقييدات فعالة بالنسبة للمجتمع والمستخدمين الأفراد. وفي الوقت نفسه، لا تحد من حقوق ومصالح المؤلفين. وأفاد أنهم متفقون مع النهج المقترح مؤخرا لدراسة القضية بطريقة عالمية وشاملة. وذكر أن هناك سؤال يتعلق بنوع الوثيقة التي سيتوصلون إليها في النهاية. هل ستكون معاهدة أم نوع آخر من الاتفاق؟ وأفاد أن هذا ليس في الواقع أهم شيء. والشيء المهم هو أنهم بحاجة إلى تحديد الاتجاهات والطريقة التي سيتم بها وضع الاستثناءات والتقييدات. فهو لم ير فرقا خاصا بين الكتلتين اللتين تدرسان حاليا. وذكر أن الوقت قد حان بالنسبة لهم للنظر في الاستثناءات والتقييدات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات، والاستثناءات والتقييدات لفائدة المؤسسات التعليمية والبحثية. وافاد أن هذه الاستثناءات والتقييدات هي ذاتها بشمل مطلق لكلا الكتلتين. وستمكنهم من تحقيق قفزة كبيرة إلى الأمام إذا ما اتخذوا بالفعل نهجا يحتوي على وثيقة موحدة بشأن كل منهما. وأعرب عن استعداده للعمل في أي شكل من أشكال المناقشات وعن استعداده للمشاركة بنشاط في إنشاء مثل هذه الوثيقة. وأفاد أنه لا يطالب بأي نهج خاص أو شكل معين.

80. وأيد وفد بوتسوانا البيان الذي أدلى به السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وذكر أن التقيدات والاستثناءات ضرورية لنظام حق المؤلف المتوازن. وأعرب الوفد عن تقديره للدراسات المتعلقة بالتقييدات والاستثناءات التي تم الاضطلاع بها حتى الآن، وللاطلاع الكامل على الاعتبارات التي منحت للدول الأعضاء فيما يتعلق بالتشريعات الوطنية الخاصة بها. وذكر أنه من المهم أن تنظر اللجنة في هذه القضية وأن تشارك على نطاق واسع في التوصل إلى نتيجة متوازنة لصالح الجميع. وشكر الوفد الأمانة على خطط العمل التي من شأنها مساعدتهم على تحديد طريقة واضحة للمضي قدماً. أعرب عن تطلعه إلى المشاركة البناءة مع الدول الأعضاء الأخرى بشأن خطط العمل من أجل المضي قدما.

81. وأيد وفد كوت ديفوار البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأفاد أن مسألة الاستثناءات والتقييدات، في سياق تحديث التكنولوجيا، تعني أنهم بحاجة إلى نهج أكثر حكمة وواقعية، مع مراعاة ما تم تحقيقه بالفعل.

82. وذكر وفد الكاميرون أن الهدف من مداخلته ليس تناول ما أدلى به وفد المجموعة الأفريقية بالفعل والذي يؤيده بالكامل. وأعرب عن رغبته في معالجة أهمية الاستثناءات والتقييدات، باعتبارها أساسية في تنفيذ الملكية الفكرية لحقوق المكتبات والحقوق الفنية. وأفاد أن لدى الكاميرون في تشريعاتها الوطنية استثناءات وتقييدات في قانونها لعام 2005، وهي تعمل حالياً على تعزيز هذا الإطار القانوني. وشكر البروفسور كروز على جميع الأعمال التي تم الاطلاع بها بشأن الاستثناءات والتقييدات، كما شكر الأمانة على مساهماتها. وأعرب عن انفتاحه للاستماع إلى التجارب الوطنية الأخرى، مما سيمكنه من تحسين تشريعات بلاده في هذا الشأن.

83. وصرح ممثل الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومعاهدها (IFLA) أنه يتحدث باسم شبكة المعلومات الإلكترونية للمكتبات (eiFl.net) والمجلس الدولي للمحفوظات (ICA) والمجلس الدولي للمتاحف (ICOM). أولاً، أعرب ممثل الاتحاد عن امتنانه الشديد للدول الأعضاء التي التزمت لسنوات عديدة بالعمل بشأن التقييدات والاستثناءات، كجزء لا يتجزأ من قانون حق المؤلف المتوازن. وأفاد أن الدراسات التي أجرتها الويبو، لاسيما بالنسبة لهم ، وهي الدراسات الثلاث المتعلقة بالتقييدات والاستثناءات من قبل البروفيسور كروز، هي دراسات لا تقدر بثمن ليس في تحديد ما هو ممكن فحسب، بل أيضا تحديد الثغرات التي جعلت تبادل المعلومات عبر الحدود في العصر الرقمي أمرا صعبا للغاية، إن لم يكن مستحيلا. ثانيا، أعرب عن امتنانه للأمانة لتركيزها على العمل وعلى النتائج، حيث أن التقدم في مسألة التقييدات والاستثناءات هو أمر مطلوب وتأخر كثيرا. ولهذه الغاية، أعرب عن تأييده للندوات الإقليمية المقترحة، لتشمل جميع أصحاب المصلحة. ومع ذلك، أعرب ممثل الاتحاد عن أمله في أن توافق الدول الأعضاء، مشيرا إلى المناقشات المكثفة بشأن التقييدات والاستثناءات على مدار العقد الماضي، على دمج خطط العمل وتبسيطها والتعجيل بها. ونتيجة لذلك، أفاد أن الدول الأعضاء في اللجنة ستكون مستعدة للوفاء بولاية اللجنة، لتحديد شكل ومضمون صك قانوني مناسب فيما يتعلق بالتقييدات والاستثناءات لفائدة دور المحفوظات والمكتبات والمتاحف، قبل انعقاد الدورة السابعة والثلاثين للجنة.

84. وذكر ممثل جمعية أمناء المحفوظات الأمريكية (SAA) أنها أكبر منظمة مهنية في أمريكا الشمالية. وأدار أعضاؤها مليارات المصادر الأولية من جميع أنحاء العالم. وعملت بشكل وثيق مع المؤلفين واحترمت حقوقهم، لكن حدود حق المؤلف أحدثت تحديات هائلة. ولم يكن أمناء المحفوظات معنيين بالماضي بل بالمستقبل. وهم بحاجة إلى مساعدة الويبو لأن عملهم الأساسي هو تزويد المستقبل بإمكانية الوصول إلى المعرفة الموجودة في الوثائق اليومية غير المتداولة بشكل مشترك. وأفاد أنه كان لابد لهم من استخدام التكنولوجيا الحالية للحفاظ على هذه المعرفة وإتاحتها للمستخدمين في أي مكان في العالم. فعلى سبيل المثال، اتصل طالب صيني في إحدى الجامعات اليابانية بدور المحفوظات للحصول على نسخ من الوثائق الفريدة التي ألفتها النقابات العمالية في السويد ما بعد الحرب العالمية الثانية. فهل هي بنود عادية؟ نعم هي بالفعل كذلك، لكن القوانين الوطنية الحالية حددتها كأعمال محمية بحق المؤلف. وذكر أنهم لم يفهموا السبب وراء أدى بمناصري الصناعة إلى منع جهود التأكيد على التوازن الدولي لحق المؤلف، حيثما لم يتم ابتكار البنود للإسهام التجاري في المقام الأول. وذكر أن دور المحفوظات والمكتبات تناضل اليوم ضد ادعاءات كاسحة عن الحقوق الحصرية التي لا علاقة لها بواقعهم. وهذا الأمر لم يترك لهم أي خيار سوى التصرف. وأفاد أن دور المحفوظات إنما وجدت لاستخدامها، وأن مهمتهم العامة تتطلب منهم عمل نسخ لمستخدميها. وتساءل، هل يجب عليهم تجاهل القانون للقيام بعملهم؟ وأفاد أنهم ليسوا متأكدين من ذلك. وهذا من شأنه أن يكون إعلان للعالم بأن حق المؤلف قطعة أثرية غير ذات صلة من حقبة ماضية. وأفاد أنه لا يمكن لأي قدر من الدراسات أن تغير من هذا الواقع. وذكر أن الدول الأعضاء على علم بالقضايا بفضل الرسم البياني للرئيس السابق. وقد حدد المتخصصون في مجال دور المحفوظات والمكتبات والمتاحف مساحة التحرك التي يحتاجون إليها لاستيفاء مهمتهم. وأفاد أن الوقت قد حان الآن لوقف التأخير وبدء العمل النصي، لضمان حيوية حق المؤلف في المستقبل.

85. وأكد ممثل مركز الإنترنت والمجتمع (CIS)، بالاتفاق مع الآخرين، على اعتقاده بأن وجود صك دولي ملزم يغطي الاستثناءات والتقييدات لفائدة دور المحفوظات والمكتبات هو أمر بالغ الأهمية. وذكر أنه في العديد من البلدان، لم تخدم مجموعة التقييدات والاستثناءات جميع المستفيدين المستهدفين بطريقة متساوية. وأفاد أن لهند مثل العديد من البلدان الأخرى لديها تراث ثقافي ثري. وذكر أن القيام بأي أنشطة مع جميع المواد السمعية البصرية، يتضمن تحديد وتصفية الحقوق المرتبطة بالمصنفات اليتيمة وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ويمكن تخيل المهمة المرهقة لدور المحفوظات في تصفية جميع هذه الحقوق فيما يتعلق بالوكالات المناسبة، وبالطبع تصفية تصاريح إضافية من المؤلفين وفناني الأداء. وذكر أنه في أبحاثهم، اكتشفوا أن معظم دور المحفوظات في الهند فشلاً ذريعاً في هذه الجبهة، مما تسبب في تكويم مواد قيمة في غرف التخزين لعقود. وأفاد أن إمكانية الوصول إلى تلك الثروة الوطنية للمعرفة في دور المحفوظات بلا شك تدعم أيضا مهمة المكتبات والمتاحف والمؤسسات التعليمية والباحثين. وأعرب عن اعتقاده القوي بأن تحديث نظام حق المؤلف الدولي، من خلال صك ملزم، سيخدم العديد من البلدان. ومن شأن ذلك أن يمكن الجميع من رأب أوجه القصور فيما يتعلق بالمكتبات ودور المحفوظات والمؤسسات التعليمية والبحثية والمتاحف والأشخاص ذوي الإعاقة.

86. وشكرت ممثلة المؤسسة الدولية للإيكولوجيا المعرفية (KEI) نائب المدير العام على خطة العمل التفصيلية والاستشرافية. وذكرت أنه من المستحسن بالنسبة لهم أن يقوموا بتسوية العديد من القضايا من خلال الاستثناءات والتقييدات. وعند البدء في العمل، فستقوم بتوضيح تيسير التقدم في مجال التقييدات والاستثناءات. وأفادت أن المؤسسة، مثلها مثل مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ والعديد من الوفود الأخرى، اعتبرت أن التقييدات والاستثناءات قضية حرجة بالنسبة للفرد وكذلك للمجتمع ككل. وذكرت أنهم في الوقت الذي سعوا لسد الفجوة من أجل نشر المعرفة، لم يحكموا مسبقا على حل ممكن، بما في ذلك أداة صك ملزم وغير ملزم. وذكرت أن نظام حق المؤلف المتوازن لا يوفر الحماية والمكافأة للمؤلفين ولأعمالهم فحسب، بل أيضا الوصول إلى المعرفة. ولذلك، ينبغي أن تواصل اللجنة المشاركة في النُهج الممكنة لتحقيق تنسيق دولي للتقييدات والاستثناءات لحق المؤلف والحقوق ذات الصلة. وأدلت الممثل بخمس نقاط. أولاً، فيما يتعلق بالأعمال الممكنة، اعربت عن اعتقادها أن بإمكان اللجنة المشاركة في صياغة قوانين نموذجية للمكتبات ودور المحفوظات والمتاحف والمؤسسات التعليمية والأشخاص ذوي الإعاقة. ثانياً، فيما يتعلق تحديداً بالإعاقات

الأخرى، اقترحت أن تنظر اللجنة الدائمة مرة أخرى في المادة 15، الفقرة ب من الوثيقة SCCR/18/5، التي من شأنها أن توسع من فوائد معاهدة مراكش لتشمل الأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى الذين بسبب إعاقتهم يحتاجون إلى صيغة من البيانات يمكن الوصول إليها، مما يسمح لهم بالوصول بنفس درجة وصول الشخص دون إعاقة. ثالثا، اعربت عن اعتقادها أن قاعدة بيانات محدثة قابلة للبحث للاستثناءات والتقييدات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف ستكون أيضا مفيدة للغاية. رابعا، اعربت عن اتفاقها مع الآخرين على أن تحليل القضايا المتعلقة بالسياق العابر للحدود، بما في ذلك الاستخدامات الرقمية، مهم جداً في الوقت الراهن. وأخيراً، أعربت عنها رغبتها في أن تطلب من الأمانة تقييم ما إذا كان تذييل اتفاق برن لعام 1971 للبلدان النامية كان جهداً ناجحاً وصكاً مفيداً، وإذا لم يكن كذلك، فلماذا؟

87. وشكر ممثل مؤسسة اينوفارت الأمانة على عملها في وضع خطة العمل المقترحة. وأعرب عن اعتقاده بأن بعض هذه الإجراءات سيكون مكملا، وسيساعد عمل اللجنة. ومع ذلك، لا ينبغي لهم بأي حال من الأحوال أن يبعدوا هذه الاجراءات عن العمل وعن التقدم الذي أُحرز داخل اللجنة في السنوات الأخيرة، فيما يتعلق بدور المحفوظات والمكتبات وما إلى ذلك. وقد انعكس هذا العمل في الرسم البياني للرئيس، والمقترحات المقدمة من أوروغواي، والبرازيل، والولايات المتحدة الأمريكية، والمجموعة الأفريقية، كما شملت مدخلات الدول الأعضاء الأخرى في اللجنة. كما أنها عكست محاولات إيجاد توافق في الآراء بشأن العمل الدولي حول حق المؤلف والاستثناءات والتقييدات داخل اللجنة. وذكر أن معاهدة مراكش حققت نجاحاً وسيكون بمثابة نجاح كبير للجنة إذا أتاحت المعاهدة الوصول إلى الثقافة، وأعطت شرعية لحق المؤلف لصالح المؤلفين والمجتمعات ككل.

88. وذكر ممثل الرابطة الدولية للناشرين (IPA) أنه اتحاد لفائدة رابطات الناشرين الوطنية والإقليمية والمتخصصة. وتتألف عضويتها المتنامية الآن من 70 منظمة من 60 دولة في أفريقيا وآسيا وأستراليا وأوروبا والأمريكتين. وأكد مجددا على وجهة نظره بأن الإطار القانوني الدولي الحالي يوفر مرونة كبيرة للدول الأعضاء لسن الاستثناءات والتقييدات، بما يتفق مع تقاليدها القانونية الخاصة. كما ذكر أنه غني عن القول أن الاستثناءات والتقييدات، التي تمثل دفوعاً قانونية لما يشكل انتهاكاً لحق المؤلف، لها تأثير عميق على جميع أصحاب الحقوق وغيرهم من أصحاب المصلحة. كما أفاد أن اختبار الخطوات الثلاث يوفر وسيلة لقياس هذا التأثير. وهذا هو السبب في تطبيقها على المستوى الدولي والوطني من قبل المشرعين والمحاكم. وفيما يتعلق بمشروع خطة العمل، أفاد أنه في حين أن بعض التفاصيل قد تحتاج إلى مزيد من التوضيح، إلا أن الوثائق قدمت أساسا مفيدا لعدد من الأنشطة التي يمكن أن تدعم تبادل المعلومات وبناء القدرات التي يمكن أن تخدم البلدان، بما في ذلك الدول النامية على وجه الخصوص، في جهودها لضمان قوانين حق المؤلف الوطنية المتوازنة، وبما يتماشى مع الإطار القانوني الدولي. وذكر أن الرابطة الدولية للناشرين تقف على أهبة الاستعداد للمشاركة في المؤتمرات وتوفير خبراء قانونيين وتجاريين للمساعدة.

89. وصرح ممثل الفنانين التشكليين الأوروبيين (EVA) بأن تدخله تم بالتعاون مع سي آي جي بي (CIGP)، وهي الشبكة الدولية المكونة من 70 منظمة إدارة جماعية تشكيلية ضمن الاتحاد الدولي لجمعيات المؤلفين والملحنين (CISAC). وقد مثلوا المنظمات الجماعية للأعمال التشكيلية، والتي شملت الفنون الجميلة والتصوير الفوتوغرافي والرسوم التوضيحية والتصميم والهندسة المعمارية وغيرها من الأعمال التشكيلية. وأدار أعضاؤها حقوق لما يقرب من 100.000 من المبدعين التشكيليين. وكانت حلول الترخيص التي توفرها منظمات الإدارة الجماعية التشكيلية تعمل على تسهيل استخدام الأعمال التشكيلية المحمية بحق المؤلف في مجموعات المتاحف في البيئة التناظرية والرقمية على أساس يومي. ومن خلال الخبرة الواسعة، قدمت منظمات الإدارة الجماعية التشكيلية للمتاحف حلول مصممة خصيصا وحلول ترخيص فعالة، والتي تخضع عموما لاتفاقيات بين ممثل هيئة المتحف الوطني ومنظمة الإدارة الجماعية. وتنتمي المتاحف إلى بعض أهم الشركاء كحاصلين على ترخيص لمنظمات إدارة الحقوق الجماعية التشكيلية، التي أبرمت مئات العقود مع المتاحف والمؤسسات الثقافية الأخرى. ومن خلال حلول الترخيص هذه، تمكنت المتاحف من الحصول على يقين قانوني كامل، مع أدنى عبء إداري ممكن. وقد أصبح ذلك ممكنا من خلال استخدام الشبكة الدولية لمنظمات الإدارة الجماعية التشكيلية، التي كانت قادرة على تقديم حلول متكاملة لتراخيص أعمال الفن التشكيلي بالنسبة لأعمال الفنانين التشكيليين من جميع أنحاء العالم. وذكر أن التراخيص التي

تقدمها منظمات الإدارة الجماعية التشكيلية توازي احتياجات المتاحف المشروعة للوصول إلى أعمال الفن التشكيلي واستخدامها من أجل تحقيق رسالتها، ومن ناحية أخرى، الوصول إلى حقوق الإنسان الأساسية للفنانين لحماية مصالحهم المعنوية والمادية الناتجة عن منتجاتهم الفنية. كما أفاد أنه في العديد من البلدان حول العالم، استفادت المتاحف أيضا من نماذج مختلفة للترخيص الجماعي، والتي تمكن من الرقمنة الجماعية والمجموعات الرقمية للمتاحف المفتوحة للجمهور. وذكر أن مثل هذه النماذج تمنح تراخيص لآلاف أو ملايين الأعمال في بعض الأحيان، بموجب ترخيص واحد. ويعد الوصول السهل إلى الترخيص أداة بالغة الأهمية، الأمر الذي يتيح الوصول إلى الفن التشكيلي. وفي الوقت نفسه، تكفل حماية الحقوق المعنوية والاقتصادية الأساسية للمبدعين التشكيليين حماية كافية. وفي المقابل، يدعم ذلك المبدعين التشكيليين الذين استطاعوا دعم سبل عيشهم من خلال عملهم الإبداعي، الأمر الذي أثرى ثقافة الجميع. وعلاوة على ذلك، يوفر الدخل المتولّد للمبدعين التشكيليين من خلال الترخيص حوافز لهم لمواصلة إنشاء أعمال جديدة للفن التشكيلي، والذي ينبغي اعتباره استثمار في إنتاج الفن والثقافة.

90. وذكر ممثل الاتحاد الدولي للصحفيين (IFJ) أنه يمثل 600.000 صحفي في 140 بلدا في جميع أنحاء العالم، في الشمال والجنوب. كما ذكر ممثل الاتحاد أنه يعمل صحفياً من لندن، التي تعتبر حالياً بلداً متقدماً. واعترف الاتحاد الدولي للصحفيين بأهمية المكتبات ودور المحفوظات. كما أشار إلى عدد الوفود التي تشير إلى احتياجات البيئات الرقمية الجديدة. وذكر أنه من بين ميزات هذه البيئات أن المكتبات ودور المحفوظات العاملة، تعمل بمثابة ناشر، مما يجعل ممتلكاتها متاحة خارج الموقع. ويعد ذلك تطورا إيجابيا. ومع ذلك، فإنه يتطلب اتخاذ تدابير مناسبة للتعامل معها. واعترف أيضا بمسألة نفقة الدوريات العلمية في البلدان الأقل نموا في الجنوب. وذكر أن قوة تعادل الشراء لم تكن مماثلة لسعر الصرف ولكن هناك مفارقة عميقة هناك. لقد كانت بعض البلدان التي يتعين على مواطنيها دفع أسعار أعلى من الناحية المحلية، تسعى إلى إغراق أسواقها بعمله، وتوزيعها دون دفع مقابل له. وقد تسبب ذلك في إلحاق ضرر أكبر بالمؤلفين الذين يعملون بثقافتهم ولغتهم الخاصة، أكثر من الضرر الذي سببه له. وأفاد أن دعم تنوع التأليف أمر ضروري، وهذا يعني المكافأة العادلة للمؤلفين عندما تصبح أعمالهم متاحة للجمهور. وذكر أن الاتحاد الدولي للصحفيين اتفق مع الاتحاد الأوروبي على أن القضية الخاصة بالأعمال التقليدية للمكتبات ودور المحفوظات في الموقع هي التطبيق الفعال للقوانين القائمة.

91. وأعربت ممثلة المجلس الدولي للمحفوظات (ICA) عن تأييده للبيانات التي أدلى بها الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومعاهدها. وقالت إنها تود فقط أن تضيف أن التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات معا هي بند منفصل في جدول أعمال اللجنة منذ نوفمبر 2011. وخلال ذلك الوقت، تعاون المجلس الدولي للمحفوظات بشكل فعال مع اتحادات المكتبات، بقيادة الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومعاهدها. وفي الآونة الأخيرة، اعترفوا بمشاركة المجلس الدولي للمتاحف بالنظر إلى العديد من المواضيع ذات الفائدة المتساوية لقطاع المتاحف. وقد حددت تلك اللجنة، بمشاركة من المجلس الدولي للمحفوظات ومؤسساته التذكارية الشقيقة، قائمة بالموضوعات المشتركة بين دور المحفوظات والمكتبات والمتاحف التي تتطلب مجموعة من الاستثناءات الرسمية. وأفادت بأنهم سيسمحون للجميع المؤسسات التذكارية بتوفير الوصول إلى مجموعاتهم في عالم عالمي. كما أفادت أنهم لا يروا حاجة لوضع خطط عمل منفصلة لكل نوع من أنواع المؤسسات التذكارية. وحثت اللجنة على البناء على التقدم الكبير الذي أحرز بالفعل، لاسيما في شكل الرسم البياني للرئيس السابق.

92. وذكر ممثل مؤسسة كاريسما أنها منظمة مجتمع مدني تعمل في منطقة التقاطع بين الحقوق والتكنولوجيا. وأفاد أن المؤسسة تدعم وتعزز السياسات التي توفر تنمية متوازنة لحقوق الملكية الفكرية. كما تؤيد دمج المصلحة العامة في التشريعات الدولية حول موضوع المكتبات ودور المحفوظات. وذكر أن المكتبات ودور المحفوظات قدمت خدمة عامة مكنتها من ممارسة حقوق الإنسان الأساسية. وكان على المؤسسة أن تولي اهتماما أكبر، وحيث لعبت اللجنة دورا هاما. وأفاد أنه في المناطق الفقيرة، كما هو الحال في أمريكا اللاتينية، قامت المكتبات ودور المحفوظات بدور أساسي في الحد من الفجوات الاجتماعية وشمل ذلك الفجوات الرقمية. غير أن تلك المؤسسات واجهت وضعاً قانونياً غير مستقر، وهو ما حال دون تمكين المجتمع من استخدام المصنفات العادلة اجتماعيا، ومكنت من التمتع بالحق في حرية التعبير والوصول إلى الثقافة والمعرفة. وذكر أنهم قد

يأملون بأن يقوموا على المستوى الوطني بتشجيع هذه التغييرات وتعزيزها. واعترف بأن عمل اللجنة أمر حيوي، بحيث أنه بعد عودتهم إلى ديارهم، يمكنهم حقا أن يحدثوا فرقا في هذا الاتجاه. وأعرب ممثل المؤسسة عن تقديره لأن اللجنة أبدت رغبة في إحراز تقدم بشأن هذه المسألة، مع تقديم خطة العمل. وأعرب عن أمله في أن يتم تنفيذ تلك الخطة من خلال عملية تشاركية مفتوحة وشاملة، تضع آلية ملزمة ونظام أكثر توازنا لصالح المكتبات ودور المحفوظات في المستقبل.

93. وأعربت ممثلة المنتدى الدولي للمؤلفين (IAF) عن امتنانها للوفود الذين تحدثوا عن حلول متوازنة وعن دور المؤلفين، لاسيما ملاوي وروسيا وكوت ديفوار. وذكرت أن المنتدى يمثل مؤلفي النصوص للشاشة وقطاعات الفنون التشكيلية. ويتألف أعضاؤه من 59 منظمة، تمثل أكثر من 600.000 مؤلف في جميع أنحاء العالم. وأفادت أن المؤلفين يريدون الوصول على أوسع نطاق قانوني ممكن لعملهم ويعترفوا بالمؤسسات الحيوية لتشجيع الوصول للجميع. وبينما يحققون ذلك، كان لابد من إقامة توازن للسماح للمؤلف بالأجر المناسب، حتى يتمكن من مواصلة عمله. وأيدت الحلول البراغماتية لهذا الوضع الصعب للغاية، ولكن ليس الوضع غير القابل للحل. وأفادت أنه لن يكون المؤلفون قادرين على العمل والإبداع في أي بلد عندما يُحرموا من المكافآت أو لا يحصلوا على أموال كافية. وذكرت أن الحفاظ على التنوع وتشجيعه أمر ضروري. وأعرب عن اعتقاد المؤلفين بأن مجموعة قوية من الأحكام موجودة في معظم البلدان، بما في ذلك حقوق الترخيص والإقراض العام، مع مرونة كافية لدى البلدان للعمل نحو حلول لفائدة المكتبات ودور المحفوظات.

94. وصرحت ممثلة المجلس الدولي للمتاحف (ICOM) أن زملائها في الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومعاهدها والمجلس الدولي للمحفوظات تحدثوا بشأن هدف مشترك، نيابة عن منظماتهم. ولديها إضافة موجزة بخصوص المجموعة الموسعة من الأعمال التشكيلية مثل الأعمال الفنية والتصوير الفوتوغرافي. وأفادت بأن حلول الترخيص قد تفيد في ظروف معينة، ومع ذلك، لا تحتفظ المتاحف ببساطة بالأعمال الفنية والأعمال الفوتوغرافية ضمن مجموعاتها. وأفادت بأن مجموعات المتاحف تحتوي على أكثر من ذلك بكثير، مثل التقييمات العلمية ودراسات تنظيم المعارض ومجموعات الدراسة والأعمال السمعية / البصرية ومواد البحث الأولية المنشورة أو غير المنشورة مثل دور المحفوظات والمكتبات المخصصة للموضوع. وبالإضافة إلى ذلك، تحتفظ المتاحف أيضا بالمصنفات اليتيمة. وكانت النتيجة أن المتاحف بقيت عاجزة عن تنفيذ مهمتها. وقد يفيد الترخيص الجماعي الواسع النطاق، لكن فقط في ظروف معينة وفي بعض الولايات القضائية، وقد لا يسهل بالضرورة الوصول عبر الحدود. وأفادت بأن النهج المتوازن هو الحل. وحثت ممثل المجلس اللجنة على التوصل إلى نهج متوازن إزاء تلك القضايا.

95. وذكر ممثل اتحاد كتاب إيطاليا(FUIS) أنه يمثل أكثر من 25.000 كاتب إيطالي. وذكر أن الهدف من حضور اللجنة هو تعزيز عمل المؤلفين الإيطاليين وضمان حماية حقوقهم، من أجل كسب عيشهم من استخدام مصنفاتهم. وذكر أن المكتبات ودور المحفوظات مهمة للغاية للمجتمع الإيطالي ولأصحابها، من أجل جعل مصنفاتهم متاحة على نطاق واسع ولضمان الحفاظ على اللغة والتراث الإيطاليين. ومن المهم الحفاظ على اللغة الإيطالية، وتعد الحقوق المصممة لحماية مصنفات المؤلفين الأفراد الذين يعبرون عن أنفسهم باللغة الإيطالية ذات أهمية حيوية لذلك. وذكر أن هذه الحقوق قدمت الأساس الذي يكسب من خلاله المؤلفون لقمة العيش. وأفاد أن الاتحاد لديه علاقة جيدة مع المكتبات في إيطاليا. وعملوا معهم لضمان تمكن المكتبات القيام بوظائفها في توفير المعلومات الثرية للمجتمع من خلال أعمال المؤلفين، وضمان توفير مصنفات أكبر عدد ممكن من المؤلفين للمكتبات. وأعرب عن تفهمه أنه في العديد من البلدان، تشعر المكتبات بأنها مقيدة بحق المؤلف وتريد المزيد من الاستثناءات والتقييدات. ورحب بمشروع خطة العمل كطريقة لمناقشة بناءة لمسألة التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات، ضمن الإطار الدولي القائم لحق المؤلف. ومع ذلك، ذكر أن نظام حق المؤلف الدولي الحالي يشتمل على التقييدات والاستثناءات الكافية لاستيعاب احتياجات المكتبات، من خلال حلول عملية مثل الترخيص، في حين يتم موازنة احتياجات المؤلفين بحيث يتم تعويضها شكل عادل مقابل أي استخدام لمصنفاتهم. ومن أجل ضمان أن المكتبات ودور المحفوظات في جميع أنحاء العالم، لاسيما في البلدان النامية، يمكن أن تعمل كما ينبغي، ولمساعدتها على القيام بذلك، ينبغي دائما لأي استثناءات وتقييدات مستخدمة لفائدتها أن تفسر حقوق المؤلفين. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن يتم دعم المؤلفين

المحليين للحصول على المال مقابل استخدام مصنفاتهم، حتى يتمكنوا من الاستمرار في إنشاء وتزويد المكتبات بالمواد الضرورية لوجودها.

96. وأعطى الرئيس الكلمة للدكتور كينيث كروز، الذي مكث على دراسة موضوع التقييدات والاستثناءات الخاصة بحق المؤلف لفائدة المكتبات ودور المحفوظات لسنوات عديدة. وكان قد اضطلع بذلك خلال ما يقرب من عشر سنوات. وقد كان الدكتور كروز حاضرا خلال الدورة السابقة للجنة، وطُلب منه تزويدهم بتحديث لدراسته.

97. وقدم البروفيسور كروز تقريرًا عن "دراسة حول التقييدات والاستثناءات الخاصة بحق المؤلف لفائدة المكتبات ودور المحفوظات: محدثة منقحة (إصدار عام 2017)". ويمكن الاطلاع على الفيديو الخاص بهذا العرض (الأربعاء 15 نوفمبر 2017): http://www.wipo.int/webcasting/en/?event=SCCR/35#demand

98. وشكر الرئيس الدكتور كروز على عرضه وذكر أنه استحوذ على نظرة شاملة لما يقرب من عشر سنوات من العمل. وفتح الكلمة لطرح الأسئلة.

99. وذكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن عرض الدكتور كروز مفيد للغاية. وأعرب عن ثقته في أنه سيساعد على إثراء مناقشاته بشأن هذا الموضوع للعديد من دورات اللجنة. كما أفاد انه من المستحيل استخلاص ثراء دراسته وعرضه في بضع نقاط، لكنهم اندهشوا أنه أشار إلى لحظات التقارب في الاستثناءات والتقييدات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات. وأحاط الوفد علماً بحقيقة أن هناك تحركاً نحو الاعتراف على مستوى العالم بالاستثناءات والتقييدات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات. وذكر أن هناك 28 دولة فقط ليس لديها مثل هذه الاستثناءات. وأفاد أن هذا الأمر رائع بالفعل. كما أحاط علما بالاتجاه نحو المزيد من الاستثناءات والتقييدات المحددة. وفي الوقت نفسه، أشار إلى لحظات التنوع في جميع أنحاء العالم. وذكر أنه ربما لم يكن ذلك مفاجئاً له ولوفود أخرى، نظراً لأن الإطار الدولي الحالي سمح للبلدان بتعديل الحقوق، والنهوض بالسياسات المعلوماتية المحددة، فضلاً عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الوطنية. وأخيرا، أشار إلى أن الدراسة ستكون مكملا هاما لمناقشة اقتراحه بشأن الأهداف والمبادئ المتعلقة بالاستثناءات والتقييدات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات، الوثيقة SCCR/26/8. وأفاد أنها غطت مجموعة واسعة من المواضيع المكملة لدراسته، بما في ذلك اعتماد الاستثناءات والتقييدات الوطنية، وقضايا الحفظ، ودعم البحث والتنمية البشرية، والاستثناءات والتقييدات في العصر الرقمي. وأعرب عن تطلعه إلى استخدام دراسته أثناء مواصلة مناقشة هذه الوثيقة وتطويرها.

100. وألقت ممثلة المجلس الدولي للمحفوظات (ICA) بيانا مشتركا بالنيابة عن كل من المجلس الدولي للمحفوظات جمعية أمناء المحفوظات الأمريكية. وأعربت عن تقديرها للأمانة لقيامها بتحديث التقرير وشكرت البروفيسور كروز على إعداده لدراسة وضحت متاهة الخلط المربكة للقوانين التي يتعين على أمناء المكتبات ودور المحفوظات العمل معها. وذكرت أن كلمة "دور المحفوظات" وردت بشكل متكرر في الدراسة، لكن الجمهور بشكل عام لم يفهم في الغالب ما يعنيه تنظيم مواد أرشيفية. وأفادت أن بإمكانهم أن يقبلوا حقيقة أن عامة السكان لا يفهمون دور المحفوظات، لكن يبدو من المعقول أن أولئك الذين صاغوا قوانين حق المؤلف يجب أن يفهموا أن دور المحفوظات هي في الأساس حول تراث البشرية غير المنشور. ولكن عند النظر إلى الـ 191 دولة الواردة في أحدث دراسة، سنجد أنه تم تجاهل دور المحفوظات بشكل خطير. وعلى الرغم من التحسن الذي طرأ على المكتبات، إلا أنه تم استبعاد دور المحفوظات من 33% من الاستثناءات لفائدة الحفظ، ومن 65% من الاستثناءات لفائدة نسخ الأبحاث. ولذلك، أفادت أن هذا الأمر أثار ذلك سؤالين مطروحين على البروفيسور كروز. وذكرت أنه على الرغم من أن مخططاته وبياناته المدهشة للغاية قد قدمت تقييمًا مشتركا لاستثناءات المكتبات ودور المحفوظات، فلماذا عندما يقرأ المرء عن كثب ويقارن أي استثناء معين، يبدو أن هناك عمومية أقل؟ ثانيا، ما الذي يعنيه ذلك حول ما إذا كان لديهم بالفعل نظام دولي، أو مجرد مجموعة من القوانين الوطنية التي من المفترض أنها تعالج نفس القضايا ولكن لا تتحدث في الواقع بنفس اللغة؟

101. وشكر البروفيسور كروز الممثلة على أسئلتها وفهمها الممتاز. وأشار إلى أنه يواصل التعلم منها ومن الآخرين، وأنهم جميعا يرون أشياء مختلفة ومهمة في المعلومات. وأجاب على بعض أسئلتها بالقول إن لديهم اليوم بلدان تتخذ بمفردها قرارات فردية. وفيما يتعلق بطبيعة قوانينهم ونطاق التغطية لقانونهم، فمن الواضح أن هناك نماذج كثيرا ما يتعرف عليها المشرعون في بلدانهم ويتأثرون بها. ومن الواضح أيضا أن بعض الاتفاقات وبعض الترتيبات الأخرى التي أبرمتها وانضمت إليها بعض الدول، قد نتج عنها إلى حد ما بعض الأحكام الإلزامية. وبهذا فإن أي مجموعة من البلدان تشكل اتفاقية إقليمية يكون لديها بعض الأحكام ذات الصلة. وتُعد تلك الأحكام إلزامية فيما يتعلق بكل دولة وقّعت عليها. وهناك أيضا الاتحاد الأوروبي والبلدان الثمانية والعشرون الملزَمة باتباع قوانين الاتحاد الأوروبي. وهناك بعض التجمعات بسبب الاتفاقيات التجارية للاتحاد الأوروبي وما إلى ذلك. والآن، يؤدى ذلك بسهولة إلى التنوع. ويعني ذلك ببساطة أن بعض البلدان، فيما يتعلق بالنقطة الخاصة للممثلة، ستقوم بإدراج دور المحفوظات في استثناءاتها. وهناك بلدان أخرى لن تفعل ذلك. وتُدرج بعض البلدان مصنفات غير منشورة في أحكامها، بينما لا تدرجها بلدان أخرى. وفي حين أن هناك اختلافات - وكثيرا ما ذكّرتها الممثلة وزملاؤها بالاختلافات المهمة بين المكتبات ودور المحفوظات - فإن المتاحف ستقول بعضا من الأشياء نفسها. ومن المحتمل أن تفوق أوجه الشبه بين المتاحف والمكتبات أوجه الاختلاف كثيرا في درجة الوضوح. ولأن العديد من هذه المؤسسات تشترك في العديد من الأنشطة نفسها، وفي العديد من أنواع الاستخدامات نفسها للمصنفات المشمولة بحق المؤلف، فإن لديها الكثير من المخاوف نفسها بشأن المصنفات اليتيمة وغيرها من الأحكام. وفي حين أن هذا لا يجيب على السؤال بالضبط، فإنه يمكن أن يرسل بارقة من الأمل وربما يساعد في اتجاه ما، لأن هذه المؤسسات تفكر في الكيفية التي يمكن أن تعمل بها معا لوضع قوانين أفضل في الجيل القادم من عمليات التشريع.

102. وقال وفد شيلي إن عرض البروفيسور كروز مفيد للغاية. وسأل عما إذا كان بإمكانهم مشاركة آرائهم حول ما إذا كان ينبغي إجراء تحليلاتهم معا بشأن المكتبات ودور المحفوظات وربما المتاحف داخل الويبو، أو ينبغي معالجتها بشكل منفصل، بالنظر إلى اختلاف الوظائف والأهداف. وبشكل عام أكثر، سأل قائلا: هل يعتقد البروفيسور أنه ستكون هناك فوائد من تحقيق التنسيق الدولي حول هذه القضية؟

103. وشكر البروفيسور كروز شيلي وبلدان أخرى في منطقتها رائدة في معالجة العديد من القضايا في الويبو. وكان المندوب قد طرح سؤالين معقدين للغاية. يتعلق الأول بالجمع بين التحليل والنهج في الويبو. وتتمثل الصعوبة، بالطبع، في الإجابة عن هذا السؤال، كما ذكر الرئيس، في أن الأمر يعود إلى المندوبين في الكيفية التي يرونها ملائمة للمضي قُدما. وسيكون ذلك قرارهم، وسوف يستند القرار على العديد من الحقائق والعوامل أكثر مما قد يكون البروفيسور على دراية بها. ولكن مع ذلك، فإن بعض الحقائق يمكن أن تساعد في توجيههم بينما يلقون نظرة على البيانات. وفي الواقع أن حوالي 50 بلدا أو أكثر من البلدان التي يتم تحديدها، والتي يتم تحليل قوانينها الأساسية تقوم فعلا بإدراج المتاحف في المزيج مع المكتبات. وكما أشارت، لا تقوم كلها، ولكن معظمها، بمعالجة المحفوظات كذلك. ولذلك، فإن هناك أساس واقعي للتفكير في القضايا معا. وبعد ذلك، كمسألة واقعية، وعلى الرغم من عدم رؤيتها كثيرا في البيانات، فإن هذه البلدان تعرف من خلال الخبرة في العمل مع المؤسسات الثقافية، أن العديد من المتاحف لديها العديد من الخدمات والاحتياجات التي تتوافق مع خدمات واحتياجات المكتبات ودور المحفوظات. ومع ذلك، فإن لديها بالفعل وحدات داخل المتحف تحمل بوضوح اسم مكتبات. ونتيجة لذلك، فهناك سبب ما للتفكير فيها معا. وأشار إلى وجود اختلافات. وفي كثير من الأحيان، يذكّرنا زملاؤهم في دور المحفوظات بأن دور المحفوظات تختلف عن المكتبات. ومع ذلك، فإن أوجه التشابه أقوى من أوجه الاختلاف. وأعرب عن أمله في أن يكون قدم بعض التوضيحات والإرشادات التي يمكن أن تساعد في توجيه المنظمة. وتساءل عما إذا كان يمكن للمندوب أن يذكّره بالسؤال الثاني.

104. وذكر مندوب شيلي أن السؤال الثاني هو ما الفائدة من وجود تنسيق دولي بشأن هذه المسألة، في رأيه؟

105. وذكر البروفيسور كروز أن فوائد التنسيق الدولي يمكن أن تكون كبيرة للغاية. وفي ضوء ذلك، فإنه يفكر في النهج الذي قد يتخذه. وعلى نحو ما سمعوا من العديد من المندوبين في الحوار، فإن هناك رغبة قوية في الحصول على صك معاهدة من نوع ما. وهناك رغبة قوية بنفس القدر في عدم وجود صك معاهدة. وهكذا، يمكنهم مناقشة استراتيجية صك من نوع مختلف، أو نهج من نوع مختلف تجاه هذه القضية. ولكن، بالطبع، فإن للسؤال أبعاد أكثر بكثير من ذلك. فعندما يفكر في أي صك، سواء كان توجيها، أو صكا ملزما فعليا، أو معاهدة أو غير ذلك، فإنه لا يفكر فقط في مسألة نوع الصك. ويتناول جزء من الإجابة عن هذا السؤال الاستفسار عن إلى أي مدى، كمجموعة، يريدون المضي قدما في تحديد القضايا. وما نطاق هذا الصك؟ إذا كان النطاق محدودا للغاية، فربما يمكن القول بأنه من الأنسب أن يكون صكا ملزما. وإذا كان النطاق واسعا للغاية بحيث يتناول العديد من القضايا والخدمات والأنشطة المختلفة للمكتبات وغيرها من المنظمات، فقد يكون من الأصعب استراتيجيا وبراغماتيا الوصول إلى صك ملزم. ونتيجة لذلك، فإن عليهم التفكير في البعد وليس فقط في نوع الصك. ويشمل ذلك نطاق موضوع ذلك الصك. وثمة بُعد آخر يمكن أن يُحدث فرقا في كيفية المضي قدما من الناحية الاستراتيجية، هو مستوى التفاصيل. ولو كان سؤال المندوب مختلفا بعض الشيء، وكان قد سأل عما كان من المناسب أن يكون هناك تجانس على كل مستوى من التفاصيل، بما يصوغ بالفعل نظاما أساسيا، فإنه وآخرون سيترددون بالتأكيد. وهناك حاجة إلى ترك مجال لتطور بعض القضايا وإعادة النظر وإعادة التفكير فيها. ومع ذلك، إذا كان الصك يحدد بعض الأفكار والمواضيع العامة، مع إبراز بعض أهم الاعتبارات في عملية وضع القانون، فعندئذ ربما يمكنهم التحرك نحو تنسيق أكبر حول صك من نوع ما يمنحهم مجالا ليكونوا مرنين، لتلبية احتياجات التغيير في المستقبل أيضا. ورأى البروفيسور أنها مسألة معقدة لها أبعاد رئيسية قليلة.

106. وقال ممثل تحالف المكتبات بشأن حق المؤلف إن إحدى أبرز المهام الأساسية للمكتبات هي إعارة الكتب والمواد الأخرى للمستخدمين. ويمكن أن تتضمن تلك الإعارة حق التوزيع أو إتاحة الحق، ما لم يكن لدى البلد استثناء أو مبدأ استنفاد. وسأل قائلا: هل هناك أي اتجاهات يمكن أن يصفها عن كيفية تعامل الدول المختلفة مع هذه المسألة، والتي قد تتضمن أبرز وظيفة أساسية للمكتبات؟

107. وذكر البروفيسور كروز أن هذه مسألة مهمة تتناول المفاهيم التي كثيرا ما يتم مناقشتها في مختلف أنحاء العالم في إطار مبدأ الاستنفاد. وتتمثل قدرة المكتبة في أن تكون قادرة على القيام بأهم الخدمات الأساسية المتمثلة في السماح لشخص ما باستعارة نسخة من مصنف أو كتاب أو أي شيء آخر، وأن يكون قادرا على أخذه إلى المنزل والاستمتاع به. وتتمثل الإجابة على هذا السؤال في أن الاتجاهات مختلطة بالفعل. وأعرب عن شكه في أن يكون لدى معظم البلدان مبدأ لاستنفاد الحقوق، أو ما تسميه دول أخرى بمبدأ البيع الأول. وبمجرد أن يتم البيع الأول للمصنف، قد يتم إعارة هذا المصنف أو نقله إلى أفراد آخرين. وفي حين أن البلدان لديها المبدأ، إلا أنه لا يتم تقديمه كقانون للمكتبات. إنه أكثر من مجرد مبدأ عام لقانون حق المؤلف. وكنتيجة لذلك، لا يظهر في الدراسة لأنه لا يتعلق تحديدا بالمكتبات. ولكن البروفيسو رأى تلك القوانين. وأشار إلى أن الكثير منها يتسم بدرجة من الوضوح في أنها تتطلب إجراء أو بيعا أول أو توزيعا داخل البلاد. ومن ثم، فربما قد تقتصر حتى الإعارة الإضافية على هذا البلد. ومع ذلك، هناك آخرون لديهم نطاق دولي لذلك مفاده أنهم إذا حدث بيع أول أو نقل لهذا المصنف في أي مكان في العالم، فقد يؤثر ذلك على أي نقل إضافي للمصنف تقوم به المكتبة أو طرف آخر داخل تلك الدولة. ولذلك فإن هناك مجموعة مختلطة حقا. وهناك غموض في القانون في الولايات المتحدة الأمريكية حول الاستنفاد الدولي، إلى أن تصل القضية إلى المحكمة العليا في الولايات المتحدة. فنجد أن لديهم حكم هناك بأن البيع في بلد آخر يؤدي إلى استنفاد حق التوزيع في الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، فإن هناك قدرا هائلا من عدم اليقين بشأن تلك القضايا. وتم حل القليل جدا من خلال التقاضي. وإذا كان يتعين على المندوب أن يطرح سؤالا أبسط، فقد يكون من القانوني بوضوح في معظم البلدان أن تسمح المكتبات للأشخاص باستعارة ذلك الكتاب وأخذه إلى المنزل. ولن تكون الإجابة إحصائية عند هذه النقطة، لكنه ربما يقول إنها ليست بعيدة عنها بنسبة 100٪. ومن المسموح للمكتبات بأن تقوم بذلك. ولكن أصبح من غير الواضح حتى ما إذا كان هناك بُعد دولي لعملية البيع.

108. وهنأ ممثل برنامج العدالة المعلوماتية والملكية الفكرية (PIJIP) البروفيسور كروز على دراسته واصفا إياها بالعمل الكبير والمتواصل، وقال إن من الرائع أن نرى كل المعلومات تظهر. وثمة طريقة لقراءة هذه الدراسة تتمثل في وجود اتجاه نحو فتح باب استثناءات المكتبات أمام مزيد من مستخدمي المكتبات وخدماتها مع مرور الوقت. وأشارت الدراسة أيضا إلى وجود اتجاه نحو إضافة الخصوصية إلى الشروط العامة. وأشارت بعض الأبحاث التي قدموها في اليوم السابق إلى أنهم من خلال إلقائهم نظرة على جميع الاستثناءات، يبدو أن الاتجاهات نحو مزيد من الانفتاح تحدث أسرع في البلدان الأكثر ثراء بشكل يفوق حدوثها في البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، يميل العديد من البلدان النامية إلى وضع أحكام أكثر تقييدا وأكثر تحديدا، مما يتسبب في كثير من الأحيان بحدوث مشاكل في التكيف مع البيئة الرقمية. وذكر البروفيسور كذلك وجود فجوة متنامية من نوع ما. فهل يمكن أن يوضح ما إذا كان قد وجد في دراسته اتجاها مماثلا نحو مزيد من الانفتاح في البلدان الأكثر ثراء بمعدل أسرع مما يكون في البلدان النامية؟ فعندما يتحدث عن التحول من العمومية إلى الخصوصية، وتحديدا فيما يتعلق بالبلدان التي لديها أحكام تونس، على سبيل المثال، هل يحتفظوا أيضا بالعمومية؟ هل كان يضيف أوصاف إلى العمومية أم يستعيض عن العمومية بالأوصاف؟

109. وذكر البروفيسور كروز أنه فيما يتعلق بنقطة الأخيرة التي أثارها المندوب، فإن الرد هو أنها تشكل بعضا من المزيج. فهناك بلدان لديهما حكم عام، ثم أضافتا قانونا، أو قانونا ثانيا، يرصد بعض القضايا المحددة. وبالتالي، فقد فعلتا الأمرين معا. ومن الناحية الواقعية، ما حدث في التشريع الأخير، في السنوات القليلة الماضية، هو أن بعض البلدان التي اعتمدت على حكم عام قد ألغته. فقد قامت بإلغائه واستبداله بمجموعة من القوانين الأكثر تحديدا، بشأن بعض الموضوعات المألوفة التي رأوها بالفعل. وفيما يتعلق بالنقطة الأولى للمندوب حول الانفتاح، افترض البروفيسور كروز أنه يعني، ما يسمى بمزيد من الأحكام المفتوحة، أو التعامل العادل، أو الاستخدام العادل، أو أي اسم آخر لمثل هذا الحكم. وهناك دول في أنحاء متفرقة من العالم اعتمدت شيئا شبيها بالحكم المفتوح. ومع ذلك، ففي حين أنها مجموعة مختلطة من البلدان، فمن الصعب القول إن هناك اتجاها واضحا، كما وصفه المندوب، بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة. ويتمثل أحد أسباب ذلك في أنهم إذا نظروا إلى ما يسمى التعامل العادل أو الاستخدام العادل في بلدان مختلفة، فإنه يتباين تباينا كبيرا. ونتيجة لذلك، قد لا يبدو القانون المسمى الاستخدام العادل في بلد ما شيئا مثل الاستخدام العادل في بلد آخر أو له أي علاقة به. وبالتالي، سيكون عليهم أن يدققوا النظر إلى ذلك بشكل أكثر. ومن ناحية أخرى، يمكن أن ينظروا إلى سؤال المندوب بطريقة أخرى ويسألون عما إذا كان هناك أي اتجاه كان نحو قوانين محددة مفصلة للغاية، وإذا كان هناك اتجاه في البلدان المتقدمة مقابل البلدان النامية؟ وثمة جزء من الجواب على ذلك هو أن هناك الكثير من البلدان المتقدمة للغاية التي ربما يكون لديها بعض أطول استثناءات لحق المؤلف وأكثرها تعقيدا على الإطلاق. ونتيجة لذلك، فإن لدى معظم البلدان المتقدمة، في بعض النواحي، في بعض الأحيان أقل القوانين انفتاحا وتشترط توفر عناصر الامتثال الأكثر منهجية وصرامة. وبالتالي، فإن هناك دليلا يشير إلى اتجاه مختلف للغاية حول القضايا التي أثارها المندوب.

110. وأشار وفد إندونيسيا إلى أن دراسة البروفيسور كروز تضمنت معلومات موسعة من عدد من الدول الأعضاء في الويبو، والتي أجرت إصلاحات أكثر شمولا مؤخرا. وهذا هو السبب في أنهم طلبوا التحديث. فما هي الأمثلة التي في ذهنه والتي تمثل أكثر الإصلاحات شمولا استجابة لبيئة المعلومات المتغيرة، وكذلك النماذج المتغيرة للوصول إلى المعلومات؟ أما السؤال الثاني فيتعلق بالبيانات والحقائق المتوفر لديه بالفعل في الدراسة، فما مدى قربها من الوضع الذي يمكن فيه للمكتبات ودور المحفوظات أن تتعاون بسهولة عبر الحدود؟ وبالإضافة إلى ذلك، هل هناك أي إمكانية لتحويل المعلومات الواردة في الدراسة إلى قاعدة بيانات يمكن تحديثها بانتظام كلما حدثت إصلاحات جديدة في الدول الأعضاء في الويبو؟ وتم تحديثها مؤخرا لتشمل جميع الدول الأعضاء في الويبو. وستكون مفيدة للممارسين وجميع الدول الأعضاء في الويبو.

111. وذكر البروفيسور كروز أنه فيما يتعلق بقاعدة بيانات محدَّثة، فإنه يسعده للغاية المساعدة في السعي لتوفير هذه الإمكانيات. وأشار إلى أنه سيتعين على الأمانة والدول الأعضاء التحقيق في جدوى القيام بذلك. وقد يكون تشجيع المندوبين وتعبيرهم عن حاجاتهم أكثر فائدة في تحديد ما إذا كان من المفيد أن تواصل الويبو ذلك. ورأى أن النقطة الثانية التي أثارها

المندوب حول الأنشطة التي تتم عبر الحدود مهمة للغاية وتُعد موضوعا هاما للويبو. وإذا استطاعوا إيجاد طريقة لمعالجة هذه القضية، سيكونون قد أنجزوا شيئا مهما للغاية. إن ذلك يشكل تحديا. وأوضح أنه يمكن أن يتخيل ترتيبا عبر الحدود يعتمد، على سبيل المثال، على ما إذا كان قانونيا أن تقوم إحدى المكتبات بعمل نسخة في البلد "ألف"، ومن ثم يكون بإمكانها استلامه من البلد "باء"، حيث أن الاستخدام سيكون في البلد "ألف". وهذه طريقة معقولة للغاية لتحديد المسؤولية القانونية المرتبطة بهذا المصنف. وأشار إلى أن الخطوة الثانية من العملية مشابهة للسؤال حول مبدأ البيع الأول والاستنفاد الدولي. وتشمل التأكد من أنه بمجرد حل مسألة حق المؤلف، يكون من القانوني للمكتبة في البلد "ألف" أن تحصل على هذه النسخة وتستلمها، أو تستلمها من بلد آخر، وأن يُسمح لها أيضا بعد ذلك كاستثناء بموجب قوانين الاستيراد في البلد "ألف" وكذلك قوانين التصدير في البلد "باء". ونتيجة لذلك، فإنهم بحاجة إلى ربط ذلك بالقدرة على نقل تلك النسخة عبر الحدود الوطنية. وفي كثير من الأحيان يمثل الاستيراد والتصدير شكلا من أشكال الانتهاك. وبالتالي، فقد فإن عليهم توضيح هذه الإمكانية كذلك. وأشار إلى أن السؤال الأول للمندوب معقد للغاية. وفي واقع الأمر، سأل عما إذا كان هناك بلدان وضعت بالفعل مثالا يُحتذى في فحص قوانين العديد من البلدان. وأفاد بعدم وجود طريقة واحدة جيدة للإجابة على هذا السؤال، لأن مختلف البلدان لديها بعض الأفكار الجيدة جدا التي أدرجتها في قوانينها. وكما ذكر خلال العرض، فقد أظهر عدد قليل جدا من البلدان ابتكارات حول نطاق الموضوع، ولا يزالون يركزون كثيرا على بعض المجالات المألوفة. ونتيجة لذلك، فإن عليهم أن ينظروا إلى عدد قليل جدا من البلدان التي عالجت بعض القضايا الجديدة. ويُدرج بعض من أشاروا إليهم في المناقشة تشريعات المصنفات اليتيمة، والتعامل العادل، وربما الاستخدام العادل. وقد أشاروا إلى استخراج النصوص المهمة وإلى الرقمنة على نطاق واسع في نقطة أخرى. وهناك مجموعة متنوعة من القضايا المختلفة ورد معظمها في الوثائق التي تحدد القضايا ذات الأولوية للمكتبات. ولم تعالج أي دولة قدرا كبيرا من تلك الأسئلة والقضايا. ومن بين البلدان التي عالجت القضايا المألوفة، كانت هناك بلدان مختلفة استجابت بطرق مختلفة. ومع ذلك، فإن هناك بعض الأشياء السهلة التي يمكنه أن يقولها. على سبيل المثال، إذا كانوا يتحدثون عن قانون للحفظ، فإن المكان الذي قد يكون فيه الحفظ أكثر أهمية مما سواه هو ما يتعلق بالمصنفات غير المنشورة. ونتيجة لذلك، ربما كان قانون الحفظ الذي يقتصر على المصنفات المنشورة ينقصه في الغالب أهم وظيفة في قانون الحفظ. وتتمثل الحقيقة في أنه ربما لا يمكن تجنب التكنولوجيا الرقمية. وفي الواقع، ما يعتبرونه اليوم نسخا تصويريا أو غيره من تكنولوجيات أكثر قدما هي تكنولوجيات رقمية اليوم بشكل أو آخر. وبالتالي، فإن القوانين التي قد تقتصر على التكنولوجيات غير الرقمية قد تفتقد إلى حقيقة أن التكنولوجيا الرقمية ربما لا يمكن تجنبها وربما تكون ضرورية للخدمات الفعالة للمكتبات. وأعرب عن تفهمه للشواغل المتعلقة بالتكنولوجيات الرقمية، ولكن قال إنه يمكن معالجة هذه الشواغل بطرق أخرى. وفي الختام كانت النقطة التي قدمها والتي سيؤكد عليها هي أنهم كانوا يتحدثون بالفعل عن قانون من أجل الأشخاص الصادقين، وذلك من خلال إبقاء المواطنين صادقين مع إعطائهم معايير صادقة جيدة يمكنهم اتباعها. وأشارا إلى أن احترام القانون قويا جدا، وإلا لما كانوا حضروا الاجتماع الحالي. ويُعد هذا مؤشرا على الاحترام الذي يكنونه جميعا للقانون. وبالتالي، فليس هناك رغبة بين المكتبات ودور المحفوظات في رؤية الملفات الرقمية يتم إطلاقها أو إساءة استغلالها أو إساءة استخدامها. وسيكون القليل من الضمانات مقبولا وسيسمح للتكنولوجيات المناسبة بالمضي قدما. وأوضح أنه يعلم أن ذلك لم يكن ما كان يتوقعه المندوب كإجابة، لكنه أعرب عن أمله في أن يكون ذلك أمرا مفيدا

112. وشكر وفد البرازيل البروفيسور كروز على دراسته الشاملة والدقيقة جدا وكذلك لعرضه الغني بالمعلومات. وأشاد بلجنة حق المؤلف لتكليفها بالدراسة. وقال إنه مثال واضح على اضطلاع اللجنة بمسؤوليتها في دفع المناقشات إلى الأمام بطريقة بناءة وموضوعية مدعومة ببيانات ملموسة. وتسلط الدراسة الضوء على حقيقة أن التقييدات والاستثناءات المعقولة يمكن أن تتماشى بسهولة مع بعض أنظمة حق المؤلف الأقوى والأكثر فاعلية في أي مكان. وفي الواقع، يبدو أن هذه الخصائص مترابطة بشكل وثيق. وأوضح أن من المؤكد أن الدراسة ستُعمَم على نطاق واسع داخل مجتمع حق المؤلف في البرازيل وبين أصحاب المصلحة. وسوف يتأكدون من أن الدراسة تساهم في النقاش الوطني الجاري حول هذا الموضوع. وتساءل عما إذا كان من الممكن الحصول على الدراسة في قاعدة بيانات إلكترونية قابلة للتحديث، حيث سيتم تحديث البيانات في الوقت الفعلي

بمجرد حدوث أي تغييرات؟ وأوضح أن ذلك سيكون له فائدة كبيرة ليس فقط للمؤسسات الأكاديمية ولكن لجميع الأطراف المعنية.

113. واستفسر البروفيسور كروز عما إذا كان ذلك سؤالا أو طلبا؟ وشكر الوفد على تأييده وقيادته على مر السنين في هذه القضية. كما شكر شعب البرازيل. وأوضح أن الجواب أنه يرى أنه سيكون من المناسب وجود قاعدة بيانات قابلة للتحديث. ومع ذلك، فإن هذا سؤال موجه للأمانة من الدول الأعضاء. وأعرب عن استعداده لتأييد ذلك بأي طريقة مناسبة.

114. وذكر ممثل شبكة المعلومات الإلكترونية للمكتبات (eIFL.net) أن لديه نقطتين. أولا، تم تعديل وتحديث أكثر من 50 رسما بيانيا منذ الإصدار الأخير من الدراسة في عام 2015. ومع ذلك، عندما نظروا إلى البيانات بمزيد من التفصيل، اتضح لهم أن التغييرات الجوهرية والفعلية صغيرة للغاية. على سبيل المثال، منذ عام 2015، لم يُسمح سوى لثلاثة بلدان أخرى بعمل نُسخ لأغراض الحفاظ، والذي يعد نشاطا أساسيا للمكتبة. ولقد سمحت دولة واحدة فقط بتوريد الوثائق، وهو أمر أساسي لدعم الأبحاث، ولا يتم معالجة القضايا العابرة للحدود على الإطلاق. وعند هذا المعدل، يُقَدرون أن الأمر قد يستغرق 70 عاما أخرى، أي حتى عام 2087، لكي تتمكن قوانين كل بلد من مجرد اللحاق بالأنشطة الأساسية التي تحتاج إليها المكتبات ودور المحفوظات في يومنا هذا. وثانيا، وصف في عرضه أيضا حالة من الابتكارات القليلة نسبيا والتطبيق غير المتساوي للتكنولوجيات الرقمية بل وحتى زيادة عدم الانسجام. وتساءل عن الكيفية التي يمكنهم بها معالجة هذه الحالة على أفضل وجه، للسماح بالأنشطة في بيئة عابرة للحدود عبر الإنترنت، تعمل فيها المكتبات في جميع بلدانها في الوقت المناسب وبطريقة فعالة؟ وأخيرا، ذكّر المندوبين بتجميع الأدلة والأمثلة التي قدمتها المكتبات ودور المحفوظات إلى اللجنة، على مدار السنوات الماضية، في وثيقة واحدة بعنوان "شبكة الإنترنت عالمية ولكن تتوقف استثناءات حق المؤلف عند الحدود". وإذا بحثوا عنها عبر الإنترنت، فسيجدونها هناك.

115. وشكر البروفيسور كروز الممثل على استعراضه للبيانات بعناية شديدة. وقال إنه سيرد على أول نقطتين تم طرحهما، لأنهما تتعلقان ببعضهما البعض ويمكنهما أن تدعما كلا منهما الأخرى. أولا، لا يُعد الفحص الذي أجراه الممثل والاستنتاجات التي استخلصها من البيانات خطأ على الإطلاق. فالممثل على حق تماما في الإفادة بأن بعض التغييرات تعتبر صغيرة. ومع ذلك، ينبغي أن يكون الممثل حذرا بشأن ما يبحث عنه بالضبط. بعبارة أخرى، فإن نقطة القياس المحددة التي ذكرها هي عدد قليل من البلدان التي أضافت حكما للحفاظ أو شيئا من هذا القبيل. وأوضح أن الممثل على حق تماما. ومع ذلك، فإن ذلك يحسب شروط الحفاظ. وقد قام عدد كبير من البلدان، ربما يتراوح عددهم ما بين 30 إلى 35 بلدا أو أكثر، بتعديل حكم الحفاظ أو الاستبدال. وبعبارة أخرى، هناك الكثير من التشريعات الجديدة، ولكنها لا تزال تتناول بعض المواضيع نفسها الواردة في التشريع القديم. ويأخذهم هذا إلى النقطة التي أثيرت بشأن تكرار بيانه من العرض التقديمي. وهناك ابتكار نسبي وتمثلت إحدى الطرق لقياس هذا في أن عددا قليلا نسبيا من البلدان قد انطلق من معالجة مجالات الاهتمام الرئيسية الطويلة الأمد هذه. وهي مجالات مهمة وتحتاج الى المعالجة. وهذا يشمل استبدال الحفظ ونسخ للبحث والدراسة. وأشار إلى أنه قد أبرز بعض الأمثلة في عرضه. ونادرا ما انتقلت البلدان إلى مواضيع جديدة. ونتيجة لذلك، فإن هناك الكثير من التشريعات الجديدة ولكنها لا تعطيهم مواضيعا جديدة. وهذا هو المكان الذي توجد فيه فرصة هامة لتقديم بعض التوجيه. وقال ذلك بحذر شديد لأنه لا يصف نوعا من الصكوك. ويعود الأمر للجنة في أن تقرر ما إذا كانت المعاهدة أو التوجيه أو أي شيء آخر، من شأنه أن يدفع جميع الدول الأعضاء للتفكير في سن قوانين من شأنها تحريك استثناءات المكتبة في بعض المواضيع الجديدة هذه. وسيكون ذلك تطورا هاما للغاية، ويمكن للويبو أن تصبح رائدة في العالم في صياغة هذا القانون.

116. وذكر ممثل الرابطات والمؤسسات الأفريقية للمكتبات ودوائر الإعلام (AfLIA) أن عمل البروفيسور كروز والويبو يُعد في واقع الأمر موردا لا يقدر بثمن داخل وخارج القاعة. وفي العديد من البلدان تكافح المكتبات من أجل توفير الوصول إلى المعلومات التي يحتاجها المستخدمون والباحثون الطلاب والمواطنون، وذلك في ظل العمل في إطار القوانين الحالية.

وليس لديهم الوقت الكافي لفهم الإطار العام لحق المؤلف الذي يمكن أن يساعدهم على خدمة المصلحة العامة بشكل أفضل، ناهيك عن السعي إلى تغييره. وتجدر الإشارة هنا إلى أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة التي أسست الوصول إلى المعلومات كهدف لجميع الحكومات. وأوضح أن إجراء التغييرات اللازمة على القانون والسماح للمكتبات بأداء وظائفها يوفر طريقة ممتازة لتحقيق ذلك الوصول. ولذلك، يقدم تقرير البروفيسور كروز معلومات بالغة الأهمية عن الوضع في جميع أنحاء القارة الأفريقية. ويساعد ذلك على تكافؤ الفرص من خلال وضع مخطط كبير للأحكام، ورصد التغييرات أو عدم وجود تغييرات. ويساعد على إبراز الحاجة إلى غاية أكبر في الإصلاحات. وكما رأوا في معاهدة مراكش، فعندما تبدا الويبو في العمل، فإنهم يرون تغيرا ملحوظا في التشريعات. وكذلك أشار إلى انتشار الاستثناء النهائي الخاص بالاتحاد الأوروبي لعام 2011، حتى في الوقت الذي من المتوقع فيه أن يستخدم المستخدمون أجهزتهم الخاصة. وتساءل إلى أي مدى يعتقد أن إصلاحات حق المؤلف في البلدان تشجع عليها وتشكلها الأحداث والعمليات الدولية؟

117. وذكر البروفيسور كروز أن السؤال بالغ الأهمية، حول دور الجمعيات الداخلية، وأن الجواب واضح. وأشار إلى أن التطورات الدولية تشكل القانون المحلي، وأنه يمكنه أن يشدد على ذلك بعدة طرق مختلفة، من خلال مشاركة كل بلد تقريبا من البلدان الحاضرة في اتفاقية برن ثم إلى حد أقل في منظمة التجارة العالمية واتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة. وعلى وجه الخصوص، المشاركة في الاتفاقيات الدولية التي تتضمن التزامات في حق المؤلف، وغيرها من المجالات التي عادت لتشكل القانون المحلي. ومن الواضح أن التوقيع على معاهدات حق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية وغيرها من الصكوك يُعتبر بمثابة القوة التي تشكل قوانينها. وهناك أمثلة ملموسة بدرجة أقل. وقد ذكر بإيجاز ديناميكية التعلم من جيرانهم، وأنهم يفعلون ذلك عند وضع القوانين في جميع أنحاء العالم. وعندما يواجهون الحاجة إلى سن تشريع في أحد المجالات، سواء كان حق المؤلف أو أي شيء آخر، فإنهم ينظرون إلى جيرانهم وشركائهم التجاريين والبلدان التي تشاركهم تراثا مشابها في التاريخ، لكي يتعرفوا على ما يفعلونه، ليتمكنوا بذلك من التعلم منهم. إنهم يوقعون اتفاقات محلية أو إقليمية حول التجارة وغيرها من القضايا. وتحتوي تلك الاتفاقيات على أحكام. وفي أفريقيا، يتضمن اتفاق بانغي، كما ذُكر من قبل، أحكاما تتعلق بالمكتبات. وتشتمل اتفاقية كارتاخينا في أمريكا الجنوبية على استثناءات للمكتبات في أحكام حق المؤلف الخاصة بها وتشتمل على أحكام حق المؤلف. ونتيجة لذلك، فإن لديهم تلك الديناميكية كذلك. ومن ثم فهناك تاريخ. وأوضح البروفيسور أنه قد أكد على ذلك في عرضه الذي قدمه قبل ثلاث سنوات. وضرب مثلا ببلد أفريقي كان مستعمرة بريطانية سابقة، وقوانينه تشبه إلى حد كبير نموذج القانون البريطاني لحق المؤلف لعام 1956، والذي تم نقله إلى قانون ذلك البلد. ومع مرور العقود، أصبح ذلك البلد أكثر استقلالا، ونما وتطور بعيدا عن الحقبة الاستعمارية وقام بسن قوانينه الخاصة، ولكنه يتبع نموذجا دوليا آخر، وأصبح النظام الأساسي لذلك البلد، حكما بحكم، بعيدا كثيرا عن نموذج اتفاق بانغي. وبالتالي، كما أكد في عرضه قبل بضع سنوات، فإنهم ينظرون إلى التطورات الدولية بغرض الحصول على بعض التوجيه. فينظر كل بلد منهم بالطريقة التي شكلوا بها قوانينهم. وهذه فرصة للويبو للتدخل والقيام بالدور القيادي، من خلال توفير التوجيه بأي شكل مناسب. وحذّر البروفيسور من أنهم، إذا لم يفعلوا ذلك، فإن أحدا آخر سيفعل ذلك. وقال إنه لا يعرف من هو هذا الآخر. ومع ذلك، فإنها فرصة للويبو للتدخل والقدرة على تشكيل المناقشة وتحريكها بطريقة تعكس اهتمامات العديد من وجهات النظر والرؤى والقيم المختلفة التي يتم عرضها في القاعة. وأعرب عن أمله في أن يغتنموا هذه الفرصة ويمضوا قدما.

118. وتساءل ممثل إنوفارت عن جودة الاستثناءات التي تم استعراضها. وما هي البلدان التي ظهر، في البحث، أن لديها استثناءات يسهل تطبيقها؟ وأين وجد الاستثناءات مستحيلة التطبيق؟ وأشار إلى أن هناك العديد من الاستثناءات التي لا يستطيع أمناء المكتبات تطبيقها، لأنها شاقة للغاية. ثانيا، أوضح أنه بالإضافة إلى دراسة القوانين، فقد تحدث مع العديد من مكاتب الملكية الفكرية. ونتيجة لذلك، فإن لديه إدراك دقيق لما يحدث على أرض الواقع. ما هو الاتجاه السائد؟ وما هو السبب في أن العديد من البلدان ليس لديها استثناءات، أم أن لديها استثناءات ذات نوعية سيئة؟ ما الذي يؤثر على تلك البلدان من حيث وجود استثناءات للمكتبات؟

119. وذكر البروفيسور كروز أنه من الصعب تحديد سبب وجود حكم عام في بلد ما بدلا من حكم أكثر تحديدا. ويمكن الجمع بين ذلك وبين حقيقة أنه، على نحو ما أوضح بالبيانات، فإن هناك اتجاه عام نحو تشريعات جديدة لها استثناءات محددة. وأعرب عن اعتقاده بأن الغرض من وجود الاستثناءات العامة يتمثل في أن مسألة خدمات المكتبات وعمق وتعقيد العلاقة مع حق المؤلف لا يعتبران أمرين مهمين للغاية أو معقدين أو ربما حرجين اقتصاديا. ونتيجة لذلك، فإن معالجة ذلك في النظام الأساسي في وقت مبكر من العملية التشريعية، بقانون بسيط إلى حد ما يعالج على الأقل هذه القضية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يتطرق إليها من خلال السماح للمكتبة علنا بعمل نُسخ، ولكن عن طريق السماح للمكتبة بعمل نُسخ ضمن حدود معينة واحتياجات محدودة وأعداد محدودة وأنواع محدودة من المصنفات. وكما أوضح البروفيسور في القانون الأساسي العام، نموذج تونس، فإنه يضيف أيضا الصيغة اللغوية من اختبار الخطوات الثلاث، حول الاعتراف بالاستغلال الطبيعي ومصالح صاحب الحقوق. وبالتالي، فإن هناك حدود مبنية على هذا القانون الأساسي. وأعرب عن اعتقاده بأن ذلك مجرد وسيلة ملائمة للتعامل مع ما كان يُنظر إليه كقضية متواضعة. ومع ذلك، ومع مرور الوقت، حظيت القضية باهتمام أكبر. فإنهم جميعا هناك يناقشون تلك القضايا. لقد ظلوا جميعا يناقشونها لعقد من الزمان، وهذا يعني أنها يُنظر إليها على أنهم أكثر أهمية وأكثر تعقيدا، مع احتمال وجود مصالح أكثر عرضة للخطر. ونتيجة لذلك، أصبحت القضية ببساطة أكثر تعقيدا. لقد حذَّر في العرض الذي قدمه، فيما يتعلق بالنقطة الأولى، من عدم جعل القوانين الأساسية معقدة للغاية. وأشار إلى ضرورة إبقائها عملية، وأن تأخذ في الاعتبار أن أمناء المكتبات ودور المحفوظات وغيرهم هم من يستخدمون القانون الأساسي ولكنهم ليسوا خبراء قانونيين. ونتيجة لذلك، فإنهم بحاجة إلى قانون يمكنهم قراءته وفهمه وتطبيقه كمسألة عملية. وهناك طريقتان لجعل القانون الأساسي مقروءا وقابلا للاستخدام. تتمثل إحداهما في الحفاظ على اللغة بسيط للغاية. وأشار إلى أن هذه هي النقطة التي تجعله يشك في جودة نموذج اتفاقية بانغي. وأوضح أنه قد يكون مقنعا للغاية لأنه حكمان قصيران جدا وبسيطان جدا حول البحث والاستبدال أو عن الحفظ والاستبدال، وعن النسخ الخاصة بالبحث والدراسة. فاللغة بسيطة جدا. ومع ذلك، فإن الاعتراض على اللغة البسيطة يرجع إلى عدد من المصالح على المحك، وإلى الرغبة في جعلها أكثر حصرا وأكثر تحديدا. ومن ثم فهناك النموذج الآخر من القانون الأساسي القابل للاستخدام، والذي يتكون من أربعة أو خمسة أو ستة أو سبعة أو أكثر من الأحكام الطويلة المنفصلة عن أنواع مختلفة من المصنفات المستخدمة لأغراض مختلفة. والعديد من البلدان التي كانت مستعمرات بريطانية سابقة مثل بلده، قد سنّت ذلك النموذج ولديها تلك المجموعات الطويلة من الاستثناءات. وإذا كان السؤال هو: هل يتناول القانون بالتفصيل ما الذي يمكن عمله؟ فإن الجواب: نعم. وهل يقدم القانون تحديا لفرز هذا النظام الأساسي، للتأكد من الامتثال له بكل طريقة مختلفة؟ والجواب هو: نعم. وأوضح أن هذا يمثل تحديا كبيرا للعاملين في المكتبات. كيف يأخذوا تلك القوانين الأساسية ويبسّطوها؟ وأشار إلى دولة واحدة هي أستراليا بأن لديها العديد من الاستثناءات المطولة والتي تمتد نصوصها على صفحات وصفحات، وكلها مرتبطة بالمكتبات ودور المحفوظات والمتاحف. وفي تشريعهم الأخير، قاموا بتشديده لجعله أسهل في الاستخدام وحماية مصالح أصحاب الحقوق.

120. وذكّر الرئيس المندوبين بأنهم بينما هم يجرون مناقشة جيدة جدا، فإن هناك بند آخر في جدول الأعمال، ومن المقرر أن يقدم لهم البروفيسور ريد والبروفيسور نسكوب عرضا في ذلك اليوم.

121. وأشار ممثل الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومعاهدها إلى أن الموارد الرقمية تمثل حوالي80٪ من المجموعات لدى العديد من المكتبات الأكاديمية، والنسبة المتنامية من المجموعات لدى المكتبات العامة. وبافتراض أن هدف مؤسساتهم لا يزال صالحا، وهو ما يعتقد الممثل أنه موضوع محل توافق، فإن الأسئلة التي استمعوا إليها بشأن إمكانية تطبيق التقييدات والاستثناءات في عالم رقمي موضع ترحيب. وبإلقاء نظرة على الموضوع، الذي سيتم تناوله أيضا في سياق دراستين أخريين في الاجتماع، وكذلك في سياق مناقشات اللجنة حول المكتبات ودور المحفوظات، فما مدى القلق لدى جميع البلدان ما عدا قليل منهم، من الإخفاق في منع شروط العقد من تجاوز الاستثناءات، إلى أهمية نظام حق المؤلف بشكل عام؟

122. وذكر البروفيسور كروز أن هناك بعدا آخر للمسألة الرقمية التي أشار إليها الممثل في تعليقاته الافتتاحية. تشكل المجموعات الرقمية نسبة كبيرة من مجموعات المكتبة. ومع ذلك، فليس الأمر مجرد مسألة عمل نسخة رقمية، تحت أي ظرف من

الظروف من مصنف تناظري، ولكنه مجرد تحويل من رقمي إلى رقمي، وكيف تعاملوا مع المجموعة المتنامية من المواد التي نشأت رقمية. إن ذلك جزء من واقع السياق الذي يعملون فيه. وتُعتبر النقطة الأخرى التي أُثيرت فيما يتعلق بالعقود، وتجاوز العقد لتلك الأحكام، في الواقع أكثر تعقيدا بكثير مما قد يظنون. وأشار إلى أنه لمس في عمله المهني أهمية تجاوز العقد لتلك الاستثناءات. ورأى أن الأمر ليس فقط في المعاملات التجارية ولكن أيضا في المعاملات الخاصة، والتي تأتي مصحوبة بتقييدات. ويُعد ذلك شكلا لعقد قد يكون متجاوزا لبعض هذه الاستثناءات. ولذا عليهم التفكير في ذلك بعناية شديدة وحساب العواقب والآثار، ويلزم معالجته. وقد قامت بعض البلدان بإدراجه في أحكامها. وفي بعض البلدان، مثل الولايات المتحدة، يذهب الأمر بالفعل في الاتجاه الآخر، في التأكد من حماية العقد. ويأتي ذلك من أحد تقاليد القانون العام المتعلقة بقيمة العقود والمعاملات الخاصة. وعلى الرغم من ذلك، فقد رأوا في السنوات الأخيرة ألمانيا والجبل الأسود تضيفان حكما إلى قانونهما الأساسي يحظر التجاوز، فهناك الحكم الأوروبي بشأن الإتاحة في المحطات المخصصة، ما لم يحظر العقد ذلك. ويُعد هذا نصا يحمي العقد، والذي ربما يُنظر إليه بدلا من ذلك على أنه مستبدَل بالاستثناء. ونتيجة لذلك، فإنه التحليل متعدد المتغيرات، ولكنه تحليل مهم للغاية يجب أن يكون على القائمة الموضوعات المختارة التي يتناولونها.

123. وصرح وفد السنغال بأن البروفيسور كروز ذكر اتفاق بانغي في عدة مناسبات. وأوضح أن لدى معظم البلدان تشريعاتها الخاصة فيما يتعلق بحق المؤلف. وقد استطاع في دراسته أن يرى أي اختلافات بين الاستثناءات والتقييدات الواردة في اتفاق بانغي وتلك الموجودة في البلدان المشمولة بالتشريعات الوطنية للمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية؟

124. وذكر البروفيسور كروز أن الإجابة هي نعم، وأنه يمكنه مشاركة المزيد من البيانات مع الوفد بعد تقديم عرضه. وإذا نظروا إلى البلدان التي الأعضاء في اتفاق بانغي، فإن معظمهم ليس لديه استثناءات لفائدة المكتبات في قوانينهم الأساسية الخاصة. ولذلك فإنهم يعتمدون على اتفاق بانغي كمصدر للقوانين الأساسية. وهناك عدد أقل من البلدان التي لديها الحكم العام أو بعض الأحكام الأخرى، ومن ثم فإن لديها أيضا اتفاق بانغي. ونتيجة لذلك، من المحتمل أن يكون هناك بعض التضارب. وطالب بالتصحيح إذا لزم الأمر، ولكنه رأى أنه إذا سمح اتفاق بانغي بنشاط معين، وسمح القانون الأساسي المحلي بنشاط آخر، فربما يُسمح بكلا النشاطين بمقتضى قوانين البلد المعني. وأعرب عن اعتقاده بأن هذه هي الكيفية التي سيتم بها حل المسألة. وأشار إلى أن هناك مجال للنزاع المحتمل بين التشريع المحلي وشروط اتفاق بانغي. وأبدى حرصه على التحدث مع المندوب لاحقا حول كيفية حل تلك المسألة.

125. وتساءل ممثل مؤسسة المؤسسة الدولية للإيكولوجيا المعرفية عما إذا لو أن اللجنة أو أي شخص آخر طلب من البروفيسور كروز صياغة نموذج بشأن حكم محدد أو أكثر من حكم بشأن المحفوظات أو الحفظ أو إعارة المكتبات أو مجال آخر، فإنه سيفعل هذا؟ وهل يمكنه تقديم هذا النموذج، بما في ذلك خيارات مختلفة لتقاليد قانونية مختلفة؟

126. وقال البروفيسور كروز إنه سيكون سؤالا صعبا وواجبا منزلية صعب. ومع ذلك، سيكون تحديا مثيرا أن يتم تناول هذا الأمر. وإذا افترضنا أنهم يفعلون ذلك كمجموعة أو من خلال بلد واحد، فإن الطريقة التي سيبدأ بها هذه العملية هي العودة في البداية إلى قائمة المواضيع، بدءا بالحفظ والبحث والمصنفات اليتيمة. وعند الانتقال من هناك فإنه يستعرض الأولويات. وسوف يختار اثنين من المواضيع ذات الأولوية العالية للبلد المعني. ثم ينتقل إلى البيانات التي لديهم في الدراسة للنظر في من وكيف ولماذا ومتى، ويقول ما هو الجواب الصحيح. ما الذي يمكنهم تعلمه من الدول الأخرى؟ ما يقترحه ليس بالضرورة هو الاطلاع على قوانين البلد الأول والثاني والثالث والرابع واقتباس هذا القانون الأساسي. إنه يقترح أخذ هذه الأفكار والبدء بتلك الأسئلة الأساسية. ما المنظمة التي ينبغي أن تكون قادرة على استخدام القانون الأساسي؟ المكتبات؟ دور المحفوظات؟ المتاحف؟ أو أكثر؟ ما نوع المصنف الذي ينبغي أن ينطبق عليه ذلك؟ هناك إجابات مختلفة من بلدان مختلفة، أكثر من تلك المتعلقة بالمصنفات المنشورة أو غير المنشورة. فإن بعض البلدان تستثني مصنفات الإيداع القانوني، وتستثني بلدان أخرى برامج الكمبيوتر. وتأخذت بعض البلدان التسجيلات الصوتية والصور المتحركة وترسلها إلى قانون أساسي مختلف. ويتساءل ما الذي ينجح في ظل تقاليد وهياكل هذا البلد على وجه الخصوص؟ ثم سيذهب إلى المخططات

ويبدأ في اقتباس الأفكار ثم صياغة اللغة التي تعبر عن تلك الأفكار بطريقة تخدم احتياجات البلد المعني على أفضل وجه. وسوف يعرفون بسرعة كبيرة ما هو المهم في البلد المعني، وما الذي نجح وما هي الأولويات. وخلال تنفيذ نفس العملية مع البلدان الأخرى، سيتعلمون بسرعة من بعضهم البعض. ومن شأن ذلك أن يكون عملية مفيدة.

127. وذكر ممثل المكتب الأوروبي لجمعيات المكتبات والإعلام والتوثيق أن البروفيسور كروز أشار إلى تشريعات الاتحاد الأوروبي عدة مرات ذلك الصباح. وفي تقييم الأثر لمشروع توجيه الاتحاد الأوروبي، بحثت المفوضية الأوروبية الدرجة التي يؤثر بها الاختلاف بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، من حيث الاستثناءات الموجودة وكيفية تصميمها، على تحقيق الأهداف الهامة للسياسة العامة، مثل التعليم والابتكار. وقد تم تحديد ذلك كمسألة، في ضوء حقيقة أن الحواجز التقنية وتبادل المعلومات عبر الحدود آخذ في الانخفاض، وأن فهمها لفوائد التعاون الدولي آخذ في الارتفاع. وقررت اللجنة أن هذا هو الحال بالنسبة للحفظ والنص واستخراج البيانات المهمة. وما التأثير في اعتقاده الذي تركه التنوع المذهل للأحكام والنُهج التي حددها في عمله على تحقيق أهداف السياسة العامة هذه؟

128. وذكر البروفيسور كروز أن الممثل أكثر دراية منه في تفاصيل التطورات الأساسية في الاتحاد الأوروبي بشأن تلك النقاط. ومع ذلك، فقد رأى أن البيانات ستكون مفيدة في تحديد شكل المحادثات خارج القاعة، سواء في بلد واحد أو في مجموعة من البلدان، مثل الاتحاد الأوروبي. ورأى أنها فرصة مفيدة ووسيلة لبحث ما هو ممكن، فيما يتعلق بمجموعة بيانات القوانين الأساسية القائمة. وأوضح، بالتالي، أنه إذا حضر أحد الاجتماعات التي تنظر في تلك القضايا في الاتحاد الأوروبي أو في أي مكان آخر، وكانوا يبحثون أحد القضايا التي تم عرضها، فإنه سيستعرض البيانات للنظر في كيفية تعامل الدول المختلفة مع تلك نقطة. وسوف يتأكد من أنهم ينظرون بعين ناقد إلى النقاط الفرعية المحددة داخل منطقة الموضوع. كما أنه سيتأكد من أنهم يفكرون ويتعلمون من بلدان أخرى ويختارون ما هو أكثر منطقية. وستشمل معادلة التوازن الشامل هذه التأكد من وجود قانون أساسي فعال ويسهل بشكل معقول على العاملين الأذكياء فهمه واتباعه، مما يمنحهم ضمانا للمضي قدما بطريقة أكثر مسئولية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يحمي مصالح أصحاب الحقوق بالشكل المناسب والضروري لأن يؤدي قانون حق المؤلف أغراضه العامة. وأشار البروفيسور إلى أنه سيبدأ هناك، وسيبدأ بالنظر في تلك النقاط التفصيلية للغاية التي ذكرها للتأكد من أنهم فكروا في الخيارات بأكبر قدر ممكن.

129. وأعلن الرئيس أنه قد وصل إلى نهاية جلسة الأسئلة والأجوبة مع البروفيسور كروز. وتحدث نيابة عن الدول الأعضاء وكل الحضور، وأعرب عن تقديره العميق للبروفيسور كروز، لأنه حضر لتقديم دراسته المحدَّثة. وشكره على عمله في موضوع التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات. وأشار إلى أنها عمل امتد لما يقرب من عشر سنوات. وذكر أن الأسئلة والردود التي قدمها ستعطيهم أفكارا للتفكير في المضي قدما بعملهم.

البند 7 من جدول الأعمال: التقييدات والاستثناءات لفائدة المؤسسات التعليمية والبحثية والأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى

130. افتتح الرئيس بند جدول الأعمال بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة المؤسسات التعليمية والبحثية والأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى. وأبلغ المندوبين بأنه سيكون هناك عرض آخر يقدمه البروفيسور ريد والبروفيسور نكوبي، كجزء من المناقشات بشأن بند جدول الأعمال. وفتح الباب لتقديم التعليقات من المنسقين الإقليميين والدول الأعضاء، مع الأخذ في الاعتبار أن البعض منهم قد أدلى بالفعل بتعليقات في إطار البند 6 من جدول الأعمال.

131. وألقى وفد أستراليا بيانه باسم المجموعة باء. وأشار إلى أن المجموعة تواصل الاعتراف بأهمية تبادل الخبرات فيما يتعلق بالتقييدات والاستثناءات لفائدة المؤسسات التعليمية والبحثية. وكما أوضحت الدراسات التي قُدمت خلال الدورات السابقة، فإن العديد من البلدان قد وضعت بالفعل استثناءاتها وتقييداتها الخاصة للمؤسسات التعليمية والبحثية، وتعمل هذه الاستثناءات والتقييدات بشكل جيد وتحترم النُظم القانونية المحلية المعنية، في الإطار القانوني الدولي الحالي. ورأى أنه ينبغي

أن يتشكل عمل اللجنة بطريقة تعكس تلك الحقيقة وتكمل الإطار الحالي ذي الأداء الجيد. وأشار الوفد إلى عدم وجود توافق مماثل داخل اللجنة حول هذا البند من جدول الأعمال، مثلما هو الحال مع التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات. ونتيجة لذلك، أعرب عن تقديره لكون الهدف من المناقشة هو التوصل إلى فهم أفضل للموضوع. وفيما يتعلق بوثيقة العمل، فقد أحاط علما بالوثيقة SCCR/34/6 التي تحتوي على الرسم البياني غير الرسمي المقدم من الرئيس، المستخدم في الدورات السابقة. وأبدى الوفد استعداده لمواصلة المناقشات، من أجل التوصل إلى أرضية مشتركة يمكن للجميع الوقوف عليها. وألقى الضوء على الأهداف والمبادئ الواردة في الوثيقة SCCR/27/8 بشأن موضوع التقييدات والاستثناءات لفائدة المؤسسات التعليمية والتدريسية والبحثية. وأفاد بأنه يمكن للأهداف والمبادئ الواردة في الوثيقة أن تكمل عمل اللجنة بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة المؤسسات التعليمية والبحثية. وأعرب عن تطلعه إلى الاستماع إلى العروض التقديمية عن الدراسة المحدَّثة التي أعدها البروفيسور سينغ بشأن حق المؤلف، والتقييدات والاستثناءات لفائدة الأنشطة التعليمية، فضلا عن الدراسة الاستطلاعية التي أعدها البروفيسور نكوبي والبروفيسور ريد بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة بخلاف الإعاقات في قراءة المطبوعات. وأشار إلى أنه سيواصل المشاركة في المناقشات حول تلك الموضوعات، بما في ذلك تلك المتعلقة بمشروع خطة العمل الذي اقترحته الأمانة، مشاركة بناءة وأمينة.

132. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ وذكر أن الاستثناءات والتقييدات لفائدة المؤسسات التعليمية والبحثية والأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى لها دور هام في تحقيق الوصول إلى المعرفة والتعليم للجميع. وفي كثير من البلدان النامية، غالبا ما يتعرقل تحقيق هذا الهدف بسبب عدم الوصول إلى المواد التعليمية والبحثية ذات الصلة. وشكر الوفد البروفيسور ريد والبروفيسور نكوبي وأعرب عن تطلعه إلى الدراسة الاستطلاعية حول وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المصنفات المشمولة بحق المؤلف. كما رحّب بالدراسة المحدَّثة التي أجراها البروفيسور سينغ عن الاستثناءات والتقييدات الخاصة بحق المؤلف لفائدة الأنشطة التعليمية. وأشار إلى أن الدراسات إلى جانب أنها تقدم الرسم البياني الذي أعده الرئيس حول التقييدات والاستثناءات لفائدة المؤسسات التعليمية والبحثية في الوثيقة SCCR/34/6، فإنها تقدم أيضا وجهة نظر وثيقة الصلة بالموضوع. وشكر الوفد الأمانة على إعداد مشروع خطط العمل. وأفاد بأن جميع الوثائق، إلى جانب مشاريع خطط العمل تشكل أساسا جيدا لمزيد من البحث في اللجنة، وذلك لتيسير التقدم في تلك القضايا البالغة الأهمية. وأعرب عن أمله في أن تشارك جميع الدول الأعضاء بشكل بناء في هذا الموضوع، استنادا إلى المناقشات السابقة والمدخلات الجديدة، لكي يتمكنوا من مواصلة إحراز تقدم.

133. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وذكر أنه يعترف بالدور الحاسم الذي تلعبه المؤسسات التعليمية والبحثية في تنمية المجتمع. وأيّد المناقشات بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة المؤسسات التعليمية والبحثية والأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى. وعلى نحو ما ذُكر مرارا وتكرارا، فإن العمل على صك ملزم قانونا لن يكون نتيجة ملائمة بشأن الموضوع. وبعد أن لاحظ عدم وجود توافق في الآراء بشأن بند جدول الأعمال، أعرب عن تقديره للمناقشات الرامية إلى التوصل إلى فهم أفضل للموضوع. وشكر البروفيسور سينغ على عمله في الاستثناءات والتقييدات لفائدة المؤسسات التعليمية والبحثية . كما وجه الشكر للبروفيسور بليك ريد والبروفيسور كارولين نكوبي على الدراسة الاستطلاعية بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة. وأعرب عن تطلعه إلى الاستماع إلى عرض كلتا الدراستين باهتمام خاص، وكذلك أعرب عن تطلع المجموعة إلى الاستماع إلى المزيد حول المشاريع، فضلا عن تيسير الوصول إلى المواد التعليمية ووحدات التعلم. وأحاط الوفد علما بمشروع خطة العمل الخاصة بالتقييدات والاستثناءات التي أعدتها الأمانة. وأشار إلى أن المناقشات حول بند جدول الأعمال الحالي ستكون مفيدة للغاية إذا ركزت على تبادل أفضل الممارسات.

134. وتحدث وفد السنغال باسم المجموعة الأفريقية وأشار إلى بيانه العام الذي أدلى به صباح اليوم عندما تم فتح موضوع الاستثناءات والتقييدات للمناقشة. وينطبق ذلك البيان أيضا على المؤسسات التعليمية والبحثية، فضلا عن الأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى. واعترف الوفد وأقر بالدور الذي يؤديه حق المؤلف وبالحاجة إلى تقديم استثناءات وتقييدات لفائدة

المؤسسات التعليمية والبحثية. وأشار إلى أن هناك، بطبيعة الحال، حاجة إلى تحقيق توازن بين الحقوق الخاصة والمصالح العامة. وأفاد بأن التقييدات والاستثناءات في هذا المجال تساهم في تعزيز الوصول الشامل إلى المعرفة وتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، الذي ينص على ضمان حصول الجميع على تعليم جيد، على قدم المساواة مع الآخرين، وإمكانية الحصول على التعلم مدى الحياة. وأشار الوفد باهتمام إلى عرض الدراسة المحدَّثة عن الاستثناءات والتقييدات لحق المؤلف لفائدة المؤسسات التعليمية والبحثية والنص الاستكشافي بشأن الإعاقات في قراءة المطبوعات. وشكر البروفيسور ريد والبروفيسور نكوبي على ما من شأنه أن يكون مساهمات مفيدة ومهمة. ووفقا للملخص الرئيس في الدورة السابقة للجنة حق المؤلف، أشار الوفد إلى أنه سيواصل إبداء موقف بناء تجاه العمل الجاري وسيبقى متفائلا بحدوث توافق في الآراء، كنتيجة للعمل في المستقبل، خاصة في ضوء خطط العمل المُعدة.

135. وواصل وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إعطاء أهمية للموضوع الذي يتم مناقشته في إطار البند الحالي من جدول الأعمال. وأيّد الوفد العمل بشأن الكيفية التي يمكن بها للنظام الدولي لحق المؤلف أن يدعم بشكل مناسب الأشخاص ذوي الإعاقة في العالم الرقمي والتناظري. وفي هذا الصدد، رحّب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بالعمل الذي قام به البروفيسور سينغ بشأن الاستثناءات والتقييدات الخاصة بالتعليم والبحث. وتطلع إلى الاستماع إلى الدراسة الاستقصائية النهائية بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقات غير الإعاقات في قراءة المطبوعات، التي قام بها البروفيسور بليك ريد والبروفيسور كارولين نكوبي. وأعرب عن تطلعه بنفس القدر إلى الاستماع إلى نتيجة جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالتقييدات والاستثناءات لفائدة المتاحف. وقد استمع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه باهتمام إلى خطط عمل الأمانة. وأشار إلى أنه من المهم أن تحافظ الدول الأعضاء في الويبو على درجة معينة من المرونة في هذا المجال، وهو أمر ذو أهمية خاصة، في ظل النظم القانونية المختلفة في مختلف أنحاء الويبو. وقال إن التراخيص تؤدي أيضا دورا مهما، إما إلى جانب تطبيق الاستثناءات، أو بدلا من تطبيق الاستثناءات. ولهذه الأسباب، فإن العمل صوب التوصل إلى صكوك ملزمة قانونا لن يكون ضروريا أو مناسبا في الواقع. وستكون المناقشات حول بند جدول الأعمال مفيدة للغاية إذا ركزت على تبادل أفضل الممارسات. وفي الختام، أكد الوفد على أن العمل الذي تضطلع به اللجنة بشأن هذا الموضوع لا يمكن أن يحقق نتيجة ذات مغزى إلا إذا كان لدى اللجنة نفس الفهم لنقطة البداية وأهداف العملية.

136. وتساءل وفد البرازيل عما إذا كان يمكن أن يدلي ببيان فيما يتعلق بمشروع خطة العمل.

137. وذكر الرئيس أن الفرصة ستتاح للوفد للقيام بذلك في اليوم التالي.

138. وشكر وفد البرازيل البروفيسور سينغ على دراسته المحدَّثة. وقال إنها تقدم عناصر مهمة لمناقشة موضوعية بشأن الموضوع. كما توضح أن العديد من التقييدات والاستثناءات التي تتم المطالبة بها تُطبق في البلدان المعروفة بفعالية نظام حماية حق المؤلف الخاص بها. وأشار إلى أن نظام حق المؤلف السليم، الذي يراعي حقا التقييدات والاستثناءات، يوفر حماية أكثر فاعلية ومستدامة لأصحاب الحقوق. وعلى نحو ما ذُكر، فإنهم بحاجة أولا إلى إنتاج وتوليد المعرفة حتى يتمكنوا من نشرها. وأشار الوفد إلى أنه يشجع العلوم والفنون. وذكر أنه سيقدم بعض الأفكار الإضافية عندما يحين الوقت لمناقشة الدراسة.

139. وقال ممثل الجمعية الدولية المعنية بالملك العام إن دراسة البروفيسور كروز قد ذكّرتهم بأن وجود نظام قوي وقادر لحق المؤلف يتطلب شرعية اجتماعية، وأن المطالب الاجتماعية لن تنتظر التشريع. واشار إلى أنهم، في السنوات القليلة الماضية سمعوا العديد من منظمات المجتمع المدني تعترض على الاتفاقيات التي يُنظر إليها على أنها غير عادلة، لأنها ليست متوازنة عندما يتعلق الأمر بحق المؤلف. ومن ناحية أخرى، يرتكب الطلاب والمعلمون والباحثون والمواطنون في جميع أنحاء العالم بشكل عام انتهاكات يومية لحق المؤلف، من أجل الحصول على المعرفة والتعليم. وهذا لن يفيد نظام حق المؤلف. ولن تنصاع لجنة حق المؤلف للقوانين الوطنية عندما تقرر تزويد المؤلفين بإشراف مناسب لحماية مصالحهم. ويبدو من الظلم لهم أنه عندما يتعلق الأمر بحقوق المستخدمين، أن ترفض تلك الدول الأعضاء التي استفادت من الاستثناءات والتقييدات المتطورة لحق

المؤلف التحرك صوب التقارب في القوانين، مما يوحي بضرورة منح الدول الأعضاء الحرية في تقرير تنفيذ الأحكام التي تحمي المصلحة العامة، مثل الحصول على المعرفة والتعليم. وأشار الممثل إلى أنه تم إجراء العديد من الدراسات في السنوات الماضية فيما يتعلق بالممارسات التعليمية اليومية. وما لم يتم تعديل قوانين حق المؤلف في الدول الأعضاء بشكل جوهري، فإن المجتمع التعليمي على مستوى العالم سيعاني من القوانين التي ستستمر في الحد من الممارسات التعليمية على مختلف المستويات. وأشار إلى أنهم يعرفون أن السياسات التعليمية محلية وأن أسواق المواد التعليمية لها خصائص محلية. ومع ذلك، فإنهم يعرفون أيضا أن احتياجات المعلمين والدارسين فيما يتعلق بالحصول على المصنفات المشمولة بحق المؤلف واستخدامها للأغراض التعليمية هي نفسها في كل مكان في العالم. ويتعين عليهم أن يتوقفوا عن استخدام مقولة أن التعليم محلي ويعالج المشكلة على نحو صحيح على المستوى الدولي. وعلى نحو ما تحدثوا، يدرس الاتحاد الأوروبي اعتماد استثناء إلزامي للمستخدمين في مجال التعليم من شأنه أن ينسق بين قوانين 28 دولة أوروبية، على الرغم من تقاليدهم المختلفة وخصوصياتهم المحلية. وأوضح أنهم يُظهرون للعالم أن الموافقة على الحد الأدنى من المعايير أمر ممكن، مع الاستمرار في أخذ الخصوصيات المحلية في الاعتبار. ولذلك، فإنهم يحثون اللجنة على الوفاء بولايتها. وأوضح أنه ينبغي عليها أن تعالج قانون تقييدات حق المؤلف المفروضة على التعليم، بالاتفاق على خطة عمل تركز على مراجعة الأحكام القانونية الدولية الحالية والمستقبلية، والتي يمكن أن تكون بمثابة نموذج للتنسيق في هذا المجال.

140. وأشار ممثل مؤسسة كاريزما إلى أنهم عندما يفكرون في التعليم، فإنهم يفكرون حقا في الرغبة في التعلم والرغبة في الحصول على معارف جديدة، وتعزيز تطورهم المهني والفكري، فضلا عن الحاجة إلى تقاسم تلك المعرفة. وأوضح أنهم بحاجة إلى حقوق مؤلف مرنة في مجال التعليم، لكن ممارسات التدريس واحتياجات الباحثين في المجالات الرقمية تحثهم على إعادة النظر في القضية وإيجاد حل دولي للمشكلات القائمة. وأفاد بأن المجتمع التعليمي الدولي يتعرض إلى عدة مشاكل، مما يؤدي بهم إلى انتهاك حق المؤلف والانخراط في أنشطة غير قانونية، على الأقل من منظور حق المؤلف. وهذا هو الحال بشكل خاص عندما يتحدثون عن التعليم المقدم عبر الإنترنت. ويمكن أن تؤدي هذه الحالة إلى حالات لا يمكن التفكير فيها، مما سيكون له عواقب كبيرة، نظرا للطبيعة الضارة للنظام. وذكر الممثل أنه في كولومبيا رأوا أحد أوضح الأمثلة غير العقلانية التي يمكن تصورها. يقوم باحث شاب في علم الأحياء في المقاطعات يُدعى ديغو غوميز بالتعامل مع عملية الحفظ، وقد تخرَّج من الجامعة قبل بضع سنوات، وهو يخضع الآن للمحاكمة ويمكن أن يُحكم عليه بالسجن ثلاث أو أربع سنوات. وقد تم تغريمه لأنه نشر عبر الإنترنت أطروحة ماجستير أعدها باحث أحياء آخر. وهي متاحة في شكل مطبوع في مكتبة الجامعة العامة، حيث نال المؤلف درجة الماجستير هناك. وأشار إلى أن دراسة العلوم في المناطق البعيدة عن المدن الكبرى أو العاصمة صعبة بالفعل بما يكفي لأي طالب كولومبي حتى بدون هذا النوع من المشاكل. وذلك لأن المكتبات لا تمتلك في كثير من الأحيان الموارد التي تحتاجها لدفع آلاف الدولارات للوصول إلى قواعد البيانات الببليوجرافية الأساسية في أنحاء العالم والمصنفات الأكاديمية. ويؤدى ذلك إلى تقويض عمل المعلمين والباحثين والطلاب الذين يعيشون خارج المناطق الحضرية الرئيسية. وهناك عدد غير قليل من الحالات من هذا النوع. وبالإضافة إلى ذلك، لم يتمكن العديد من أساتذة الجامعة من ترقية طلابهم إلى مستوى الدكتوراه بسبب ذلك. إن لديهم أدوات ساعدتهم على اكتشاف وجود فجوة رقمية بين المدن الرئيسية والمناطق النائية في بلدهم، كنتيجة للتقييدات والاستثناءات. وتهدد مشكلة الإنترنت الحياة المهنية، التي طورها ديبغو غوميز لنفسه. وأشار الممثل إلى أن هذا النوع من القضايا يُعتبر قضايا رئيسية. وينبغي أن يعالجها منتدى مثل الويبو، بروح منفتحة تحاول إيجاد طريقة للتوصل إلى صك ملزم. من شأنه أن يسَّهل لأولئك العاملين في مجال التعليم والبحث عدم مواجهة هذا النوع من المشاكل.

141. وطلب الرئيس من المتحدثين محاولة الإدلاء ببياناتهم في غضون فترة زمنية قصيرة، لأنهم يرغبون في الانتقال إلى العرض الذي يقدمه البروفيسور ريد والبروفيسور نكوبي. وأوضح أنهم يمكنهم إرسال بياناتهم تلك كاملة إلى الأمانة.

142. وأفاد ممثل إنوفارت أن المادة 30.3 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2006 تنص على التزام أطرافها باتخاذ جميع التدابير المناسبة، لضمان ألا تشكل حقوق الملكية الفكرية حاجزا تمييزيا مفرطا، في طريق وصول الأشخاص ذوي

الإعاقة إلى التحف والمعلومات الثقافية. وعلى الرغم من وجود معاهدة مراكش، فإن هناك ملايين الأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف أنحاء العالم يحتاجون إلى تكنولوجيات خاصة لمساعدتهم في الوصول إلى تلك المعلومات. وهناك وضع قانوني غير مقبول. ووفقا للاتحاد العالمي للصم، فإن 70٪ من أعضائه الذين يعيشون في البلدان النامية لا يحصلون على التعليم بسبب هذا الوضع. وأشار الممثل إلى أنه يجب القضاء على التمييز في الحرمان من وصول هؤلاء الأشخاص إلى الثقافة. ولذلك، طالب الممثل بكل احترام ولكن على وجه السرعة بأن تضع الدول الأعضاء في الويبو مرفقا لمعاهدة مراكش، لتطبيق الأحكام التي يحتاجونها للتعامل مع الوضع.

143. وذكر ممثل الرابطة الدولية للتعليم (EI) أنها رابطة عالمية للاتحادات التعليمية. وتضم الرابطة أكثر من 32 مليون عضو نقابي و400 منظمة في 170 دولة وإقليم، ولديهم مخاوف مشتركة. وأحدهم بعيد لدرجة أن الكثير من المدرسين والباحثين والطلاب لا يتمكنون من الوصول إلى المواد التي يحتاجونها لتوفير تعليم جيد. وأشار إلى أن عليهم معالجة التحديات التي تمت الإشارة إليها في إطار عمل اليونسكو لعام 2030، والذي يقدم إرشادات للحكومات حول كيفية تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، بشأن التعليم الشامل والجيد للجميع. ويذكر مرارا وتكرارا أن المعلمين المؤهلين المدربين يحتاجون إلى الوصول إلى الكتب المناسبة والمواد التعليمية الأخرى والموارد التعليمية المفتوحة. وتدعو الرابطة الدولية للتعليم إلى أن تعمل وكالات الأمم المتحدة بشكل تعاوني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبوصفها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، تؤدي الويبو دورا هام في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة على وجه الخصوص. ويمكنها القيام بذلك من خلال عمل اللجنة بشأن التقييدات والاستثناءات، لوضع جدول أعمال معياري للتعليم، يحقق التوازن بين حقوق المبدعين والمستخدمين الذين يستخدمون المواد لأغراض غير تجارية ولكن تعليمية وبحثية. وينبغي أن يشمل ذلك أيضا التفكير في وضع صك قانوني دولي مناسب بشأن الاستثناءات والتقييدات للأغراض التعليمية. ويجب إيلاء اهتمام خاص لجعل أنظمة حق المؤلف مناسبة للعصر الرقمي. وأشار إلى أن الاتحادات التعليمية على وجه الخصوص قلقة بشأن زيادة استخدام الأقفال الرقمية التي تقيد استخدام الاستثناءات. وفي العديد من البلدان، ليس هناك وضوح قانوني كافٍ فيما يتعلق بما يجب على الطلاب والمعلمين والباحثين أخذه في الاعتبار عند مشاركة أو إنشاء مواد رقمية، والعمل بشكل تعاوني في البيئات العابرة للحدود. وأوضح أن هناك سمة مشتركة للتعليم اليوم. وسيكون من الضروري إشراك أصحاب المصلحة التعليمية مثل المعلمين والطلاب والباحثين والاتحادات التعليمية وغيرهم من الجهات الفاعلة الموجودة في المجتمع المدني. وقال إن من شأن عملية شاملة وشفافة أن تساهم ليس فقط في وضع إطار دولي منطقي للتعليم، بل تخلق أيضا الملكية وتزيد فرص النجاح في التنفيذ الوطني. وأشار إلى أن الرابطة الدولية للتعليم على استعداد لتقاسم خبراتها وتقديم الدعم في أي مسعى مهم.

144. وذكر ممثل الاتحاد الدولي للصحفيين أن متحدثا سابقا قد أشار إلى شرعية حق المؤلف. وعلى المندوبين أن يتذكروا أنه في العصر الرقمي، يتم نشر أو بث مصنفات لمئات الملايين من الناس كمؤلفين أو مؤدين، والكثير منهم من طلاب المدارس. وأشار إلى أنه قد واجه بنفسه أولئك الذين يكتبون ببلاغة عبر الإنترنت عن المعارضة ضد حق المؤلف، حتى تم استخدام مصنفهم في سياق، وهم لا يوافقون على ذلك. وتلك تسمى الحقوق الأخلاقية، التي هي حقوق لكل مواطن. وفي سياق التعليم، اقترحت لورين دافي، التي كانت حاضرة في الاجتماع، أن تشجيع طلاب المدارس على تأكيد ملكية مصنفاتهم الخاصة سيسهم بشكل كبير في شرعية وأسباب حقوق التأليف وحقوق المؤلفين. ويظل مصنف المؤلفين المحترفين مادة خام رئيسية للتعليم. وأعرب الممثل عن اعتقاده بأن المدرسين يحتاجون إلى أن يتقاضوا أجورا مناسبة. وقال إن الاعتماد على المعلمين الأقل أجرا يمكن أن يكون له آثار خطيرة على جودة التعليم، لأنه يمكن الاعتماد على مصنفات يرعاها أو يكتبها أشخاص متحمسون لقضية ما أكثر من التعليم. وكما قيل سابقا في اللجنة، يتمثل الحل في جمع الأموال اللازمة لتقديم التعليم على نحو صحيح واستخدام خطط الترخيص العادل، بما في ذلك الترخيص الجماعي، والعمل على تكوين الكفاءات، لضمان أن تكون خطط الترخيص هذه متوفرة في جميع أنحاء العالم شماله وجنوبه.

145. وأشار ممثل مؤسسة المؤسسة الدولية للإيكولوجيا المعرفية إلى أن اتفاقية برن تشتمل على معيار للاستثناءات التعليمية يختلف عن طريقة صياغة اختبار الخطوات الثلاث في اتفاقية برن. وفي اتفاق منظمة التجارة العالمية واتفاق تريبس،

عندما يكون هناك استثناء محدد، يكون هذا الاستثناء المحدد معيارا مناسبا، ويبدأ اختبار الخطوات الثلاث عندما لا يكون هناك استثناء محدد أو خاص. ويمثل ذلك أيضا الرأي القائل إن ما تم التعبير عنه في المؤتمر الدبلوماسي في عام 1967، عندما تم إدخال الخطوة الثلاث وتم تعديل استثناءات التعليم. وقد يكون من المفيد تقديم عرض تقني أكثر حول العلاقة بين اختبار الخطوات الثلاث والاستثناء التعليمي. وقد توصل الناشرون إلى اختبار الخطوات الثلاث كجزء من "الوصايا العشر"، أو شيئ ما هو جزء من بصمتهم الوراثية لا يمكن التشكيك فيه. إنه شيء جديد نسبيا في مجال حق المؤلف، وليس المعيار المناسب للتعليم. وقال إنه خلال الحدث الهامشي في اليوم السابق، ذُكِر أن الدكتور مانيريست قام ببعض العمل في تطوير برامج للتعليم عن بعد في ماليزيا. إنهم يعلمون أن دور مقاطع الفيديو مهم جدا. وهو يتعلق أيضا بالأشخاص ذوي الإعاقة، بمعنى أن معاهدة مراكش بها مثل هذه الأنواع من الحدود التي لها صلة بالمحتوى السمعي والبصري. ومع ذلك، قد يحتاج الأشخاص المكفوفون إلى الوصول إلى المواد التي يتم تقديمها في شكل فيديو للتدريب الأساسي والتصديق المهني. وقال إنه يجب تطوير التعليم عن بعد بشكل عام كمنصات عبر الحدود، لأنها توفر فرصا حقيقية لتوسيع نطاق التعلم في جميع أنحاء العالم. وأشار إلى أن وجود بعض التنسيق فيما يتعلق بالاستثناءات المتعلقة بالتعليم يُعد أمرا هاما للغاية في مجال التعليم عن بعد. وأخيرا، أفاد بأن مرفق اتفاقية برن لعام 1971 يتعلق بالتعليم ويُعتبر فاشلا. وقال إنه إلى الحد الذي يتحدث فيه المرء عن الوصول إلى المواد التعليمية، والاستثناءات في البلدان النامية، سيكون من الجيد أن يقوم شخص ما بتقديم عرض لتوضيح ما المفترَض أن يفعله مرفق 1971 وما فعله بالفعل. وإذا كان قد فشل، وهو يعتقد ذلك، فعليه أن يوضح لماذا فشل؟ وهذا يمكن أن يرشدهم في أي عمل يتطلع إلى المستقبل يتعين القيام به. وإذا كانوا قد ارتكبوا بالفعل خطأ كبيرا في عام 1971، في اتفاقية بيرن التي تتناول التعليم في البلدان النامية، فإنهم لا يريدون تكرار هذا الخطأ في المستقبل.

146. وذكر ممثل تحالف المكتبات بشأن حق المؤلف (LCA) أنهم عندما يستمعون إلى العروض المقدمة بشأن الاستثناءات والتقييدات لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى، ينبغي أن يتذكروا أنها ليست قضية تؤثر على أشخاص آخرين فقط، بل قضية يمكن أن تؤثر عليهم جميعا. وفي سياق معاهدة مراكش، تُقر لجنة حق المؤلف بأن مجتمع الأشخاص ذوي الإعاقة في قراءة المطبوعات لا يشمل فقط الأشخاص المكفوفين، بل أيضا الأشخاص الذين يتدهور بصرهم مع تقدمهم في السن. فالأشخاص ذوي الإعاقات السمعية، على سبيل المثال، لا يشملون الأشخاص الصم فقط، أو الأشخاص الذين ولدوا صما أو أصابهم الصمم في شبابهم، ولكن جميع الأشخاص الذين يتدهور سمعهم مع تقدمهم في السن. وهذه قضية تؤثر بالفعل على العديد من الآباء وقد تؤثر على العديد منهم في القاعة.

147. وتحدث ممثل برنامج الصحة والبيئة (HEP) عن التجارب في الكاميرون. وقال إن الكاميرون دولة أفريقية مركزية تحتاج إلى تعليم على مستوى المدارس الابتدائية والجامعات. وهناك عدد كبير من الأشخاص ذوي الإعاقة في المناطق الريفية، مقارنة بالذين يعيشون في المناطق الحضرية. وهناك مليونا شخص يعانون من إعاقة. ويُعد ضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى على التعليم أمرا حيويا. ووفقا للتشريع، يتم تعريف الشخص ذي الإعاقة بأنه يعاني من إعاقة خِلقية أو جسدية أو عقلية، وذلك بالمقارنة مع شخص قادر جسديا. وأشار إلى أنهم بحاجة إلى تعزيز التشريعات في الكاميرون بشأن حق المؤلف بحيث تنطبق بشكل صحيح على أهدافها.

148. وصرَّح ممثل برنامج العدالة المعلوماتية والملكية الفكرية بأنه يمثل أيضا شبكة الخبراء العالمية بشأن حقوق مستخدمي حق المؤلف، وهي شبكة من أكاديميي حق المؤلف تضم 30 بلدا حول العالم. وينبغي أن يبدأ هدف جدول أعمال التعليم في الويبو بهدف جعل الاستثناءات التعليمية مفيدة في جميع البلدان في العصر الرقمي الحديث. وعلى نحو ما أظهرت الدراسة التي أجراها البروفيسور سينغ، يفتقر المعلمون إلى الحق في عرض فيلم أو بثه أو إيداعه أو حتى قراءة مقال من خلال الوسائل الرقمية. وفي وقت سابق من ذلك اليوم، أصدرت شبكة حقوق المستخدم بيانا للمبادئ بشأن توازن حق المؤلف للاتفاقات التجارية، ويمكن تطبيق الكثير منها في اللجنة أيضا. ودعا هذا البيان القانون الدولي إلى تعزيز توازن حق المؤلف، من خلال عدد قليل من الوسائل الرئيسية؛ حماية وتعزيز التوازن في حق المؤلف، بما في ذلك الاستخدام العادل وتوفير الاستثناءات المُمَكّنة للتكنولوجيا، مثل عمليات البحث والنص والبحث في البيانات، وضمان الاستثناءات المشروعة لمكافحة

التحايل، مثل تكييف المواد للاستخدامات التعليمية، ومن خلال ضمان التناسب ومراعاة الأصول القانونية في إنفاذ حق المؤلف، بما في ذلك من خلال ضمانات المسؤولية للاستخدامات غير التجارية، مثل الاستخدامات التعليمية. وأيّد الممثل الدعوة التي وجهتها المجموعة باء في وقت سابق في بيانها، لإجراء مناقشة متجددة للجدول غير الرسمي للرئيس. كما أيّد الدعوة لإجراء مناقشة متجددة لأحكام اقتراح المجموعة الأفريقية لعام 2013 في الوثيقة.SCCR/26/4 Prov. وأعرب أيضا عن تأييده لتفويض الجمعية العامة للجنة ببحث التوصل إلى أرضية مشتركة للعمل المعياري الذي يجري في المستقبل.

149. وذكر ممثل الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق الاستنساخ (IFRRO) أنه يمثل 149 منظمة للإدارة الجماعية في قطاع النصوص والصور، في 78 بلدا، من جميع مراحل التنمية وجميع الأنظمة القانونية. وأكد على أهمية المواد التعليمية ذات الصلة اجتماعيا على المستوى المحلي، والتي لا يمكن وضعها إلا على المستوى المحلي. كما أكد على أهمية الوصول إلى المواد التعليمية، سواء في الفصل الدراسي أو عبر الحدود. وذكر أن الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق الاستنساخ يرى أن الطريقة الأبسط والأكثر ملاءمة لتحقيق هذين الهدفين، هي عن طريق الترخيص، إما بشكل مباشر أو جماعي. وأضاف إنها تمكّن الوصول وتعوّض أصحاب الحقوق والمؤلفين والناشرين، كما تواصل إنتاج ونشر مصادر التعلم الثقافي. وأيد الاتحاد المشروع المحدد في مشروع خطة العمل، ولا سيما، الدراسة المقترحة عن القضايا الرقمية في الفصول الدراسية، بما في ذلك تحديد المجالات الممكن تنميتها وتحسينها على المستوى الدولي.

150. وذكرت ممثلة المشاع الإبداعي أنها عملت مع المعلمين والطلاب والمؤلفين الذين يستخدمون التراخيص المفتوحة للمشاعات الإبداعية في ابتكار موارد تعليمية مفتوحة، تكون متاحة مجانا للمشاركة والتحديث والترجمة. وقد استثمرت العديد من المعاهد والمؤسسات في إنشاء تلك الموارد التعليمية المفتوحة، بهدف زيادة الوصول إلى مواد تعليمية عالية الجودة. ومع ذلك، في حين أن هذه المواد الأصلية تخضع لرخصة مفتوحة لحق المؤلف، فإن هناك فجوات في إطار هذه التراخيص. وأشار إلى أن عليهم إدراج الاقتباسات والمواد التوضيحية والمواد المرجعية الأخرى من المحتوى الحالي المشمول بحق المؤلف. وكما أشار زملاؤه من مجتمع المكتبات في المناقشة التي جرت ذلك الصباح، فإن الثغرات في التقييدات والاستثناءات من بلد إلى آخر تحد من القدرة على مشاركة تلك المواد التعليمية المفتوحة عبر الحدود، بسبب عدم اليقين بشأن حالة المواد التوضيحية المشمولة بحق المؤلف. ومن أجل السماح بممارسات التعليم والتعلم التعاوني والإبداعي، مع تلك الموارد التعليمية المفتوحة، فإنهم بحاجة إلى نهج معياري للتقييدات والاستثناءات للتعليم، بحيث يكون لدى المعلمين الفرصة للمساهمة في الموارد المفتوحة والاستفادة منها.

151. وشكر الرئيس الممثلين على تعليقاتهم وبياناتهم. كما شكر الدول الأعضاء والمنسقين الإقليميين. وذكر أنه يقدر إدراك الجميع أنهم يحتفظون بمعايير معينة للكفاءة، للسماح بأن تمضي قُدما العروض التي يقدمها أساتذة الجامعة. ومع ذلك، أعرب عن سعادته البالغة بالترحيب بالبروفيسور بليك ريد من جامعة كولورادو والبروفيسور كارولين نكوبي من جامعة كيب تاون، إلى لجنة حق المؤلف. وسوف ينضم إليهم البروفيسور سينغ، وكذلك الطلاب الذين كانوا معهم في مايو من مركز المشورة القانونية للتكنولوجيا، في كلية الحقوق بجامعة كولورادو.

152. وقدم البروفيسور ريد، وطلابه، والبروفيسور نكوبي، تقريرهما، تحت عنوان "دراسة استطلاعية عن النفاذ إلى المصنفات المشمولة بحق المؤلف للأشخاص ذوي الإعاقة". ويمكن الاطلاع على الفيديو الخاص بهذا العرض في (الأربعاء 15 نوفمبر 2017، جلسة بعد الظهر): http://www.wipo.int/webcasting/en/?event=SCCR/34#demand

153. وشكر الرئيس مقدمي العروض وانتقل إلى جلسة الأسئلة والأجوبة.

154. وأعرب وفد جمهورية إيران الإسلامية عن امتنانه العميق لأساتذة الجامعة على دراستهم القيمة وعرضهم المثير للاهتمام. وسأل قائلا: استنادا إلى نتائج دراستهم في بلدان مختلفة، هل جميع أنواع الإعاقات بخلاف الإعاقات في قراءة المطبوعات التي

يتناولها تشريع واحد أم تشريعات مختلفة؟ وبالإضافة إلى ذلك، ما هو تأثير اعتماد معاهدة مراكش وبدء نفاذها على تطوير أنظمة التقييدات والاستثناءات لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى على المستوى الوطني؟

155. وذكر البروفيسور ريد أنه فيما يتعلق بالسؤال الثاني، كما ألمح إليه في العرض، فإنه لا يعتقد أن لديهم بيانات كافية لاستخلاص أي استنتاجات واسعة النطاق حول ذلك. ومع ذلك، رأى أن بإمكانهم القول إنهم رأوا عمليات تنفيذ قريبة للغاية من أحكام معاهدة مراكش. وبعبارة أخرى، فقد رأوا التركيز بشكل صارم على الأشخاص المكفوفين وضعيفي البصر والأشخاص ذوي الإعاقات في قراءة المطبوعات، وكذلك بعض عمليات تنفيذ معاهدة مراكش التي تجاوزت ذلك. وأشار إلى أنهم ليس لديهم إجابات فيما يتعلق بالاتجاهات الأوسع في تلك المرحلة. ومع ذلك، فقد رأوا كلا النهجين بمعنى نوعي.

156. وذكرت البروفيسور نكوبي أنه فيما يتعلق بالسؤال الثاني للمندوب، فإن أحد الأسئلة التي طرحوها على الدول الأعضاء يتعلق بخططها المستقبلية. هل يعتزمون تعديل قوانينهم؟ وكان هذا هو السؤال الخامس في الاستبيان. وكانت بعض الردود التي تلقوها هي أن بعض الدول الأعضاء تخطط لتعديل قوانينها لتجاوز معاهدة مراكش. ويُعد ذلك أكثر تفصيلا بعض الشيء. ويتعلق السؤال الأول بالتشريع، وما إذا كان هناك قانون أساسي ينص على تلك التقييدات والاستثناءات. وقال إن الجواب، مرة أخرى، هو أنه يجب أن يكون دقيقا. ولا يمكن تعميمه كثيرا بسبب العينة الصغيرة. ومع ذلك، أشارت إلى أنها ستقول إن معظم قوانين حق المؤلف تنص على ذلك. ومع ذلك، فقد بحثوا أيضا عن قوانين إمكانية الوصول. ونتيجة لذلك، فإن هناك قوانين أخرى يبحثونها. وبالتالي، في كلمة واحدة إنه ليس قانون أساسي واحد. إنه قانون أساسي لحق المؤلف وقانون ما لإمكانية الوصول.

157. وذكر الرئيس أنه سيكشف عن الوفود التي تطرح أسئلة، وخاصة إذا لم تكن قد قدمت ردودها إلى أساتذة الجامعة. لقد قالوا إن حجم العينة الصغير لا يسمح لهم باستنباط أكبر قدر ممكن من الاستدلالات أو الاستنتاجات. وأشار إلى أنه ينتهز ذلك كفرصة لتشجيع البلدان التي لم تقدم بعد ردودها على طلبات القيام بذلك.

158. وقال وفد إكوادور إن إكوادور ردت على الاستبيان. وشكر أساتذة الجامعة على ما قدموه من عرض هام. وأعرب الوفد عن اهتمامه بالتعرف على كيفية النظر إلى معايير التشريعات المختلفة، من حيث تنفيذ الاستثناءات والتقييدات. وسأل قائلا: عند التعامل مع أنواع أخرى مختلفة جدا من الإعاقات، ما هي الوسائل التكنولوجية التي لدى الدول الأعضاء لتوفير الوصول إلى الأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى؟

159. وقالت البروفيسور نكوبي إنها إذا كانت قد فهمت السؤال بشكل صحيح، يبدوا أن المندوب يسأل عن التكنولوجيات التي لدى الدول الأعضاء لتوفير أشكال يسهل الوصول إليها بالفعل؟ ويتمثل الجواب على ذلك في أنه لم يظهر لهم أن الدول الأعضاء تقوم بهذا العمل بأنفسها. يبدو أن هناك أطراف ثالثة تقوم بهذا العمل. ونتيجة لذلك، من الصعب الإجابة عن هذا السؤال فيما يتعلق بالتكنولوجيات التي لدى الدول الأعضاء. ومن الأسهل التفكير في كيفية مساندة الدول الأعضاء للتكنولوجيات المختلفة أو تكفلها بأعبائها. ورأت أن هناك تنوعا في النهج. فبعض الدول الأعضاء تهتم فقط بتكنولوجيات محدودة للغاية، في حين أن البعض الآخر يتبع نهجا متوسعا إلى حد ما.

160. وذكر البروفيسور ريد أنه من الجدير بالذكر أنه بينما تُعد الاستثناءات والتقييدات الخاصة بحق المؤلف مهمة في الواقع، في كلا السياقين، حيث يكون هناك قانون عام لإمكانية الوصول، وفي السياق الذي ليس فيه قانون قابل للتطبيق، فإن التقييدات والاستثناءات الخاصة بحق المؤلف لا تضمن الوصول. ونتيجة لذلك، فإنهم يطالبون أطرافا ثالثة بالاستفادة منها حيثما لا تكون هناك ولاية، أو أنهم يطلبون نوعا من التفويض من الدولة. وأشار إلى أن مجرد وجود الاستثناءات والتقييدات لا يتغلب بالضرورة على الحواجز الاقتصادية التي تحول دون تمكن شخص ما من الاستفادة منها.

161. وأعرب وفد المملكة المتحدة عن رغبته في توضيح مساهمته في الدراسة. وقال إنه من خلال قراءته للدراسة فإنهم ارتكبوا بعض الأخطاء في المعلومات التي قدموها. وأعرب الوفد عن رغبته في تقديم معلومات محدَّثة. وأشار إلى أن المملكة المتحدة قامت بتحديث تشريعاتها في هذا المجال في عام 2014. وفي الوقت الحالي، لا يتناول التشريع سوى الاستثناءات لفائدة الأشخاص الذين يعانون من إعاقة بصرية، أو توفير ترجمة مكتوبة للأشخاص الصم. وأشار إلى أنهم قاموا بتحديثه ليتم تطبيقه على كل شخص ذي إعاقة، تحول دون وصوله إلى المصنفات. وكذلك ينطبق على جميع أنواع المصنفات وجميع أنواع التكنولوجيا، لدرجة أنه يُعتبر ضروريا. وأفاد بأن هناك العديد من الضمانات لضمان توفير الاستثناءات الحماية لمصالح أصحاب الحقوق. وأعرب الوفد عن استعداده لتقديم مزيد من المعلومات.

162. وشكر البروفيسور ريد المندوب وذكر أنه سيكون سعيدا بالمتابعة دون اتصال بالإنترنت. ورحّب بأي تصحيحات أو تحديثات أو معلومات إضافية.

163. وشكر وفد البرازيل البروفيسور ريد والبروفيسور نكوبي على الدراسة الاستطلاعية الكاشفة والمفيدة فكريا التي قدماها. وطرح سؤالا يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD). ورأى أنه في التوصيات الخاصة بإجراء مزيد من الدراسة، أنهم ذكروا أنه ينبغي عليهم دراسة العلاقة بين تنفيذ معاهدة مراكش واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ليتسنى لهم الفهم بشكل أكثر اكتمالا. وتساءل عن إلى أي مدى تذكر الدول الأعضاء الاتفاقية كعنصر لتوجيه أو توضيح تنفيذ الاستثناءات والتقييدات في التشريع الوطني. وأخيرا، أيد الوفد الرئيس في حث الدول الأعضاء الأخرى على تقديم إجابات على الاستبيان. وأشار إلى أنه مفيد جدا في تحليل عملية المناقشات التشريعية في بلدانهم.

164. وذكر البروفيسور ريد أن الاستبيان لا يتناول بالتحديد مسألة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأوضح أن هذا كان هو فهمهم بالمعنى الأوسع. وأعرب عن اعتقاده بأنه في تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أو أي تشريعات قائمة تتسق مع نص وروح اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، هناك دول فرضت التزامات على أطراف مختلفة، لتوفير تدابير لإمكانية الوصول، مثل التسميات التوضيحية للمصنفات السمعية البصرية أو الوصف الصوتي. ويتطلب ذلك تحويل المواد التعليمية، بما في ذلك الكتب والمصنفات السمعية البصرية مختلفة الأنواع، لتناسب الأشخاص الذين يعانون من كل أنواع الإعاقات المختلفة، والذين يطالبون بتوفير إمكانية الوصول في أماكن العمل، أو طالبوا بتوفير إمكانية الوصول في البرمجيات. ونتيجة لذلك، لم تُتناول أكثر من اللازم في العرض التقديمي. وأوضح أن الزاوية الإضافية تتمثل في أنه في محاولات لتوفير الوصول إلى البرامج، فإنهم كثيرا ما يحاولون التشغيل البيني لميزات الوصول مع البرامج. وقد يكون لذلك نقاط تقاطع مع تدابير مكافحة التحايل لدى بلد معين أو الحقوق الاستئثارية الأساسية أكثر. ورأى أن بعض الدول الأعضاء عالجت الأمر. ومع ذلك، قال إن ليس لديهم أي بيانات معقولة وشاملة، وهذا شيء يرغبون في بحثه في المرات القادمة.

165. وشكر وفد شيلي الأمانة وأساتذة الجامعة والفريق على إعداد الدراسة الرائعة. وقال إن من المؤكد أن الاستثناءات والتقييدات لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى أساسية في وجود قواعد تنظيمة لنظام متوازن للملكية الفكرية. ومن المهم كخطوة انطلاق التحرك لمعالجة ما يحدث لذوي الإعاقات الأخرى. وأشار إلى أنهم بحاجة إلى أدوات لبحث الدراسة. وسيكون من المفيد تصنيف الإعاقة، بالإضافة إلى تصنيف أنواع المصنفات وتوفير الوصول. وبوصفه إحدى الدول الأعضاء التي ردت على الاستبيان، أعرب الوفد عن اهتمامه الكبير بما يمكن عمله بنتائج الدراسة. وناشد الدول الأعضاء الأخرى ودعاها إلى الرد على الاستبيان عندما تتمكن من الإجابة على هذه الأسئلة.

166. وشكر وفد بوتسوانا الأمانة وأساتذة الجامعة على الدراسة المفيدة للغاية. وأعرب عن تطلعه إلى وضع اللمسات الأخيرة عليها، حتى يتمكنوا من الاستمرار في إعلامهم بكيفية المضي قدما، فيما يتعلق بالتقييدات والاستثناءات لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى. وأشار إلى أن التقرير أوضح أن النتائج محدودة أو تركز أكثر على الردود التي قدمتها الدول الأعضاء.

ولا يعكس رأيا من أساتذة الجامعة في التشريع الذي تطالب به الدول الأعضاء. وأوضح أن المندوب ليس متأكدا مما إذا كان يقع ضمن نطاق المهمة، لكنه سأل عما إذا كان سيشاهد في وقت ما في المستقبل مقارنة بين التقييدات والاستثناءات في بلدان مختلفة، أينما وجدت؟

167. وذكرت البروفيسور نكوبي أنه في المراحل التالية من عملهم سيحاولون إجراء بحوث عضوية خاصة بهم، على غرار طبيعة البحوث التي أجراها البروفيسور كروز. ومع ذلك، فإن تحليلهم سيكون محدودا نوعا ما، نظرا لأنهم سينظر في القوانين بخلاف حق المؤلف. ونتيجة لذلك، فإنهم، إلى هذا الحد، سيحتاجون بعض المدخلات من الدول الأعضاء. ومع ذلك، أكدت أنهم سيخضعون لتشريعات حق المؤلف للدول الأعضاء بمفردهم.

168. وذكر البروفيسور ريد أنه حيثما أمكن، وبالقدر الذي تفضله الدول الأعضاء، فإنه يود منها أن تقدم تلك المعلومات في ردودها على الاستبيان. وأشار إلى أنهم مهتمون بتطوير السوابق القضائية في هذا المجال. على سبيل المثال، في الولايات المتحدة الأمريكية، كان هناك قرار في قضية هوب ترست، التي طبقت مبادئ الاستخدام العادل في هذا التقاطع تحديدا لقانون الوصول الإيجابي أو متطلبات الوصول الإيجابي والمخاوف بشأن انتهاك حق المؤلف في قدر كبير من العمل. وبالتالي، بالنسبة للبلدان التي لديها استثناءات وتقييدات أكثر عمومية وليست محددة للإعاقة، سيكون من المفيد فهم كيفية تطبيق تلك الاستثناءات والتقييدات العامة في هذا السياق، إلى الحد الذي لديها.

169. واستفسر ممثل المؤسسة الدولية للإيكولوجيا المعرفية عما إذا كان يمكنهم، فيما يتعلق بالتوصيات الأخرى في عمل اللجنة بشأن الأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى، التفكير في الصيغة الواردة في الوثيقة SCCR18/5، والتي هي مقترح قدمته البرازيل وإكوادور وباراغواي عام 2009. وتساءل عما إذا كانوا سيعرفون هل يمكن أن يشمل ذلك عمل اللجنة؟ وقرأ الممثل ما نصه، "على الأطراف المتعاقدة أن تمدد أحكام هذه المعاهدة لتشمل الأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى، والذين يحتاجون بسبب الإعاقة إلى شكل يسهل الوصول إليه من النوع الذي يمكن صنعه في إطار المادة 4، من أجل الوصول إلى مصنف مشمول بحق المؤلف إلى حد كبير بنفس درجة الشخص الذي بدون إعاقة."

170. وذكر البروفيسور ريد أنه متردد في الرد بشكل قاطع للغاية دون أن تتاح له فرصة دراسة جميع الأحكام بصورة مباشرة. ومع ذلك، شكر الممثل على الاقتراح. وأشار إلى أن الطريقة التي قَدم بها تلك اللغة، صدمته كنهج مقنع لمعالجة بعض من تقاطع الإعاقات والمصنفات المشمولة بحق المؤلف والتدابير التكنولوجية لتوفير إمكانية الوصول التي لا يتم تناولها. وأعربوا عن تقديرهم للاقتراح.

171. وقالت البروفيسور نكوبي إن الممثل ذكر ذلك في مايو وأنها أيدته. وفي تلك المرحلة، نظروا في الجلسة العامة وربما خارج الجلسة العامة في أنهم لا يريدون أن يصفوا للدول الأعضاء كيفية المضي قدما. وربما أن أحد الاحتمالات، كما قيل في وقت سابق، هو النظر في توصية مشتركة، على سبيل المثال، التي تناشد الدول الأعضاء بالتفكير في أن تقوم طوعيا بإدراج لغتها المماثلة التي وجدوها في المادة 15 (ب) من نص الوثيقة SCCR/18/5. وأوضحت أن هذا شيئا واحد تحدثوا عنه. وشكرت الممثلة على وضعها على جدول الأعمال. وأعربت عن أملها في أن تعتبر الدول الأعضاء بجدية ذلك خيارا، وذلك مع مُضيها قدما.

172. وأعرب ممثل تحالف المكتبات بشأن حق المؤلف عن أمله في ألا يكون سؤاله سهلا للغاية. وقال إن عددا قليلا جدا من البلدان يقدم استثناءات لجميع الإعاقات. فهل لاحظوا وجود نمط، سواء على المستوى الإقليمي أو على مستوى التنمية؟ وهل الجواب أن عينة المسح صغيرة للغاية؟ وأعرب الممثل عن رغبته الشديدة في معرفة ما إذا كان هناك نمط يمكن تمييزه بين البلدان التي تقدم استثناءات لجميع الإعاقات؟

173. وأعرب البروفيسور ريد عن أسفه للعودة إلى الإجابة التي قُدمت للعديد من الأسئلة، وهي أنه غير متأكد من أن لديهم معلومات كافية للإجابة على ذلك. ومع ذلك، مرة أخرى ، فإن ذلك موجود على قائمة أنواع الاستنتاجات التي يرغبون في الوصول إليها.

174. وشكر الرئيس البروفيسور ريد والبروفيسور نكوبي، ومساعديهما على عرضهم لدراستهم بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى. واحتراما لهم وللعمل الذي يقومون به، حث الرئيس أكبر عدد ممكن من الزملاء على تقديم مساهماتهم إلى أساتذة الجامعة، لكي يتمكنوا من الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات.

175. واختتم الرئيس أعماله لهذا اليوم. وذكر أن هناك إعلانا من جانب الأمانة.

176. وأبلغت الأمانة المندوبين بأنه سيكون هناك عرض لفيلم "المدير التنفيذي" في ذلك المساء. وقالت إنه قصة جنائية نيجيرية. وقبل عرض الفيلم، سيكون هناك حفل استقبال بالخارج، والجميع مدعوون إليه. وبعد عرض الفيلم، ستكون هناك فترة للأسئلة والأجوبة مع منتج الفيلم. وأعربت عن أملها في أن يتمكن الجميع من المشاركة في تلك الفعاليات. وأضافت أن القائمة الأولية للمشاركين متوفرة في ذلك الأسبوع. وأعربت عن امتنانها الشديد لأن يتم إرسال أي تعليقات عليها إلى الأمانة على عنوان copyright.mail@wipo.int. وأشارت إلى أنهم يمكنهم أيضا تسليم التصحيحات أو الإضافات المكتوبة الخاصة بهم حتى يتمكنوا من إخراج النسخة النهائية بنهاية الأسبوع.

177. وأبلغ الرئيس المندوبين أنه في اليوم التالي، سيشاهدون في الساعة العاشرة بفيلم ممتع للغاية بشأن تنفيذ معاهدة مراكش.

178. وأبلغ الرئيس المندوبين بأنهم سوف ينتقلون لمناقشة التقييدات والاستثناءات لفائدة المؤسسات التعليمية والبحثية. وأفاد بأن من النقاط البارزة في ذلك الصباح العرض الذي قدمه البروفيسور سينغ، مواطنه، الذي ينتمي لجامعة سنغافورة الوطنية، الجامعة الأم للرئيس. وأعرب عن سعادته لإبلاغهم بأن البروفيسور سينغ موجود شخصيا لتقديم نتيجة أعماله، المتوفرة أيضا في الوثيقة SCCR 35/5 REV. ويزيد العمل عن 1000 صفحة. وأوضح الرئيس أنهم سيكون لديهم أيضا فرصة لطرح أسئلة والحصول على أجوبة بعد الانتهاء من تقديم عرضه. وقبل بدء العرض، سيعرضون مقطع فيديو عن معاهدة مراكش. ودعا الأمانة إلى إلقاء مقدمة قصيرة وشرح السياق الذي يدور فيه الفيديو.

179. وذكرت الأمانة أن اتحاد الكتب الميسّرة يسره أن يكون بمقدوره عرض مقطع فيديو عن مشروع لتكوين الكفاءات في الأرجنتين. ويعرض المشروع نهج أصحاب المصلحة المتعددين الخاص بهم في الأرجنتين. وأدرجوا في الفيديو جميع أصحاب المصلحة المعنيين، والذين يشملون المنظمات غير الحكومية، وجمعية المكفوفين، والناشرين، والحكومة.

180. وشكر الرئيس اتحاد الكتب الميسّرة والأمانة، التي ساعدتهم على عرض تلك القطعة المؤثرة للغاية والحميمة عن حياة معاقي البصر في الأرجنتين، وأعرب عن أمله في أن تتحرك بطريقة منسَّقة لتنفيذ معاهدة مراكش. وتساءل الرئيس هل سيتاح الفيلم على موقع الويبو؟ وتحدث بصفته جهة تنظيمية لحق المؤلف في سنغافورة، وليس بصفته رئيسا، فقال إنه يود أن يُظهر ذلك لمجتمعه. وتساءل أيضا هل هو متاح على أي موقع ويب أو على يوتيوب في مكان ما؟

181. وذكرت الأمانة أن الفيلم متاح حاليا على موقع اتحاد الكتب الميسّرة www.accessiblebooksconsortium.com.

182. وشكر وفد الأرجنتين الأمانة على الدعم الذي قدمته لهم في إنتاج الفيديو وجميع الأعمال التي قاموا بها من أجل تنفيذ معاهدة مراكش. ورأى الوفد أن الموضوع بالغ الأهمية وأعرب عن أمله في مواصلة تعاونهم.

183. وذكّر وفد المكسيك الدول الأعضاء بأن معاهدة مراكش دخلت حيز التنفيذ على الصعيد الدولي في 30 سبتمبر 2016. وأشار إلى أن النقطة الأساسية التي ينبغي أن يدرسوها هي الكيفية التي تمكنهم من جعل جميع الدول الأعضاء في الويبو تنضم إليها. وقال إن جوهر المعاهدة هو تبادل الكتب عبر الحدود. وكلما ازداد عدد البلدان التي انضمت بالفعل إلى المعاهدة ونفذتها، زاد عدد الكتب التي ستكون متاحة للأشخاص ذوي الإعاقة. ونتيجة لذلك، فمن المهم للغاية حقا أن يكثفوا جهودهم لجعل البلدان تنضم إلى المعاهدة، التي تُعد أول معاهدة لحق المؤلف تضم أحد عناصر حقوق الإنسان.

184. وسأل الرئيس عما إذا كانت هناك أي بلدان أخرى ترغب في الحديث ردا على الفيديو. ونظرا لعدم وجود رغبة، انتقلوا إلى العرض التقديمي للبروفيسور دانييل سينغ. ورحب الرئيس بالبروفيسور سينغ نيابة عن الدول الأعضاء في لجنة حق المؤلف.

185. وقدم البروفيسور سنغ تقريره حول "دراسة محدَّثة وتحليل إضافي لدراسة عن تقييدات واستثناءات حق المؤلف لفائدة الأنشطة التعليمية". ويمكن الاطلاع على شريط فيديو لهذا العرض في (الخميس 16 نوفمبر، 2017، الجلسة http://www.wipo.int/webcasting/en/?event=SCCR/35#demand

186. وشكر الرئيس البروفيسور سينغ على النظرة العامة والملخص الذي يساعدهم على فهم بعض النقاط الأساسية البارزة في الدراسة.

187. وصرح وفد البرازيل بأن البروفيسور سينغ هو الخبير الرائد في العالم فيما يتعلق بالاستثناءات والتقييدات. وأشار الوفد إلى أن هذه الدراسة عبارة عن مستودع للمعلومات الهامة للبلدان من مختلف المناطق والخلفيات. ووجّه الوفد سؤالين للبروفيسور سينغ. أولا، تضمنت الدراسة معلومات من عدد من البلدان، التي أجرت مؤخرا إصلاحات أكثر شمولا. فما الأمثلة التي تمثل الاستجابات الأكثر شمولية للتغيرات في البيئة الرقمية؟ وأوضح الوفد أنهم رأوا تأثير التكنولوجيات الرقمية في طريقة استخدام الطلاب والمعلمين على حد سواء للمصنفات لأغراضهم التعليمية، وكذلك بالطريقة التي يتصرف بها الناشرون في السوق. وأعرب الوفد عن رغبته في أن يسمع من البروفيسور أولا عن هذا الجانب. ثانيا، تساءل إلى أي مدى استطاعت البلدان ذات الأحكام الأكثر مرونة في مجال حق المؤلف مواكبة الاستخدامات والأشكال الجديدة لتوفير التعليم وأنشطة التعلم عن بعد، على سبيل المثال، فيما يتعلق باستخدام مقاطع فيديو يوتيوب في الفصول الدراسية واستخدام المواد في الفصل الدراسي، إلى آخره؟

188. وذكر البروفيسور سينغ أن أحد تقييدات الدراسة، الذي هو انعكاس لمقدار الموارد المتاحة له، هو أنه عندما يدرس الأحكام الواردة في تشريعات الدول الأعضاء، لا يتوفر لديه السياق الكامل الذي نشأ فيه الحكم. على سبيل المثال، إنه يود حقا لو قرأ عن المناقشات التشريعية وضرورات السياسات التي نقلت التغييرات والإصلاحات إلى مختلف تشريعات حق المؤلف حول العالم. ولكونه فريق من شخص واحد يمكن للمرء أن يتخيل أنه مشروع كبير جدا وهناك حدود للموارد المتاحة له. وقال إنه غير متأكد مما إذا كان بإمكانه أن يعامِل السؤال الأول للمندوب بإنصاف فعلا، عندما سأل عن انطباعاته، فيما يتعلق بالبلدان التي لديها أكبر الأحكام التي تتناول التعليم والتقييدات والاستثناءات. وفيما يتعلق بالسؤال الثاني عن المرونة، ذكر أنه شاهد فئتين عامتين كبيرتين اعتمدتهما الدول الأعضاء، وهو ما لا ينبغي أن يشكل مفاجأة لهم أيضا. وقال إن هناك دول أعضاء قامت بتحديث التقييدات والاستثناءات بشكل منتظم للغاية. وبالنظر إلى سنغافورة كمثال، أشار إلى أن لديهم عنصرا معينا في قانونهم يسمح لهم بإنشاء تقييدات واستثناءات جديدة تتعلق بتدابير الحماية التكنولوجية ومواطن المرونة في معلومات إدارة الحقوق (RMI) عن طريق التشريع الفرعي. وأشار إلى أن ذلك بمثابة عملية تشريعية مبتورة لوضع تقييدات واستثناءات ومواطن مرونة فورية، حيثما تتطلب الظروف الفنية ذلك. وأفاد بأن ذلك مستوحى جزئيا من النهج 1201 للولايات المتحدة تجاه تدابير الحماية التكنولوجية ومعلومات إدارة الحقوق، عبر نظام حق المؤلف الذي أصدره مكتب حق المؤلف بالولايات المتحدة. وقال إن هذه طريقة لمواكبة ذلك، من أجل القيام بعملية عدوانية واستباقية وشبه تشريعية

للتعامل مع المشهد المتغير. والأخرى هي أن يكون هناك أحكام شاملة وواسعة للغاية. ويأتي إلى الذهن نهج الاستخدام العادل للولايات المتحدة الأمريكية باعتباره أحد الأمثلة المحددة. وبالتالي، فإن هناك طريقتان عامتان يمكن للمرء أن يتكيَّف من خلالهما، لمواكبة الطرق الجديدة لاستخدام المواد في الأنشطة التعليمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النقطة هي أن الأنشطة التعليمية يمكن أن تتخذ العديد من الأشكال المختلفة. على سبيل المثال، قبل عشر سنوات، قبل أن يواجهوا مشكلة تتعلق بالأمن السيبراني، ربما قد يرغب عدد قليل جدا من مؤسسات التعليم العالي في أي جامعة في العالم في الحصول على فصل حول الأمن السيبراني والمخترقين وأبحاث الأمن السيبراني. وفي اليوم الذي يكون الأمن السيبراني حتميا لأن تتغلب البلدان على المشكلة المتعلقة بالانتهاكات في البيئة الرقمية، تضطر مؤسسات التعليم العالي إلى النظر في الطريقة التي يمكن بها جلب المعرفة حول الأمن إلى المختصين في علوم الكمبيوتر. وأشار إلى أن الاستثناءات التي لم تكن حتى تلوح في الأفق قبل عشر سنوات تُعد مهمة بشكل مفاجئ للغاية، حتى من منظور تعليمي. وقال إن آخر ما يودون القيام به أثناء بحثهم عن خرق للأمن السيبراني هو المرور عبر عملية معقدة كاملة من البحث عن أذونات لدراسة أمن أحد الأجهزة، لأن الأمن يتقدم بسرعة كبيرة. ولا بد من الرد على خروقات الأمن على الفور تقريبا. وأوضح أن الاستثناءات المستندة إلى أحد النهجين التي تحدث عنها، تساعد المؤسسات التعليمية في الكثير من بنود جدول الأعمال التي تقود مؤسسات التعليم العالي.

189. وقال وفد إندونيسيا إن الدراسة تُعد موردا لبلده. وفي إندونيسيا، تتواصل الأنشطة المتعلقة بتحديث ومراجعة القوانين. ونتيجة لذلك، ستقوم الدراسة بإطلاع الممارسين في البلد على نوع القوانين واللوائح المناسبة في هذا الشأن. وأعرب الوفد عن اهتمامه بموضوعين على الأقل في الدراسة المحدَّثة. أولا، وفقا للنتائج، فقد رأوا أنه لا يوجد سوى عدد قليل من الدول الأعضاء لديه 22 حكما و15 دولة عضوا تحمي التقييدات والاستثناءات من حقوق المؤلف التعاقدية. وأشار إلى أن ذلك موضوع يمكن بحثه أكثر. وتساءل هل يمكن للبروفيسور أن يشرح هذا الاقتراح أكثر؟ وطرح السؤال الثاني الذي يتعلق بالعالم الرقمي. وسأل قائلا: بالنظر إلى مدى سهولة قيام المعلم أو الطالب أو أولئك النشطين في مجال التعليم بانتهاك قوانين حق المؤلف بشكل غير مباشر، لا سيما في البيئة الرقمية، هل يعتقد أنه سيكون من المناسب للدول الأعضاء إعفاء المؤسسات التعليمية من التعدي؟ وأوضح أنهم لاحظوا في هذه الدراسة أن ثلث الدول الأعضاء في الويبو على الأقل وفرت تقييدات واستثناءات فيما يتعلق بتدابير الحماية التكنولوجية. وفي الوقت الذي يتوقع فيه المعلمون والطلاب الوصول إلى موارد تعليمية رقمية، هل يعتقد أنه من المناسب منع المستخدمين من التحايل على تدابير الحماية التكنولوجية، من أجل الوصول بشكل قانوني إلى المصنفات المحمية واستخدامها في ظل الاستثناءات التعليمية؟

190. وأشار البروفيسور سينغ إلى أنه فيما يتعلق بالسؤال الأول بشأن الأحكام الاثنين والعشرين المتعلقة بالحقوق التعاقدية، فإن الأمر يستحق الدراسة أكثر من ذلك، وأن نهجه لا يمكن أن يكون شاملا. وذكر أنه، على نحو ما أوضح، فإن العديد من البلدان لديها قواعد عامة تعالج هذه المشكلة بالذات. وعلى سبيل المثال، يمكن لنهج القانون العام في اختبار السياسة العامة أن يتدخل بشكل جيد للغاية، لجعل الكثير من تلك الشروط والأحكام التي تحاول انتهاك التقييدات والاستثناءات التي في شكل قانوني، غير قابلة للتطبيق ولاغية. وأشار إلى أنه في هذه النقطة بالذات، لا يمكن أن تتضمن دراسته تحليلا كاملا، لأن ذلك قد يجعلها خارج نطاق قانون حق المؤلف بالكامل. ونتيجة لذلك، قال إنه من المهم مواصلة بحث ذلك. ومع ذلك، قال إنه سيطلب المزيد من التوجيه من الأمانة بشأن هذه النقطة بالذات. وأوضح أن هذا هو السبب في أنه قال إنها ليست سوى الخطوة الأولى للفهم الشامل للقضية. وفيما يتعلق بالنقطة الثانية، بشأن الانتهاك غير المباشر، أشار إلى أن مفهوم الانتهاك غير المباشر ليس مقبولا بشكل موحد في التشريعات الوطنية للدول الأعضاء. وعندما لا يتم الإقرار بالانتهاك غير المباشر، فليس هناك حاجة إلى التقييدات والاستثناءات. وقال إن أحد الأمثلة الجيدة التي تتبادر إلى الذهن هو النهج المتبع في نيوزيلندا للتعامل مع الارتباطات التشعبية. فلا تعترف نيوزيلاندا بشكل كامل باحتمال الانتهاك عبر ارتباط تشعبي إلى مورد ما. ونتيجة لذلك، ليس لديها حكم يشكل ملاذا آمنا للتعامل مع وسطاء الإنترنت الذين يوفرون روابط إلى مختلف الموارد، لأنها لا ترى حاجة لذلك. ولم تعترف بشكل كامل بالمسؤولية غير المباشرة. وفيما يتعلق بالسؤال عما إذا كان التحليل المستخدم قد أظهر إغفال المؤسسات التعليمية للمسؤولية الجنائية، قال إن الجواب سيكون نعم. وإذا نظروا في الدراسة،

سيجدوا أن بعض الأحكام تصل إلى حد إعفاء المؤسسات التعليمية من المسؤولية الجنائية. وفيما يتعلق بالمسألة الثالثة المتعلقة بالدول الأعضاء التي لديها أحكام تتناول مواطن المرونة والتقييدات والاستثناءات فيما يتعلق بالنظم تدابير الحماية التكنولوجية ومعلومات إدارة الحقوق، أكد من جديد أن التحليل يتم إجراؤه فيما يتعلق بالأحكام التي توفر مواطن المرونة والتقييدات والاستثناءات نحو التعامل مع الأنشطة التعليمية. وبعبارة أخرى، فإنها طريقة ضيقة للغاية أن يتم تفحص مواطن المرونة والتقييدات والاستثناءات. وقال إن ذلك يعني أن هناك بالتأكيد مزيد من الأحكام التي تتناول مواطن المرونة والتقييدات والاستثناءات بشكل عام، لكنه اختار التركيز فقط على تلك التي لديها إشارة واضحة وعامة وغير مباشرة لأنشطة التعليم. وذكر أنهم إذا نظروا في فئات التقييدات والاستثناءات ومواطن المرونة التي أدخلتها الدول الأعضاء، فإنه قد تحدثَ قبل بضع دقائق عن البحث الأمني. ومن الناحية النظرية، لا يتعلق البحث الأمني بالتعليم التربوي، ولكن في مؤسسات التعليم العالي، يوجد لديهم دورات أو نماذج لتدريس أمن المعلومات وأمن الكمبيوتر. ونتيجة لذلك، فإن هذا الاستثناء سيمَّكن المؤسسات من القيام بهذا الجانب من عملها التعليمي. وبالمثل، مع قابلية التشغيل البيني، سيكون ذلك مثالا آخر على التقييدات والاستثناءات ومواطن المرونة الذي لا يبدو للوهلة الأولى أنه يشير مرجعيا إلى النشاط التعليمي. ومع ذلك، فإن النشاط التعليمي واسع النطاق جدا. ولا يقتصر الأمر على توفير التعليم في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي فحسب، بل توفيره كذلك في مؤسسات التعليم العالي. وأشار إلى أنه يتعين عليهم أيضا التحدث عن التعليم التربوي عن طريق التعليم المهني والتعليم الاحترافي. وأشار إلى أن كل ذلك يقع ضمن الأنشطة التعليمية. ونتيجة لذلك، يتم التوسع في نطاق هذا التحليل بالتحديد.

191. وسأل وفد جمهورية إيران الإسلامية الأمانة عما إذا كان من الممكن الحصول على نسخة من ملف العرض التقديمي ليتمكن من مشاركته مع خبرائه المعتمدين، حتى يمكنهم الاستفادة من العرض التوضيحي. وأشار الوفد إلى أن لديه سؤال قد يكون خارج نطاق الدراسة ولكنه مرتبط مباشرة بولاية اللجنة بشأن القضايا المحددة. وسأل قائلا: استنادا إلى استنتاجات الدراسة ونتائجها، هل يمكنه أن يعبر عن آرائه فيما يتعلق بضرورة وجود صك قانوني دولي لتنسيق التشريعات الوطنية المتعلقة باحتياجات المؤسسات التعليمية، مع الاعتراف بالآراء المتباينة بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بهذه القضايا المحددة؟ وهل يمكن أن يجد أي تقييدات واستثناءات محددة، يمكن أن توفر أرضية مشتركة بين الدول الأعضاء أو الكيانات المكوِّنة، وتجمعهم معا نحو أي أنشطة محددة لوضع القواعد والمعايير في المستقبل؟

192. وذكر الرئيس أن بعض الأسئلة التي طرحها وفد جمهورية إيران الإسلامية تتعلق بمسائل تدخل ضمن اختصاص اللجنة. وتركها الرئيس للبروفيسور سينغ للإجابة عليها بأفضل ما يمكنه، لكنه شيء يجب أن يضعه في الاعتبار.

193. وذكر البروفيسور سينغ أنه كان ينظر في تقرير عن المناقشة التي جرت في اليوم السابق، فيما يتعلق بإمكانية تنسيق التقييدات والاستثناءات بالنسبة للمكتبات. ولأغراض دراسته، فإن أحد أهم العوامل المنسِقة هو المادة 10 من اتفاقية برن. وتمثل المادة 10 من اتفاقية برن أفضل محاولات المندوبين، في وقت معين، لمحاولة التعامل مع الحاجة الملحة إلى التقييدات والاستثناءات لفائدة الأنشطة التعليمية. وقال إنهم إذا تذكروا، فإن المادة 10 لا تشمل فقط النسخ لأغراض التوضيح ولأغراض تعليمية ولكن أيضا للاقتباسات. وأشار إلى أن المادة 10 هي عامل التنسيق الذي يمر بالكثير من التحليل الذي رآه في الأحكام. وبالإضافة إلى ذلك، أوضح أنه من المثير للاهتمام بالنسبة لدراسته عن التقييدات والاستثناءات، من منظور تربوي، الطريقة التي لا يمكن أن توصف بها الأنشطة التعليمية على نطاق واسع على أنها استخدام، وهو ما وصفته المادة 10.2. كما أنها مجزأة إلى عديد من الجوانب الأخرى، والتي في بعض الأحيان لا تبدو، لأول وهلة، مثل الاستخدام التعليمي. ومع ذلك، فعند التفكير بتمعن يتضح أن لديهم تأثير على الاستخدام التعليمي. وإذا تذكروا ما تم خلال العرض السابق الذي قدمه هو، فإن من أول الأشياء التي يريد أن يفعلها، هو أن يضع الأمور في نصابها الصحيح حتى أنهم إذا تفحصوا الاستخدام الخاص أو الشخصي، فإنه يقع ضمن نطاق الأنشطة التعليمية. وقال إن التعليم ليس مجرد نقل المعرفة في مؤسسة تعليمية ولكن أيضا إلى تحقيق الذات وإدراك الذات. وبالتالي، فإن نطاق التعليم واسع جدا. وتطرق إلى ما يتعلق بما إذا كان يمكن لصك قانوني دولي أن يسعى إلى تنسيق مجموعة كبيرة من النهج والمنهجيات والصيغ المختلفة التي رأوها في

تشريعات الدول الأعضاء، واقترح أنه إذا كان هذا الصك يمكن أن يتجاوز ما فعلته المادة 10.2، ويمكن أن يحقق شيئا أكثر مما حققه المندوبون من خلال التوافق في المداولات الموسعة التي جرت في مؤتمر استوكهولم، عندها يتعين على الدول الأعضاء أن تنظر في الأمر. ومع ذلك، رأى أنه ينبغي أن تكون نقطة الانطلاق هي الأساس الذي وافقت عليه الدول الأعضاء، منذ مؤتمر ستوكهولم. وأشار إلى أن ذلك المؤتمر قد مهَّد إلى حدوث الكثير من التفاهم بشأن التقييدات والاستثناءات التي رأوها في تشريعات الدول الأعضاء.

194. وعرضَ وفد سنغافورة ما قامت به بلده فيما يتعلق بالتقييدات والاستثناءات في هذا المجال. وقال إن لديهم عملية لنقل التعديلات من خلال تشريعات فرعية، بدلا من التشريع الأساسي، وهو ما قد يكون أسرع قليلا. وعلى سبيل المثال، يوجد لدى الوفد ترتيب المصنفات المستبعَدة لعام 2017، لتوفير عملية ضخمة مفتوحة عبر الإنترنت تُيسر التعلم عبر الإنترنت.

195. وقال وفد إكوادور إن الإكوادور بصدد تحديث تشريعاتها وسوف تأخذ في الاعتبار محتوى العرض التقديمي. وأشار إلى أن البلد تحاول الحصول على حكم جديد بشأن التقييدات والاستثناءات لقانون حق المؤلف. وذكر الوفد أنه أيضا يأخذ في الحسبان أنظمة التقييدات والاستثناءات التي اعتمدتها مختلف الدول الأعضاء في الويبو، فضلا عن وجود أنظمة ترخيص إلزامي أخرى. وسأل قائلا: هل هناك حالات تم فيها تطبيق النظامين دون تمييز بينهما؟ وعلاوة على ذلك، هل هناك أي تشريع استعرضته الدراسة يتضمن نوعا من المرونة للحصول على تراخيص مجانية؟ وأخيرا وليس آخرا، هل كانت هناك أنظمة ترخيص إلزامي استُخدمت بأي شكل من الأشكال في قوانين حق المؤلف الجديدة التي اعتُمدت في بعض الدول الأعضاء، والتي كانت موضوع تحليل؟

196. وذكر البروفيسور سينغ أنه غير متأكد من القضيتين اللتين أشار إليهما المندوب. وفيما يتعلق بالتراخيص، قال إنهم إذا ما استعرضوا الدراسة التي تضم 1009صفحة، فإنهم سيجدون أن هناك صفا فيها يتناول التعويض. وبالإشارة إلى الدراسة السابقة، وإلى الحد الذي يتطلب فيه نظام الترخيص نوعا من التعويض العادل يُدفع لأصحاب الحقوق نظير استخدام المواد للأغراض التعليمية، فسيتم احتواؤه في هذا الصف من الدراسة. وسوف يرون أنه تم تطبيقه في جميع المجالات على مختلف فئات التقييدات والاستثناءات. وقال إنه ليس تفويضا من الدراسة له بأن يقوم بإحصاء له، ولكن بإمكان المندوب تفحص المعلومات الموجودة في المرفق. وحيثما أظهرت الدراسة أنه لا توجد حاجة إلى دفع رسوم الترخيص، فإنها ستقول في المرفق نفسه إن استخدام التقييدات والاستثناءات مجاني. وقد تم وضع علامة "لا يوجد" أو "مجاني". وقد انعكس ذلك في الدراسات.

197. وبدأ ممثل برنامج العدالة المعلوماتية والملكية الفكرية بتعليق مفاده أن الدراسة على ما يبدو تُبرز أثر عولمة أوجه الحماية الإلزامية من خلال المعاهدات، مثل معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي، دون توجيهات متوازية داخل تلك المعاهدات فيما يتعلق بالتقييدات والاستثناءات. وعلى سبيل المثال، ذكر البروفيسور سينغ أن حوالي 100 عضو في معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي يسترشدون بالمعاهدات، ووضعوا تدابير للحماية التكنولوجية، دون استثناءات، محددة أو عامة، تسمح باستخدامات تربوية للمواد المشمولة بحماية تدابير الحماية التكنولوجية. وقال إن هذا يتناقض مع تجربة اتفاقية بيرن الأكثر عمومية، والتي ورد في المادة 10 منها الاستثناء التعليمي المتساهل. ومع ذلك، فقد أدى هذا الاستثناء المتساهل إلى اعتماد واسع النطاق إلى حد ما للاستثناءات التعليمية. ويبدو أن الدراسة تشير إلى مسار محتمل للعمل في اللجنة، يتمثل في تحديد المجالات التي قاموا فيها بتدويل عمليات الحماية الجديدة، دون وجود توجيه للتقييدات لفائدة الأغراض التعليمية وغيرها من الأغراض والأثر المحتمل لذلك. ويبدو أن الدراسة تشير إلى أن أحد التأثيرات يتمثل في أن العديد من البلدان قد اعتمدت أوجه الحماية ولم تعتمد الاستثناءات بعدها. وعلى الرغم من عدم حظرها من القيام بذلك، إلا أنه لا يتم إرشادها لعمل ذلك. وسأل الممثل البروفيسور سينغ عن عنصر آخر من عناصر عمله، يشير إلى جانب من أوجه القصور، كانوا يطلقون عليه الانفتاح. ويتمثل هذا في أن الاستثناءات أكثر فائدة، لا سيما في مجال التعليم، حيث أنها مفتوحة أمام استخدام المصنفات الرقمية أو الأنشطة

الرقمية، لا سيما في سياق التعليم. وأشار الممثل إلى الأحكام المختلفة في أستراليا وليسوتو. وذكر أنه في أستراليا هناك حق في التحويل ولكنه يقتصر على المصنفات الأدبية والدرامية والموسيقية. ويبدو أن ذلك يستبعد أنواعا أخرى من المصنفات، مثل المصنفات السمعية البصرية الخاصة بالاستخدام في الفصول الدراسية. ومن ناحية أخرى، تجيز ليسوتو العمل المشمول بالحماية، أو ما قد يطلقون عليه معيار مفتوح، وتقوم بتطبيقه على العديد من أنواع المصنفات المختلفة. كما أشار الممثل إلى عناصر الانفتاح فيما يتعلق بالاستخدامات، وذكر أن بعض القوانين تسمح على نطاق واسع باستخدام المصنف. وتعكس هذه الصيغة انفتاح المادة 10 من اتفاقية برن، بينما تحدد الأحكام الأخرى بشكل أكثر تقييدا أفعال محددة مثل التكيف دون الصيغة الأوسع. وطرح سؤالا مفاده هل لدى البروفيسور سينغ تعليق على ما إذا كانت الإطارات الأكثر انفتاحا على الاستخدامات والمنفتحة على المصنفات أكثر فائدة في البلدان التي تملكها؟ وهل هو يحدد أي اتجاه مع مرور الوقت يكون ذا أحكام أكثر انفتاحا وأكثر حداثة؟ وهل هناك اتجاه في عمليات التكيف الأخيرة جدا، يسلك مسارا أو آخر، أو بين البلدان ذات مستويات التنمية المختلفة، أو المناطق، أو القانون العام، أو تقاليد القانون المدني التي تم الاعتراف بها في تلك البيانات؟

198. وذكر البروفيسور سينغ أن الدراسة التي أجراها ليست اتجاها أو دراسة طولانية تسمح له برصد الاتجاهات. وأوضح أن ذلك لا يتطلب دراسة تشريعات حق المؤلف لجميع الدول الأعضاء فحسب، بل يتطلب أيضا جميع التعديلات التي أُدخلت على جميع تشريعات حق المؤلف لجميع الدول الأعضاء البالغ عددها 191 دولة. وقال إن القيام بهذه الدراسة حاليا يفوق تماما قدراته البشرية. ويتم في الوقت الحالي محاولة إجراء دراسة طولانية من قِبل جامعة أخرى. وأعرب عن اعتقاده بأنها جامعة واشنطن، حيث تم هناك تعميم مسح لمحاولة رصد الاتجاه الطولاني. وقال إنه يمكنه العثور على ذلك المرجع من أجل الممثل في وقت لاحق. وأعرب عن اعتقاده أنه لم يتم الانتهاء من الدراسة. ومع ذلك، فقد تم على الأقل تعميم مشروع النموذج. وقال إنه على ما يذكر، فإن مشروع النموذج أكد وجود اتجاه نحو وضع إطار مفتوح للتقييدات والاستثناءات. وقد يكون ذلك نقطة انطلاق جيدة لمزيد من التحليل إذا كان ذلك مهما بالنسبة للممثل. وتطرق البروفيسور سينغ إلى المناقشات حول التحول والسبب في أن أستراليا لا تطبق التحويل إلى بعض أنواع المصنفات، وذكر أن حق التكييف والتحويل لا يتم الاعتراف به بشكل كامل لجميع أنواع المصنفات في بعض الولايات القضائية. وقال إن أستراليا واحدة من هذه الولايات القضائية وسنغافورة واحدة أخرى. وقد تكون هناك أسباب وجيهة لذلك تتعلق بالسياسة العامة، لكن ذلك يقع خارج نطاق الدراسة، لأنها لا تتعلق بالأنشطة التعليمية. فهي تمثل قيدا على تقييد الحق نفسه. وقال إنه لا يرى حاجة لمعالجة هذا الأمر أكثر من ذلك.

199. وذكر ممثل الجمعية الدولية المعنية بالملك العام أن لديه بضع أسئلة للبروفيسور سينغ فيما يتعلق بمواطن المرونة والتقييدات والاستثناءات بالنسبة لتدابير الحماية التكنولوجية. وقال إنه وفقا للدراسة، فإن حوالي 60٪ من الدول الأعضاء في الويبو لا توفر مواطن المرونة هذه. وجاءت النتائج مثيرة للقلق لأنه وفقا لدراسة تقييم الأثر التي أجرتها المفوضية الأوروبية في عام 2016، تشكل التقييدات التكنولوجية العقبة الأكثر شيوعا المتعلقة بحق المؤلف التي تواجه مستخدمي المصنفات الرقمية والتعليم. وصرح حوالي 31٪ من المعلمين ونحو 37٪ من الدارسين بأنهم غير قادرين على الوصول إلى التنزيلات أو استخدام أو تعديل المصنفات الرقمية بسبب الحماية التكنولوجية. وعندما يتم صياغة القوانين على المستوى الدولي، فمن المتوقع أن تحمي تدابير الحماية التكنولوجية، فيما يتعلق بالأفعال التقييدية التي لا يأذن بها أصحاب الحقوق. وسأل قائلا: هل يعتقد البروفيسور سينغ أن الإطار القانوني الدولي يسمح للمستخدمين بالتحايل على التدابير التكنولوجية، عندما يكون الهدف هو ممارسة حقوقهم القانونية؟ وهل يعتقد أنه من المناسب أن تسمح القوانين الوطنية للمستخدمين بإجراء مثل هذه التدخلات؟ وطرح سؤالا ثانيا يتعلق بالدول الأعضاء التي لا تسمح بالتحايل. فذكر أنه في دراسة التأثيرات، تم تحديد الآليات المتاحة للمعلمين والطلاب وغيرهم من المستخدمين النهائيين لإنفاذ حقوق استخدام الحقوق المحمية بموجب تدابير الحماية التكنولوجية، دون التحايل على تدابير الحماية التكنولوجية، في ثمانية بلدان فقط في الاتحاد الأوروبي. وهذا يعني أن هناك 20 دولة في الاتحاد الأوروبي لا تفعل شيئا لضمان أن يتمتع المعلمون والطلاب بحقوق واستثناءات حق المؤلف للتعليم.

علاوة على ذلك، حتى عندما توجد مثل هذه الآليات، فإنها يمكن أن تكون مرهقة للغاية. وفي ألمانيا وإسبانيا والسويد يتعين الذهاب إلى المحكمة للحصول على مصنفات محمية تدابير الحماية التكنولوجية. ومن الضروري في فرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة تقديم شكوى إلى السلطات المختصة. فما هي الآليات المتاحة للمعلمين والطلاب لإنفاذ حقوقهم في استخدام المصنفات المحمية بموجب تدابير الحماية التكنولوجية في الدول الأعضاء التي لا تسمح بالتحايل على تدابير الحماية التكنولوجية؟ وهل قام بتحديد أي من هذه الآليات؟ وأخيرا، ما هي البلدان التي لديها أكثر الأحكام ملاءمة، لضمان أن قدرة المستفيدين من الاستثناءات التعليمية على الوصول إلى المصنفات المحمية بتدابير الحماية التكنولوجية واستخدامها بصورة مشروعة؟

200. وذكر البروفيسور سينغ أن الملاحظات التي أبداها ممثل برنامج العدالة المعلوماتية والملكية الفكرية وثيقة الصلة بالموضوع، بمعنى أن معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي تقدمان توجيهات بشأن التقييدات والاستثناءات الممكنة لفائدة الأنشطة التعليمية. وقد يفسر ذلك الكثير من الملاحظات التي أبداها الممثل. وأشار إلى أن ما وجده، كما هو مبين في الدراسة، هو أن هناك صيغتين محتملتين تم اعتمادهما. تتمثل الأولى في أن المستفيدين يمكنهم طلب المساعدة الإدارية للتحايل على أصحاب الحقوق أو تجاوزهم أو الحصول منهم على حل من لتمكينهم من المضي قدما في استخدام المصنف لأغراض الأنشطة التعليمية. ويتمثل النهج الآخر، الذي حدده العديد من الدول الأعضاء الأخرى، ولا سيما الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، في السماح للمؤسسة التعليمية بالتحايل على تدابير الحماية التكنولوجية أو تجاوزها دون التعرض للمسؤولية المدنية والجنائية. وقد تشكل العمليات الإدارية التي يتم العمل بها، كما أشار الممثل، عائقا أمام استخدام العمل لأغراض تعليمية. وفي نفس الوقت، من المفيد أيضا إبراز بعض المشاكل العملية المرتبطة بتمكين المؤسسات التعليمية من التحايل. وأشار إلى أنه في العديد من المؤسسات، سيجد حتى عالم الكمبيوتر أنه ليس من السهل أو البسيط التحايل على مصنف تم تطبيق تدابير الحماية التكنولوجية عليه. وقد يستغرق الأمر سنوات أو أشهر أو أسابيع للتحايل على شيء ما. ورأى أن فائدة العمليات الإدارية المستخدمة تتمثل في كونها وسيلة لتمكين أصحاب الحقوق من توفير قناة سهلة لتقديم حلول للمؤسسات التعليمية لاستخدام المحتوى لأغراض تعليمية. وقد تكون الآلية الإدارية، أو السياسة وراء ذلك، هي أن صاحب الحق أو المؤلف هو أفضل من يقوم بتزويد المؤسسة بالمفتاح لفتح المادة، على الرغم من أن ذلك قد يشكل عبئا من منظور المؤسسات التعليمية. وربما تكون حالة لتعديل الإجراءات الإدارية أو إعادة ضبط وتعديل العتبة. وأشار كذلك إلى أن بعض الدول الأعضاء تتبنى حلا لتمكين المؤسسات التعليمية من التعامل مباشرة مع أصحاب الحقوق من أجل إيجاد حل لاحتياجهم للتحايل على تدابير الحماية التكنولوجية أو معلومات إدارة الحقوق. وقال إن هناك أيضا حلا بديلا شبه قضائي، أو قضائي، في الحالات التي يرفض فيها صاحب الحق التعامل مع المؤسسة التعليمية. وليس لدى الكثير من المؤسسات التعليمية أي خبرة فنية للتحايل على تدابير الحماية التكنولوجية أو معلومات إدارة الحقوق. ورأى أن على أصحاب الحقوق أنفسهم أن يدركوا حقيقة أن المؤسسات التعليمية قد تحتاج إلى التحايل على ذلك لأغراض تعليمية. ولا بد من التوصل إلى نقطة وسط للسماح للمؤسسات التعليمية وأصحاب الحقوق بالالتقاء لمعالجة احتياجاتهم.

201. وذكر ممثل تحالف المكتبات بشأن حق المؤلف أنه يُثمن بالفعل الطريقة التي أظهرت بها دراسة البروفيسور سينغ أن إحدى النتائج غير المقصودة لحظر التحايل على تدابير الحماية التكنولوجية، تتمثل في أن الطلاب لا يفهمون بشكل كامل كيفية الانخراط في جهود إحباط القرصنة. ومن المؤكد أن المثال الذي قدمه البروفيسور في السياق التعليمي وكذلك أهمية تعلم كيفية إجراء الاختبار الأمني وتأثيره على الأمن السيبراني قد أثبت ذلك. وأشار الممثل إلى أنه في الولايات المتحدة الأمريكية، وبالنظر إلى مدى اتساع نطاق الحظر المفروض على التحايل، فقد رأوا أن القسم 1201 كان له تأثير في تمكين مكتب حق المؤلف من تنظيم الصناعة أو قطاعات الصناعة بأكملها. وهناك برامج تتحكم في المزيد والمزيد من الأجهزة، وتلك البرامج محمية بالتدابير التكنولوجية. وأوضح أن التحايل على ذلك غير قانوني. ونتيجة لذلك، فإن لديهم وضع يصعب فيه إجراء اختبار على أشياء مثل السيارات والمركبات. وأعرب الممثل عن تقديره حقا لكون البروفيسور أشار إلى هذه المسألة. كما أعرب عن تقديره لأن البروفيسور أشار إلى المسألة المتعلقة بالتجاوز التعاقدي. وقال إن من المهم جدا أن نرى الأمثلة في الدراسة، من البلدان التي سمحت بتجاوز التقييدات التعاقدية، لغرض الحفاظ على الاستثناءات التعليمية. وقد أشار إلى أن تركيزه ينصب

فقط على تلك الأحكام في السياق التعليمي. وسأل قائلا: هل سيكون مشروعا جديرا بالاهتمام للجنة حق المؤلف أن تدرس بمزيد من التعمق، التجاوز التعاقدي في سياقات أخرى، وأهمية وجود تجاوز تعاقدي للحفاظ على الاستثناءات التي اعتمدتها البلدان؟

202. وذكر البروفيسور سينغ أن أحكام التجاوز التعاقدي تستحق النظر بحرص شديد. وما تم فعله في تقرير هارجريفز يُعد بالتأكيد خطوة في الاتجاه الصحيح. وعلى نحو ما أشار في عرضه، فإن الدراسة الأكثر شمولا يجب أن تشمل ليس فقط الأحكام الواردة في تشريعات حق المؤلف، ولكن أيضا النهج العامة للسياسة العامة تجاه الحقوق التعاقدية. وأوضح أن الحل المعتمد في تقرير هارجريفز له ميزة في كشف القضية إلى أصحاب الحقوق. ومع ذلك، فقد منحهم أيضا فرصة لوضع الشروط والأحكام الخاصة بهم بطريقة تجعل من السهل على المؤسسات التعليمية استخدام المصنفات المشمولة بحق المؤلف. ويمكن أن يكون هذا هو التمييز بين الصيغة المعتمدة في قانون حق المؤلف والتصاميم الصناعية والبراءات في المملكة المتحدة (CDPA) والصيغة الأخرى التي عرضها للتو. على سبيل المثال، في سنغافورة، إذا كان هناك شرط أو حكم للتراخيص، الذي بدلا من يقيد استخدام المصنف عند نسبة 5٪ يجعله 10٪، فإنه عندئذ سيقول إن ذلك يشكل تجاوزا للتقييدات والاستثناءات المنصوص عليها في قوانين سنغافورة والتي ينبغي تشجيعها. وأعرب عن أمله، مع وجود أحكام التجاوز التعاقدي التي نظر فيها، أن تلعب قوى السوق دورا في محاولة تشجيع أو مساعدة مزودي المحتوى على رفع الحظر لتسهيل استخدام المحتوى للأغراض التعليمية. واشار إلى أن ذلك جاء ضمنيا إلى حد ما في تقرير هارجريفز، لأنهم تحدثوا عن قدر أكبر من الشفافية والمساءلة في نفس هذه الشروط. وأعرب عن قلقه من أن يحذو حذو الدول الأعضاء والأمانة فيما يتعلق بما إذا كان يعتقد أنه مشروع جدير بالتنفيذ على المستوى الدولي أم لا. وأشار إلى أن هذه الدراسة قد تعيق حقيقة أنه ما لم يكن القضاء لدى الدول الأعضاء قويا للغاية، فإنها قد لا تجد الكثير من الأمثلة الواضحة للغاية والتوجيه التقليدي فيما يتعلق بتطبيق مبادئ السياسة العامة فيما يتعلق بالمشاكل التي تحدثوا عنها. وعلى سبيل المثال، في سنغافورة، ذكر أنه لا يرى أن لديهم أي قانون قضائي يتناول تطبيق قواعد السياسة العامة على عقد يتجاوز التقييدات والاستثناءات الواردة في قانون حق المؤلف. ورأى أنه إذا كان الأمر كذلك، فمن غير المرجح أن يحصلوا على الكثير من التوجيه القضائي الواضح والصريح في هذا الشأن. وبالتالي، قد يكون هذا تقييدا غير مقصور على الدراسة نفسها، بل يمتد لظروف وطبيعة السؤال المطروح. وأشار إلى أن الأمر يستحق وضع المشكلة في سياقها الحقيقي، وأن الأمر يستحق البحث، ولكن هناك أيضا تقييدات إضافية.

203. وذكر ممثل مؤسسة المؤسسة الدولية للإيكولوجيا المعرفية أنه بعد أن ناقش البروفيسور تقييد أو الحد من مسؤولية حق المؤلف للمؤسسات التعليمية، تم حثه على الرجوع إلى مقترح المجموعة الأفريقية في النص التعليمي الموحد للجنة، والذي يمكن الاطلاع عليه في الوثيقة .SCCR/26/4 PROV، من أبريل 2013. واقترحت المجموعة الأفريقية في مادة عن التقييدات على سبل الانتصاف المتعلقة بالانتهاك، ما ينص على، "بالإضافة إلى التقييدات والاستثناءات الأخرى المتعلقة بحق المؤلف، مثل تلك المدرجة في المادة 10 والمادة 10 ثانيا والتذييل وغيره من المواد في اتفاقية برن، وتمشيا مع المادة 44.2 من اتفاق تريبس، يوافق الأعضاء على وضع تقييدات مناسبة على سبل الانتصاف المتعلقة بانتهاك المصنفات في الظروف التالية". وذكروا ما نصه "نسخ المقالات لأغراض الاستخدام من قبل الطلاب في أداء مهامهم في الفصول الدراسية"، و"عمل نُسخ من الكتب والمصنفات الأخرى التي يستخدمها الطلاب والمعلمون، عندما تكون الأسعار المفروضة على المصنفات لا يمكن أن تتحملها المؤسسة التعليمية ولا الطلاب"، و"ترجمة المصنف، للأغراض التعليمية"، و"عمل نُسخ من المصنفات التي لم تعد متوفرة من الناشرين و/ أو التي لا يمكن العثور على مالكها، إذا لم تفلح الجهود المخلصة في تحديد صاحب المصنف". وقالت المجموعة الأفريقية إن هذه المادة في الجزء "ج" من الحكم، لن تطبق إلا على الأعضاء الذين يُعتبرون من البلدان النامية، بما يتفق مع الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتساءل الممثل هل يمكن للبروفيسور سينغ التفكير في هذا النوع من الصياغة؟

204. وذكر الرئيس أنه نظرا لأن الممثل يخاطب البروفيسور سينغ، فإن الأمر متروك له فيما إذا كان يريد التعليق على البيان أم لا. وترك الأمر للبروفيسور من أجل حدوث حوار جيد حول الموضوع.

205. وذكر البروفيسور سينغ أنه يود أن يتفحص لغة ذلك مرة أخرى. وقال إنه أولا، سيسأل نفسه عما إذا كان الحكم المعني يستوعب جميع فئات الأنشطة التعليمية الستة على الأقل التي تم تناولها في الدراسة السابقة ويشملها. وإذا كان مجرد نسخ للأغراض التعليمية، قد لا يكون ذلك كافيا. وأشار إلى أنهم قد تحدثوا عن عروض الأداء التعليمية والبث التعليمي. ورأى أن الشيء الآخر الذي يجب الانتباه إليه هو أن التعليم مفتوح. وذكر أنه مثلما شرح، اليوم، فمن الصعب على مؤسسة للتعليم العالي أن تنقل المعرفة عن الأمن السيبراني والقرصنة للطلاب. وهذا شيء لم يكن متصورا قبل خمس أو عشر سنوات، وليس من السهل احتواؤه في أي فئة من الفئات المتعلقة بالاستنساخ والاتصالات. ومن المفيد التفكير في الطبيعة المرنة للتعليم وما إذا كان لديهم شيء يمكن أن ينصف حقيقة أن التعليم مفتوح تماما، ولكنه شديد الأهمية. وتُعد هذه فرصة لهم للنهوض بالبشرية عن طريق نقل المعرفة لأطفالهم. ونتيجة لذلك، هناك شيء جدير بالاعتبار يتمثل في محاولة تجسيد الطبيعة المفتوحة والمرنة للتعليم التربوي بلغة دولية واضحة ولا لبس فيها. وأعرب عن أمله في أن يكون ذلك قد شجع الممثل على التفكير، حيث أن هذه الممارسة الخاصة منحته هو بالفعل القدرة على التفكير فيما يتعلق بكيفية القيام بممارسة شاقة.

206. وسأل ممثل الرابطة الدولية للتعليم عما إذا كان البروفيسور سينغ قد وجد أحكاما في التشريعات التي استعرضها، تقيد مسؤولية حق المؤلف، مع إشارة محددة إلى المعلمين والطلاب؟ وهل رأى الاتجاهات الحديثة في دمج أحكام المسؤولية في تشريعات حق المؤلف الوطنية؟

207. وذكر البروفيسور سينغ أنه من حيث تقييد المسؤولية بشأن حق المؤلف وتبعاته للمدرسين والطلاب، فإنه لا يتذكر أي شيء محدد بشأن ذلك، وإن أقرب حكم يمكن أن يفكر فيه سيكون متعلقا بالأحكام ذات الصلة بالأضرار القانونية. وقال إنه في هذه الدراسة، قد أشار إلى أحكام الأضرار القانونية لأنواع معينة من الأنشطة التعليمية، والتي تقع ضمن عمل المعلمين أو الطلاب. وفيما يتعلق بالتكامل، وبعبارة أخرى التنسيق، لم ير أي شيء محدد في هذه الناحية، على الرغم من أن لديهم مثالا لاتفاق بانغي وتوجيهات حق المؤلف للاتحاد الأوروبي، التي تُعد أمثلة على التنسيق. وأشار إلى وجود تنسيق هناك، إذا كان هذا هو ما يشير إليه الممثل. ومع ذلك، ذكر أنه ليس على علم بالتنسيق للأنشطة التعليمية على وجه التحديد.

208. وذكر ممثل الرابطة الدولية للناشرين (IPA) أن توضيحات البروفيسور سينغ والنقاط المتعلقة بتدابير الحماية التكنولوجية والتجاوز التعاقدي مثيرة للاهتمام من منظور صاحب الحق. وفي قطاع النشر، تُعد الآليات المختلفة التي تم تطويرها حول العالم للتوفيق بين التوتر المحتمل بين الاستثناءات والتدابير التكنولوجية هي النهج الأفضل بكثير من التحايل على المساعدة الذاتية، والذي يتضمن في كثير من الأحيان أدوات يتم تطويرها أيضا لأغراض غير قانونية. وقد يكون صحيحا أن بعض هذه الإجراءات تكون مرهقة أكثر في بعض البلدان عنها في بلدان أخرى، غالبا بسبب التقاليد القانونية المحلية. ومع ذلك، في كثير منها، قامت الدول الأعضاء بتصميم ما يسمى آليات التدخل. وهذا شيء لا يتم تنسيقه، حتى على مستوى الاتحاد الأوروبي، على الرغم من وجود حكم في المادة 6.4 من التوجيه. وأشار إلى أن العديد من الآليات تشتمل على التوعية، ونادرا ما تُستخدم في تجربتهم. وسأل قائلا: هل هذا يتفق مع النتائج التي توصل إليها؟ ألن تكون التوعية كخطوة أولى أكثر تفضيلا؟ ويُعد هذا سؤالا أولا. وفيما يتعلق بمسألة التجاوز التعاقدي أو الحظر المفروض على التجاوز التعاقدي، فإنهم يرون أن ذلك اتجاه مؤسف في التقييدات المفروضة على حرية التعاقد، ولا يوافقون حقا على نتائج البروفيسور هارجريفز. إنهم يرون أن تلك الأحكام تقوض حلول الترخيص. وذكر الممثل قوانين في المملكة المتحدة، غير أن تلك القوانين تتضمن أيضا أحكاما تدعو إلى اتفاقات الترخيص، في الحالات التي لا ينطبق فيها الاستثناء. ويمكن أن يكون هناك توتر. ومع ذلك، يمكن في كثير من الأحيان تصميم حلول ترخيص وفقا لحالات واستخدامات ومشكلات محددة. وسأل قائلا: هل أظهرت النتائج التي توصل إليها أنه ينبغي تشجيع هذه الأنواع من الحلول؟

209. وذكر الرئيس أن الأسئلة التي طُرحت هي بالأساس أسئلة تتعلق بالسياسات، وللبروفيسور سينغ الحرية في تناولها بأي طريقة يراها مناسبة.

210. وذكر البروفيسور سينغ أنه فيما يتعلق بملاحظة أن آلية المساعدة الذاتية لا يمكن أن تكون نهجا جيدا، مثل النهج الذي يقدم فيه أصحاب الحقوق للمؤسسات التعليمية الحلول المناسبة لتجاوز حماية التكنولوجيا، فإنه يفهم تماما القلق الموجود هناك. وأشار إلى أنه في البيئة الرقمية من السهل فعلا أن يتم على نطاق واسع نشر وقرصنة أي مصنف غير مشمول بالحماية بموجب حق المؤلف، وفي بعض الأحيان يكون لهذا عواقب وخيمة على الناشرين والمؤلفين المعنيين. وتتمثل النقطة التي طرحها حول هذا النهج في أن الناشرين يجب أن يحاولوا حقا إيجاد آليات، أو ما أسماه فتح الآليات الرئيسية، أو آليات الباب الخلفي، للسماح للمؤسسات التعليمية بالوصول إلى هذه المصنفات للأغراض التعليمية. ومع ذلك، أضاف أيضا أنه كان هناك تغير في هذا النهج تحديدا. وأشار إلى أن آلية الباب الخلفي من شأنها أن تتعرض لمضايقة مجتمع علوم الكمبيوتر. وفي اللحظة التي يتم فيها تصميم آلية أمنية ذات باب خلفي، فإنها في الواقع تكون مفيدة بنفس قدر عدم وجود آلية أمنية. وتسبب الجدل الأخير بين تيم كوك ومكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI)، فيما يتعلق بباب خلفي محتمل يمكن تنفيذه على آلية آبل آيفون، في حدوث تداعيات على المناقشات التي تجري في الوقت الحالي. وتساءل قائلا: إذا كان لديهم آلية باب خلفي مستخدمة لكي تصل المؤسسات التعليمية إلى المصنف لأغراض تعليمية، فأين يصل الأمر بالناشرين فيما يتعلق بتأمين عملهم؟ وأشار إلى أن وجود سياسة مطبقة يمثل وحده نصف التحليل. أما النصف الأكبر الآخر من التحليل فإنه يمكن فيما يسعون إلى تحقيقه، من خلال توفير الأمن للمحتويات التي يسعون إلى إتاحتها. ويُعد هذا سؤالا صعبا للغاية وليس هناك حل سهل له. وفيما يتعلق بالنقطة الثانية التي أثارها الممثل بشأن الحقوق التعاقدية، أشار إلى أن هذا هو الاستثناء في الوقت الحالي. وقد اعتمدته أقلية من الدول الأعضاء في الويبو. وبالإضافة إلى ذلك، ربما لم يتم التطرق إليه بقدر الوضوح الذي كان ينبغي أن يكون في رده، ولكن أحد الأهداف المنشودة في إطار الحق التعاقدي يتمثل في تشجيع مقدمي المحتوى على تقديم تراخيص تعاقدية بالفعل لتحسين التقييدات والاستثناءات. وبعبارة أخرى، يضعون المعيار أو خط الأساس للمفاوضات. وتُعتبر النقطة التي قد يؤثر فيها الحق التعاقدي على مرونة التفاوض نقطة جيدة. وفي الوقت نفسه، إذا أنجز الحق التعاقدي عمله في سوق حرة، فينبغي أن يكون هدفه هو ضمان زيادة الوصول إلى المحتوى، بأسعار مناسبة. وفيما يتعلق بالتفكير النابع من السياسة العامة الذي يمكن وراء تقرير هارجريفز، أشار إلى أنه لن يتجاهل التقرير. وأوضح أنه يدرك أنه كلما أيدي مزودي المحتوى. ومع ذلك، فإنها فرصة لمزودي المحتوى للارتقاء إلى مستوى الحدث، بحيث يمكن التوصل على نقطة وسط بين خط الأساس الذي وضعته التقييدات والاستثناءات واحتياجات المؤسسات التعليمية.

211. وقال ممثل التحالف من أجل حقوق الملكية الفكرية إنه تحدث أيضا باسم كلية الدراسات الإعلامية في مركز بحوث السياسات الإعلامية بجامعة ويسكونسن في ميلووكي، أحد أحدث المراقبين في لجنة حق المؤلف. كما تحدث كعضو في المجتمع الأوسع لمعلمي المكتبات والمحفوظات وأمناء المتاحف وتكنولوجيا المعلومات، الذين يشكلون جزءا من حركة آيسكول. وهي موجودة في العشرات من البلدان وفي 100 جامعة في جميع أنحاء العالم. وأشار إلى أن فرص التعليم الرقمي عبر الإنترنت الحالية تعني أن المعرفة بالفعل تمثل سلعة عالمية. وأشار إلى أن حقيقة وجود طلاب يدرسون على يديه بشكل روتيني من أماكن مختلفة في جميع القارات تشهد على هذا الواقع. وسأل البروفيسور سينغ عما إذا كان يرى، من وجهة نظر استراتيجية وطنية للملكية الفكرية، أن التقييدات والاستثناءات الحالية كافية لدعم الفرص المتاحة عبر الحدود بين المؤسسات التعليمية في العالم، والمعلمين والدارسين، بما في ذلك المتعلمين الذاتيين، على نحو ما ذكره في وقت سابق.

212. وذكر البروفيسور سينغ أنه للأسف ليس لديه أي حلول سهلة. واشار إلى أن تبادل المحتوى عبر الحدود مسألة معقدة. ويجب أن تكون نقطة انطلاق خط الأساس للأغراض التعليمية هي طبيعة المصنف الذي يسعون إلى تبادله. واستنبط بعض المقارنات من دراساته حول قانون تكنولوجيا المعلومات. وقال إن أنجح تبادل تم عبر الحدود للمحتوى هو الحركة المفتوحة المصدر. إنها أتاحت للمساهمين في جميع أنحاء العالم تبادل التعبير عن الآراء والأفكار والمعلومات المتعلقة بإنشاء منصة مفتوحة المصدر للبرمجيات. وبالشروط الحالية، فإن هذا يتمثل في العمل بقدر قليل من المخاوف بشأن تقييدات حق المؤلف في جميع أنحاء العالم. ولقد كان ذلك ممكنا بسبب طبيعة المحتوى الذي تم تبادله واستعداد المساهمين للعمل نحو إنشاء منصة مشتركة. ورأى أن دور القانون هناك يمثل جزءا فقط من حل المشكلة. ويجب أن يكون الحل الآخر للمشكلة هو إتاحة

المحتوى الموجود في الملك العام أو الخالي من أي هياكل ترخيص. وقال إنه في المثال المفتوح المصدر، ومن خلال تطوير نظام تشغيل كامل، مع رمز خالٍ من هياكل قانون البراءات وقانون حق المؤلف، يتمكن المجتمع المنخرط في الحركة من أجل تطوير أنظمة التشغيل من الازدهار. وأعرب عن عدم اعتقاده بأن وضع القوانين في مكانها سيكون نهاية المطاف. وأوضح أنه يعلم أن الكثير من المؤسسات الأكاديمية تعمل حاليا على منصة مفتوحة الوصول، وتحاول إتاحة الوصول المجاني للمحتوى الأكاديمي للطلاب والأكاديميين على حد سواء. وهنا يكمن ما يسعون إلى تحقيقه. وقال إن عليهم امتلاك محتوى يكون متاحا بسهولة ومجانا مع القليل من تقييدات الترخيص، إن وجدت. وبالإضافة إلى ذلك، فإنهم بحاجة إلى قوانين تدعمهم. ويتعين على كليهما أن يسيرا جنبا إلى جنب لكي ينجح مخطط الأشياء بأكمله.

213. وذكرت ممثلة المشاع الإبداعي (CC) أن لديها سؤالين. أولا وفقا للدراسة التي أجراها البروفيسور، هناك عدد قليل جدا من الأحكام التي تُمكّن تحديدا من تكييف المصنف في سياق الأداء التمثيلي. فهل يعني ذلك أن تكييف المصنفات الأدبية والدرامية لغرض أداء مسرحية في الفصل، كجزء من مسرح أو فصل دراما أو حدث مدرسي ليس مسموحا به من قبل أغلبية الدول الأعضاء في الويبو؟ وسألت عما إذا كانت فهمت الجدول "1" بشكل صحيح؟ وكان السؤال الثاني أكبر. لقد أشار البروفيسور إلى الاتجاه نحو الموارد التعليمية المفتوحة، حيث تُنفق الجامعات والمقاطعات التعليمية ووزارات التعليم الأموال في مواد مرخّصة بشكل مفتوح، لذا يمكن أن يكون هناك تدفق عبر الحدود دون الاهتمام بقوانين حق المؤلف المختلفة التي تقيد ذلك. ومع ذلك، حتى هناك فإنهم رأوا أن المواد التعليمية يجب أن تشير إلى المحتوى الموجود من أجل تدريس التاريخ وتدريس الدراسات النقدية. فهل هناك تقييدات واستثناءات خاصة في التعليم مفيدة بشكل خاص للتنسيق، أم لأن يكون هناك معايير دنيا لتمكين التعاون عبر الحدود، حتى بالنسبة للأشياء التي هي في الأساس موارد مفتوحة؟

214. وذكر البروفيسور سينغ أن فهم الممثلة للجدول صحيح. فهناك عدد قليل جدا من الأحكام التي تسمح بتعديلات الأداء التمثيلي. وفيما يتعلق بالسؤال الثاني، قال إنهم ينظرون إلى ما أسماه مشكلة المستوى الثاني، في مقابل مشكلة مستوى الأول. وأوضح أن مشكلة المستوى الأول هي تلك التي تحدث عنها سابقا، حيث يمكن بشكل عام مشاركة المحتوى غير المرخّص عبر الحدود. ومع ذلك، يمكن أن يكون المحتوى في حد ذاته إشارات مرجعية إلى محتوى مشمول بحماية حق المؤلف. وبقدر ما يؤدي غياب الولاية القضائية إلى اتباع نهج دقيق إلى حد ما بالنسبة للاقتباسات أو التعديلات، فإنها ستتجاوز مشكلة المستوى الثاني. وبمجرد تجاوزها مشكلة المستوى الثاني، يتم حل مشكلة المستوى الأول بالطريقة التي ناقشها. وسواء كانوا بحاجة إلى البحث عن القوانين تسمح فعلا بإنشاء هذا المحتوى، الذي يكون خاليا من تقييدات حق المؤلف، فإنه في الواقع أمر يدور حوله كل النقاش. ويتمثل هذا في ما إذا كانوا يعتقدون أن التقييدات والاستثناءات القائمة في جميع أنحاء العالم مرنة بما فيه الكفاية للسماح للمعلمين أمثال البروفيسور بإنشاء محتوى، يمكنهم بعد ذلك مشاركته مع بقية المجتمع. وقال إنه كمعلم، يحاول أن يبحث بوعي عن مشكلة كبيرة وأن يمر بها، ليقوم بتوريد مجرد صور في الملك العام أو المشاع الإبداعي. وإنه لقرار فعال وحكيم من جانب المعلمين أنفسهم أن يظلوا على دراية بالتقييدات المحتملة التي يمكن أن يضعها حق المؤلف على إمكانية الوصول إلى المحتوى، وأن يعملوا على هذا الأساس، لضمان أن يكون المحتوى الخاص بهم متاحا مجانا ويمكن الوصول إليها عبر الحدود. وأشار إلى هذا هو حل المستوى الثاني من جانبه لهذه المشكلة التي ذكرها الممثل.

215. وتحدث ممثل إنوفارت عن تجربته الشخصية. فقبل خمسة عشر عاما، كان يعمل مستشارا عاما لأحد الوزراء في بلد نام. وجاء شخص إلى مكتبه وقال إن لديهم فكرة رائعة. فإنهم بصدد إنشاء بوابة موقع على شبكة الإنترنت، تضم المواد التعليمية التي وضعتها وزارات التربية والتعليم من مختلف البلدان. وسيقومون بتحميل المواد ثم سيقومون، على الصعيد الدولي، بتبادل المصنف وتنزيله في بلدان أخرى لهذا الغرض. وبمجرد أن بدأ النظر في قوانين حق المؤلف في البلدان، رأى الفرق بين الأحكام، فيما يتعلق بنطاق حقوق الاقتباس. ووجد أن للاقتباسات في كل بلد نطاق مختلف، فعلى سبيل المثال يسمح لهم بعضها باستخدام الصور، في حين أن البعض لا يسمح باستخدام الصور. وهذا يعني أنه ليس لديهم أي يقين قانوني بأن ما سيفعلونه سيكون تبادلا قانونيا للمصنفات، حتى لو كانت مصنفاتهم في تلك البلدان الأخرى قانونية. وبوصفهم محامين، قرروا إغلاق المشروع. وسأل الممثل قائلا: بعد خمسة عشر عاما، ما رأي البروفيسور سنغ؟ هل سيقول إنه

سيكون من الممكن القيام بذلك مع النظام الحالي، أو أنهم يحتاجون إلى القيام بشيء ما لتنسيق الاستثناءات والتقييدات المفروضة على الاقتباس فيما يتعلق بالتعليم؟

216. وقال البروفيسور سينغ إن سؤال الممثل ذكّره بلعبة كمبيوتر لعبها من قبل، حيث يرتفع فيها مستوى الصعوبة مع كل سؤال. وإن مستوى الصعوبة في هذا السؤال قريب من الحد الأقصى. لقد أثار قضايا معقدة للغاية بشأن قانون حق المؤلف، فيما يتعلق بالقانون الذي يحكم المصنف ذاته الذي يسعى هو إلى إتاحته على المستوى الدولي. وإذا كانت قاعدة بلد المنشأ مطبقة، وأنه على ثقة من أن قاعدة بلد المنشأ في بلد المصنف الذي أبدعه المعلم تشمل الاقتباسات والمجموعات، فيمكنه أن يثق بأن بلد المنشأ لن ترى أن هناك أي انتهاك لحق المؤلف وبالتالي، فإن العوائق التي تحول دون تعميم العمل في جميع أنحاء العالم ستقل بدرجة كبيرة. ورأى البروفيسور أنه إذا كانت جميع الولايات القضائية تطبقت قاعدة بلد المنشأ، من حيث معالجة قضايا انتهاك حق المؤلف، فإن ذلك يُعد أحد الأساليب التي يجب اعتمادها. وقال إن النهج الآخر الذي يتعين اعتماده هو النهج الذي اعتمده، والذي يهدف إلى البحث عن موارد بديلة، ولا يوجد فيه تقييدات على حق المؤلف أو تقييدات أقل على حق المؤلف مثل الملك العام أو المشاع الإبداعي. وأشار إلى أنه صادف هذا السؤال كثيرا من زملائه في كلية الحقوق، في جميع الأماكن. وقد سألوه نفس السؤال الذي طرحه الممثل، وهو كيف يمكنهم التأكد من أن بوسعهم استخدام المصنفات المشمولة بحق المؤلف كموارد للتعليم؟ وأشار إلى أن رده يكون دائما بسيطا جدا. فدائما ما يقول لهم إن الأولوية يجب أن تكون دائما المشاع الإبداعي والتراخيص التي يمكن الحصول عليها بحرية، أو الموارد عديمة الترخيص. وأشار إلى أن الموارد التعليمية متاحة بحرية في الوقت الحاضر. وإذا تمكنوا من العثور على تلك الموارد يمكنهم التعامل مع العديد من هذه المخاوف. وقال إنه يعلم أن الأمر لا يبدو وكأنه حل من نوع ما، ولكن بالنسبة للأكاديمي، فإن ذلك عملي جدا حقا. وسوف تختلف من تخصص إلى تخصص. في بعض التخصصات يكون من الأسهل الوصول إلى الملك العام أو الموارد المرخصة، على سبيل المثال في العلوم. وفي التخصصات الأخرى، مثل العلوم الإنسانية والموسيقى والفن، قد يكون الأمر أكثر صعوبة ويتنازل عن هذه النقطة تحديدا.

217. وذكرت ممثلة شبكة المعلومات الإلكترونية للمكتبات (eIFL.net) أن سؤالها يتعلق بشروط العقد، والتي ورد ذكرها بضع مرات في المداخلات. وقالت إنه في دراسته، حدد عددا من الدول، عبر مناطق متنوعة تماما، لديها أحكام لتجاوز التعاقد. وتساءلت قائلة: كم من هذه الأحكام تم سنها مؤخرا؟ وهل رأى اتجاها في هذا المجال؟ وأشارت إلى أنهم في اليوم السابق، أثناء عرض البروفيسور كروز للدراسة المحدَّثة عن المكتبات ودور المحفوظات، وجدوا أن هناك أحكاما سُنت مؤخرا في العديد من البلدان. وفي الآونة الأخيرة، هناك اقتراح توجيهي للاتحاد الأوروبي بأن تنفيذ معاهدة مراكش يحمي من التجاوز. ورأوا أن هذا موضوع مهم وجدير بمزيد من البحث من جانب اللجنة. ويسعى إلى تمكين المستخدمين من الاستفادة من الاستثناءات الواردة في قانون حق المؤلف. ويُعد ملائما للغاية للوصول إلى الموارد الرقمية، عبر جميع قطاعات التقييدات والاستثناءات.

218. وقال البروفيسور سينغ إنه، وكما أوضح من قبل، لم يقم بدراسة طولانية. ومع ذلك، فمن الانطباعات الأولى يبدو هذا وكأنه اتجاه حديث نسبيا. وأعرب عن أمله في أن ذلك يجيب على هذا السؤال.

219. واختتم الرئيس جلسة الأسئلة والأجوبة. وذكر أن أولئك الذين لديهم أسئلة معلقة لديهم الحرية في التعامل مع البروفيسور سينغ. ووجّه الشكر إلى البروفيسور سينغ على العرض الذي قدمه.

220. وافتتح الرئيس باب المناقشات بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة المتاحف. وأشار إلى أنه خلال الدورة السابقة للجنة حق المؤلف، أوصت اللجنة بمواصلة جمع البيانات حول هذا الموضوع. وبناء على هذا الطلب، طلبت الأمانة من السيد بينوا مولر القيام بهذا العمل. وسيحدد السيد مولر أهم التحديات الدولية التي تواجهها المتاحف.

221. وقال السيد مولر إنه سعيد لأنه قدم تقريره المرحلي عن التقييدات والاستثناءات لفائدة المتاحف. وكما ورد، فقد كان تقريرا مرحليا وكانوا في مرحلة أولية. وسيقدم السيد مولر الأسلوب والمنهجية، بالإضافة إلى بعض النتائج والأفكار الأولية. ومع ذلك، كان البحث يمثل عملا لا يزال يتم تطويره. وضمن هذا التقرير، قاموا بتطوير جدولا يظهر القيود والاستثناءات التي تنطبق على المهام والأنشطة الرئيسية للمتاحف، بالإضافة إلى تجميع الأدبيات والسوابق القانونية ذات الصلة. وعندما قال "نحن"، أوضح أن العمل يجري بالتعاون الوثيق مع باحث يعمل في جنيف، وكان في الأصل من أذربيجان وأمانة الويبو. وكان الهدف الأساسي للبحث هو التوصل لحقائق ومعلومات حول ممارسات المتاحف، بالإضافة إلى التحديات التي تتعلق بالتقييدات والاستثناءات. فقد ركز نطاق البحث على الأعمال المحمية. وعندما قالوا المصنفات المحمية، فإنهم قصدوا المصنفات المحمية بموجب حق المؤلف و/أو الحقوق ذات الصلة. ومع ذلك فهم يدركون تماما أنه قد تكون هناك آثار مترتبة على الثقافة الأوسع، واللوائح والتشريعات التراثية في مجال الحفاظ على التراث الثقافي، أو عندما تمثل إحدى الأشياء الموجودة في المتحف تعبيرا عن التعبير الثقافي التقليدي أو المعارف التقليدية. وفي تلك الحالات، قد تكون هناك قواعد محددة قابلة للتطبيق ويمكن أن تكون هناك بعض الآثار الأخرى لحقوق الملكية الفكرية. فعلى سبيل المثال، متحف التصميمات سيكون به أشياء تحميها التصاميم. وفي متحف السيارات، قد تكون هناك علامات تجارية تحمي هذه العناصر، والمتحف نفسه قد يكون له علامة تجارية. وقد يعرض متحف العلوم اختراعات قد تكون محمية أو غير محمية ببراءة اختراع. وقد كانوا على علم بذلك، لكنهم لم ينظروا إلى تلك المجالات. وقد ركزوا على حق المؤلف والحقوق المجاورة للمصنفات المحمية. وفي نفس الوقت، فقد كانوا يبحثون، على الأقل كنقطة بداية، في جميع أنواع المتاحف في جميع أنحاء العالم، وفي كافة أنشطة المتاحف، ونظموها في ثلاث مجموعات كبيرة. الأولى هي الحفاظ والثانية النفاذ والثالثة الاستغلال. وقاموا باتخاذ خطوة أولى تتمثل في إجراء بحوث مكتبية، بما في ذلك الرجوع إلى دراسة عام 2015 بشأن القيود المفروضة على حق المؤلف والاستثناءات للمتاحف، الوثيقة SCCR / 30/2، من تأليف جان فرانسوا كانات ولوسي جيبولت، وكذلك دراسة البروفيسور كرو حول قيود واستثناءات حقوق المؤلف لمصلحة المكتبات ودور المحفوظات. وكانوا يبحثون في الأدبيات والتشريعات والسوابق القانونية وغيرها من مصادر المعلومات، مثل مواقع المتاحف على شبكة الإنترنت. وبالتوازي مع هذا البحث المكتبي، كانوا يجرون مقابلات مع المتاحف وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين. ونظرا لوجود مجموعة واسعة جدا من أنواع المتاحف، كانوا يحاولون تصنيف المتاحف. وكانوا يحاولون القيام بذلك بالنظر إليها من زاويتين مختلفتين. الأولى هي الطريقة التي يتم تمويل المتاحف بها، وهيكلها القانوني. وكانت هناك متاحف عامة بالكامل، والبعض الآخر كانت متاحف خاصة، والعديد منها في مكان ما في الوسط. ومع ذلك، فقد وجدوا أن المتاحف تتشارك في مهمة أساسية مشتركة هي الحفاظ على مجموعات المقتنيات وعرضها. وبالطبع، أن بعض هذه الأعمال كانت محمية بموجب حقوق المؤلف. ومع ذلك، لم تكن كلها محمية. وكان هناك جانب يتعلق بالبحث في أنواع المتاحف المختلفة. أما الآخر فكان يبحث أكثر في ما تحتفظ به المتاحف ضمن مجموعاتها، والتاريخ الذي تم فيه إنتاج تلك العناصر، لأن حقوق المؤلف لها فترة حماية. ومع ذلك، في حالة بحثهم في فن ما قبل التاريخ، فمن الواضح أن هذه المواد لن تكون محمية بموجب حقوق المؤلف، فهي على الأقل ليست محمية بحقوق اقتصادية. على الجانب الآخر، عند النظر إلى متاحف الفن المعاصر، يمكن للمرء أن يفترض أن معظم، إن لم يكن جميع المواد في هذه المجموعة، ستكون محمية بموجب حق المؤلف. مرة أخرى، لم يكن الوضع محددا بدقة. فستكون العديد من المتاحف في مكان ما في الوسط، حيث يوجد بها بعض العناصر المحمية بموجب حق المؤلف والحقوق المجاورة، والبعض الآخر غير محمية. وكان هناك جانب آخر هو أنواع الأعمال التي تقع ضمن فئة الأعمال التي احتفظت بالعناصر المحمية بموجب حقوق المؤلف. وإذا كانت في صورة لوحة أو رسم أو نحت أو صور فوتوغرافية أو فيديوهات أو تثبيت، بالطبع، لن يكون وضعها كذلك من حيث آثار حقوق المؤلف. وبالنظر إلى الدراستين، الأولى حول المتاحف التي قام بها كانات وجيبولت، والأخرى التي قام بها البروفيسور كرو، نجد أنهما تضمنتا بالفعل بعض الحقائق المثيرة للاهتمام. وخلصت دراسة كانات وجيبولت إلى أنه من بين البلدان الـ 188 التي شملتها الدراسة الاستقصائية، كان لدى 45 بلدا منها قيودا واستثناءات محددة للمتاحف. وقد أشارت الدراسات التي أجراها البروفيسور كروز على 191 دولة شملها الاستطلاع، أن هناك 161 دولة منها بها استثناءات للمكتبات ودور المحفوظات، ومن بينها العديد من الدول التي كان بها قيود واستثناءات تنطبق أيضا على المتاحف. وبالنظر إلى ما كانت عليه التقييدات والاستثناءات، أشاروا إلى أن معظمها كان في مجال الحفظ والبحوث التربوية وأغراض العلاج

الخاصة والأعمال غير المتاحة وغير المنشورة والمصنفات اليتيمة والمعارض والكتالوجات أو الأشخاص ذوي الإعاقة. ومع ذلك، لم يكن ذلك ملخصا شاملا تماما. ويجب على المرء أن يضع في اعتباره أن التقييدات والاستثناءات الأخرى أو العامة، بما في ذلك التقييدات والاستثناءات المتعلقة بالبحوث التعليمية والأغراض الخاصة، قد تكون ذات صلة أيضا. وقد بين لهم ذلك بالفعل أن الحلول الوطنية تتباين بدرجة كبيرة. وكانوا قد سمعوا من الأستاذ كرو، فيما يتعلق بالمكتبات ودور المحفوظات، والبروفيسور سينج فيما يتعلق بالمؤسسات التعليمية والبحثية. وكان هذا هو الحال بالنسبة للمتاحف. كما أشاروا إلى أن ما يقرب من ثلاثة أرباع الدول الأعضاء ليس لديهم استثناءات محددة للمتاحف. ونتيجة لذلك، أدى ذلك إلى طرح تساؤل وهو: كيف كان يسير العمل في تلك البلدان؟ وللحصول على صورة كاملة عن الوضع، كانوا يبحثون أيضا عن حلول بديلة، بما في ذلك الترخيص الفردي والجماعي، والتي لعبت في بعض البلدان دورا هاما للغاية فيما يتعلق بأنشطة المتاحف. ولاحظوا أن هناك بالفعل بعض التداخل بين المكتبات ودور المحفوظات من جهة والمتاحف من جهة أخرى، ولكن كانت هناك أيضا قضايا متميزة. ومن بين الأسباب البسيطة جدا وراء أن الوضع قد يكون مختلفا بالنسبة للمتاحف هو أن المتاحف عادة ما تحتفظ بنسخ أصلية في مجموعاتها. ونتيجة لذلك، لم تكن آثار حقوق المؤلف متماثلة تماما كما هو الحال عند التعامل مع نُسَخ المصنفات. ومن الأهمية بمكان أيضا أن المتاحف غالبا ما كانت تمتلك حقوقا أو تديرها بنفسها. وفي بعض الأحيان كان هناك مزيج من استخدام الاستثناءات لإنتاج تلك الأعمال ثم استغلال تلك الأعمال التي تمتلكها المتاحف لتحقيق أهدافها الخاصة. وفي بعض الأحيان كانت هناك ترتيبات مع أطراف ثالثة استغلت تلك الأعمال بصورة تجارية. ونتيجة لذلك، أدى ذلك إلى إجراء مقابلات ومواصلة أبحاثهم لفهم الممارسات والتحديات والآثار المتعلقة بالمتاحف. وفي المجموعة الأولى المتعلقة بالحفاظ على المصنفات المحمية، كانوا يبحثون في المقام الأول عن الترميم، حيث لم يكن هناك على الأرجح مجال كبير للتقييدات والاستثناءات. ومع ذلك، كانت هناك آثار واضحة تتعلق بحق المؤلف، ولا سيما الحقوق المعنوية. وكانوا أيضا يبحثون بشأن دور الحفظ. وربما كان هذا مجالا إذا امتلكت فيه الدول قيودا واستثناءات، فعادة ما كانت تلك استثناءات تنطبق على المتاحف. وكانوا يبحثون أيضا في الوثائق، والتي شملت تحديد أصحاب الحقوق وبناء المستودعات، بما في ذلك البيانات الوصفية المتعلقة بتلك الأعمال. وعند النظر في عملية النفاذ إلى الأعمال المحمية، كانوا يحاولون بالفعل دراسة ذلك من منظور مستخدمي المصنفات المحمية الموجودة في مجموعات المتاحف. كان هؤلاء المستخدمون، أولا، عبارة عن متاحف. ومع ذلك، فإذا لم يتم نقل حقوق المؤلف إلى المتاحف، قد تحتاج المتاحف في بعض الولايات القضائية إلى إذن من أصحاب الحقوق لتطبيق الاستثناء. وفي ولايات قضائية أخرى كانت هناك قيود واستثناءات لهذا الغرض. وكانوا أيضا يبحثون في نفاذ الجمهور، الذي يقوم عادة بحضور المعارض، وصناعة النسخ للاستخدام الخاص. وكان الوضع الأكثر وضوحا يتعلق بحضور الزوار لمعرض، والتقاط الصور. وكانوا يدرسون أيضا مكتبات المتاحف. فالعديد من المتاحف لديها مكتبات. بالإضافة إلى ذلك، كانوا يبحثون مسألة الأغراض التعليمية والبحثية. وكانوا يبحثون أيضا مسألة النفاذ إلى أعمال بغرض النشر، والتي يمكن القيام بها من قبل المتحف أو من قبل طرف ثالث لأغراض تجارية أخرى، مثل الإعلانات. كانوا ينظرون إلى الاتجاهات، والتي رأوها بوضوح في أجزاء كثيرة من العالم، لأن المتاحف تقدم نسخا من المصنفات الموجودة في مجموعاتها وتجعلها متاحة على الإنترنت. كانوا يبحثون أيضا تنظيم المعارض التي تتضمن مجمل أعمال الفنان. وكانت هذه حالة خاصة للغاية، ولم تتعامل معها قوانين حقوق المؤلف في العديد من البلدان سوى في بعض البلدان التي كان للمؤلفين فيها الحق في النفاذ لأعمالهم الخاصة. وفي المجموعة الثالثة المتعلقة باستغلال المصنفات المحمية، كانوا يبحثون في تذاكر الدخول. وكانت هناك عدة جوانب لهذا الأمر. بادئ ذي بدء، كانت هناك حقيقة مفادها أن المتحف يمكن أن يفرض رسوم دخول. وكان السؤال المطروح هو ما إذا كانت هناك أية آثار على حقوق المؤلف والقيود والاستثناءات. بالإضافة إلى ذلك، هناك العديد من المتاحف التي تحب وضع صورة لمصنف ما على التذكرة نفسها. وكانت هناك بعض القواعد والممارسات المحددة في هذا الصدد. وتتضمن الأنشطة الهامة للغاية للمتاحف إنتاج كتالوجات ومنشورات أخرى، في شكل ورق تقليدي. ويتصرف المتحف في بعض الأحيان كناشر. ومن بين الاتجاهات الأخرى التي بحثوا فيها أيضا قيام المتاحف ببيع نسخ عالية الجودة من العناصر الموجودة في مجموعاتها. وغالبا ما تطالب المتاحف بحقوق المؤلف بالنسبة للصورة الفوتوغرافية أو الصورة المستنسخة. ومع ذلك، كان هناك أيضا آثار للحصول على الحقوق المرتبطة بالعمل الذي تم استنساخه. ونتيجة لذلك، كانوا ينظرون أيضا إلى الكتالوجات الرقمية، التي يمكن أن تكون في الموقع على الإنترنت. وغالبا ما كانت المتاحف تحتوي على نوع تعليمي من الكتالوجات لمساعدة

الزائرين على فهم الأعمال. كما كانت بعض المتاحف تعمل على إتاحة كتالوجاتها عبر الإنترنت. وبالإضافة إلى ذلك، كانوا يبحثون في المصنفات المشتقة، فهناك على سبيل المثال ملصقات أو حتى أشياء ترويجية، والتي عادة ما تكون معروضة للبيع في متاجر المتاحف. وكان هناك اتجاه آخر يشهدونه وهو قيام العديد من المتاحف بنفسها بتنظيم جميع أنواع الفعاليات في مواقعها وهو ما كان له آثار واضحة على حقوق المؤلف. على سبيل المثال، يمكن أن يكون هناك آثار على العمل إذا تم تصويره في خلفية شيء ما يحدث في المتحف. وتتضمن الخطوات التالية مواصلة مقابلاتهم ومواصلة دراسة الأدبيات ذات الصلة. وكانوا حريصين بشكل خاص على تجميع ودراسة قانون السوابق القضائية، لأنه يعتقد أنهم يستطيعون تعلم الكثير من خلال النظر في السوابق القضائية. ومع ذلك، وكما لاحظ باحثون آخرون فقد كان ذلك أمرا صعب المنال. ودعا جميع الدول الأعضاء والمراقبين لتقديم تلك المراجع إذا كان لديهم معلومات حول قانون السوابق القضائية في بلدانهم والتي تكون ذات صلة لفهم ممارسات المتاحف والتحديات المتعلقة بالتقييدات والاستثناءات وحقوق المؤلف بشكل عام. سيكون سعيدا للغاية إذا استطاعوا تقديم تلك المراجع لهم، حتى يتمكنوا من دراسة تلك الحالات. ومن ثم سيقومون بتحليل منطقي للنتائج وتقديم تقرير خلال الدورة التالية للجنة الدائمة.

222. وأعرب الرئيس عن شكره للسيد مولر على تقريره المرحلي. وفتح الباب لتقديم التصريحات من قبل الوفود الوطنية. ونظرا لعدم وجود أسئلة من المندوبين، ومن أجل المضي قدما في المناقشات حول بنود جدول الأعمال، صرح بأنهم سيبدؤون المناقشات حول مشروع خطة العمل. وعقب الاجتماع الذي عقد مع المنسقين الإقليميين، وافقوا على إجراء المناقشات في جلسة غير رسمية. وسيحضر المنسقون الإقليميون سبعة من زملائهم. وتم الترحيب بحضور أعضاء آخرون من الوفد للجلوس في الخلف.

223. وذكرت الأمانة العامة انه سيتم توفير نفس الترتيبات التي تتعلق بملاحظة المناقشات في القاعة، بما في ذلك إتاحة الترجمة الشفوية، وإدراج النص على الشاشة. وأكدوا من جديد على ما تم الإعلان عنه في وقت سابق من الأسبوع وهو أن الأمر يخضع لعدم تبادل المعلومات حول تلك المناقشات. ويشمل ذلك عدم إسناد أي مواقف معينة إلى الأفراد أو الوفود، وعدم الإبلاغ عن أي معلومات حول ما يحدث في المناقشات غير الرسمية. وطلبوا من الجميع احترام هذا الطلب إذا كانوا يريدون البقاء في الغرفة والاستماع. وسيكون حضورهم وفقا لهذا الشرط. وكانوا يأملون أن يحترم الجميع ذلك، بما في ذلك عدم استخدام أي وسائل تواصل اجتماعي أو وسائل أخرى لتوزيع المعلومات المتعلقة بالمناقشات.

224. ورحب الرئيس بالوفود مرة أخرى في الجلسة العامة. ولخص ما ناقشوه خلال الجلسة غير الرسمية، من أجل الزملاء الذين لم يحضروها. ثم سيقوم بفتح الباب للتعليق. أولا، ذكر أنه خلال الدورة السابقة للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، تم منح الولاية إلى الأمانة لوضع مشروع خطة عمل للبندين 6 و 7 من جدول الأعمال. ولكي نكون منصفين، فإن الأمانة لم تتلق إرشادات مفصلة للغاية. وقد بذلت الأمانة قصارى جهدها للتوصل إلى مشروع خطة، وهو ما ظهر في الوثيقة SCCR / 35/9. وقالت دولتان من الدول الأعضاء إنه لم يكن هناك وقت كافٍ للنظر في مشروع خطة العمل بصورة كاملة. وقد تم استقبال هذا التعليق استقبالا جيدا من جانب الأمانة، وكذلك الرئيس. وفي الوقت نفسه، اتفق الجميع على أن مشروع خطة العمل يشكل أساسا جيدا للمناقشات. وفيما يتعلق بهذه المذكرة، تحدثوا عما يمكنهم فعله بعد ذلك. وكان الاتفاق خلال الجلسة غير الرسمية هو أن الرئيس سيقوم بدور أكثر نشاطا في صياغة مشروع خطة العمل، على أساس أنه في أثناء وضع هذا المشروع أرادت الدول الأعضاء أن يكون عمليا وفعالا وغير مزدوجا. وينبغي ألا يحكم مسبقا على أي نتائج معيارية، ولكن ينبغي أن يفي بالولاية التي منحت لهم. كما ناقشوا عددا من الخطط. وكان معظم الناس مرنين بهذه الشأن. وقد قدمت دولة من الدول الأعضاء مساهمة مفيدة للغاية فيما يتعلق بمضمون ذلك. ويبدو أن هناك مرونة تجاه صياغة خطتين فقط. ومع ذلك، وتمشيا مع الولاية الممنوحة للأمانة خلال الدورة السابقة للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، كانت هناك بعض العناصر التي ذكرها الناس. وذكر عدد قليل من المجموعات والوفود أن الدراسة المتعلقة بالتصنيف أو الحلقات الدراسية الإقليمية أو إنشاء مجموعة من الخبراء كانت مفيدة. وكان هناك عدد من الوفود التي لاحظت أيضا أن عدم وجود خطة عمل في الاجتماع الحالي لا يعني أن عمل الأمانة لم يستمر. وبعد الإشارة إلى ذلك، ولكي نكون

منصفين للأمانة العامة، فإنه إذا لم تتم الموافقة على خطط العمل، لن يكونوا قادرين على المضي قدما في الأمور التي تم إبرازها أو اقتراحها في خطة العمل. وذكر الرئيس أنه سيبذل قصارى جهده لطرح مشروع خطط العمل على الدول الأعضاء قبل بدء الدورة التالية بوقت كاف. ولحسن الحظ، كان ذلك في شهر مايو من العام التالي. وكان شخص ما في الغرفة قد ذكر ذلك قبل أربعة أسابيع. وكان قد تحدث عن كفاءة سنغافورة وقال إنها يمكن أن توفرها بالتأكيد قبل أربعة أسابيع مقدما. وأعرب عن شكره لنائب المدير العام للويبو والأمانة. لقد بذلوا قصارى جهدهم للنظر في كيفية تنظيم المناقشات القادمة، وتنظيم العمل بطريقة تحليلية للغاية. ونيابة عن جميع الدول الأعضاء، ذكر أنهم يشعرون بالامتنان الشديد تجاه الأمانة، لأنها أعطتهم أساسا جيدا للمناقشات. وفتح الباب لأي تعليقات من المنسقين الإقليميين.

225. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادي، وقال إنه قد أوضح بالفعل أن مجموعته تلقت مشروع خطط العمل الذي أعدته الأمانة لمناقشته. وقد تم الاتفاق على وجوب وضع خطة عمل تعكس التقدم في مناقشاتهم والعمل على الاستثناءات والتقييدات. وهم يودون إعداد مشروع قرار يعكس حقيقة أن معظم الدول الأعضاء كانت في الواقع راضية ومقدرة لمشاريع خطط العمل التي أعدتها الأمانة. وقد أجروا مناقشات حول مشروع خطط العمل. وكانت نتيجة تلك المناقشات أن يعمل الرئيس بناء على مشروع خطط العمل، والتوجيهات التي وردت في الجلسة غير الرسمية، من أجل الخروج بمزيد من مشاريع خطط العمل.

226. وأعرب وفد السنغال عن شكره للأمانة على جميع الأعمال التي أنجزت، لا سيما فيما يتعلق بالمناقشات غير الرسمية بشأن مشروع خطة العمل. وقد أدت هذه المناقشات إلى تقديم اقتراحات وتعليقات ذات صلة لاستمرار عمل اللجنة بشأن التقييدات والاستثناءات. وكما صرحت المجموعة الأفريقية، فإنها تؤيد العمل على أنماط وتصنيف مجموعة من الخبراء. ومع ذلك، ينبغي ألا يغيب عنهم ولايتهم. ورحبوا بالعمل المستقبلي بشأن هذا الموضوع في أي شكل كان.

227. وقال وفد الصين إنه يشكر الرئيس والأمانة على العمل المتعلق بمشروع خطة العمل. وقد كان العمل شاملا ومتوازنا للغاية. واتفق على استخدام مشروع خطط العمل كأساس لإجراء مزيد من المناقشات.

228. وأعرب وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه عن شكره للأمانة، وكذلك لنائب المدير العام على العمل الشاق للغاية الذي بذل في مشروع خطط العمل. كما أشاد بالرئيس بسبب الطريقة الماهرة للغاية التي أدار بها المفاوضات غير الرسمية في وقت سابق. وأعرب الوفد عن ثقته في أن ملخص الرئيس ستتم صياغته بروح مماثلة.

229. وأشار الرئيس إلى أنه في اليوم التالي سينتقلون إلى البند 8 من جدول الأعمال، "مسائل أخرى". كان لديهم عدة موضوعات مثيرة للاهتمام لمناقشتها. وكان هناك اقتراح من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي حول تحليل حقوق المؤلف المرتبطة بالبيئة الرقمية. وكان هناك أيضا اقتراح بشأن حقوق إعادة البيع من الكونغو والسنغال. بالإضافة إلى ذلك، فقد تلقوا اقتراحا جديدا من الاتحاد الروسي، فيما يتعلق بتعزيز حقوق مخرجي المسرح على المستوى الدولي، والتي يمكن العثور عليها في الوثيقة SCCR / 35/8. وفيما يتعلق بحقوق الفنانين في إعادة البيع، فإن البروفيسور جرادي من كلية براندیز الدولية للأعمال والبروفيسور فارتشي سيتواجدون خلال هذه المناقشات لتناول هذا الأمر. ثم سيتابعون الحديث عن حقوق المؤلف في البيئة الرقمية. وستكون الدكتورة جيلدا روستاما موجودة لتقديم الدراسة المتعلقة بهذا الموضوع. بعد ذلك سيكون هناك اقتراح من الاتحاد الروسي. وسيكون هناك أيضا مؤتمر بالفيديو أو مؤتمر عبر الهاتف مع البروفيسور جين جينسبرج، أحد عمالقة القانون الدولي لحقوق المؤلف، من كلية كولومبيا للقانون. وسيتبع ذلك مناقشة ملخص الرئيس.

230. واستفسر وفد إندونيسيا عما إذا كان من الممكن تقديم تعليقات خطية فيما يتعلق بالعرض التوضيحي الخاص بالمتاحف.

231. وقال الرئيس إنه يرحب دائما بقيام الدول الأعضاء بتقديم تعليقات خطية على المتاحف. كما طلب من المراقبين أن يفعلوا نفس الشيء. ولتوفير الوقت، كان عليهم الانتقال إلى المناقشة في الجلسات غير الرسمية. ومع ذلك، وكما هو الحال دائما، فقد رحب بأن يقوم الجميع بتقديم تعليقاتهم المكتوبة إلى الأمانة، بحيث تتجمع لديهم وجهات نظرهم حول الموضوعات المختلفة التي ستتم مناقشتها.

البند 8 من جدول الأعمال: مسائل أخرى

حق إعادة البيع

232. افتتح الرئيس البند 8 من جدول الأعمال، بشأن مسائل أخرى. وذكر أن هناك عدة موضوعات ستناقش في إطار هذا البند من جدول الأعمال، بما في ذلك الاقتراح المتعلق بتحليل حق المؤلف المتعلق بالبيئة الرقمية، والذي أعدته مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وكان هناك أيضا اقتراح بشأن حقوق إعادة البيع من الكونغو والسنغال، فضلا عن اقتراح جديد من الاتحاد الروسي، فيما يتعلق بتعزيز حقوق مخرجي المسرح على المستوى الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، ستنضم، في فترة ما بعد الظهر، إلى المناقشات جين جينسبرج من كلية الحقوق الكولومبية من خلال مؤتمر عبر الفيديو، للرد على أية أسئلة حول ملخص جلسة العصف الذهني للخبراء، والتي كانت الويبو قد نظمتها في أبريل.

233. وأعرب وفد كازاخستان الذي تحدث باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية عن تأييده للاقتراح المقدم من الاتحاد الروسي بشأن تعزيز حقوق مخرجي المسرح على المستوى الدولي. وكانت الأنشطة التي قام بها المدراء محددة للغاية. وشملت أعمالهم عناصر مختلفة مثل التمثيل، تنظيم العروض المسرحية، وما إلى ذلك. ويمكن نسخ العروض بالوسائل التقنية. ومن الضروري حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة الخاصة بالمخرجين، وينبغي النظر في وضع معاهدة دولية إذا كان يمكن الاتفاق على ذلك.

234. وأكد وفد جورجيا الذي تحدث باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق أن الاقتراح المتعلق بتحليل حق المؤلف المتعلق بالبيئة الرقمية مهم من حيث أنه يضمن الحماية الفعالة والملائمة لحق المؤلف في العصر الرقمي. وأحاط علما بالتقرير الأولي للدراسة عن أثر التطورات الرقمية وتطور الأطر القانونية الوطنية، وتطلع إلى تقديم عرض توضيحي بشأن الدراسة النهائية. وكرر الوفد أنه نظرا للطبيعة الواسعة للموضوع، الذي يتجاوز نطاق حماية حق المؤلف، فإنه يفضل تحديد الموضوعات الملموسة للمناقشة، بما يساعد على الاستغلال الفعال للوقت. وتطلع إلى تقديم العرض التقديمي.

235. واستفسر وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه عما إذا كان المقصود منه الإدلاء ببيانات تتعلق بالموضوعات الثلاثة التي تم ذكرها لمناقشتها.

236. وأجاب الرئيس بأنه يفضل هذا الأمر

237. وصرح وفد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بأنه يستمر في اعتقاده بأن مسألة حق المؤلف في البيئة الرقمية تستحق الانتباه والمناقشة في اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة من أجل ضمان حماية حق المؤلف بصورة أكثر كفاءة في العصر الرقمي. وفي هذا السياق أشار إلى دراسة النطاق الأولية التي تتعلق بأثر التطورات الرقمية على تطور الأطر القانونية في السنوات العشر الأخيرة والعرض التقديمي الذي قدم في الجلسة السابقة للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وتطلع الوفد إلى حضور العرض التقديمي الخاص بدراسة النطاق بعد استكمالها خلال الجلسة. وبعد الإشارة إلى ذلك، أكد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أنه من المهم ملاحظة أن تلك الموضوعات تمثل موضوعات رحبة للغاية ولا يتم تعريفها بوضوح دائما وهي لا تتعلق فقط بحق المؤلف. ونتيجة لذلك، وقبل الشروع في المناقشات يجب أن يقرروا بوضوح موضوع ملموس تتناوله المناقشات. وفيما يتعلق باقتراح وفدي السنغال والكونغو المتعلق بتضمين حق البيع في جدول أعمال

اللجنة، والذي طرح في الاجتماعات الأخيرة للجنة، عبر الوفد عن امتنانه للوفدين على اقتراحهما وعلى مبادرة عقد مؤتمر حول هذا الموضوع. وقد أولى الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة لحق إعادة البيع والذي شكل جزء من الإطار القانوني للاتحاد الأوروبي على مدى عقد من الزمان. وهي تمثل تشريعات مكرسة ومطبقة في 28 دولة من الدول الأعضاء. وقد رحب الوفد بالتقرير المرحلي المتعلق بدراسة التبعات الاقتصادية لحق إعادة البيع والذي قدمتها بروفيسورة جرادي وتطلع إلى مشاهدة العرض التوضيحي الخاص بالدراسة بعد استكمالها. وكما فعلوا في اجتماعات اللجنة السابقة وفي الجمعية العامة السابقة، فقد قام بدعم المناقشات المتعلقة بحق إعادة البيع على المستوى الدولي. وقد تمت إعادة الاقتراح الذي قدمته السنغال والكونغو والمتعلق بتضمين الموضوع في جدول أعمال اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة إلى الدورة السابعة والعشرية للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة وتم تأجيل مناقشته للدورة الحادية والثلاثين للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. ولهذا السبب يجب اعطاء أولوية لهذه المسألة إذا تم التوسع في جدول أعمال اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة لتشمل بنود إضافية في المستقبل. وفيما يتعلق باقتراح وفد الاتحاد الروسي، فقد أحاط الوفد علما بهذا الاقتراح المتعلق بتقوية حماية حقوق مخرجي المسرح على المستوى الدولي. ولأن الوثيقة قد تم الحصول عليها مؤخرا فقط، فإن الوفد يحتاج إلى مزيد من الوقت لمراجعة الاقتراح ويحتفظ بحق اتخاذ موقف تجاهها.

238. وأعاد وفد جورجيا متحدثا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق التأكيد على الأهمية الكبرى التي يوليها للاقتراح الذي تقدم به وفدي السنغال والكنغو بشأن حق إعادة البيع بالنسبة للعمل المستقبلي في اللجنة. وقد أعربت المجموعة عن شكرها للبروفيسورة جرادي على العرض التوضيحي المفصل والتقرير المرحلي الخاص بالدراسة المتعلقة بالتبعات الاقتصادية لحقوق إعادة البيع أثناء الجلسة السابقة للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. ورحب الوفد بالعرض التوضيحي الخاص بالدراسة بعد استكمالها. وأكدت المجموعة على تأييدها لتضمين البند المقترح في جدول أعمال اللجنة والذي سيؤدي إلى تبادل وجهات نظر فعال حول هذا الموضوع. وفي الوقت نفسه، أعرب الوفد عن شكره لوفد التحاد الروسي على طرحه المقترحات المتعلقة بتعزيز حماية حقوق مخرجي المسرح على المستوى الدولي. كما أحاط علما بالوثيقة وتطلع إلى عقد مناقشات حول الموضوع.

239. وصرح وفد السنغال متحدثا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية بأنه يعرب عن امتنانه لوفد الاتحاد الروسي على اقتراحه المتعلق بتعزيز حقوق مخرجي المسرح على المستوى الدولي. وقد أحاط علما بمحتوى المقترح. وبالرغم من ذلك، فقد تلقى العرض بصورة متأخرة نوعا ما مثل الوفود الأخرى التي قامت بإلقاء كلمات. ونتيجة لذلك، فإنه يود تأجيل مناقشة المقترح. وأشار إلى دراسة النطاق المتعلقة بالبيئة الرقمية وأعرب عن انتظاره باهتمام للدراسة بعد استكمالها. كما أحاط علما أيضا بالدراسة المتعلقة بالآثار الاقتصادية لحق إعادة البيع واعرب عن انتظاره باهتمام لتقديم عرض توضيحي حول هذا الموضوع.

240. وأعرب وفد الصين عن شكره لوفدي الكونغو والسنغال بالإضافة إلى وفد الاتحاد الروسي على مقترحاتهم. وصرح بأن الاقتراح الذي قدمه وفد الاتحاد الروسي يمثل مسألة مهمة للغاية. وتتم دراسة الاقتراح وهو ما سييسر مناقشة المسألة.

241. وتحدث وفد السنغال بصفته الوطنية حول حق إعادة البيع. وأشار أنه سوف يتقدم ببعض المقترحات المتعلقة بالطريقة التي يحب أن يرى بها سير المناقشات في فترة لاحقة. وعبر عن امتنانه للاهتمام الذي أبدته الدول بالموضوع. وإذا تم التوسع في جدول أعمال اللجنة يجب إعطاء الأولوية لحق إعادة البيع للأسباب التي طرحتها الوفود الأخرى. وفيما يتعلق باقتراح مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي فإنه كان اقتراحا معقولا ومشروعا للغاية وقد أثار مسائل موضوعية وهامة للغاية. وسيقوم الوفد بتقديم تعليقاته أثناء المناقشات حول الموضوع. وقد تقدم بتعليقات حول الاقتراح الذي طرحه وفد الاتحاد الروسي. ومن الواضح أن مخرجي المسرح لهم نفس الحقوق التي يتمتع بها أي شخص تتم حماية حقوقه. فالنص والصوت والإضاءة والتمثيل والأصوات والمشاهد كلها عوامل تدخل في خلق الإنتاج المسرحي. وهذا ما يجعل المسرح متميزا عن السينما. إن الأمر لا يتعلق بإخراج عمل ما. فمخرجي المسرح يقومون بإخراج عمل إبداعي ويتركوا بصماتهم على إنتاجهم المسرحي. ويمثل ذلك جزء لا يتجزأ من العمل. وبعد الإشارة إلى ذلك، فإن استبعاد مخرجي المسرح من حماية حقوق المؤلف

قد تسبب مصاعب وقد ينشأ عنها مشكلات. وبالرغم من ذلك، فإن النصوص الدولية لا تستثني بالضرورة مخرجي المسرح من الحماية التي توفرها حقوق المؤلف. وبناء عليه، كان هناك حاجة إلى المزيد من المعلومات حول هذا الموضوع. وسيقوم الوفد بمتابعة التطورات التالية فيما يتعلق بهذه المسألة.

242. وأعرب وفد الاتحاد الروسي عن شكره لكافة الوفود التي تحدثت بالفعل عن اقتراحه ودعمته. إنهم يفهمون جميعا مدى أهمية القواعد الاقتصادية لحق المؤلف. لقد كانت مسألة مهمة لكل دولة من الدول الأعضاء. وبالرغم من ذلك لا يجب أن ينسى أي منهم الدور الذي لعبه حق المؤلف في تطوير ثقافة البلاد. لقد أتى الأثر الاجتماعي لحق المؤلف من دعمه للتأليف والإبداع. وقد سار الأمران جنبا إلى جنب ويجب أن يسترشد بهما أي عمل حول هذا الموضوع في المستقبل. وقد أيد الوفد بقوة فكرة تضمين دراسة حول مسألة حق المؤلف في مجال البيئة الرقمية في جدول الأعمال. ويستحق هذا الموضوع المزيد من الدراسات لأنه يمثل مستقبل حق المؤلف. وكان يمثل أحد المسائل التي يجب مناقشتها في اللجنة. إن الانترنت والبيئة الرقمية يتواجدان في كل مجال من مجالات حق المؤلف وإذا لم يستطيعوا التوصل إلى آلية لتنظيمها سيواجهون خسائر ضخمة. ويتضمن ذلك الخسائر الاقتصادية والخسائر الاجتماعية من وجهة نظر تطوير الثقافة. ونتيجة لذلك، دعم الوفد القيام بعمل يتعلق بهذا المجال في المستقبل. كما أيد الوفد أيضا الاقتراح الذي طرحه وفدي السنغال والكونغو حول حق إعادة البيع. وكان ذلك أيضا يمثل قضية ذات أهمية اقتصادية كبيرة وينبغي دعمها في بيئة حقوق الطبع والنشر الدولية. وكان هناك في التشريع الروسي نص قانوني يغطي هذه القضية. وفي الوقت نفسه، جعلت مسألة التنظيم الدولي من الصعب التعامل مع الأجور في هذا المجال. وقد أيد الوفد هذا الاقتراح. وكان لدى الوفد بعض التعليقات التي تتعلق بالاقتراح الذي قدمه خلال الجمعية العامة الأخيرة، والذي طرحه مرة أخرى في اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وتتضمن طرق حصول مخرجي المسرح على وضع قانوني إدخال تغييرات على المعاهدات أو الاتفاقيات الدولية كأحد طرق التعامل مع هذه القضية. وهناك طريقة أخرى وهي اعتماد معاهدة دولية جديدة. ويمكن أن إعداد وثيقة فردية ومنفصلة تتناول هذا الموضوع، أو يمكنهم إجراء التغييرات المناسبة على المعاهدات الدولية الموجودة بالفعل. وقد كانوا بحاجة إلى مواصلة مناقشة هذا الموضوع، لكنهم لم يحتاجوا بالضرورة إلى وقت طويل جدا لحله. لقد قام المخرجون في المسارح الحديثة بانتاج أعمال إبداعية تضمنت جميع أنواع النشاط المسرحي، بما في ذلك التمثيل، والديكور، والصوت والموسيقى التصويرية. وتتشابه كل تلك الأنشطة للأنشطة التي يقوم بها المخرج السينمائي. ومع ذلك، تمت تغطية حقوق مخرجي السينما وإبداعهم بحقوق النشر. ولسوء الحظ، لم تنال حقوق المخرجين المسرحيين نفس الحظ. غالبا ما كان يتم استخدام العروض المسرحية من قبل أطراف ثالثة دون إذن من المخرج المسرحي وبدون دفع أجور لهم. وكانت تلك هي المشكلة التي يحاولون معالجتها.

243. وأبلغ الرئيس الوفد أنه ستتاح له الفرصة لاحقا لشرح اقتراحه. وستنظر اللجنة في الاقتراح بعد أن تكون قد استمعت إلى العروض التوضيحية للبروفيسورات.

244. وذكر وفد الاتحاد الروسي أنه لأن المناقشات كانت تجري بالفعل، فإنه يرغب في المضي قدما ومناقشة الاقتراح بالتفصيل. ومع ذلك، وإذا أراد الرئيس، فإن الوفد سيوافق على اقتراحه وسيقدم تفسيرا أكثر تفصيلا حول الاقتراح في مرحلة لاحقة.

245. وألقى وفد اليابان بيانه فيما يتعلق بالاقتراح المتعلق بحق إعادة البيع. وأعرب أولا عن امتنانه للبروفيسورات للعرض التوضيحي الذي قدموه خلال اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وكانت اليابان واحدة من الدول التي لم تكن تشريعاتها الوطنية تتضمن الحق في إعادة البيع. وستكون المعلومات المتعلقة بهذا الحق أو الآلية مفيدة لهم لتحليل الموقف الحالي بموضوعية. ومع ذلك، أعرب الوفد عن قلقه من أن إدخال مواضيع جديدة قد يقلل من الوقت المتوافر للبنود الحالية، بما في ذلك معاهدة البث. فينبغي أن تركز اللجنة على القضايا الحالية في جدول الأعمال.

246. وألقى وفد البرازيل بيانه بشأن الاقتراح المتعلق بحق إعادة البيع، والاقتراح المقدم من الاتحاد الروسي. وسوف يحتفظ الوفد بالحق في تقديم تعليقاته على الاقتراح المتعلق بحق المؤلف في البيئة الرقمية في وقت لاحق، إذا كان ذلك مقبولا. وفيما يتعلق بحقوق إعادة البيع، رحب الوفد بالمناقشات التي جرت في اللجنة. وكانت هناك أحكام قانونية في البرازيل حول هذا الحق. وسيكون من دواعي سرور الوفد معرفة المزيد عن هذا الموضوع والإسهام في المناقشات. كما استمع باهتمام كبير إلى المناقشات الخاصة بالاقتراح المتعلق بحقوق المبدعين وأصحاب الحقوق الآخرين في الأعمال المسرحية. وهو يتشاور حاليا مع السلطات المعنية في عاصمته بشأن هذه المسألة. ولم يكن هناك بند قانوني محدد حول هذا الأمر ولكن الاقتراح يحتوي على عناصر مهمة للغاية للمناقشة وجديرة بالمناقشة.

247. وأيد وفد جنوب أفريقيا اقتراح السنغال والكونغو بإدراج حق إعادة البيع في جدول أعمال اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وكان هذا الموضوع مهم ويمكن أن يساعد العديد من الدول الأعضاء، ولا سيما الدول التي تقوم حاليا بإدخال إصلاحات في حقوق المؤلف لديها وتود أن تدرج هذه المسألة في قوانينها الوطنية. وفيما يتعلق باقتراح الاتحاد الروسي، يمكن للدراسة المقترحة أن تضيف قيمة للمناقشات التي تجري في اللجنة وتؤدي إلى تطوير قانون حق المؤلف على المستويين الوطني والدولي.

248. وانضم وفد بوتسوانا إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن دعمه للاقتراح المقدم من السنغال والكونغو لإدراج موضوع حقوق إعادة البيع في جدول أعمال اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وكان من الواضح أن هناك عددا كبير من الدول الأعضاء في الويبو التي كان لديها حقوق إعادة البيع في قوانينها أو كانت تدرس إدراج هذه الحقوق في تشريعاتها. ونتيجة لذلك، فمن شأن المناقشات التي تجري في اللجنة بشأن حقوق إعادة البيع أن تساعد المشرعين بتلك الدول وينبغي منح الأولوية لهذا الموضوع في اللجنة. وأحاط الوفد علما بالاقتراح المقدم من الاتحاد الروسي بشأن تعزيز حقوق المخرجين المسرحيين على المستوى الدولي. ويود الوفد الحصول على مزيد من الوقت لدراسة الاقتراح وسيشارك بشكل بناء في المناقشات التي ستجري بعد ذلك.

249. وقدم وفد الولايات المتحدة الأمريكية بعض الملاحظات على الموضوعين اللذين تجري مناقشتهما. أولا، فيما يتعلق بالاقتراح الخاص بحق المؤلف في العصر الرقمي، أكد الوفد على أنه ينبغي للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة أن تكون منتدى لمناقشة قضايا حق المؤلف الهامة في الوقت المناسب وبدون ضغوط يتسبب فيها وضع المعايير. ومن المؤكد أن مجال حق المؤلف في العصر الرقمي يمثل مجالا واسعا وكانت العديد من الموضوعات التي يجب النظر فيها بمثابة فرصة عظيمة لاختبار هذا الهدف من الناحية العملية. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى المناقشات والتوضيحات التي يقدمها الأساتذة، حيث بدأت اللجنة في تضييق الموضوعات، ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى تبادل مثمر لوجهات النظر. وكان ذلك، وسيظل توجهه في هذا المجال. وفيما يتعلق بحق حق إعادة البيع، لا ينبغي أن تتفاجأ اللجنة بأن الولايات المتحدة ليست من بين الدول الأعضاء في الويبو التي نفذت حق التتبع. ومع ذلك، كان الموضوع يمثل أحد الاهتمامات الحيوية في الولايات المتحدة. وفي الآونة الأخيرة، قدم مكتب حق المؤلف مراجعة لدراسته التي أجراها عن هذا الموضوع في عام 2013. ومرة أخرى، في هذا السياق، كان هذا الموضوع من الموضوعات التي من شأنها توفير موضوع جيد للمناقشة، دون أن يؤدي ذلك إلى وضع معايير. وفي هذا الصدد، اتفق الوفد مع وفد اليابان على أن جدول الأعمال كان مكتظا للغاية في ذلك الوقت، وأن إدراج هذا الموضوع تحت عنوان "مسائل أخرى" قد وفر مكانا في جدول الأعمال لإجراء هذه المناقشة الموضوعية. وتطلع الوفد إلى الاطلاع على العروض التقديمية الخاصة بالموضوع.

250. وأيد وفد كوت ديفوار إدراج حقوق إعادة البيع في جدول الأعمال المستقبلي للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة وقال إنه سينفذ حق إعادة البيع بوصفه حق اقتصادي مهم. وقد لاحظ الوفد أن هناك بعض الوفود المتشككة. ومع ذلك، لم يكن من الضروري أن تؤدي المناقشات حول حق إعادة البيع إلى تبني معاهدة، ولكنها سوف تساعد على مواصلة دراسة الموضوع. لقد كانت المناقشة وثيقة الصلة للغاية واحتفظ الوفد بالحق في إجراء مزيد من المناقشات بعد العرض.

251. وشدد وفد جمهورية إيران الإسلامية على أهمية حق إعادة البيع. وقال إنه يتطلع إلى العرض المتعلق بالجوانب الاقتصادية لحق إعادة البيع، ورحب بالمزيد من المناقشات بشأن هذه المسألة في الدورة المقبلة للجنة. وأعرب الوفد عن تقديره لاقتراح الاتحاد الروسي. وكان الاقتراح قيد النظر من جانب السلطات المعنية في العاصمة وسيقدم الوفد تعليقات أوضح في المستقبل.

252. وقال وفد الكاميرون إنه تابع باهتمام كبير اقتراح السنغال والكونغو المتعلق بإدراج الحق في إعادة البيع في جدول الأعمال للعمل في المستقبل. وكان حق إعادة البيع حقا اقتصاديا منصوص عليه في تشريعات الكاميرون المتعلقة بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وسوف يتابع الوفد مختلف المناقشات باهتمام وسيقدم مساهماته المتواضعة أثناء تطور المناقشات.

253. وصرح وفد الهند بأنه يعترف بظهور قضايا جديدة ومهمة مثل حقوق الفنان في إعادة البيع وحقوق المؤلف في البيئة الرقمية. وبالرغم من أن اتفاقية برن قد أقرت حق إعادة البيع، إلا أنها لم تطبق في جميع الدول الأعضاء بسبب طبيعته الاختيارية أو غير الإلزامية. ومن خلال الاعتراف بهذا الحق عبر الدول الأعضاء يمكن ضمان نقل الفوائد إلى المالكين الشرعيين. وأيد الوفد اقتراح الاتحاد الروسي لبدء القيام بدراسة بشأن حقوق المخرجين المسرحيين بموجب قوانين حق المؤلف في الدول الأعضاء. وسيقدم الوفد تعليقات تتعلق بالاقتراح في الوقت المناسب.

254. وفتح الرئيس الباب للمراقبين لتقديم تعليقاتهم. وطلب منهم ان تكون مدة التعليق دقيقتين. وقد وضعت الأمانة جهاز توقيت للمساعدة في ذلك.

255. وذكر ممثل المؤسسة الدولية لإيكولوجيا المعرفة أنه يؤيد بالتأكيد الاقتراح المتعلق بحقوق إعادة البيع. ومن الرائع أن تقوم الويبو بعقد مؤتمر دبلوماسي بشأن معاهدة تتناول الأعمال الفنية المادية. وفيما يتعلق بمسألة حقوق النشر في العصر الرقمي، سيكون من الأفضل مطالبة كبير الخبراء الاقتصاديين المثول أمام اللجنة، لمناقشة نوع التحليل الذي قد يساعد على تعميق فهم قضايا التوزيع التي أثيرت في الاقتراح الأصلي. وكان من المثير للاهتمام أن يقوم الخبراء بالبحث قليلا في كيفية عمل ملحق اتفاقية برن لعام 1971 وقانون تونس النموذجي، الذي تم اصداره في السبعينيات، في العصر الرقمي.

256. وصرّح ممثل معهد المؤلفين بأنه منظمة أبحاث غير ربحية مقرها في إسبانيا، تركز على دراسة وتحليل حق المؤلف من وجهة النظر القانونية والتجارية. كما طورت العديد من الدورات التدريبية في هذا المجال. ومن المؤسف أن اللجنة كان أمامها يوم واحد فقط لنظر الاقتراحات المتعلقة بحقوق إعادة البيع، التي قدمتها السنغال والكونغو، والاقتراح المتعلق بحق المخرجين المسرحيين الذي قدمه الاتحاد الروسي. وقد أيد كلا المقترحين. وفيما يتعلق بالاقتراح المتعلق بحق المؤلف في البيئة الرقمية، استفسر عما إذا كان يمكن تحميل الاستنتاجات التي تم إعدادها من عملية العصف الذهني التي نظمتها الويبو في أبريل على الموقع الإلكتروني. ومن بين تلك الاستنتاجات، أكد على ضرورة توضيح مفهوم الاتصال بالجمهور التي وردت في معاهدات الويبو. وقد فسرت محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي وبعض المحاكم الوطنية الأخرى الحق بطريقة تتعارض مع روح الاتفاق الإقليمي الذي توصلت إليه الأطراف المتعاقدة في المعاهدات. على سبيل المثال، يبدو أن حق الاتصال بالجمهور في الحالات المختلفة قد خضع لمبدأ استنفاد. وكان حق التوزيع خاضعا للحكم المنصوص عليه في المادة 6-2 من معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف. وقد نظرت محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي في الحكم وفقا لمبادئ الويبو التوجيهية. ونتيجة لذلك، ينبغي وضع مبادئ توجيهية جديدة للويبو من أجل توضيح مفهوم الاتصال بالجمهور، وضمان أن أصحاب الحقوق قد أذنوا باستخدامات الاتصال بالجمهور، التي تقوم بها منظمات غير المنظمات الإقليمية، من منطلق المادة 11 مكرر من اتفاقية برن المتعلقة بحيادية القانون في البيئة الرقمية.

257. وأكد ممثل رابطة الدول المستقلة على أهمية التحليل الذي أجرته مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي بشأن حق المؤلف في البيئة الرقمية. وكانت رابطة الدول المستقلة منظمة لا تهدف للربح وقامت بإجراء أبحاث حول الإنترنت والتقنيات الرقمية من منظور أكاديمي وسياسي. وفي بيئة يسيطر فيها الاحتكار على توزيع السلع والخدمات، والتي تربط بين المستخدمين

والمبدعين، كانت هذه الدراسة ذات أهمية كبيرة. وكان هذا هو الحال بالنسبة للمبدعين في الجنوب العالمي. وكانت رابطة الدول المستقلة قلقة بشكل خاص فيما يتعلق بالمسائل التي يقوم فيها الوسطاء على المنصات بفرض قوانين الملكية الفكرية الخاصة بهم على المبدعين في جميع أنحاء العالم. وكان لديهم آليات قائمة لمعالجة عمليات الاسترداد واستعادة الأعمال التي أُزيلت بصورة غير منصفة من المنصات. فقد أظهر الأمر نقصا خطيرا في الشفافية، وكثيرا ما اتخذت إجراءات دون تبرير أو تفسير مناسب. ومن المهم بنفس القدر أن يستمروا في البناء على التقييدات والاستثناءات للمكتبات والمتاحف والمحفوظات والمؤسسات التعليمية والباحثين والمستخدمين في البيئة الرقمية.

258. وقال ممثل الاتحاد الوحدوي الإيطالي للكتّاب إن منظمته تمثل أكثر من 25000 من المؤلفين والفنانين البصريين والكتاب السينمائيين والكتاب المسرحيين والموسيقيين وتعمل على حماية حقوقهم. وأيد أعضاء الاتحاد الوحدوي الإيطالي للكتّاب اقتراح السنغال والكونغو بإدراج حق الفنانين في إعادة البيع في أعمال اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة في المستقبل. شمل أعضاء الاتحاد الوحدوي الإيطالي للكتّاب العديد من الفنانين الأقل شهرة، بالإضافة إلى الفنانين المعاصرين المشهورين والذين شوهدت أعمالهم في جميع أنحاء العالم. ولم يكن هناك أي دليل على أن الحق كان له تأثير سلبي على سوق الفن. وقد بينت أحدث الدراسات أن الغرض من تعميم الحق في أوروبا هو معالجة تشويه السوق الناشئ عن وجود الحق في بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وليس في دول أخرى. وقد تم اعتماد حق إعادة البيع في العديد من البلدان في العالم وكانت الخطوة التالية هي أن يتم تنفيذه في جميع البلدان، بحيث يستفيد جميع الفنانين من الحق حيثما بيعت أعمالهم. وقد حان الوقت بوجه خاص لاعتماد حق الفنانين في إعادة البيع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم إجراء العديد من عمليات مبيعات الأعمال الفنية والتي شكلت جزءا ذو قيمة كبيرة للغاية في سوق الفن العالمي. وكان عدم حصور الفنانون على أجور مقابل إعادة بيع أعمالهم يمثل ضررا اقتصاديا على المبدعين من أي جنسية وعلى سوق الفن. وقد أدى ذلك إلى عدم استدامة إنتاج الأعمال الفنية إذا لم يكن هناك استثمار مستمر في مصدر الأعمال.

259. وأعرب ممثل المنتدى الدولي للمؤلفين عن امتنانه لجميع الدول الأعضاء التي أيدت حق الفنان في إعادة البيع، وعلى وجه الخصوص الكونغو والسنغال. وساعد حق إعادة البيع في إنشاء نظام بيئي ازدهرت فيه الفنون من خلال الاستمرار في الدفع إلى المبدعين، بما ساعد على تمويل إنتاجهم القادم. وكانوا بحاجة إلى اتباع نهج متسق تجاه حقوق الفنانين على المستوى الدولي، لضمان احترام وتشجيع إبداعات الفنانين في كل بلد. وكما فعل المتحدث السابق، أكد ممثل المنتدى أن الدراسات المتعلقة بحق الفنان في إعادة البيع أظهرت أن هذا الحق لم يكن له أثر سلبي على سوق الفنون. ورحب المنتدى الدولي للمؤلفين بإدراج حق إعادة البيع على جدول أعمال اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، مما سيؤدي إلى تحقيق التكافؤ في الفرص في جميع أنحاء سوق الفن في ظل العولمة، وهو ما سيفيد جميع الفنانين، بغض النظر عن مكان بيع أعمالهم.

260. وأيد ممثل الاتحاد الأمريكي اللاتيني الأيبيري لفناني الأداء الاقتراح الذي قدمته مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، لا سيما في ضوء عدم قدرة المعاهدات الحالية على اعتماد نماذج جديدة من الأعمال، حيث يرى المؤدون والفنانون أن مشاركتهم لا تتم مجازاته ماديا بشكل كاف. وقد ألفت دراسات، وتم تقديم تقرير، سيسمعون عنه فيما بعد. ومع ذلك، وبالرغم من ذلك، فإن عددا قليلا فقط من الدول الأعضاء قد اعتمد أو سن تشريعات مناسبة للبيئة الرقمية. ولذلك، ينبغي أن يستمروا في دراسة التأثير على سلسلة القيمة لنماذج الأعمال الجديدة، لا سيما الأداء، حيث أنهم لا يتم تمثيلهم بشكل صحيح ولا يحصلون على المكافأة التي ينبغي الحصول عليها، من خلال المعاهدات الدولية. وكان اقتراح مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي مفيدا وينبغي مناقشته. وإذا اعتقد المندوبون أنه ينبغي إدراج المسألة كبند دائم في جدول أعمال اللجنة، فيجب نحها الوقت والاحترام الذي تستحقه مثل هذه القضية الهامة.

261. وقال ممثل الاتحاد الدولي لجمعيات المؤلفين والملحنين إنه يعترف بعالمية حق إعادة البيع. إن الاتحاد الدولي لجمعيات المؤلفين والملحنين هو منظمة لا تهدف للربح وتدير حقوق الملايين من المؤلفين في جميع أنحاء العالم، وخاصة أولئك الذين يعملون في قطاع المصنفات السمعية والبصرية. وقد تم تنفيذ حق إعادة البيع لبعض الوقت وبالنسبة لبعض الفنانين وفناني

الأداء. وقد تلقى البعض فقط الأجور التي ينبغي أن يحصلوا عليها. لم يكن من الممكن القول أنه لم يكن هناك أي عداء تجاه حق إعادة البيع في بعض البلدان. ولم يكن من السهل أبدا تطبيق حق من الحقوق. لقد تم إدراج الحق بالكامل في ممارسات سوق الفن العالم، والذي اعترف به. ولا أحد يستطيع إنكار أن هناك فكرة مشروعة وراسخة جيدا وهي تتعلق بأنه عندما يتم بيع كتاب أو عندما يتم بث أغنية، فإن للمؤلف والملحن مصلحة في نجاح العمل. ومع ذلك، ففي عالم الفنون البصرية، فإن العمل الأصلي له أهمية أكبر في سوق الفن. وبمجرد أن يقوم الفنان ببيع عمله، فإن السبيل الوحيد لارتباطه بنجاحه هو ضمان الحصول على مزايا من خلال حق إعادة البيع. وبطبيعة الحال، لم يوفر حق إعادة البيع قدر كبير من الإيرادات لجميع الذين يغطيهم الحق، ولكنه كان مهما في سوق الفن.

البيئة الرقمية

262. أعرب وفد البرازيل عن شكره لجميع الوفود التي أعربت عن دعمها لاقتراح مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي لإجراء مناقشة بشأن حق المؤلف في البيئة الرقمية. وشكر الوفد نائب المدير العام والأمانة العامة على تكليفهم بالدراسة الاستطلاعية التي أجرتها بروفيسورة روستاما وقامت بتنظيم عملية العصف الذهني. لقد كانت بمثابة الخطوة الأولى في العملية الأشمل التي تتعلق بمعالجة القضايا الخاصة بحق المؤلف في البيئة الرقمية. وكان الوفد قد استمتع أيضا بالوثيقة الموجزة لعملية العصف الذهني. وبشرط أن تتمتع هذه التدريبات بالشفافية والشمولية، تمثل عمليات العصف الذهني التي تجمع الخبراء، هي طريقة جيدة للنظر في المناقشات والقرارات التي تتخذها الدول الأعضاء. وخضعت حقوق المؤلف لتغييرات جوهرية نتجت عن الوتيرة السريعة لتطور التكنولوجيا في البيئة الرقمية. وقد أوضح ملخص عملية العصف الذهني ذلك بإيجاز، "يبدو بالضرورة أن المعايير القانونية غير مكتملة". وشدد الوفد على نقطتين هامتين طرحتا خلال جلسة العصف الذهني. وقد قيل، "ينبغي أن نضمن أن المؤلفين الذين ضاعوا في سلسلة الاستغلال الهائلة لم يتم تهميشهم إلى درجة حرمانهم حتى من التعويض العادل الذي يستحقونه". وقد أعرب عن هذا القلق بوضوح في الوثيقة التي أعدتها مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقد تم الإشارة أيضا إلى أنه "يجب التذكير بأنه في هذا المنعطف يوجد قانون حقوق المؤلف نظرا لوجود مبتكر يمثل شخصا طبيعيا وأن هذا المبتكر هو أصل المصنفات المقدمة للجمهور. إن نسيان العنصر الأساسي هو نسيان أساس المجال". وقد تم تلخيص وجهات النظر القانونية هذه جزئيا في الدراسة الاستطلاعية التي أجرتها الدكتورة روستاما والتي تصف النظم القانونية المختلفة، والطريقة التي حاولت بها البلدان معالجة المسائل. وقد أوضحت عدم وجود أحكام وطنية بشأن الشفافية والأجور في البيئة الرقمية، مما يعزز الحاجة إلى أن تعمل اللجنة على العناصر التي تم إبرازها في اقتراح مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقد تم التعبير عن أسئلة واهتمامات العديد من المؤلفين وفناني الأداء والمبدعين، ليس فقط في اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، ولكن أيضا في وسائل الإعلام العامة. وكما ذُكر في دراسة النطاق، "لم يتجاوز سوى عدد قليل من الدول الأعضاء أحكام المعاهدات التي تديرها الويبو من خلال ضمان حصول أصحاب الحقوق على أجور مناسبة في البيئة الرقمية". ولكن مرة أخرى، أكد ذلك على حقيقة أن التشريعات الوطنية كانت غالبا ما تتشكل من خلال قواعد متعددة الأطراف،بما يعزز الحاجة إلى حل دولي شامل لمعالجة المسألة على نحو سليم. وكان أحد الخيارات التي فحصتها الدكتورة روستاما هو استخدام الأجر العادل، مع الإشارة إلى المصنفات الرقمية. وكانت البرازيل ترغب في استكشاف هذا المجال، حيث كانت هناك بالفعل صيغة في معاهدات الويبو وأمثلة على الممارسات الوطنية. وقد أدرك ملخص عملية العصف الذهني أهمية قضية الأجور العادلة وأكد على "الحاجة إلى التفكير في تقاسم أكثر إنصافا للقيمة". وقد وافقت البرازيل تماما على هذا المنظور، وأيدت بشكل خاص فكرة أن "منشئ المحتوى يمثل أصل المصنفات المقدمة للجمهور، وأن ذلك يمثل أساس حقوق المؤلف". ومع ذلك، كان هذا الأساس معرضا للخطر بسبب ما يسمى فجوة القيمة في المبلغ المستحق عن الحقوق. ومن شأن زيادة الشفافية أن تحقق الكثير لمساعدة الأطراف المعنية على التغلب على فجوة القيمة. ولضمان وجود ترتيبات مفيدة ومتبادلة، يبدو من الضروري توفير الأدوات التي تستخدم في حالة عدم التماثل في الوصول إلى المعلومات في البيئة الرقمية. وتسمح الشفافية للمبدعين والفنانين بالتوصل لفهم جيد للمدفوعات والمبالغ التي قاموا باستلامها، وتعزيز إدارة حقوقهم الشرعية وممارستها، مع ضمان المساءلة الصحيحة المتعلقة باستخدام مصنفاتهم. ويتطلب تحقيق النمو

المستدام للسوق الرقمية أن يتم الحفاظ على قيمة الموسيقى وأن يتم مكافأة الإبداع بشكل مناسب. ولا يمكن إنكار مساهمة المنصات الرقمية الجديدة بوصفها جهات تيسير للوصول إلى الموسيقى. وأظهر ملخص جلسة العصف الذهني أن العديد من الأسئلة قد أثيرت، ومعظمها ذات أهمية قصوى، في حين تم اقتراح عدد قليل من الإجابات. وكانت تلك التطورات، التي حدثت في الآونة الأخيرة، درامية للغاية وأثرت بشكل كبير على أداء السوق. ومن المقرر أن تساهم الويبو والدول الأعضاء فيها مساهمة موضوعية. ولهذا السبب اقترحت البرازيل أن يصبح حق المؤلف في البيئة الرقمية بندا محددا في جدول أعمال اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. ودعا اقتراح مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي الدول الأعضاء إلى مناقشة هذه المسألة، دون المساس بأي شكل من الأشكال بنتائج المناقشات. ويمكن للجميع تقديم مساهمات في المناقشة. ولم ينس الوفد للحظة أن الويبو هي منظمة يقودها الأعضاء ووكالة تابعة للأمم المتحدة. وأخيرا، كان من المعتقد أنه كان من الممكن معالجة الموضوع والاهتمام به بالصورة والإلحاح الذي يستحقه، دون التأثير على الوقت المخصص لموضوعات أخرى ذات صلة في جدول الأعمال، والتي تتطلب أيضا التفكير فيها ومناقشتها بعمق.

263. وتحدث وفد كوستاريكا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وألقى بيانه فيما يتعلق بالاقتراح الخاص بتحليل حق المؤلف في البيئة الرقمية. وأعرب عن أمله في مواصلة المناقشات على أساس الوثيقة المقدمة بشأن هذه القضية. وكان من الضروري النظر في الأسئلة المتعلقة بالبيئة الرقمية، والتي أثارها المبدعون وفنانو الأداء والفنانين وممثلي الحكومات من مختلف القطاعات. وبعد أن أخذ اقتراح مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي تلك المخاوف في الحسبان ساهم الاقتراح في البحث عن حلول مشتركة، والتي من شأنها أن تعود بالنفع على كل من المجتمع وأصحاب الحقوق، في ضوء التحديات التي يواجهونها فيما يتعلق بحقوق الفنانين في البيئة الرقمية. ولهذا السبب، اقترح الوفد عقد مناقشة حول التحديات الجديدة المتعلقة بهذه القضية في إطار اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وأدرك الوفد أن القضية معقدة. وكانت هناك حاجة ملحة لمناقشتها مع إيلائها الاهتمام الذي تستحقه، دون المساس بالتعامل مع بنود أخرى في جدول أعمال اللجنة. وكما قيل في الدورات السابقة، فإن الوفد يرحب بتبادل الآراء بين الدول الأعضاء حول اقتراحه. وأعرب عن امتنانه للدعم الذي قُدم إلى الاقتراح المطروح من الدول الأعضاء والمراقبين، وأعرب عن أمله في أن تقوم اللجنة بتحليل المسألة بطريقة أكثر تركيزا وتفصيلا. وأعرب عن امتنانه الخاص لإعداد دراسة النطاق التي قامت بها الدكتورة روستاما حول حقوق المؤلف في البيئة الرقمية. لقد كانت الدراسة بمثابة أداة مفيدة للغاية لمناقشة أسباب هذه القضايا وحلولها.

264. وطلب الرئيس من المراقبين الراغبين في أخذ الكلمة تقديم بياناتهم المكتوبة إلى الأمانة، والتي ستدون في سجلات الاجتماع. ورحب بالدكتورة جيلدا روستاما في اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وستقوم بتقديم دراسة النطاق التي تحلل تأثير البيئة الرقمية على تشريعات حق المؤلف التي تم اعتمادها في السنوات العشر الماضية.

265. وقدمت الدكتورة روستاما تقريرها عن "دراسة النطاق حول تأثير البيئة الرقمية على تشريعات حق المؤلف المعتمدة في الفترة بين عامي 2006 و 2016". ويمكن العثور على الفيديو الخاص بهذا العرض في (جلسة الجمعة، 17 نوفمبر 2017): http://www.wipo.int/webcasting/en/?event=SCCR/35#demand

266. وشكر الرئيس الدكتورة روستاما على عرضها التوضيحي وقدم جلسة الأسئلة والأجوبة.

267. وقال وفد البرازيل إن دراسة النطاق قد تناولت العديد من الموضوعات المعاصرة التي تتعلق بإدارة الحقوق الرقمية. واستفسر عن الأجر العادل، الذي كان يمثل جزءا من وثيقة مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأشار إلى أنه تم تحديد هذه المسألة في الدراسة على أنها إحدى الخصوصيات. ومع ذلك، تساءل الوفد عما إذا كان هناك أي أوجه تشابه بين مختلف البلدان التي تقوم بتوفير هذه الحقوق. فهل تم العثور على أي تقارب بينهم؟ أو هل كانت لديهم طرق مختلفة للغاية لتنفيذ هذه الحقوق؟ واستفسر الوفد أيضا عما إذا كانت هناك أية مقترحات حديثة بشأن هذا الموضوع، ولم يتم تناولها حتى الآن، ولم يتم عقد أي مناقشات برلمانية حالية بهذا الشأن.

268. وذكرت الدكتورة روستاما أنه لم يتم تحديد الأجور العادلة من خلال الاتجاهات السائدة ولكن تم تحديدها على انها أحد الخصوصيات، لأن قلة من الدول الأعضاء قد نفذت هذا البند. ونتيجة لذلك، كان من الصعب تحديد الاتجاهات السائدة. وفي الواقع،لم تكن هناك أوجه تشابه كافية بين جميع الدول الأعضاء التي عرضت في الدراسة، لذلك تم إدراجها كلها هناك. ولم يتكرر أي بند بالطريقة التي تم ذكر الدراسة بها. وتضمنت الخصائص التي تم تحديدها قائمة بجميع الدول الأعضاء التي لديها مثل هذه الأحكام. وكانت هناك اختلافات في الطريقة التي تمت معالجة القضية بها. وفيما يتعلق بالأسئلة الأخرى، لم تكن على علم في الوقت الحالي بأي نصوص أخرى في هذا الشأن.

269. ولاحظ وفد إستونيا أن الهدف الرئيسي لدراسة النطاق هو وصف الاتجاهات والاستراتيجيات العامة التي تتعلق بالبيئة الرقمية والتي تم تبنيها. ومع ذلك، فعندما قرأوا المنهجية فوجئوا بأنها تركز على الأحكام التي تشير صراحة وبشكل مباشر إلى البيئة الرقمية وأن كل شيء يشار إليه، على سبيل المثال، بالقول "بأي شكل من الأشكال أو بأية صورة من الصور"، قد تم استبعاده. وبالنسبة للعديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك إستونيا، فقد اعتُبر تجنب كل إشارة إلى استخدامات رقمية أو استخدام صيغ مثل "بأي شكل أو بأية صورة من الصور "ممارسة تشريعية جيدة. وكان السبب في ذلك هو التأكد من أن التشريع محايدا من الناحية التكنولوجية، وانه يستجيب للتكنولوجيا سريعة التطور، وأنه سيصمد أمام اختبار الزمن. لكن لماذا تم استبعاد ذلك من الدراسة؟

270. وأجابت الدكتورة روستاما بأن هذه المناقشة قد جرت مع أمانة الويبو. واعتقدوا أنه سيكون من الأكثر جدوى كخطوة أولى أن يقوموا بالنظر في كيفية اختيار الدول الأعضاء للإشارة صراحة إلى البيئة الرقمية، مما يدل على وجود حل محدد لهذا الموضوع بالذات. وبعد إجراء مناقشات مع الأمانة، اختاروا النظر فقط في المناقشات المحددة التي أجرتها الدول الأعضاء بشأن البيئة الرقمية وتأثير البيئة الرقمية على حق المؤلف.

271. وتدخلت الأمانة وذكرت أن الهدف من الدراسة الموكلة إليها هو القيام بصورة محددة بتحليل العناصر التي أضيفت أو عُدِّلت أو غيرت في التشريعات الوطنية لمراعاة البيئة الرقمية. ولم تكن مجرد دراسة لجميع القوانين من بدايتها. وقد فسرت الطلب على هذا المنوال.

272. وقال وفد البرازيل إن لديه سؤال يتعلق بشفافية دفع الأجور. ولم يتم تناول هذا الموضوع في الدراسة. وكان يمثل جزءا من المناقشات الجارية التي لم تجر في الويبو فقط ولكنها جرت أيضا في منظمة التجارة العالمية وعلى المستوى الإقليمي. فعلى سبيل المثال طرح الاتحاد الأوروبي، في سياق إصلاحه للسوق الرقمية، اقتراحا بهذا المعنى. فهل تم العثور على مثل هذه الالتزامات؟ أم كانت الدول الأعضاء أو المنظمات الإقليمية تقوم بتنفيذ أفضل الممارسات بهذه الطريقة؟

273. وذكرت الدكتورة روستاما أنها لم تنظر إلا في التشريعات الوطنية ولم تعثر على الأحكام المذكورة. ونظرا لوجود عدد قليل من الدول الأعضاء التي لديها تلك الأحكام، فقد تم عرض كل ما تم العثور عليه في هذه المسألة في الدراسة.

274. ولاحظ وفد ملاوي أنه تم تقديم خريطة تبين المجالات التي أجريت فيها الدراسة. وفيما يتعلق بالامتثال الرقمي، ما الذي تم العثور عليه إذا ما قورن على المستوى الإقليمي، وكيف يتم وصفه، لا سيما في أفريقيا؟

275. وأجابت الدكتورة روستاما بأنها لم تنظر إلا في التشريعات الوطنية للدول الأعضاء المحددة المذكورة في الدراسة.

276. وتساءل ممثل مركز الإنترنت والمجتمع (CIS) عن الأحكام التي تسمح بالهندسة العكسية لبرامج الحاسوب. وقد ذُكر أن 81 % من الدول الأعضاء لديها استثناءات تتعلق بفك رموز البرامج الحاسوبية وقابلية التشغيل البيني لها. فهل يمكن لها أن تعلق بشكل نوعي على رأيها في التقييدات والاستثناءات في الدراسة، وهل هناك دولة من الدول الأعضاء التي برزت في معالجتها للقيود والاستثناءات لمبرمجي الكمبيوتر، ومستخدمي هذه الأشياء الرقمية؟

277. وأجابت الدكتورة روستاما بأنها تفضل عدم إبداء أي تعليقات نوعية على أحكام الدول الأعضاء.

278. وذكرت ممثلة جمعية المكتبات الكندية (CLA) أن منظمتها تمثل مكتبات من كندا بما في ذلك المكتبات العامة والأكاديمية والمتخصصة ومكتبات المدارس وغيرها من المكتبات الموجودة في مؤسسات التراث أو الحفاظ على الذاكرة. وقد ذكر التقرير أن أغلبية الدول الأعضاء قد اعتمدت أحكاما للتصدي لتحديات البيئة الرقمية. ومع ذلك، قامت 18 دولة منها فقط بتطبيقها على المكتبات ودور المحفوظات. وتناول ممثل الجمعية نقطتين. أولا، قدمت المكتبات تعليما غير رسمي، خاصة لدعم اكتساب المهارات اللازمة للتعلم والإبداع في البيئة الرقمية. ووفرت المكتبات إمكانية الوصول إلى أجهزة كمبيوتر متصلة بالإنترنت وقامت بمحو الأمية الرقمية. وقدمت العديد منها تعليما تجريبيا من خلال تخصيص مساحات إبداعية مع توفير طابعات ثلاثية الأبعاد ومختبرات رقمية واستوديوهات تسجيل، حيث قام المستخدمون بتعديل وإعادة دمج المحتوى وإنشاء أعمال جديدة. ولم تحدد الدراسة البلدان التي لديها استثناءات وقيود تدعم تلك الأدوار الضرورية لتعلم المهارات الرقمية من خلال التعليم غير الرسمي في المكتبات، بصرف النظر عن ملاءمة استثناء المحتوى الذي أنشأه مستخدم واحد. ثانيا، تناول ممثل الجمعية مسألة الإعارة الإلكترونية. ففيما يتعلق بالاستثناءات والتقييدات لفائدة المؤسسات التعليمية، حددت الدراسة بعض الدول الأعضاء التي سمحت بإتاحة نسخ من المحتوى للمستخدمين المرخص لهم، من خلال شبكات حاسوبية آمنة، مع إدراك أنه من الممكن الحد من إمكانية الوصول لها، دون استخدام وحدات طرفية محددة أو الدخول داخل جدران المبنى. ومع ذلك، كان الاتجاه في المكتبات ودور المحفوظات يتمثل في الإحالة إلى الوحدات الطرفية، والحد من الوصول إلى داخل جدران المؤسسات. وكانت الأنشطة الرقمية المشار إليها باسم الإعارة الالكترونية أكثر تقييدا من بيئة الطباعة، حيث كان من الممكن أخذ كتاب وقيام المستخدم بقراءته في مكان يختاره. فهل كان رأيها أن الاستثناءات والتقييدات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات في البيئة الرقمية قد حسنت من قدرة المؤسسات على أداء مهامها التي تتعلق بالمصلحة العامة والاستفادة من إمكانات البيئة الرقمية؟ هل شاهدت أي اختلافات لم يدركها ممثل الجمعية؟

279. وأجابت الدكتورة روستاما أن كل ما قامت بتحديده قد ورد في الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، كما قالت من قبل، فإنها تفضل عدم الإدلاء بأي تعليقات تتعلق بما إذا كان نص ما قد لبى بفعالية احتياجات المكتبات ودور المحفوظات أم لا. وتفضل أن تترك ذلك للدول الأعضاء لاتخاذ القرار بشأنه.

280. وذكر ممثل الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومعاهدها (IFLA) أنه في كثير من الأحيان لا يكون لديهم البنية التحتية اللازمة لتوفير الوصول إلى المعلومات. وفي بعض الأحيان كان يتوفر لديهم مساحة عامة مجانية تمكنهم من توفير الوصول إلى المعلومات. وقد كانوا مواطنين وليس مجرد عملاء للبيئة الرقمية. وكانت الدول الأعضاء تعزز حقوق أصحاب الحقوق في البيئة الرقمية وللأسف، لم يحدث نفس الشيء مع مواطن المرونة والاستثناءات المتعلقة بحق المؤلف. وقد أشارت الدراسة إلى المحتوى الذي أعده المستخدمون، قد ظهر بصورة مادية وظهر كذلك في البيئة الرقمية وفي المكتبات. ومع ذلك،لم يتم تضمين الحقوق التي تتعلق بالاستثناءات والتقييدات في البيئة المادية في العالم الرقمي خلال العامين الماضيين. أنهم يرغبون في تعزيزها وتوحيدها للقراء ومستخدمي المكتبات. فما هي المخاطر التي واجهتها ومثلت عيوب في الحفاظ على الحقوق الرقمية للمواطنين، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار حقيقة أن المكتبات تسعى إلى تعزيز حقوق المواطن؟

281. وأجابت الدكتورة روستاما بأن ذلك يمثل مسألة مثيرة للاهتمام. واقترحت أن ذلك موضوع يمكن أن يناقشوه في وقت لاحق لأنهم كانوا مقيدين بعامل الوقت. إنه سؤال عام للغاية، لكنها ستكون سعيدة بالإجابة عليه بعد الاجتماع.

282. وأشار الرئيس إلى أن الدكتورة روستاما ستسافر إلى باريس في تلك الليلة. وهذا يعني أنه يشجعمن كانت لديهم أسئلة متبقية التحاور معها بعد الجلسة من خلال مناقشات أكثر موضوعية.

283. وقال وفد البرازيل إن الملخص التنفيذي لدراسة النطاق التي أجرتها الدكتورة روستاما قد وضع خطا تحت كلمة "أولية"، مما يظهر بوضوح أنها استنتاجات أولية وأن العمل سيستمر، بالتشاور مع مجموعة الخبراء الذين اختارتهم الأمانة

واللجنة الدائمة. فما هي رؤية الدكتورة روستاما لاستمرار الدراسة؟ وكان لدى البرازيل، فضلا عن بلدان أخرى، نية لاقتراح أسماء خبراء لإدراجهم في قائمة الخبراء.

284. وذكر الرئيس أن هذا السؤال ربما ينبغي طرحه على الأمانة، وليس على الدكتورة روستاما، لأنه طُلب منها تقديم الدراسة، وليس تقديم وجهات نظر حول طرائق كيفية مواصلة الدراسة.

285. وذكرت الأمانة أن مصطلح "أولية" يبعث في الواقع على الاعتقاد على أن هناك عمل إضافي سوف يتبع الدراسة. ومع ذلك، تناول استخدام مصطلح "أولية" الطبيعة غير الشاملة بالضرورة للدراسة على غرار ما قالته الدكتورة روستاما. وكانت تدرك أن بعض التفسيرات أو بعض العروض التقديمية ربما لمت تعكس حقيقة التشريعات وأن هناك تعديلات قد يتم إدخالها. على أي حال، كان العمل مستمرا، ولم يتم الانتهاء منه في ذلك اليوم. وكان يمثل ببساطة مساهمة من أجل التوضيح وتوفير المعلومات للأغراض الخاصة باللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وفيما يتعلق بأعمال متابعة الدراسة، كان الأمر متروك للدول الأعضاء لتوضيح ما ترغب فيه. وكانت الأمانة قد ردت على الطلب، من خلال القيام بدراسة تطور التشريع في السنوات العشر الماضية، بغض النظر عن أي شيء كان موجودا من قبل، والذي يمكن أن يغطي البيئة الرقمية. ويعكس العمل الذي تم تقديمه ما تم طلبه. وتم اختتام العمل ووضع اللمسات الأخيرة عليه. ويظل الأمر متروكا للدول الأعضاء لتقديم الطلبات والتساؤلات عما إذا كانت الدراسة كما تم تقديمها كافية لهم.

286. وقال وفد البرازيل إنه فهم أن هناك عملية مستمرة مطبقة بالفعل، استنادا إلى كلمة "أولية" الواردة في الملخص التنفيذي للدراسة، وما تم ذكره في الفقرة 248 من التقرير الرسمي، الوثيقة SCCR / 34 / 7، التي أشارت إلى أن الأمانة قد استجابت للطلب الذي تم الإعراب عنه في اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة من أجل بدء دراسة نطاق بشأن تأثير البيئة الرقمية. وفي هذه الحالة، أعرب الوفد عن تطلعه إلى إجراء مناقشات بناءة مع الأمانة والدول الأعضاء حول كيفية المضي قدما. وكان يرى أنه ينبغي متابعة الأمر بعمق. واستنادا إلى جودة العمل التي شاهدوها حتى الآن، فقد شعروا بالتشجيع على المضي قدما.

287. وأجاب الرئيس بأن هذا الأمر يمكن مناقشته بعد ظهر ذلك اليوم. وكانت هناك بعض الدراسات التي تحتاج إلى معالجة، لمعرفة كيف يمكن لهم أن يدفعوها قدما بناء على رغبة الدول الأعضاء. وشكر البروفيسورة روستاما على عرضها التوضيحي.

حق إعادة البيع (تابع)

288. ذكر الرئيس أن البروفيسورة فارشي ستقدم دراسة حول الآثار الاقتصادية المترتبة على عوائد إعادة البيع.

289. وقدمت البروفيسورة فارشي تقريرها وتقرير البروفيسورةجرادي حول "الآثار الاقتصادية المترتبة على حق الفنان في إعادة البيع ". يمكن العثور على الفيديو الخاص بهذا العرض في (الجلسة الصباحية، الجمعة، 17 نوفمبر 2017):
http://www.wipo.int/webcasting/en/?event=SCCR/35#demand

290. وافتتح الرئيس جلسة الأسئلة والأجوبة الخاصة بالتقرير.

291. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه عن أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه قد طبقت الحق في إعادة البيع. وكان الوفد شغوفا للغاية لمعرفة تأثيرات ذلك على سوق الفن، لأن البروفيسورةكانت قد أجرت تقييما للوضع من خلال نهج عملي وتجريبي. وقد أحاط الوفد علما بحقيقة أنها اكتشفت أنه في الحالتين المتعلقتين بالمملكة المتحدة، لم تكن هناك آثار ضارة على سوق الفن، في حين بدا أن تطبيق حقوق إعادة البيع قد أدى إلى تحسن ملحوظ في حالة الفنانين. وكانت هذه النتائج متسقة مع ما اقترحته المفوضية الأوروبية من خلال تقييم الاتحاد الأوروبي. وقد تم التأكيد على ذلك في الاقتراح

الأصلي للتوجيه المتعلق بحق إعادة البيع، والذي حفز الهيئة التشريعية في الاتحاد الأوروبي في ذلك الوقت على اعتماد التوجيه. ولهذه الأسباب، وتمشيا مع النتائج والطلب والموقف الذي أعرب عنه الوفد في بيانه الافتتاحي بشأن بند جدول الأعمال ذلك، أكد من جديد أن الموضوع يستحق المناقشة في اللجنة كبند دائم في جدول الأعمال.

292. وذكر ممثل الاتحاد الدولي للصحف أنه كما أشار المشاركون العاديون، فإنه يعتقد أن الوقت قد حان كي تكرس اللجنة الوقت اللازم للقيام بمهمتها والتي تتمثل في تعزيز الإبداع. ولذلك، أعرب عن تأييده الكامل للاقتراح الداعي لأن يصبح حق إعادة البيع بندا دائما على جدول اعمال اللجنة وذلك لدفع المناقشات قدما حتى تصبح جميع البلدان مستعدة لقبول نتائج التقرير.

293. وتساءل وفد كندا عما إذا كان البروفيسور قد صادف أي بحث يدرس التأثير المحدد على مجموعة من الفنانين، في بلد معين، أو يركز على التأثير على الفنانين على وجه الخصوص وليس على سوق الفن؟

294. وذكرت البروفيسورة فارشي أنها أدركت أن السؤال يتعلق بالفنانين الأفراد. لكن كانت تلك طريقة مختلفة تماما عن المنهجية المتبعة في الدراسات الاقتصادية الكلية التي تم تقديمها. وقد درسوا ما حدث في سوق الفن بأكمله. فإذا كانوا يدرسون تأثير الفنانين الفرديين، فهذا شيء مختلف تماما. ويعني ذلك أنهم سيضطرون إلى مراقبة فنان أو عدة فنانين على مدى عدة سنوات ومقارنة دخل أولئك الذين استفادوا من حق إعادة البيع بدخل أولئك الذين لم يفعلوا ذلك. ويتطلب ذلك منهجية مختلفة تماما. وليقوموا باستكشاف تلك المنهجية ولم تكن على ثقة من وجود مثل هذه المنهجية. وسيتطلب الأمر الحصول على كمية هائلة من البيانات، ولم تكن متأكدة من وجود قاعدة بيانات مركزية في أي مكان تساعدهم في الحصول على هذه البيانات. وينبغي إجراء مقابلات. كما يجب فرز البيانات. ومن المفيد القيام بذلك نظريا، لكن سيكون الأمر صعبا للغاية من الناحية العملية.

295. وصرح وفد البرازيل أنهذا الحق يوجد في تشريعاته. ومع ذلك، وبحسب خبرتهم، كان من الضروري أيضا أن يكون الفنانون منظمين بشكل جيد، بحيث يمكنهم الاستفادة من هذا الحق المشروع. واستمع الوفد إلى طلب وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وكان من رأيه أن الحق في إعادة البيع، وكذلك حق المؤلف في البيئة الرقمية، قد حققا نضجا، وشملا قضايا تقنية كبيرة معقدة للغاية تستحق تخصيص بند منفصل لها في جدول الأعمال. ومع ذلك، لم يقترح الوفد وضع بند دائم في جدول الأعمال، بحيث يمكن أن يتطور الوضع بمرور الوقت. ومع ذلك، كانت هناك مناقشات ودراسات مطولة. وسيكون من الجيد إجراء مناقشات مركزة حول كل بند من البنود، دون التأثير على القضايا الهامة الأخرى التي يناقشها أعضاء اللجنة، مثل موضوع البث.

296. وقال وفد كوت ديفوار إنه سيكون من المثير للاهتمام بصورة أكبر أن يحصلوا على مزيد من التفاصيل بشأن الدراسة المتعلقة بحق إعادة البيع، وذلك من خلال إدراجها في جدول أعمال اللجنة. وبهذه الطريقة، سيكون بمقدورهم بناء حد أدنى على الأقل من الإجماع حول هذه القضية.

297. وذكر ممثل الاتحاد الدولي لجمعيات منتجي الأفلام بأنه باعتبارهم ممثلين للمؤلفين، فقد كانوا سعداء بإجراء دراسة اقتصادية قدمت أخيرا تفاصيل لدعم المعلومات التي حصلوا عليها مؤخرا بشأن حق إعادة البيع. أما حالة المملكة المتحدة، التي كانت مفصلة للغاية فقد كانت منذ بضع سنوات فقط. وكانت جيدة للغاية لأنها أعطت شيئا يستخدمونه للرد على الأفكار الثابتة للأشخاص حول هذه القضية، والتي لم تكن تقوم على أسس قوية. وفيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، نشر الاتحاد الأوروبي في عام 2011 دراسة عن الأثر الاقتصادي لحق إعادة البيع، وهي متاحة على موقع الاتحاد الأوروبي على شبكة الإنترنت. وقد غطت الدراسة الدول الأعضاء الثمانية والعشرين وأظهرت غياب عدم المركزية، نتيجة لتوحيد حق إعادة البيع في أوروبا. وأطلقت فرنسا،من خلال تلك الوثيقة بالذات، دراسة برلمانية تقوم بها جمعية وطنية في عام 2006 حول سوق الفن. كما توصلت الدراسة إلى استنتاج مفاده أن سوق الفن الفرنسي لم يكن يعاني من جراء وجود حق إعادة البيع. بل على

العكس، كان وجود حق إعادة البيع مفيدا للفنانين، وكان ذلك في حد ذاته لصالح سوق الفن. وكانت هناك حجة أخرى تم طرحها في الدراسة، والتي نشرتها بروفيسورة فارشي في العام الماضي، والتي كانت قد ركزت تركيزا كبيرا على تأثير، أو عدم تأثير، هذا الحق على الملك العام في مجالي الأدب والموسيقى. وكما كان معروفا أنه عندما يظهر عمل في المجال العام، كان هناك تأثير لأن هذا العمل يعاد استخدامه مرارا وتكرارا، لأن الناس يمكنهم استخدامه دون الحاجة إلى دفع مقابل حقوق المؤلف. ونتيجة لذلك، كان هناك تأثير كبير على العمل الذي يدخل في المجال العام. وكان يتم إعادة نشره وإعادة استخدامه في نهاية المطاف أكثر من العنصر المحمي بحقوق المؤلف. ثم فيما يتعلق بحق إعادة البيع، كانت هناك معلومات في الدراسة تشير ثانية إلى أن بيع المصنفات المحمية وبيع المصنفات في المجال العام لم يتأثر بحق إعادة البيع. ولم يكن هناك أي تأثير سلبي أوأي تأثير إيجابي، عند دخول العمل في المجال العام. وصرح الممثل بأنهم يودون رؤية عمل اللجنة بشأن هذه المسألة يركز على الأساسيات، في محاولة لتحقيق اعتراف عالمي بحق إعادة البيع.

298. وقال وفد غابون إنه مهتم للغاية بالدراسة التي أعدتها البروفيسورة فارشي. وكانت إضافة مفيدة للغاية إلى المؤتمر حول عائدات حق إعادة البيع الذي عقد في أبريل. وقد أعطت لهم نظرة واسعة للغاية عن الآثار الاقتصادية المختلفة لتنفيذ حق إعادة البيع في سوق الفن. وتتضمن مزايا حق إعادة البيع، مساهمته في تحقيق الشفافية وتتبع الأعمال المباعة. وفي السوق التي كانت متكتمة للغاية، بل سرية في بعض الأحيان، كان التتبع يمثل أمرا في غاية الأهمية. وكان مهما أيضا في مكافحة تزوير الأعمال الفنية. وكانت البيانات المختلفة المتعلقة بالمبالغ التي توجد تحت مظلة حق إعادة البيع في فرنسا، تكشف تماما عن النزاهة التي حققها الحق في سوق تقوم بصورة كبيرة على المضاربة. وكان الطابع الدولي للغاية للسوق سببا رائعا لوجود تنظيم دولي له. ولجميع تلك الأسباب، أيد الوفد إدراجها كبند دائم في جدول أعمال اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة.

299. وقال وفد السنغال إنه يؤيد تماما اقتراح البرازيل.

300. وشكرت الأمانة البروفيسورة فارشي التي خصصت وقتا للرد على الأسئلة. وشكرت أيضا البروفيسورة جرادي التي كان من دواعي سرورهم الاستماع إليها خلال الدورة السابقة للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة ولكنها لم تكن قادره على السفر للقاء معهم في تلك المناسبة.

301. وأجابت البروفيسورة فارشي بأن جميع الفنانين بحاجة إلى تنظيم من أجل الاستفادة من حق إعادة البيع. وحقيقي أن الفنانين قد لا يكونوا قادرين على فعل ذلك بمفردهم. وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه وفد كوت ديفوار حول تعميق الدراسات، كانت هناك دراسات تمت على أساس اقتصادي، وتم القيام بها على نموذج الاتحاد الأوروبي، لأن هناك الكثير من الإحصاءات المتاحة. وكان من المهم وجود إحصاءات، ولكن لا شك أن هناك دراسات على عدد معين من البلدان، والتي لم تكن من بين الأسواق الأربعة المهيمنة. وشمل ذلك البلدان الأفريقية على وجه الخصوص، التي لم يكن لها هيمنة اقتصادية. ومع ذلك، كان هناك الكثير من الإبداع، والكثير من الفن، وبالتالي، الكثير من مبيعات الفن. ونتيجة لذلك، كان هناك بوضوح نهج جزئي في الدراسات التي أجريت وكان هناك الكثير الذي يمكن القيام به فيما يتعلق بدراسة السوق في أفريقيا. لقد أخذ الكثير من الممثلين الأفريقيين الكلمة، وبالتالي، سيكون من المهم إجراء مثل هذه الدراسة.

302. وشكر الرئيس البروفيسورة فارشي على عرضها التوضيحي.

مسائل أخرى (تابع)

303. افتتح الرئيس المناقشات حول الاقتراح المقدم من الاتحاد الروسي بشأن تعزيز حماية حقوق مديري المسارح على المستوى الدولي، الوثيقة،SCCR / 35/8. ودعا إلى تفويض الاتحاد الروسي إلى توضيح الاقتراح بإيجاز ودعا الوفود لتقديم أي آراء أولية.

304. وذكر وفد الاتحاد الروسي أنه موضوع مهم للغاية وهو موضوع من الضروري أن يقوموا بدراسته. وقد نوقشت هذه القضية لفترة طويلة في بلده ودعمت رابطات المسرح هذه المبادرة. وكانت هناك بعض التغييرات التي تتعلق بالقانون المدني المتعلق بحقوق الملكية الفكرية في الاتحاد الروسي. وكانوا يقترحون، كحل للمشكلة، حماية الطريقة التي يتم بها الإنتاج، لضمان أن يتم ذلك من خلال الوسائل التكنولوجية أو المشاهدة الحية. وكان الشخص الذي يشارك في أي نوع من الإنتاج المسرحي هو المخرج. ومع ذلك، فإن المؤدي هو صاحب حقوق الحماية. وفي الوقت الحالي، تتم حماية فناني الأداء فقط فيما يتعلق بالعروض الحية وليس فيما يتعلق بتكرار الأداء أو شيء في صورة حية، والتي يعترف الجمهور بأنه مستنسخ، ويتم توزيعه بالوسائل التقنية. في المستقبل، يمكن أن يكون لديهم نفس المشهد الحي من خلال التسجيل، أو الأداء المباشر مرة أخرى دون فرض قيود على الاستخدام. وفي تشريعات الاتحاد الروسي كانت هناك حقوق تُمنح لثبات المشهد، ضد أي نوع من التغيير في المعنى، أو في الأداء العام أو التنسيق المسجل. وهذا هو سبب ظهور المشكلة. لكن لماذا يحتاجون إلى هذا النوع من الحماية؟ لأنه لسوء الحظ، قد يتم القيام بنسخ عروض مخرجي المسرح الأكثر شهرة والمعروفين بشكل غير قانوني. ومن المهم ملاحظة أن العرض قد يتم في مكان آخر، بطريقة أقل جودة، وقد يكون لذلك تأثير سيئ على سمعة المخرج. ولسوء الحظ، لم يتم تضمين مخرجي المسرح في اتفاقية روما ومعاهدة الأداء والتسجيل الصوتي في مجال العروض. ونتيجة لذلك، رأوا أن جميع فئات فناني الأداء قد تمت تغطيتهم في اتفاقية روما وفي معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي باستثناء مخرجي المسرح. وهذا يعني أنه في عام 1996 عندما اعتمدوا معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي، فإنهم قد أدرجوا حقوق مخرجي الإنتاج السمعي والبصري بها. ولسوء الحظ، تم استبعاد المخرجين المسرحيين وقد أصيبوا بالاستياء بسبب استبعادهم. وكانوا في حاجة أولا إلى دراسة التشريعات الوطنية في الدول الأعضاء في الويبو، لمعرفة كيفية حماية حقوق مخرجي المسرح، لا سيما وأن لديهم بالفعل معلومات تفيد بأن هناك حماية في بعض البلدان لمخرجي المسرح وليس فقط الحقوق ذات الصلة. ونتيجة لذلك، يتعين عليهم دراسة التشريعات الوطنية للدول الأعضاء في الويبو حيث لا يتم وضع حماية الأداء في شكل مادي. كما احتاجوا إلى دراسة ممارسات الإنفاذ في مجال حماية حقوق مخرجي المسرح وإنتاجهم. بالإضافة إلى ذلك، فقد احتاجوا أيضا إلى تحليل كفاءة حماية حقوق مدراء المسرح والعروض المسرحية، من أجل تقييم الآليات المحتملة للحماية الدولية لأصحاب الحقوق. ولم يكن الاقتراح يحاول بأي صورة التأثير على السوق أو على مصالح المؤلفين أو المؤدين الآخرين. والمهم هو أنهم كانوا يدرسون إمكانية تحقيق الحماية لأولئك الأفراد الذين كانوا يطورون الثقافة في بلدانهم منذ عدة قرون. وعلى أساس تحليل النقاط المذكورة، يتوقعون أن يقوموا في المستقبل، في اللجنة، بوضع عناصر تتعلق بآلية للحماية الدولية. وكان لديهم إمكانية إنشاء ووضع آلية حماية فردية أو يمكن أن يكون ذلك في شكل بروتوكول لاتفاقية روما أو معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي. ويمكنهم القيام بذلك بسرعة وكفاءة. وكان هناك اهتمام بالقيام بذلك في كل بلدان العالم.

305. وقال وفد السنغال إنه يعلق أهمية كبيرة على الاقتراح الذي قدمه الاتحاد الروسي. ومع ذلك، كان لديه بعض الأسئلة المتعلقة بفهم الاقتراح بشكل أفضل. هل كانت الفكرة تتعلق بإنشاء معاهدة جديدة تماما، أو وثيقة معيارية جديدة تماما، أو إجراء تغييرات على الوثائق الحالية؟ بالإضافة إلى ذلك، ما الذي تسبب في المشكلة في الاتحاد الروسي؟ في العديد من البلدان، تمت تغطية الأداء بحقوق المؤلف. فما هي مشكلة تغطيتها من خلال حق المؤلف فقط ؟

306. وقال وفد الاتحاد الروسي إن المشكلة تكمن في أن مخرجي المسرح لم يرد ذكرهم في اتفاقية روما أو في معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي ضمن أصحاب الحقوق المسموح لهم. وقد أدى ذلك إلى مشكلة خطيرة بالنسبة لمخرجي المسرح، الذين عملوا لسنوات عديدة، وقاموا بطرق فريدة للغاية لخلق عروض كانت تحظى باحترام كبير على مستوى عال للغاية داخل المسارح. وقدأعطت المسارح لنفسها الحق في نسخ العروض، ووجد المخرجون أنه ليس لهم حقوق. ولم يكن هناك صك قانوني دولي يتناول هذه المسألة. وكانوا بحاجة لدراسة الممارسات في مختلف البلدان. وفي بعض البلدان، كانت هناك حماية من هذا القبيل، ولكن هذه المسألة لا تتم معالجتها حاليا إلا على المستوى المحلي بموجب حق المؤلف والحقوق المجاورة. وفي عام 2004، قام الاتحاد الروسي بتطبيق هذا التشريع،وتم إدراج المسائل المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية في

مدونة القانون المدني. ولم تتم تغطية مخرجي المسرح في هذا الإطار حيث لم يكن هناك أي متطلبات بموجب التشريعات الدولية ولم يكن هناك تشريع وطني يغطيها. وكان هذا هو السبب في وجوب اتخاذ قرار بهذا الشأن.

307. وأكد وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أنه كما ذكر في بيانه الافتتاحي، فإنه ليس في وضع يسمح له بالتعليق بشكل قاطع على الاقتراح في تلك المرحلة. ومع ذلك فإنه يود أن يردد أسئلة وفد السنغال. وقد استمعوا بالفعل إلى التفسير الذي قدمه المندوب الموقر من الاتحاد الروسي. ومع ذلك، بدا من الممكن أن نعطي لمخرجي المسرح حق المؤلف الأصلي الخاص بالمؤلفين. فكيف رأى الوفد هذا التأهل للحصول على هذا الحق؟

308. وذكر مندوب الاتحاد الروسي أنه متفق تماما مع ذلك. وذكر أنهكان يعمل في مجال حقوق المؤلف لمدة 20 عاما. وكان حق المؤلف أمر قريب من قلبه. وكان من المحتمل أن يضع هذه الفئة من الأشخاص تحت مظلة حقوق المؤلف. ومع ذلك، وفيما يتعلق بمسألة كيفية خلق العروض، فإنه يبدو أنها تندرج تحت مظلة الحقوق المجاورة وليس حقوق المؤلف. ومع ذلك، لم يكن هذا هو الأمر الرئيسي. فقد كانوا بحاجة إلى النظر معا لمعرفة ما إذا كان ينبغي ان تندرج تحت الحقوق المجاورة أو حقوق المؤلف. الشيء المهم هو أنهم حصلوا على الحماية لهؤلاء الأشخاص بطريقة أو بأخرى.

309. وقال وفد بيلاروس إنه يؤيد اقتراح الاتحاد الروسي. وسيكون من المناسب إجراء تقييم للتجربة الدولية لحماية حقوق مخرجي المسرح الخاصة بعروضهم. وكان هناك وضع مماثل في بيلاروس فيما يتعلق بالطريقة التي تمت بها حماية حقوق مخرجي المسرح. وكانت تمثل بقايا تشريعات الفترة السوفييتية. ولم يتم إدراج مخرجي ومنتجي المسرح في الصكوك الدولية المتعلقة بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وقد خلق ذلك مشكلة على المستوى الوطني، فيما يتعلق بإيجاد أداة أكثر ملاءمة من أجل الحصول على الحماية لهؤلاء المبدعين. ونتيجة لذلك، أيد الوفد الاقتراح القائل بضرورة دراسة المناهج الدولية القائمة والخاصة بالحماية. وقد يكون ذلك في الواقع نقطة انطلاق للمضي قدما، حتى يتمكنوا من حماية حقوق هؤلاء المبدعين.

310. وطلب الرئيس من وفود الأرجنتين والبرازيل وشيلي شرح الاقتراح، الذي تم طرحه فيما يتعلق باستثناءات وتقييدات البث من أجل تحقيق تقدم في المناقشات. وينبغي أن يكون لدى الوفود نسخة من هذا الاقتراح لأنه قد تم وضعه على الإنترنت.

311. وقال وفد البرازيل إن وفدي البرازيل وشيلي انضما إلى وفد الأرجنتين، وناقشوا في إطار التوجيهات السديدة لوفد فنلندا إمكانيات تنسيق وجهات النظر المختلفة حول التقييدات والاستثناءات. واقترحوا بديلا بين الدول الأعضاء التي فضلت وجود قائمة مفصلة بالقيود والاستثناءات المسموح بها والدول التي فضلت وجود إشارة وحيدة خاصة باختبار الخطوات الثلاث. وقد تم القيام بذلك كمحاولة لإيجاد حل توفيقي، بهدف دفع المناقشات في اللجنة وإبداء روح بناءة. وتتوافق الفقرة 1 تماما مع الفقرتين 1 و 2 في وثيقة العمل السابقة. وبعبارة أخرى، كانت الفقرتان 1 و 3 الحاليتان الموجودتان في الاقتراح هما الفقرتان الأصليتان الواردتان في النص السابق. وكانت الفقرة 3 تتعلق باختبار الخطوات الثلاث. ومقارنة بالنسخة السابقة من الجزء ج من وثيقة العمل، فإن المقدمة الجديدة الواردة في الفقرة 2 توفر مزيدا من الفسحة للدول الأعضاء فيما يتعلق بما إذا كان سيتم تنفيذ التقييدات والاستثناءات التالية وإلى أي مدى سيتم ذلك. وفي النسخة السابقة،تم افتراض أن ما يلي، في جملة أمور أخرى، يشكل حالات خاصة لا تتعارض مع الاستغلال العادي للبث، ولا يمس بشكل غير معقول بالمصالح المشروعة لحامل الحق. وقد قرروا أنهم سيعطون المزيد من الراحة للأرجنتين ولأي دولة عضو أخرى معنية بتلك الصياغة، من خلال اللجوء إلى شيء أكثر انسجاما مع المادة 15-1 من اتفاقية روما. وكان ذلك بمثابة تعديل لمقدمة الفصل 13 من اتفاقية روما. وكانت التقييدات والاستثناءات الأربعة الأولى، من أ إلى د، قد جاءت من اتفاقية روما لعام 1961. وقد اتفقوا على أن الاستخدام الخاص في عام 1961 لم يكن هو الاستخدام الخاص في عام 2017. ونتيجة لذلك، كانوا سيقدمون النص في وقت قريب للغاية لتوضيح نطاق الاستخدام الخاص. وفي إشارة إلى البنود من أ إلى د وفيما يتعلق بالبند ج، فإن استخدامها على وجه التحديد للسماح بالنفاذ للأشخاص الذين يعانون من ضعف البصر، وما إلى

ذلك، يتماشى مع العديد من التشريعات الوطنية للدول الأعضاء، فضلا عن المعايير الدولية. ويتماشى البند ح أيضا مع التشريعات الوطنية للدول الأعضاء والمعايير الدولية. وقد أزالوا البند خ من النسخة السابقة من الاقتراح. وكان الاقتراح السابق مطروحا منذ عام 2005، واعتبر البند خ ذو نهاية مفتوحة للغاية. ونتيجة لذلك، كانت هناك عبارة "أي استخدام، من أي نوع، بأي شكل من الأشكال أو أي جزء من أي بث، حيث لا يكون البرنامج أو أي جزء منه، الذي يمثل محتوى الإرسال، محميا بموجب حقوق المؤلف أو أي حقوق مجاورة" وقد جعل ذلك العديد من الناس يشعرون بعدم الراحة، ومن أجل القيام بشيء بناء، وافقوا على حذف العبارة. وقد أُجريت هذه التغييرات كمحاولة لسد الفجوة بين مختلف المواقف في اللجنة، لإظهار روح بناءة، ودفع المناقشة إلى الأمام، وعلى أمل إحراز مزيد من التقدم في المناقشات.

312. وأعرب الرئيس عن شكره لوفد البرازيل على تقديمه وشرحه للاقتراح نيابة عن وفود الأرجنتين والبرازيل وشيلي. وخلال الجلسات غير الرسمية وطوال الاجتماع قامت الوفود الثلاثة بالمضي قدما في المناقشات بروح بناءة. وأعرب الرئيس عن تقديره العميق لجميع الدول الأعضاء. وعلى الرغم من أن الاقتراح لم يُطرح خلال الجلسات غير الرسمية، إلا أنه رحب بالمقترحات المقدمة من تلك الأطراف، وأي أطراف أخرى أو أي دولة عضو ترغب في دفع عجلة المناقشات للأمام. وذكر أن هناك بند ترغب الأمانة في مشاركته مع الوفود. وسيتم توزيع الوثيقة على الجميع.

313. وذكرت الأمانة أنه لا يمكنها الانتظار حتى نهاية الدورة لتقديم ما تم الوعد به منذ الدورة السابقة للجنة. وقد طلبت بعض الدول الأعضاء خلال الاجتماعات والبعثات الأخرى، إذا أمكن ذلك، توفير كتيب قصير سهل القراءة ويمكنهم استخدامه عند التحدث إلى صانعي السياسة الذين لا يفهمون موضوع حق المؤلف، وليسوا على دراية بالمفاهيم التي يتضمنها. وذلك من شأنه أن يساعدهم على اتخاذ قرارات جيدة، مما يمكنهم من المشاركة في النظام الدولي لحق المؤلف. وبعد ذلك الطلب، قدمت الأمانة العامة كتيبا صغيرا يوزع على الدول الأعضاء. وهو متاح في الوقت الحالي باللغة الإنجليزية فقط. وقد خرج لتوه من المطبعة، حيث طبع صباح هذا اليوم. ونتيجة لذلك، لم يكن لديهم إصدارات متوفرة بلغات أخرى. وكانت تلك الإصدارات معدة ومترجمة، ولكن سيتم نشرها وطبعها وإرسالها في الأيام أو الأسابيع التالية. وأرادت الأمانة إبلاغ الدول الأعضاء بأنها استجابت لمطالبهم. وأعربت الأمانة عن أملها في أن يتم ذلك بطريقة تتفق مع توقعاتهم، فيما يتعلق بتضمن الكتيب للغة بسيطة تناسب السياسيين والبرلمانيين وأعضاء الحكومة. لقد كان يمثل وسيلة لشرح الفوائد والتحديات التي هم على دراية بها في بلدانهم. وستقدم الأمانة العامة النسخة الأولى من الكتيب في ذلك اليوم. وقد عملوا عليها لعدة ساعات في فريق لضمان أنها ستكون متاحة للدول الأعضاء خلال الدورة الحالية للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة.

314. وشكر وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الأمانة على مبادرتها الممتازة. وتطلع الوفد إلى استكشاف هذا الكتيب الذي سيكون مفيدا للغاية بالنسبة لاتصالاتهم مع العالم الخارجي، بل ومع بعضهم البعض في الغرفة. وبالرجوع إلى النقطة السابقة ومعالجة طرق العمل، استفسر الوفد عما إذا كانت هناك أي جداول زمنية مطلوبة لتقديم المقترحات، قبل أن يمكن مناقشتها أو عرضها في الجلسة العامة. ويبدو من غير المعتاد تلقي اقتراح في يوم ما وتقديم عرض توضيحي رسمي في الجلسة العامة في اليوم التالي، دون أن تتاح لهم فرصة كاملة للنظر في العرض أو فرصة النظر في ردهم على الاقتراح. وطلب الوفد إعداد عملية رسمية بصورة أكبر في المستقبل لتقديم الاقتراحات بحيث يكونوا مستعدين بصورة كاملة لتقديم إجابة كافية ومحترمة على المبادرات.

315. وذكر الرئيس أن الاقتراح لم يقصد مناقشته في هذا اليوم. ولم يتم تقديمه سوى لأغراض التوضيح وكان بمثابة وسيلة يستخدمها أنصار الاقتراح لتقديمه وشرح السياق وراءه. ولذلك، لم يكن ينوي فتح مناقشة عامة. ولن تتم مناقشة الاقتراح بعد ظهر ذلك اليوم. وستتم مناقشته فقط بعد مرور بعض الوقت. فبدلا من وضع جدول زمني، سيخضع بعد ذلك لبروتوكول، ويكون هناك دائما استثناءات له، يفضل فقط تقديم المحتوى. وكان الاقتراح ذو صلة بجزء مبكر من مناقشات الأسبوع. وكانت تلك محاولة لتحريك الأمور. ولم يكن المقصود مناقشة الموضوع. ومع ذلك، فقد تم تلقي تعليقات الوفد بشكل جيد. ومن أجل محاولة تحريك المناقشات، مع المحافظة على فاعليتها، فإنه سيضع في اعتباره تلك التعليقات إذا ظهرت

هناك حالات مشابهة أخرى، حيث كانوا بحاجة إلى منح المندوبين وقتا كافيا لمناقشة المقترحات. ومع ذلك، فقد كان الاقتراح مجرد أساس فقط لعرض الموضوع.

316. وقال وفد البرازيل إنه يؤيد تماما ما ذكره الرئيس. ولا يوجد في القواعد الإجرائية للويبو ما يمكنهم الاسترشاد به في عملهم من أجل وضع قاعدة مماثلة لما ذكره وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وأشار الوفد إلى أن الجمعية العامة لديها اقتراح تم تقديمه في ولاية لجنة المساواة العرقية. ولم يتفق الوفد تماما مع ما قيل.

317. وذكر الرئيس أن البروفيسورة جين جينسبرج من كلية الحقوق بكولومبيا ستنضم إليهم عن طريق الفيديو للحديث عن عملية العصف الذهني التي حدثت في أبريل.

318. ورحب الرئيس بالبروفيسورة جين جينسبرج في اللجنة الدائمة. وتساءل أن كان يمكنها بسرعة تقديم وتلخيص ملاحظاتها فيما يتعلق بالعصف الذهني قبل فتحة جلسة الأسئلة والأجوبة.

319. وقالت البروفيسورة جين جينسبرج إنه يشرفها أن يُطلب منها تقديم ملخص لاجتماع الخبراء الذي عقدته الويبو في نوفمبر من العام السابق. وكانت المجموعة التي تم تجميعها تمثل مناطق جغرافية واسعة إلى حد كبير، فيما يتعلق بمختلف وجهات نظر الأكاديميين بالنسبة للقوة المرغوب فيها لحقوق المؤلف وبالنسبة لحقوق المستخدم. وكان هناك تمثيل واسع للغاية للآراء. وربما مما لا يدعو للدهشة أنه عندما تجتمع مجموعة من الأكاديميين الذين يحترمون بعضهم البعض تكون هناك الكثير من المناقشات الحرة إلى حد ما حول مجموعة متنوعة من الموضوعات. ومع ذلك، ظهر موضوع رئيسي في المناقشات أو تم بناؤه على أساس اقتراح مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي لعام 2015، والذي اجتمع فريق الخبراء لمواصلة تطويره. وأعرب تقرير مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي عن القلق البالغ فيما يتعلق بمركز المؤلفين وفناني الأداء في نظام حق المؤلف، بما في ذلك ما إذا كان نظام حقوق المؤلف يخدم منشئي المحتوى أم لا، وما هو موقف المبدعين فيما يسمى بسلسلة القيمة الخاصة باستغلال أعمال حق المؤلف. وقد سيطر هذا القلق بصورة مسبقة على مناقشاتهم. وكان الموضوع الآخر الذي وجه مداولاتهم هو الحاجة إلى الحصول على مزيد من المعلومات. وكان لدى اللجنة تقرير غير عادي من دكتورة جيلدا روستاما، التي اضطلعت بعملية القيام بمسح لتشريعات الدول الأعضاء في الويبو. لقد كانت بداية رائعة بشأن المسألة الأساسية المتمثلة في التحقق من الوقائع الفعلية، فيما يتعلق بحماية واستغلال المصنفات المحمية بحق المؤلف. وكان فريق الخبراء موافقا بشدة على أن إجراء عمليات مسح للتشريعات تمثل نقطة انطلاق أساسية، ولكن ذلك لم يكن كافيا لتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ أي مبادرات. وقد اعتمدت أي مبادرة من هذا القبيل إلى حد كبير على القوانين وعلى الكتب، وكذلك على كيفية تفسير هذه القوانين من قبل المحاكم والهيئات الإدارية، فضلا عن الممارسات التجارية على أرض الواقع. ونتيجة لذلك، كان هناك جهد هائل يجب القيام به لمواصلة البناء على العمل الاستثنائي بالفعل الذي قامت به دكتورة جيلدا روستاما في التقرير الأولي، حيث شُهد لها بأنها قامت بجمع كم هائل من المعلومات. ومع ذلك، إذا كان يجب أن يقوموا بدراسة القوانين المدونة بصورة رسمية في كتب فقط، فلن يستطيعوا تكوين صورة دقيقة لما يحدث هناك فيما يتعلق باستغلال المصنفات أو لما يمثل نفس القدر من الأهمية، وهو الموقف الفعلي للمؤلفين والفنانين والمبدعين، في استغلال الأعمال المحمية بحقوق المؤلف. وبالتالي، كان الشغل الشاغل لهم هو أن تكون القدرة على الحصول على المعلومات شرطا أساسيا للقيام بأي نوع من الإجراءات، سواء كانت رسمية أو غير رسمية. وفيما يتعلق بالاقتراحات الملموسة، أشارت إلى الصفحة الأخيرة من ملخص الاجتماع، في النسخة الإنجليزية في الصفحة 10. وقد اتفقوا جميعا على ثلاثة اقتراحات معلوماتية أساسية ولكنها مفيدة بشأن كيفية معالجة المشاكل التي ناقشتها اللجنة والتي تم التأكيد عليها في تقرير مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وكان أول اقتراح متميز بعض الشيء. وكان المقترح يتعلق بتحديث دليل الويبو بشأن المعاهدات الدولية. فلقد مضى بعض الوقت منذ أن تم إعداده. وقد حدث الكثير منذ ذلك الحين. إن فهم اتفاقية بيرن ومعاهدات الويبو للإنترنت في ضوء التطورات التكنولوجية والاقتصادية الجديدة سيخدم الجميع. وليس من المستغرب أن تجد مجموعة من الأكاديميين مشروعا جذابا بشكل خاص. ثانيا، القائمة المرجعية التعاقدية للأحكام التعاقدية العادلة، والتي يمكن أن تكون بمثابة أدوات مفيدة لأصحاب الحقوق. ويجب أن يعبر ذلك

عن المبدعين، لأنهم كانوا قلقين تماما، مثلما كان تقرير مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي بالنسبة لموقف التفاوض غير المنصف للمؤلفين والفنانين. إن المؤلفين والفنانين الذين يمتلكون معلومات أكثر وأفضل عن حقوقهم قد يكونوا في وضع أفضل للتفاوض ومقاومة الضغط للتنازل عن حقوقهم. ونتيجة لذلك، اعتقدوا أن القائمة المرجعية ربما تكون خطوة صغيرة نحو معالجة الموقف التفاوضي غير المنصف للمؤلفين والفنانين. وأخيرا، كانت التوصية الثالثة، التي تناولها أيضا تقرير مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، بالإضافة إلى القلق بشأن موقف التفاوض غير المتكافئ بالنسبة للمبدعين، وهي تتعلق بتعزيز وسائل البحث عن الملكية للعثور على الحقوق وتوضيحها. لقد كان ذلك بحق في مصلحة الجميع. إن وجود سجلات أو وسيلة لتسجيل نقل الحقوق ليست مسألة معممة بأي حال من الأحوال. وقد اقترح تقرير مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي أنه سيكون من المفيد للغاية وجود نوع من قواعد البيانات الشاملة. لكنهم لم يتطرقوا إلى تفاصيل الموضوع. كما أنهم اعتقدوا أن وجود وسائل يسهل الوصول إليها والرجوع إليها للتأكد من مالك حقوق المصنفات من شأنه أن يسهل التعامل مع الحقوق في تلك الأعمال. وأعربوا عن أملهم في تزويد المؤلفين بمزيد من المكافآت مقابل عقود نقل الحقوق الخاصة بأعمالهم. وقد كانت تلك نهاية الملخص الموجز لمداولاتهم.

320. وشكر الرئيس البروفيسورة جين جينسبرج على عرضها وفتح الباب لطرح الأسئلة.

321. وقال وفد البرازيل إنه راض عن النتائج التي تم الإبلاغ عنها. وقد ذكر بعضها أصل العمل. وكان ذلك بالضبط أصل اتفاقية برن، التي تمخضت عنها جميع معاهدات الويبو وأطرها. كما ذكرت البروفيسورة أن الخبراء قد حددوا ثلاث طرق لمعالجة فجوة القيمة. وأبرز الوفد دور الوسطاء وشفافية العقود وإقامة التعاون والثقة بين أصحاب الحقوق والمشغلين. لكن كيف رأت أن الشفافية يمكن أن تسهم في هذه القضايا الثلاث لمعالجة فجوة القيمة؟ وكيف ترى دور الشفافية وما الذي يمكن عمله في الويبو لتعميق فهم الدول الأعضاء لهذه المسألة؟

322. وذكرت البروفيسورة جين جينسبرج أن الشفافية يمكن أن تعني الكثير من الأشياء المختلفة. وطلبت من مندوب البرازيل تحديد ما كان يعنيه بالشفافية في سياق الوسطاء.

323. وقال وفد البرازيل إنه كان يؤكد باستمرار أن المبدعين والوسطاء والمستخدمين للمصنفات يحتاجون إلى فهم العناصر المختلفة لسلسلة القيمة. ومع ذلك، ومن وجهة نظر فنان، يمكن أن يفهموا الشفافية على أنها امتلاك لمعلومات ملموسة وواضحة وسهلة الاستخدام حول كيفية استخدام العمل وكيف سيتم الحصول على عائدات مقابل العمل. كما يمكن للوسطاء استخدام تلك المعلومات أيضا، لفهم كيفية تلقيهم للمدفوعات وكيف سيقومون بالدفع للفنان. وسيكون ذلك فهمهم للشفافية، وليس فقط من خلال الإشارة إلى العقود، والتي يمكن أن تتضمن قضايا تتعلق بالسرية، والتي قد لا يمكن معالجتها بسهولة، لأنها تطرقت إلى بعض جوانب القانون المدني. ومع ذلك، فإن الشفافية فيما يتعلق بالعائدات، وجميع أجزاء سلسلة القيمة، هي إحدى طرق معالجة هذا الجزء من فجوة القيمة. وقد ذكروا من قبل أن تلك القضية هي قضية تتعلق بالسوق. ويمتلك اللاعبون هناك قوى تفاوض مختلفة. وظنوا أن الأمر يعود إلى الفنانين والوسطاء للتفاوض فيما بينهم، ولكن الشفافية يمكن أن تستخدم كأداة في يد الجميع للحد من الاحتكاك في السوق وجعلها تعمل بكفاءة أكبر.

324. وشكرت البروفيسورة جين جينسبرج المندوب على توضيحه. وذكرت أنه فيما يتعلق بالشفافية بالنسبة للعقود، فإن كل العقود لم تكتب بلغة يسهل على المبدعين فهمها. وإذا كان لمنشئي المحتوى محامين أو وكلاء، فهذا أمر رائع، ولكن لم يكن ذلك أمر يتوفر للجميع. ونتيجة لذلك، تتم كتابة عدد كبير من العقود، بما في ذلك العقود الموجودة على الإنترنت، بطريقة غامضة بعض الشيء، مما يجعل من الصعب على منشئ المحتوى أن يفهم ما يقوم بمنحه. ويمثل هذا الأمر مستوى واحد. ونتيجة لذلك، كانت التوصيات المتعلقة بكتابة العقود بلغة مبسطة سواء كانت الإنجليزية أو البرتغالية أو أي لغة ذات صلة بالمبدع، أمرا قد يمثل خطوة أولى مفيدة للغاية. وذكر المندوب أيضا الشفافية فيما يتعلق بالأجور. وقد أوصت مفوضية الاتحاد الأوروبي في مقترحها الخاص بالسوق الرقمية الموحدة بأن يكون هناك التزام بتقديم تقارير منتظمة إلى المؤلفين عن

كيفية استغلال العمل، وما هي الأرباح، وما هو نصيب المؤلفين من تلك الأرباح. وقد أعطى ذلك للمؤلفين فرصة الطعن على العائدات، إذا كان ما يتقاضاه المؤلف لا يتناسب مع ما يحصل عليه من يقوم باستغلال العمل. ولكن بطبيعة الحال، فإن القدرة على السعي للحصول على العائدات أو تعديلها على أساس عدم التناسب، تعتمد على الحصول على المعلومات التي من شأنها أن تجعل المرء على دراية بأن العائدات غير متناسبة. ومن ثم، فإن الالتزام بإصدار بيانات أو تقارير منتظمة من هذا النوع حول العوائد كان أيضا يمثل أحد أهداف الشفافية وسيكون مفيدا للغاية لمجتمع المبدعين.

325. وصرح وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أنه أراد أيضا أن يبرز أنهم قد اقترحوا مؤخرا تشريعات، تتعلق بمركز المؤلفين، والشفافية في العقود بين المؤلفين وداخل الصناعات. ونتيجة لذلك، سيكون من دواعي سرورهم تقديم أفكار في هذا الصدد. وفي الوقت الحالي، كانت المفاوضات لا تزال مستمرة بين المشرعين على مستوى الاتحاد الأوروبي. ولم يكونوا متأكدين من شكل الأحكام النهائية. ومع ذلك، فقد كان هذا الموضوع بالتأكيد يهمهم أيضا. وفيما يتعلق بنتائج عملية العصف الذهني، كانوا مهتمين بشكل خاص بمعرفة المزيد عن إمكانية وجود قائمة مرجعية للعقود في هذا الصدد.

326. وذكرت البروفيسورة جين جينسبرج أن عملية جمع المعلومات ستكون مهمة للغاية، لأنها ستساعدهم في معرفة أنواع الأمور التي يحتاج المؤلفون إلى أن يتم تحذيرهم بشأنها، فيما يتعلق بالممارسات التجارية. وكان هذا في اعتقادهم هو السبب في أن جمع المعلومات لا يمكن أن يقتصر على التشريعات، أو حتى لوائح السوابق القضائية. ومع ذلك، كان من المهم للغاية الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الممارسات التجارية الفعلية لأن تلك الخلفية من شأنها مساعدتهم أو مساعدة من أعد القائمة المرجعية تلك على معرفة أنواع الأسئلة التي ينبغي على المؤلفين طرحها، وأنواع المطالب التي يجب أن يتوقعوها من جانب المقاولين المتعاونين معهم.

327. ولاحظ ممثل رابطة الفنانين اللاتينيين أن التوصيات التي اقترحها البعض تضمنت بعض التوصيات المتعلقة بقائمة مرجعية على وجه الخصوص. لقد فهموا أن الحصول على مزيد من المعلومات قد يمثل أمرا جيدا ،لكن ذلك لا يمنح بالضرورة قوة تفاوضية في قطاع الموسيقى. وفي ظل غياب السلطة التفاوضية، هل يمكن أن يمثل الحق في الحصول على العائدات آلية فعالة لتوفير عوائد مجزية للمبدعين في البيئة الرقمية؟ وقد طالبت رابطة الفنانين اللاتينيين باحترام أن تستمر الدول الأعضاء في الاحتفاظ بالبند على جدول الأعمال، وأن تواصل العمل على هذا الموضوع في اللجنة.

328. وذكرت البروفيسورة جين جينسبرج أن مناقشات الفريق، فيما يتعلق بمجموعة الأدوات، كانت جميعها مبنية على أساس المفاوضات المتعلقة بالحقوق الحصرية للمؤلفين. ولم يناقشوا حقوق العائدات. واقترحت أن المعلومات يمكن أن تحسن موقف المؤلف التفاوضي. وقدحدث في كثير من الأحيان أن استفاد مستغلو الأعمال من جهل المؤلفين، وكان المؤلفون ممتنين لوجود موزع مقترح وناشر ومنتج تسجيلات وما إلى ذلك. وبسبب شعورهم بالحماس فقد يقومون بالتوقيع على التنازل على حقوق أكثر مما يحتاجون بالفعل للتوقيع عليه. وقد أشارت تجربتها، على الأقل في الولايات المتحدة، إلا أنه في كثير من الأحيان، عندما يدرك المؤلفون والفنانون حقوقهم ويكونوا مستعدين لطرح أسئلة حول ما إذا كان المستغل في حاجة فعلية إلى كل ما كانوا يطالبون به، فإن المستغلين يميلون في الواقع إلى التراجع، إلى حد أكبر مما قد يتوقعه المرء. وبالتالي، كانت المعلومات تمثل مصدر قوة. وكان هذا هو سبب أهمية معرفة المؤلفين وفناني الأداء لحقوقهم.

329. وقال ممثل رابطة المترجمين الفوريين بالأرجنتين إنه يؤيد منذ البداية وثيقة مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي التي أشارت إليها البروفيسورة. ولقد كان الأمر مهما بشكل متزايد، حيث كانت هناك تهديدات يمكن أن تؤثر على الفنانين وفناني الأداء في العالم الرقمي. ومن بين الموضوعات التي تناولتها البروفيسورة مسألة تجميع المعايير، التي لم تؤد بالضرورة إلى التوصل إلى حل. ومن الواضح أن الأمر يعتمد على تفسير المحاكم لتلك المعايير والقوانين. وكان ذلك يمثل مصدر قلق لهم، لأنه بالنسبة لنظام إيكولوجي اصطناعي مثل النظام الذي يقومون بمناقشته، فإن فناني الأداء الموسيقي هم في الغالب أكثر الأطراف المستبعدة، لأنهم غير معترف بهم. وكانت هناك مراسلات عامة، وحتى في تلك المراسلات العامة ذكر حق العائدات لفناني الأداء. فهل

اعتقدت البروفيسورة أنه يمكن لعملية تجميع المعايير والإطار الذي ذكرت أن اللجنة سوف تعمل عليه مع تحديث جميع المعايير والقواعد يمكن أن يحل المشكلات بصورة جزئية. وتختلف التعريفات باختلاف المعاهدات. ولا يمثل الحق في تقديم عائدات لفناني الأداء مشكلة تكنولوجية. ويجب احترام هذا الحق من قبل مجال الصناعة ومن قبل المستخدمين. فهل سيحل التجميع الأولي للمعايير الذي تقوم به الويبو المشكلة، أم سيظل هناك الكثير الذي يعتمد على التفسيرات في كل بلد من البلدان؟

330. وذكرت البروفيسورة جين جينسبرج أن من المهم للغاية مواصلة جميع الجهود الرامية إلى مساعدة فناني الأداء والمؤلفين على المستوى الوطني، بغض النظر عن أي شيء آخر قامت الويبو به. وفيما يتعلق بالحلول، وكما أشار موجز لجنة الخبراء، كانوا جميعا قلقين بشأن الحاجة إلى المضي قدما بحذر. ولم يتمكنوا من البدء في اقتراح حلول، ولم يقترحوا على الأقل أي شيء ملموس، حتى يفهموا النطاق الكامل للمشكلة. ومع ذلك، فقد كانوا يحتاجون لفهم النطاق الكامل للمشكلة إلى الحصول على معلومات أكثر بكثير مما كان لديهم بالفعل. وربما لم يكن من المفيد تقديم توصيات بمستوى عالٍ للغاية من التجريد، وهو ما كانوا يقومون به في هذه المرحلة على الأرجح نظرا لعدم توافر معلومات محددة. ونتيجة لذلك، كلما زادت معرفتهم، كلما فهموا المشكلة بشكل أفضل. ويمكن اقتراح أي حلول مقترحة في ضوء التوصل لفهم أكثر وضوحا للمشكلة.

331. وصرح ممثل الاتحاد الدولي لجمعيات المؤلفين والملحنين (CISAC) بأنهم يناقشون موضوعات أساسية للغاية، فيما يتعلق بتركيز مناقشاتهم على مستقبل حق المؤلف في البيئة الرقمية. وركز ممثل الاتحاد على مسألتين ذكرتهما البروفيسورة والتي يعتقد الاتحاد أنهما مهمتان للغاية. وأحداها هو تحديث الدليل الذي يفسر معاهدات الويبو بشأن حق المؤلف، أما الثانية فتتعلق بنقل القيمة والمسؤولية عن ذلك. تلك هي الموضوعات الرئيسية المتعلقة بمراجعة موقف أصحاب حقوق المؤلف في ممارسة حقوقهم. وكان هذان الموضوعان الرئيسيان اللذان ركزوا على مناقشاتهما. فهل يمكن للبروفيسورة أن تقدم مزيد من الإيضاحات بشأن استنتاجات المجموعة التي تتعلق بتوضيح الحقوق على الإنترنت، وما يتعلق بتلك المنصات أو اللاعبين الجدد، والتي غالبا ما تحميها التشريعات؟

332. وذكرت البروفيسورة جين جينسبرج أنه فيما يتعلق بدليل الويبو، سيحتاج الأمر إلى إجراء مراجعة شاملة لكل مادة من المواد، في ضوء التطورات الأخيرة، للتأكد من المواضع التي قد ينشأ بها غموض، نتيجة للتطورات التكنولوجية أو تطورات الأعمال الجديدة. وبعد ذلك سيتعين عليهم معرفة أكثر الطرق فاعلية لاستكشاف مواطن الغموض وحلها. وبالتالي، ينبغي أن يقوم بهذا العمل مجموعة من الأكاديميين، من أجل التوصل إلى مبادئ توجيهية واضحة إلى حد ما، فيما يتعلق بفهم أحكام اتفاقية برن ومعاهدات الويبو. وفيما يتعلق بحقوق المؤلفين في البيئة الرقمية واستغلال المصنفات في وسائل الإعلام الرقمية، كانت هناك مجموعة من القضايا المرتبطة بذلك، كما أشار إلى ذلك عدد من المندوبين. وقد عبر تقرير مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي عن قلق كبير شغل بال الخبراء وكان يتعلق بوسيلة ضمان مشاركة المؤلفين والمبدعين في الإيرادات الناتجة عن أشكال الاستغلال الرقمية الجديدة هذه، بما في ذلك منصات العمل. وكان فهمها أن منظمات الإدارة الجماعية تعمل على ترخيص يوتيوب من أجل حقوق الأداء العام في مجال الموسيقى. كما كان فهمها أيضا على الأقل فيما يتعلق بمنظمات الإدارة الجماعية في الولايات المتحدة، أنه لا يتم الكشف عن الشروط الدقيقة لتلك التراخيص. ومع ذلك، كان من الواضح أن هناك تطورا إيجابيا يحدث الآن لعملية الترخيص، مقارنة بوجود بعض المقاومة من جانب المنصات في الماضي. وبالطبع، كان هناك تطور مهم للآليات لتحديد المحتوى الذي يتم تحميله على تلك المنصات، وإجازة التحميل أو إلغاء تخويل عمليات التحميل، وإذا تمت الإجازة، يجب النص على المشاركة في أرباح الإعلانات التي تعرضها المنصة. ومن الأهمية بمكان في حالة تقاسم العائد أن يتم ضمان أنه ليس المرخص، أو الناشر، أو الوسيط التجاري الذي حصل على نقل الحقوق من المؤلفين ليسوا هم فقط الذين تشاركوا في تلك الإيرادات. فنصيب المؤلفين من الإيرادات التي وصلت للوسطاء نتيجة توقيع تلك الاتفاقيات مع المنصات يمثل أمرا مهما كذلك.

333. وأشار ممثل مؤسسة أمريكا اللاتينية لأبحاث الملكية الفكرية لأغراض التنمية إلى ان الاقتراحات تضمنت إشارة إلى الإدارة الجماعية.وترى غالبية الأطراف أن وجود الإدارة الجماعية يمثل أمرا ضروريا وخاصة في عصر العولمة. فما هي القضايا

التي ينبغي معالجتها لتحسين النظام؟ لقد رأوا أن هناك بعض المشكلات التي تتعلق بمدى صعوبة الحصول على ترخيص دولي من بلد آخر. وفي بعض الأحيان كانوا يرون مشكلات متعلقة بالتوزيع بالإضافة إلى أنواع أخرى من المشكلات. فما هي توصية البروفيسورة بشأن كيفية تحسين نظام الإدارة الجماعية لتقديم خدمة أفضل تواكب احتياجات المؤلفين والفنانين؟

334. وذكرت البروفيسورة جين جينسبرج أن تفاصيل المسألة تتجاوز القضايا التي تناولها فريق الخبراء. وكانت هناك تدابير، على سبيل المثال في الاتحاد الأوروبي، تتعلق بتسيير الأعمال من قبل منظمات الإدارة الجماعية. ومع ذلك، لم يتناولوا هذا الأمر بالفعل، لذا لم تتمكن من الرد على السؤال بتقديم أية تفاصيل أخرى.

335. وقال ممثل الاتحاد الدولي للصحفيين (IFJ) إنه يرحب كثيرا بمداخلات وفد البرازيل بشأن الشفافية، ومداخلة الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بعناصر التوجيه المقترح بشأن هذه المسألة. ولاحظ الممثل من خبرته كمؤلف، أن مستغلي المصنفات لم يفهموا في كثير من الأحيان العقود التي قدموها أو عرضَها على أنها شيئا إما أن تأخذه أو تتركه. وعندما سُئل الأشخاص الذين كانوا يتمتعون بالمرونة والحيوية عن الحقوق التي يحتاجون إليها، كانوا يعيدون النظر في كثير من الأحيان. وبالتالي يمكن للشفافية أن تساعد العديد من الأطراف في سلسلة القيمة على إعداد عقود أكثر كفاءة. ويتطلع الاتحاد الدولي للصحفيين إلى إجراء مزيد من المناقشات حول هذا الموضوع، وحول القضايا التي تتجاوزه في سلسلة القيمة. فهل كانت البروفيسورة مستعده أو مهتمة باطلاعهم على المزيد عن الوسائل التي يمكن استخدامها من قبل المؤلفين وفناني الأداء في الطعن على تلك العقود غير الواضحة أو غير العادلة؟

336. وذكرت البروفيسورة جين جينسبرج أن ممثل الاتحاد يشير إلى أن الناشرين أنفسهم لا يعرفون دائما الأسباب التي تفسر بعض هذه البنود المدرجة في العقود. ونتيجة لذلك، يمكن أن يكون للمعلومات والحوار الأفضل تأثير إيجابي للغاية. وكانت هناك الكثير من البنود الموروثة في العقود والتي كانت منطقية في السابق، ولكنها لم تعد كذلك في الوقت الحاضر.

337. وشكر الرئيس البروفيسورة جين جينسبرج على العرض الذي قدمته. لقد استفادوا كثيرا من حضورها في حلقة العصف الفكري الخاصة بالخبراء والتي عقدت في العام الماضي. وشكروها على مشاركة وجهات نظرها في الندوات التي عقدت معهم، بالإضافة إلى الإجابة على الأسئلة التي طرحت عليها خلال جلسة الأسئلة والأجوبة.

338. وعاد الرئيس إلى البند 8 من جدول الأعمال. وقد أمضوا اليوم في الاستماع إلى مختلف العروض التقديمية. وكانت هناك أسئلة وأجوبة، وتبادل لوجهات النظر ومناقشات. وأراد مناقشة مستقبل الموضوعات المختلفة في إطار البند 8 من جدول الأعمال مع الدول الأعضاء. وطلب من المنسقين الإقليميين والدول الأعضاء التعبير عن آرائهم بشأن ما إذا كان يجب وضع حق المؤلف في البيئة الرقمية، وحق الفنانين في إعادة البيع على جدول الأعمال الرئيسي. ومع ذلك، لم يطرح السؤال بهذه الطريقة بالنسبة للاقتراح المقدم من الاتحاد الروسي. وقد استمع إلى وجهات نظر متباينة في الغرفة حول تلك الموضوعات. فهل كانت هناك أية رغبة في هذا الوقت لوضع أي من تلك الموضوعات على جدول الأعمال العادي؟ وكانت المسألة الأخرى تتعلق بماهية أنشطة المتابعة التي يودون أن تجريها الأمانة فيما يتعلق بهذه البنود الثلاثة؟ وبعبارة أخرى، الاقتراحات المتعلقة بحقوق المؤلف في البيئة الرقمية وحقوق الفنانين وحقوق مخرجي المسرح. لقد تحدث بكل صراحة مع الأمانة حول تلك الأمور وتوصلوا لبعض الأفكار. ومع ذلك، كان من المفيد الاستماع في هذه المرحلة إلى آراء الدول الأعضاء قبل صياغة الملخص.

339. وقال وفد بوركينا فاسو إن قوانينه تغطي حق إعادة البيع، لكنها لم تُفعل بعد. وبالنسبة إليهم، فقد كان الحق يمثل أداة لتحقيق المساواة بالنسبة للعديد من فناني الجرافيك وغيرهم من الفنانين والمبدعين. وهو يؤدي إلى تقاسم الثروة. ونتيجة لذلك، أيدت بوركينا فاسو وضع الموضوع على جدول أعمال اجتماع اللجنة التالي.

340. وقال وفد كينيا إنه يؤيد اقتراح السنغال والكونغو بشأن مسألة حقوق إعادة البيع. وتقوم كينيا حاليا بعملية تعديل لقانونها. وقد وضعت أحكاما لهذه الحقوق، وتتطلع إلى رؤية كيفية تنفيذها.

341. وقال وفد البرازيل إنه كما ذكر من قبل، فإن حق المؤلف في البيئة الرقمية كان بندا محددا في جدول الأعمال. وقد سمعوا الدول الأعضاء تعرب عن اهتمامها المستمر بالمسألة. كما أنهم سمعوا المراقبين وأولئك الذين يمثلون أعضاء الصناعة والفنانين –وهم الأفراد الأكثر اهتماما بالموضوع - يذكرون أنهم يريدون استمرار المناقشات. وبالتالي، فإن وجود بند محدد في جدول الأعمال لهذا الموضوع لن يؤثر على الجدول الزمني للدورة التالية. ولن يؤثر على مناقشة بنود جدول الأعمال الأخرى، التي هي أيضا بنود مهمة للغاية. وأخيرا، سيساعدهم ذلك في إجراء مناقشة أكثر تنظيما فيما يتعلق بالبيئة الرقمية.

342. وقال وفد اليابان إن لديهم بالفعل العديد من البنود على جدول الأعمال. ونتيجة لذلك، فإن المعاهدة المتعلقة بالبث ينبغي أن تكون لها الأولوية في المناقشات التي تجري في اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وينبغي منح الأولوية لبند جدول الأعمال الذي يمثل مسألة مهمة لجميع الدول الأعضاء. انهم بحاجة الى مزيد من الوقت لمناقشة البنود ذات الأولوية. ومع ذلك، فقد ناقشوا أيضا ملخص الرئيس، ونتيجة لذلك، ينبغي ألا يتعجلوا في قرارهم، فيما يتعلق بتحديد أولويات بنود جدول الأعمال في الوقت الراهن.

343. وصرح وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بأنه يؤيد إضافة حق إعادة البيع لدى المستأجرين كبند جديد في جدول أعمال اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة وذلك لسببين. وقد سبق بالإشارة إلى السبب الأول في بيانه الافتتاحي. وقد أخذ هذا الاقتراح أسبقية تاريخية لأنه تم تقديمه لأول مرة خلال الدورة السابعة والعشرين للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، وتم الاتفاق على مناقشته في الدورة الحادية والثلاثين للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وفيما يختص بالاقتراح المتعلق بحق المؤلف في البيئة الرقمية، فقد كانوا يحتاجون أولا إلى فهم ما يريدون مناقشته بصورة أفضل إلى جانب فهم الموضوعات التي يجري اقتراحها بالفعل. ولهذه الأسباب، أعرب الوفد عن تأييده للاقتراح المتعلق بحق إعادة البيع.

344. وصرح وفد ملاوي بأن ملاوي قد قامت بمراجعة قانون حق المؤلف في عام 2016. وكان هناك قانون جديد يشمل حق إعادة البيع. ونتيجة لذلك، أيد الوفد بشدة اقتراح أن يصبح الموضوع بندا جديدا في جدول أعمال اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة لأن ذلك سيفيد بلده.

345. ورأى وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن المناقشات التي جرت مع البروفيسورة جينسبرج كانت مثيرة للاهتمام بشكل كبير فيما يتعلق بحق المؤلف في العصر الرقمي. وشدد على أنه ينبغي القيام بكثير من التفكير الداخلي فيما يتعلق بموضوعات معينة من شأنها أن تفضي إلى تبادل مثمر للآراء. وسوف يكون مستعدا في الجلسة التالية للمشاركة في مثل هذه المناقشة تحت بند "مسائل أخرى". وفيما يتعلق بحق حق إعادة البيع، فإن ذلك سيكون أيضا مناقشة مثيرة وموضوعية. ومع ذلك، يمكن استيعابه في ذلك الوقت تحت عنوان "مسائل أخرى".

346. وأكد وفد بوتسوانا مجددا أنه قد أيد إدراج حق إعادة البيع كبند دائم في جدول أعمال اللجنة.

347. وتحدث وفد السنغال عن تأييده الشديد لاقتراح البرازيل بشأن حق المؤلف في البيئة الرقمية. وقد قام بقراءة متأنية للغاية لنص البرازيل. وكان تجميع المسائل التي طرحت يثيرها دائما فنانو الأداء، على الأقل في أفريقيا، والعديد من الأسئلة لم تكن لها أجوبة في الوقت الحالي. ونتيجة لذلك، كانت الأسئلة التي طرحتها البرازيل شديدة الأهمية. ويود الوفد التعامل معها بعناية. ولذلك فقد أيد مواصلة المناقشات حول هذا البند. وفيما يتعلق بحق إعادة البيع، شكر جميع الدول الأعضاء على اهتمامها بهذه المشكلة. وقال إنه يحترم الحذر الذي أعربت عنه بعض الدول الأعضاء. ومع ذلك، لاحظ أنه لا يوجد بلد قد أعرب عن عداءه تجاه هذا البند. وكانت رغبته هي مواصلة تطوير المناقشات ووضع الموضوع على جدول الأعمال كبند دائم. ومع ذلك، إذا لم يكن ذلك ممكنا، واحتراما لبعض الدول الأعضاء، فيجب الاحتفاظ به على الأقل تحت بند "مسائل أخرى" ثم القيام بدراسته. ويمكنهم مناقشة خطة عمل مع الأمانة أو الدول الأعضاء الأخرى. وقد تابع الوفد باهتمام كبير اقتراح

الاتحاد الروسي. ومع ذلك، لا تزال بعض الأشياء غير واضحة في الاقتراح. وفي الوقت الحالي، فإن حق إعادة البيع والبند الذي اقترحه وفد البرازيل يمثلان بندين من البنود ذات الأولوية.

348. واعترف وفد كوت ديفوار بأهمية جميع البنود التي ناقشها الممثلون. ومع ذلك، كان يفضل حق إعادة البيع، نظرا لأنه قد طرح قبل أي من البنود الأخرى بوقت طويل.

349. وأيد وفد الاتحاد الروسي إدراج جميع المسائل التي تمت مناقشتها في جدول الأعمال. فقد كانت جميعها مهمة للغاية لتطوير حقوق المؤلف ككل في جميع أنحاء العالم. وشمل ذلك حق إعادة البيع وحقوق المؤلف في البيئة الرقمية ومقترحه الخاص، والذي كان مهما للغاية لتنمية الثقافة. ومع ذلك، أعرب الوفد مرة أخرى عن تأييده لاقتراح وفد اليابان القائل بأنه ينبغي أن تكون معاهدة بشأن هيئات البث ذات أولوية بالنسبة للجنة.

350. وقال وفد إندونيسيا إن وفده كان يتتبع باهتمام جميع القضايا التي تندرج تحت عنوان "مسائل أخرى". وأيد جميع المناقشات المتعلقة بجميع القضايا في إطار البند 8 من جدول الأعمال. ومع ذلك، فقد كان مهتما للغاية بمعرفة ما كان يناقشه الرئيس مع الأمانة، فيما يتعلق بالأفكار الخاصة بكيفية المضي قدما بالنسبة للمسائل التي تندرج تحت هذا البند من جدول الأعمال. فهل استطاع مشاركة ذلك معهم؟

351. وقال الرئيس إنه ناقش ما يمكن فعله مع الأمانة. وقد شعر أنه على الرغم من وجود بعض الدول الأعضاء التي ترغب في وضع حقوق المؤلف في البيئة الرقمية كبند منفصل في جدول الأعمال، وكذلك حقوق الفنان في إعادة بيع، لم يكن هناك إجماع في الغرفة على ذلك. ومع ذلك، اتفق الجميع على أنه يمكن الحفاظ على هذه الموضوعات في إطار البند 8 من جدول الأعمال والذي يحمل عنوان "مسائل أخرى". وقد أعربت العديد من الدول الأعضاء عن اهتمامها بالاقتراح المقدم من الاتحاد الروسي. ومع ذلك، لا يزال العديد من الزملاء يرغبون في التحقق مرة أخرى مع عواصمهم، لمواصلة دراسة الاقتراح. ومع ذلك، كانت معاهدة البث تمثل أولوية بالنسبة للوفد تماما مثل اليابان. وتحسبا لذلك، سأل الأمانة عن الأنشطة التي يمكن القيام بها. ولم يستخدم عبارة "خطة العمل" لأن هذه الكلمة كانت محملة حاليا بالكثير من المعاني. ونتيجة لذلك، استخدم كلمة "أنشطة". وبعد أن أمضى بعض الوقت مع الأمانة، كانت هناك أشياء يقترحون النظر فيها. وكانوا يريدون من الدول الأعضاء أن تقوم بتوفير التوجيهات والإرشاد بشأن هذه الاقتراحات. أولا، قامت البروفيسورة روستاما بتجميع الكثير من المعلومات تحت موضوع حقوق النشر في البيئة الرقمية. وكانت البروفيسورة جين جينسبرج قد قالت ونادت بأن هناك حاجة لمزيد من المعلومات. ربما كانت إحدى الطرق للقيام بدفع العمل إلى الأمام هي سؤال الدول الأعضاء عما إذا كانت هناك أي عناصر معينة ضمن هذا الموضوع تتطلب دراسة إضافية، أو ما إذا كانت تريد تجميع نتائج دراسة الدكتورة روستاما بأي شكل من الأشكال. أما عن كيفية تجميع النتائج، فإن الأمر في أيدي الدول الأعضاء. وربما كانت لدى الدول الأعضاء في مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي فكرة واضحة عن العناصر التي يمكن دراستها أو جمعها بشكل أكبر، لأن الموضوع يمثل موضوعا كبيرا. فالبيئة الرقمية تتغلغل تقريبا في كل المجالات. وفيما يتعلق بحقوق الفنانين في إعادة البيع، فقد ناقشوا إمكانية أن تظهر الدراسات أن هناك الكثير من البيانات المتعلقة بالأسواق الأوروبية، لا سيما فيما يتعلق بإدخال حقوق إعادة البيع في سياق المملكة المتحدة. وكانت البروفيسورة قد أجرت دراسة في سياق الولايات المتحدة الأمريكية. ومع ذلك، كانوا يتساءلون عما إذا كان بإمكانهم الخوض في التفاصيل وما هو دور منظمات الإدارة الجماعية في سوق الفن. وإذا اعتقدت الدول الأعضاء أن الأمر ممكنا، يمكن للأمانة أن تدخل في بعض التفاصيل، أو تجري دراسة حول هذا الأمر، والتي قد تكون مفيدة. وفيما يتعلق باقتراح الاتحاد الروسي، كانت هناك بعض المناقشات التمهيدية. وكانت الأمانة مستعدة لإجراء دراسة نطاق لأن ذلك كان يمثل موضوعا جديدا. وهذا من شأنه أن يسمح لهم باكتشاف القضايا، وكذلك الدول التي نفذت هذا الحق ومدى تنفيذها له. ويبدو أن الموضوع يمثل أمرا مهما للغاية بالنسبة إلى بلدان تقع في نطاق جغرافي معين. ومع ذلك، لم يكن من الواضح مدى ملاءمة ذلك بالنسبة إلى بلدان العالم أجمع. ومع ذلك، فقد كانت تلك بعض الآراء الأولية ولكنه رحب بأي أفكار أخرى.

352. وذكرت الأمانة أنه فيما يتعلق بمتابعة الدراسة التي طلبت من الدكتورة راستاما إجراءها، فقد تم إصدار ثلاث توصيات. وقد كررت البروفيسورة جين جينسبرج قائلة إنهم لا يستطيعون تغطية كل شيء، لأنها كانت موضوعات صعبة للغاية. ولم يتمكنوا من استنتاج كل شيء من القوانين التي تم اعتمادها في الدول الأعضاء، أو من المعاهدات المعتمدة. ومع ذلك، كان من المثير للاهتمام للغاية أن نعرف كيفية تم تفسير هذه القوانين، لأنه قد تكون هناك اختلافات في التفسيرات، والتي قد تؤدي إلى ظهور بعض المشكلات. وهناك مثال يتعلق بالبورصات الدولية أو الأنشطة التي تتم على المستوى الدولي والتي تهم الويبو. وربما كان بإمكان الدكتورة روستاما أن تسلط الضوء على التفسيرات المختلفة بين منطقة وأخرى أو بين دولة وأخرى. ويمكن أن يكون هذا موضع دراسة أو تفكير. وقد ذكرت البروفيسورة جين جينسبرج أن دراسة النماذج الاقتصادية في تلك القطاعات الجديدة والناشئة يمكن أن توفر الكثير من المعلومات. ويمكن استكمال ذلك من خلال العمل الذي يقوم به فريق صغير. ولم يكن من الضروري أن يقوم بذلك أستاذ في القانون. ويمكنهم توسيع نطاق الفريق - ليس لمستوى جلسة عصف ذهني - لمعرفة ما إذا كانوا يستطيعون تغطية بعض تلك المجالات المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك الأفكار التي اقترحتها البروفيسورة جين جينسبرج، والتي يمكن العثور عليها في نهاية ورقة العصف الذهني في إطار الاستنتاجات. وقد أشار ذلك إلى دليل محدث للمعاهدات في ضوء توافر وسائل تكنولوجية جديدة. وإذا اعتقدت الدول الأعضاء أن هذا أمر مثير للاهتمام، فيمكنها القيام به، دون أن تجعله جزءا من عمل اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. ومع ذلك، إذا اعتقدت الدول الأعضاء أنه سيقدم مدخلات مفيدة لعمل اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، فبإمكانها بدء العمل على ذلك بسرعة كبيرة. وفيما يتعلق بحق إعادة البيع فقد ناقشوا مع الرئيس الأمور التي ذكرتها البروفيسورة فارشي في نهاية العرض التوضيحي الذي قدمته. وقد ذكرت أن حق إعادة البيع قد تم الاعتراف به في حوالي 80 دولة. وفيما يتعلق بوضع نظام دولي لحق إعادة البيع، كانت هناك الكثير من الأشياء التي يجب التفكير فيها أولا. ومع ذلك، كان الأمر يمثل موضع اهتمام للكثير منهم. وكما قالت، كان من الواضح أن تنفيذ هذا الحق على المستوى الوطني، سيكون مرهقا إلى حد بعيد فيما يتعلق بالبنية التحتية التي يتعين إنشاؤها. وكانوا مستعدين لبدء عملهم المتعلق بفحص ما هو مطلوب في كل بلد، من حيث البنية التحتية التي من شأنها أن تسمح بعملية التتبع الدولي، عند بيع الأعمال الفنية وشراؤها. وفيما يتعلق باقتراح الاتحاد الروسي، فقد كانوا على استعداد لتنفيذ تلك الدراسة. ورأى وفد الاتحاد الروسي والدول الأعضاء أن هذا الأمر مثير للاهتمام ومفيد. ويمكنهم اقتراح شخص ما أو مجموعة من الأكاديميين أو المحترفين للنظر في ذلك. ويمكنهم إعداد دراسة، والتي ستكون بالطبع دراسة نطاق في هذه المرحلة.

353. وشكر وفد إندونيسيا الرئيس والأمانة على خروجهم بمبادرات ممتازة للغاية. ودعم الوفد دائما المبادرات لأنه رأي أن جميع البنود التي تتم مناقشتها في اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة لها نفس القدر من الأهمية، بما في ذلك جميع بنود جدول الأعمال التي تندرج تحت عنوان "مسائل أخرى". وسيكون الوفد مهتما بمعرفة المزيد عن آلية التتبع الدولي والبنية التحتية الخاصة بحقوق إعادة البيع، وكذلك توليف عمل الدكتورة روستاما كوسيلة من وسائل المضي قدما. وكانت كلها مبادرات جيدة. وكانوا على استعداد لدعمها إذا كانوا سيذهبون إلى جلسات غير رسمية ويتحدثون عن الخطوة التالية. وكان الوفد حريصا للغاية ومهتما بالتحدث عنها. ومع ذلك، وفي ضوء المناقشات التي جرت هذا الأسبوع، فقد رأى أن هذا الاقتراح الذي قدم قبل أسبوع من الاجتماعات لا يمكن دعمه. وربما استطاعوا أيضا دمج عمل الدكتورة روستاما. ويمكنهم دراسة التصنيف في نفس الدراسة أيضا. وإذا تمكنوا من الذهاب إلى جلسات غير رسمية، فسيكون بمقدورهم أن يقرروا كيفية المضي قدما بشأن هذه المسألة الهامة.

354. وأشار الرئيس إلى أن الوفد قد ذكر الجلسات غير الرسمية. وكان الشيء الأساسي هو أنه، خلافا للاقتراحات النصية أو مقترحات السياسات، فإنهم كانوا يقترحون أنشطة للدول الأعضاء. ولم تكن تلك الموضوعات مثيرة للجدل مثل بعض الموضوعات الأخرى. وأعرب الرئيس عن اعتقاده بأنهم يستطيعون إجراء مناقشات جيدة في الجلسات غير الرسمية.

355. وشكر وفد البرازيل الرئيس على اقتراحاته المبتكرة. وفيما يتعلق بحق المؤلف في البيئة الرقمية، فإذا فحصوا ورقة مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي، فإنهم سيرون أنهم لا يقترحون تغيير القانون أو المعاهدات الدولية. وقد أرادوا إجراء مناقشة حول

ما تقوم الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة التعامل معه. وكان ذلك يمثل مجالا ديناميكيا للغاية تحدث به الكثير من التغييرات. ومن أجل المساهمة في مد مناقشاتهم بالمعلومات الكافية، اقترحوا، دون المساس باقتراحات الأمانة، إجراء دراسة اقتصادية بشأن سلسلة قيمة المحتوى الموجود في البيئة الرقمية. وكان لدى الويبو أيضا كبير خبراء اقتصاديين، وكان لديه فريق مهني جيد وربما يمكن إجراء الدراسة بصورة داخلية. وهذا من شأنه أيضا أن يسهم في توجيه المناقشات في اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة.

356. وذكر الرئيس أن طلب الوفد غير واضح. هل كانوا يطالبون بإعداد تحليل اقتصادي لسلاسل قيمة حقوق المؤلف؟ وبصفته شخصا ينظم حقوق المؤلف في بلده الأصلي، فقد أشار إلى أن هذا الموضوع موضوع رحب للغاية. فقد كانت سلسلة قيمة حقوق المؤلف تساوي مئات المليارات من الدولارات.

357. وقال وفد البرازيل إنه يعترف بذلك أيضا، لأن البرازيل هي إحدى الدول التي طبقت هذا الحق. ومع ذلك، ومن خلال مستوى أكثر عمومية فإنهم يركزون على عناصر محددة. وربما يمكن أن يكون القطاع السمعي البصري مختلفا عن قطاع صناعة الموسيقى وما إلى ذلك. ويمكنهم الدخول في التفاصيل. ومع ذلك، فإن البيئة الرقمية نفسها تمتلك بعض الخصائص التي يمكن معالجتها في البداية.

358. وقال الرئيس إنه يفضل مقابلة المنسقين الإقليميين بدلا من الانتقال إلى جلسات غير رسمية كاملة. ولم يكن الانتقال إلى الجلسات غير الرسمية الكاملة لمناقشة الأنشطة هو الطريقة الصحيحة للمضي قدما. وقال إنه سيسمح للمنسقين الإقليميين ببعض الوقت للتشاور مع دولهم الأعضاء. وبمجرد أن التقى بالمنسقين الإقليميين تحدث معهم عن العمل المقبل والأنشطة المستقبلية المحتملة. ويمكنهم العودة بعد ذلك إلى الجلسة العامة لترتيب الأمور ثم ينتقلوا إلى ملخص الرئيس.

359. وأعاد الرئيس فتح الإجراءات في الجلسة العامة. وذكر أنه انتهى لتوه من الاجتماع مع المنسقين الإقليميين ولم يتمكنوا من التوصل إلى توافق في الآراء في المناقشات بشأن الأنشطة في إطار البند 8 من جدول الأعمال. وقد قرروا بدلا من ذلك أن يطلبوا من الرئيس اقتراح مجموعة من الأنشطة المقترحة في إطار البند 8 من جدول الأعمال لتنظر فيها اللجنة في دورتها التالية. واستجابة لأحد المنسقين الإقليميين، سيقوم الرئيس بعد انتهاء الاجتماع بتوزيع تلك الوثيقة قبل شهر من انعقاد اللجنة التالية. ثم أغلق البند 8 من جدول الأعمال.

البند 9 من جدول الأعمال: اختتام الدورة

360. افتتح الرئيس آخر بند في جدول الأعمال، وهو بند اختتام الدورة. وذكر أنه هو ونائبيه يعربون عن امتنانهم الشديد لفرصة ترؤس الدورة الخامسة والثلاثين للجنة. وفيما يتعلق بمناقشات البث، فقد أحرزوا بعض التقدم في المسائل التقنية باستخدام الجلسات غير الرسمية. وظلت تلك الجلسات تمثل وسيلة مفيدة لمناقشة هذه المسائل التفصيلية والمعقدة للغاية. وفيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بالتقييدات والاستثناءات، فقد قامت الأمانة بعمل ممتاز جعل العديد من المتحدثين المختلفين يتواجدون مما أعطاهم الكثير من الأفكار. وعبر عن شكره للمتحدثين الذين ساهموا بغزارة كبيرة في مناقشاتهم. كما أعرب عن شكره للدول الأعضاء التي قدمت اقتراحات مختلفة من أجل النهوض بعمل اللجنة. وكالعادة، رحبوا بالمقترحات الجديدة من الدول الأعضاء لأن ذلك ساعد على إبقاء جدول الأعمال متجددا ونشيطا. كما أعرب عن شكره للعديد من الأبطال غير المرئيين الذين كانوا يعملون بجد خلف الكواليس لإنجاح الاجتماع. وأعرب عن شكره أولا للمترجمين. فلقد كان من المدهش أن يبقوا معهم طوال الجلسة بأكملها، ويقومون بالترجمة لجميع الدول الأعضاء. كما شكر الزملاء في خدمات المؤتمرات الذين أعدوا قهوتهم، وأخذوا يقومون بتوزيع الوثائق. وكلهم قاموا بعمل شاق وراء الكواليس. لقد كانوا يمثلون العناصر الثابتة الحقيقية في اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، بصرف النظر عن النص الذي كان مطروحا على المائدة لمدة 20 عاما. ومن نافلة القول أن الأمانة كانت تمثل أساس الكثير من العمل الذي تم هناك. وقد منحتهم الدول الأعضاء مهمة صعبة في الجولة السابقة لإعداد مقترحات خطط العمل، دون توافر توجيهات كثيرة. ولقد بذلوا قصارى جهدهم لتجميع مادة

يمكن أن تستخدمها اللجنة. وعلى الرغم من أنهم لم يتمكنوا من الاتفاق على خطط العمل خلال تلك الجولة، إلا أن الجميع أبدوا تعليقات قوية للغاية تعرب عن امتنانهم وتشجيعهم لهم. كما أكدوا أنهم يشكلون أساسا جيدا للغاية لإجراء مزيد من المناقشات. وبغض النظر عن العمل فيما بين الدورات، كانت الأمانة العامة تمثل دعما كبيرا. فقد كانت تقدم الكثير من الطاقة الايجابية في المناقشات. ونيابة عن جميع الدول الأعضاء، أعرب الرئيس عن امتنانه الشديد لكل عضو في الأمانة العامة لأنها عملت بكل وسيلة ممكنة ، وفي الوقت المناسب، للمساعدة على سير الاجتماع بسلاسة وتزويدهم بجميع الوثائق والمعلومات التي يحتاجون إليها حتى تكون الجلسة ناجحة.

361. وأعربت الأمانة عن امتنانها العميق لكل الدعم الذي قدمه لها الرئيس وللطاقة الإيجابية التي بثها في كل الأعمال التي قاموا بها. وعلى الرغم من أن الأمور كانت صعبة في تلك اللحظات، إلا أنها كانت تأمل في تحقيق عدد أكبر من النتائج الإيجابية. وبفضل تفاؤل الرئيس وتوقعاته الإيجابية، عملوا بجهد كبير، واستطاعوا الوفاء باحتياجات الجميع.

362. وأعرب الرئيس عن شكره لزملائه في اللجنة، فضلا عن المراقبين لأنهم كانوا دائما يتمتعون بروح الاحترام، والإيجابية، والرغبة في إجراء مناقشات جيدة. وربما لم يكونوا قد اتفقوا على الكثير من الأشياء كما رغب البعض، ولكن الروح التي أداروا بها الاجتماعات كانت شيئا لا يجب أن يخسروه أبدا. وقال إنه يتطلع إلى عقد الاجتماع التالي معهم جميعا. وتساءل عما إذا كان أي وفد يرغب في الإدلاء ببيانات موجزة، وفتح الباب للمنسقين الإقليميين والدول الأعضاء للإدلاء بالتعليقات.

363. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ وشكر الرئيس ونائبة على قيادتهم وتوجيه الاجتماع نحو خاتمة ناجحة للغاية. وظلت مجموعة آسيا والمحيط الهادئ ملتزمة بالعمل وبأهمية اللجنة. وأشار إلى المناقشات الممتازة التي جرت خلال الدورة فيما يتعلق بحماية هيئات البث. ورحب بالنسخة الجديدة للنص الموحد المنقح بشأن التعاريف، وموضوع الحماية، والحقوق المزمع منحها، فضلا عن القضايا الأخرى. ورحب بموجز الرئيس، المدرج في الوثيقة SCCR / 35/11، التي أظهرت فهما جيدا للغاية لوضع المناقشات. كما أحاطت مجموعة آسيا والمحيط الهادئ علما بالاقتراح المشترك المقدم من الأرجنتين والبرازيل وشيلي بشأن التقييدات والاستثناءات بشأن البث. وفيما يتعلق بالبند 6 من جدول الأعمال والبند 7 من جدول الأعمال، شكر الوفد الأمانة على طرح خطط العمل المقترحة. وكان ذلك يمثل أساسا جيدا لإجراء مزيد من الدراسات. كما شكر جميع الدول الأعضاء على إتاحة الفرصة لهم لبعض الوقت لمناقشة خطط العمل هذه. وبينما لم تتمكن اللجنة من المضي قدما في خطط العمل، فقد ظل لديها توجه إيجابي يتمثل في أن لديها خطط عمل بشأن الاستثناءات والتقييدات خلال الدورة التالية للجنة. وفيما يتعلق بالبند 8 من جدول الأعمال، "مسائل أخرى"، رأت أن جميع القضايا الواردة به ذات أهمية بالنسبة لأعضاء مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. وظل الوفد متقبلا للمناقشات لإحراز تقدم بشأن جميع البنود الواردة تحت عنوان "مسائل أخرى". وربما لم يكن بمقدور اللجنة إحراز الكثير من التقدم خلال الدورة، لكن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ ظلت ملتزمة بمواصلة المشاركة على نحو بنّاء بحيث يمكنهم إحراز تقدم في جميع بنود جدول الأعمال. وبغض النظر عن بطء سير العمل، فقد ظلوا متفائلين بشأن إحراز تقدم في الدورات المقبلة للجنة. وشكر الوفد جميع المجموعات الإقليمية والمنسقين الإقليميين والدول الأعضاء والمراقبين على جميع المساهمات الإيجابية في المناقشات التي دارت في اللجنة. كما شكر الأمانة على عملها الممتاز في جميع التحضيرات وتنفيذ الاجتماع. وشمل ذلك خدمات المؤتمرات والمترجمين الفوريين.

364. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وشكر الرئيس على توجيهه الماهر أثناء عمل اللجنة والتي لم تكن بالمهمة السهلة. ولاحظ الوفد حرفتيه في توجيه اللجنة نحو تحقيق تقدم. وفي نفس السياق، أعرب عن امتنانه لنائبيه. وقد أحاط علما أيضا بالجهود الفعالة للغاية التي تبذلها الأمانة ونائب المدير العام. لقد قاموا بالاستثمار في تقدم عمل اللجنة. وشكر الوفد أيضا الدول الأعضاء وجميع المنسقين الإقليميين على مداولاتهم البناءة والفعالة خلال العمل الشاق الذي قاموا به خلال الأسبوع. كما أعرب عن شكره للمترجمين الماهرين على مهنيتهم. وأكد من جديد على الأهمية التي تعلقها مجموعته على إبرام معاهدة حماية هيئات البث. وقد ظل متفائلا بالمضي قدما في العمل نحو وضع صك قانوني فعال ويتميز

بالكفاءة. وأثنى على كل من الرئيس والأمانة على صياغتهما ملخص الرئيس، وقال إنه يتطلع إلى عقد الدورة التالية، لمعالجة بنود جدول الأعمال بنفس الروح البناءة.

365. وتحدث وفد كوستاريكا نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأعرب عن شكره للرئيس على جميع الأعمال التي قام بها خلال تلك الدورة. وقد مكنتهم قيادته الماهرة من إحراز تقدم في مناقشاتهم وكانوا ممتنين للغاية لذلك. كما أعرب عن امتنانه للأمانة ونائبي الرئيس على عملهم، وشكر المجموعات الإقليمية على مرونتها. كما أعربت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي عن شكرها للمترجمين الفوريين على دعمهم. وأعربت عن أملها في أن يتمكنوا من مواصلة عملهم بشأن جميع الموضوعات، خلال الدورة التالية للجنة الدائمة، على النحو المبين في ملخص الرئيس. وينطبق الشيء نفسه على المقترحات المقدمة، وكذلك على المبادرات التي اتخذتها الدول الأعضاء.

366. وشكر وفد الصين جميع الدول الأعضاء. ومن خلال جهودهم المشتركة، تمت مناقشة كل موضوع بعمق. وفيما يتعلق بحماية هيئات البث، هناك الآن اختلاف أقل في الآراء. وأعرب عن أمله في أن يتمكنوا من خلال النص الحالي من تحقيق نتائج ملموسة خلال الجلسة التالية. وعلى الرغم من أنهم لم يوافقوا على مشروع خطة عمل، فإن النص الحالي سيسمح لهم بإحراز تقدم في العمل المتعلق بالتقييدات والاستثناءات.

367. وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية وأعرب عن تقديره العميق للطريقة العملية والفعالة التي قاد بها الرئيس أعمال اللجنة. وأعرب عن امتنانه للأمانة لما قدمته من مساعدة ووثائق ولتزويدها لهم بمعلومات مفيدة ومعينة لهم طوال فترة الدورة. وأعرب أيضا عن امتنانه للخبراء الذين جاءوا لتقديم عروض توضيحية خلال الدورة. وستكون مساهماتهم مفيدة لهم مع استمرار عملهم. وأعربوا عن امتنانهم لجلسات الأسئلة والأجوبة التي أعقبت العروض التوضيحية. وفيما يتعلق بمسألة حماية هيئات البث، أعرب الوفد عن أمله في أن تصل المفاوضات إلى خاتمة ناجحة وأن يعقد مؤتمر دبلوماسي في أقرب وقت ممكن وفقا للولاية الممنوحة لهم في عام 2007. وفيما يتعلق بالاستثناءات والتقييدات، أعرب عن امتنانه للأمانة لإعدادها خطط العمل ذات الصلة. وأعرب عن أمله في أن يتم في المستقبل القريب استخدام خطط العمل كأساس لتحقيق هدفهم المشترك، وهو تنفيذ الولاية الممنوحة لهم في عام 2007.وضمنبند "مسائل أخرى"، انتظرت المجموعة الأفريقية باهتمام مقترحات الأنشطة التي سيتم تقديمها في الوقت المناسب من أجل الدورة التالية للجنة. وأعرب الوفد عن أمله في أن يستمر العمل في جميع الموضوعات في المستقبل، بنفس الروح البناءة التي سادت خلال الدورة.

368. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء، وشكر الرئيس على قيادته وتوجيهه، بصفته مواطن سويسري، على أدائه الفعال في إدارة الوقت. وشكر أيضا نائبي الرئيس والأمانة والمترجمين على عملهم الشاق. وقال إن المجموعة باء تتطلع إلى رؤية الرئيس في الدورة التالية للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، وأكد له أنه سيكون قادرا على الاعتماد على التزامه المستمر والمشاركة البناءة في عمل اللجنة.

369. وأعرب وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه عن شكره للرئيس ونائبيه وللأمانة على الجهود التي بذلت لإعداد الدورة. وشكر الرئيس على توجيهه الماهر فيما يتعلق بعمل اللجنة. وهنأ الرئيس على التقدم المحرز فيما يتعلق بالمناقشات بشأن معاهدة حماية هيئات البث. وأبرز مرة أخرى الأهمية التي يعلقها على حق الفنان في إعادة البيع، وأعرب عن امتنانه للعرض التوضيحي الذي قدمته البروفيسورة فارشي في هذا الصدد. وشكر أيضا المترجمين الشفويين على الترجمات الدقيقة أثناء الاجتماعات غير الرسمية وفي الجلسة العامة.

370. وأعرب وفد مصر عن شكره للرئيس على كل عمله الشاق وعلى الطريقة الفعالة والذكية التي ترأس بها أعمال اللجنة. وكانت الأفكار التي طرحت مبتكرة، وكان الوفد على يقين من أنها سوف تؤدي تحقيق إلى نتائج إيجابية. وشكر الأمانة كذلك على إعداد الوثائق. ولسوء الحظ وعلى الرغم من العمل الذي قاموا به خلال هذا الأسبوع، لم تكن النتيجة كما كانوا يتوقعون، ولا سيما فيما يتعلق بالمفاهيم والقيود المفروضة على المكتبات ودور المحفوظات. وكان من الضروري التعامل مع هذا

الموضوع بطريقة بناءة بشكل أكبر، وأعرب عن أمله في يتم ذلك في الدورة التالية. كما كانوا يحتاجون أيضا إلى تحقيق توازن أفضل في مناقشة جميع النقاط التي كانوا يتعاملون معها.

371. وانحاز وفد البرازيل إلى البيان الذي أدلى به وفد كوستاريكا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وشكر نائب المدير العام، وكذلك الرئيس ونائبي الرئيس والأمانة على جهودهم المتعلقة بإعداد جلسة مكثفة مدعومة بمواد عالية الجودة ومساهمات علمية. وشكر أيضا المترجمين الشفويين واللجنة الدائمة على الدعم المقدم لفعاليتها الجانبية. وكان ممتنا لجميع من تشرف بوجودهم. وشكر بشكل خاص شريكهم في هذه المبادرة، وهو برنامج العدالة الإعلامية والملكية الفكرية بكلية الحقوق في الجامعة الأمريكية. وخلال الدورة، وفي ظل توجيهات الرئيس القديرة، حاولت البرازيل إيجاد أرضية مشتركة مع مجموعات مختلفة من البلدان، مع مراعاة شواغل الجميع ومصالحهم. وكما هو الحال دائما، كان الوفد متقبلا للحوار مع مراقبين يمثلون مختلف أصحاب المصلحة. ففي كل قضية قيد المناقشة، مثل البث والتقييدات والاستثناءات، والبيئة الرقمية، وحقوق إعادة البيع، والأعمال المسرحية، حاولوا سد الثغرات وإيجاد الحلول لضمان تحقيق التوازن الصحيح بين الحقوق المشروعة للمبدعين والمؤلفين وأصحاب المصلحة الآخرين من جهة، وبين المستخدمين والمصلحة العامة من جهة أخرى. وأعرب عن اعتقاده أنه من خلال الإبداع وحسن النية وروح التوصل إلى حلول وسط، كان من الممكن التوصل إلى حلول لأكثر القضايا إثارة للجدل. وسيواصل البرازيل العمل بهذه الروح، مع الأخذ في الاعتبار دائما أن الويبو منظمة يقودها الأعضاء، بالإضافة إلى أنها وكالة تابعة للأمم المتحدة. وقد أعاد التأكيد على وجه الخصوص على الالتزام بتحقيق تقدم في مسألة البث. وأشار بشيء من الرضا إلى التقدم الملحوظ الذي تم إحرازه في صياغة النص أثناء الدورة. وكان اقتراحه المشترك مع الأرجنتين وشيلي بشأن التقييدات والاستثناءات محاولة لتضييق الفجوات بين الدول الأعضاء ومن المؤمل أن ييسر هذا الاقتراح التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذا الموضوع. وستواصل البرازيل الإسهام في التوصل إلى حل متوازن، يتعامل بفعالية مع المشكلة الخطيرة المتعلقة بسرقة الإشارات، ويسمح للجنة بأن توصي الجمعية العامة بعقد مؤتمر دبلوماسي في أقرب وقت ممكن. وفيما يتعلق بحق المؤلف في البيئة الرقمية، ذكَّر بأن الغرض الرئيسي من اقتراح مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي هو زيادة الوعي بشأن القضايا ذات الاهتمامات الجدية التي تتطلب اهتمامهم الوثيق. ولم يقم بتقديم أحكام مسبقة على النتائج، التي ستأتي بالطبع من خلال توافق الآراء بين الدول الأعضاء. وكرر التأكيد على فهم أن دراسة النطاق التي قدمت في الدورة ونتائج العصف الذهني الذي تم بين الخبراء كانت أمور تمثل خطوات أولية في جهد مستمر لفهم القضية بكل تعقيداتها. وقد أثارت حتى الآن اهتماما كبيرا من جانب العديد من البلدان ومجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. وتوقع الوفد استمرار المناقشات خلال الجلسات التالية. وتوقع اعتماد مشروع خطة عمل بشأن التقييدات والاستثناءات قريبا. وكان من المعروف للجميع أنه يرى التقييدات والاستثناءات بوصفها طريقة للإسهام في إيجاد نظام حق مؤلف قوي ومستدام. وشكر الوفد الدول الأعضاء على صبرها وعلى الروح الجيدة التي سادت الحوار.

372. وأعرب وفد السنغال عن امتنانه للأمانة وللرئيس على عمله الرائع. وأعرب عن امتنانه الشديد لذلك ولجميع الذين قدموا له الدعم طوال الدورة. وفيما يتعلق بمسألة حماية هيئات البث، كان من رأيه أنهم حققوا تقدما في سياق الدورة. وقد تم إحراز بعض التقدم. وأعربوا عن أملهم في أن يتمكنوا من إحراز مزيد من التقدم نحو عقد مؤتمر دبلوماسي، حتى لو كان ذلك يعني تنظيم جلسة خاصة بشأن مسألة البث. وفيما يتعلق بالقيود والاستثناءات، كان من رأيه أن هناك حاجة إلى التوازن بين التراخي الشديد والتشدد. ومن الواضح أنه كان من الصعب الحفاظ على التوازن بين هذين الأمرين، لكنهم سيكونون قادرين على إيجاد التوازن إذا تحركوا بعزم وحذر. وفيما يتعلق ببند "مسائل أخرى"، فكما أشار الوفد قبل ذلك، فإنه يشعر بنفس أوجه القلق التي أعربت عنها مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وفيما يتعلق بمسألة حق إعادة البيع، فإنه يوافق على توافق الآراء الذي تم التوصل إليه خلال الدورة. وفيما يتعلق بالمسألة التي أثارها الاتحاد الروسي فيما يتعلق بالحماية الدولية لحقوق مخرجي المسارح، فقد كان مستعدا لإجراء مزيد من المناقشات والتعرف على المزيد من الشواغل.

373. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن شكره للرئيس على قيادته خلال الأسبوع. وأعرب عن سروره للعمل معه. وشكر الوفد أيضا نائبة المدير وفريقها الاستثنائي على ما قاموا به من أعمال تحضيرية للاجتماع. لقد سارت الأمور على

ما يرام وقد أعرب عن تقديره لذلك. وقد استمتع بتبادل الآراء الثري حول مجموعة واسعة من الموضوعات في ذلك الأسبوع، وتطلع إلى مواصلة الحوار في مايو 2018 أو عندما يعقد الاجتماع التالي للجنة.

374. واختتم الرئيس الاجتماع.

[يلي ذلك المرفق]

ANNEXE/ANNEX

I. MEMBRES/MEMBERS

AFRIQUE DU SUD/SOUTH AFRICA

Lloyd MATSEEMBI (Mr.), Legal Support Copyright, Companies and Intellectual Property Commission, Department of Trade and Industry, Tshwane

ALGÉRIE/ALGERIA

Sami BENCHEIKH EL HOCINE (M.), directeur général, Office national des droits d'auteur et droits voisins (ONDA), Ministère de la culture, Alger

Fayssal ALLEK (M.), premier secrétaire, Mission permanente, Genève

ALLEMAGNE/GERMANY

Jan POEPPEL (Mr.), German Patent and Trade Mark Office (DPMA), Munich

Matthias SCHMID (Mr.), Head, Division of Copyright and Publishing Law, Federal Ministry of Justice and Consumer Protection, Berlin

Christina WIPPERMANN (Ms.), Trainee, Economic Affairs, Permanent Mission, Geneva

ARABIE SAOUDITE/SAUDI ARABIA

Emad ABUALAMAHA (Mr.), Manager, Ministry of Culture Information, Makkah

ARGENTINE/ARGENTINA

Gustavo SCHÖTZ (Sr.), Director, Dirección Nacional del Derecho de Autor, Ministerio de Justicia y Derechos Humanos, Buenos Aires

María Inés RODRÍGUEZ (Sra.), Ministra, Misión Permanente, Ginebra

Nicolás NOVOA (Sr.), Expeto, Dirección Nacional del Derecho de Autor, Ministerio de Justicia y Derechos Humanos de la Nación, Buenos Aires,

ARMÉNIE/ARMENIA

Kristine HAMBARYAN (Ms.), Head, State Register Department, Intellectual Property Agency, Yerevan

AUSTRALIE/AUSTRALIA

Kirsti HAIPOLA (Ms.), Director, Content and Copyright Branch, Department of Communications and the Arts, Canberra

AUTRICHE/AUSTRIA

Charline VAN DER BEEK (Ms.), Attaché, Permanent Mission, Geneva

BAHAMAS

Bernadette BUTLER (Ms.), Minister-Counsellor, Permanent Mission, Geneva

BARBADE/BARBADOS

Dwaine INNISS (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

BÉLARUS/BELARUS

Aleksei BICHURIN (Mr.), Head, Copyright Collective Management Department, National Center of Intellectual Property (NCIP), Minsk

BÉNIN/BENIN

Chite Flavien AHOVE (M.), conseiller, Mission permanente, Genève

BHOUTAN/BHUTAN

Tshering TENZIN (Mr.), Legal Officer, Copyright Division, Department of Intellectual Property, Ministry of Economic Affairs, Thimphu

BOTSWANA

Keitseng Nkah MONYATSI (Ms.), Copyright Administrator, Copyright Department, Companies and Intellectual Property Authority, Gaborone

BRÉSIL/BRAZIL

Daniel PINTO (Mr.), Counselor, Intellectual Property Division, Foreign Ministry, Brasilia

Sarah FARIA (Ms.), Foreign Trade Analyst, Ministry of Industry, Foreign Trade and Services, Brasilia

Caue Oliveira FANHA (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Carolina PANZOLINI (Ms.), General Coordinator, Copyright Regulation, Intellectual Property Department, Ministry of Culture, Brasília

BURKINA FASO

Seydou SINKA (M.), ambassadeur, représentant permanent adjoint, Mission permanente, Genève

Wahabou BARA (M.), directeur général, Bureau burkinabé du droit d'auteur, Ministère de la culture, des arts et du tourisme, Ouagadougou

BURUNDI

Amatus BURIGUSA (M.), conseiller, département de la propriété industrielle, Ministère du commerce, de l'Industrie et du tourisme, Bujumbura

CAMEROUN/CAMEROON

Franklin Ponka SEUKAM (M.), spécialiste en droit de la propriété intellectuelle, Ministère des relations extérieures, Yaoundé

CANADA

Lara TAYLOR (Ms.), Director, Copyright and International Trade Policy, Canadian Heritage, Gatineau

Daniel WHALEN (Mr.), Policy Analyst, Marketplace Framework Policy Branch, Innovation, Science and Economic Development, Ottawa

Frédérique DELAPRÉE (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

CHILI/CHILE

Claudio ASTUDILLO (Sr.), Jefe, Ministerio de Relaciones Exteriores, Santiago

Tatiana LARREDONDA (Sra.), Jefe, Ministerio de Relaciones Exteriores, Santiago

CHINE/CHINA

TANG Zhaozhi (Mr.), Deputy Director General, Copyright Department, National Copyright Administration of China (NCAC), Beijing

HU Ping (Ms.), Deputy Director, Social Services Division, Copyright Department, National Copyright Administration of China (NCAC), Beijing

FENG Jingzhi (Ms.), Section Chief, Department of Policy and Regulation, National Copyright Administration of China (NCAC), Beijing

POON Man Han (Ms.), Assistant Director Copyright, Intellectual Property Department,

Hong Kong, China

CHYPRE/CYPRUS

Christina TSENTA (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

COLOMBIE/COLOMBIA

Juan Carlos GONZALEZ VERGARA (Sr.), Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

Beatriz LONDOÑO (Sra.), Embajadora, Representante Permanente, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

José Luis SALAZAR LÓPEZ (Sr.), Director, Superintendencia de Industria y Comercio (SIC), Bogotá D.C

Juan CAMILO SARETZKI FORERO (Sr.), Consdjero, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

Manuel Andres CHACÓN (Sr.), Consejero, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

COSTA RICA

Elayne WHYTE GOMEZ (Sra.), Embajadora, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Agustín MELÉNDEZ GARCÍA (Sr.), Sub Director General, Registro Nacional, Ministerio de Justicia y Paz, San José

Mariana CASTRO HERNANDEZ (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

CÔTE D'IVOIRE

Kumou MANKONGA (M.), premier secrétaire, Mission permanente, Genève

CROATIE/CROATIA

Tomić TAJANA (Ms.), Head, Service for Copyright and Common Legal Affairs, State Intellectual Property Office of the Republic of Croatia, Zagreb

DANEMARK/DENMARK

Sabrina HØJBJERG (Ms.), Head, Copyright Section, Danish Ministry of Culture, Copenhagen

DJIBOUTI

Omar Mohamed ELMI (M.), directeur général, Office djiboutien de droits d'auteur et droits voisins, Ministère des affaires musulmanes, de la culture et des bien Djibouti Ville

ÉGYPTE/EGYPT

Mohanad ABDELGAWAD (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

EMIRATS ARABES UNIS/UNITED ARAB EMIRATES

Abdelsalam AL ALI (Mr) Director, Representative to World Trade Organization (WTO), Geneva

Fawzi AL JABERI (Mr.), Director, Copyrights Department, Intellectual Property Sector, Ministry of Economy, Abu Dhabi

Shaima AL-AKEL (Ms.), International Organizations Executive to the World Trade Organization (WTO), Geneva

ÉQUATEUR/ECUADOR

Nusta MALDONADO (Ms.), Tercer Secretaria, Misión Permanente, Ginebra

ESPAGNE/SPAIN

Eduardo ASENSIO LEYVA (Sr.), Subdirector Adjunto Propiedad Intelectual, Ministerio de Educación, Cultura y Deporte, Madrid

Esther TORRENTE HERAS (Sra.), Jefa de Área, Subdirección General de Propiedad Intelectual, Ministerio de Educación, Cultura y Deporte, Madrid

ESTONIE/ESTONIA

Kärt KARUS (Ms.), Adviser, Legislative Policy Department, Ministry of Justice, Tallinn

Evelin SIMER (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE/UNITED STATES OF AMERICA

Shira PERLMUTTER (Ms.), Chief Policy Officer and Director for International Affairs, United States Patent and Trademark Office, United States Department of Commerce, Alexandria

Michael SHAPIRO (Mr.), Senior Counsel, Copyright, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Department of Commerce, Alexandria, Virginia

Kimberley ISBELL (Ms.), Senior Counsel, Office of Policy and International Affairs, Office of Policy and International Affairs, U.S. Copyright Office, Washington, D.C

Joseph GIBLIN (Mr.), Economic Officer, Intellectual Property Enforcement Office, Department of State, Washington, D.C.

Stephen RUWE (Mr.), Attorney Advisor, Office of Policy and International Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Alexandria, Virginia

Molly Torsen STECH (Ms.), Attorney Advisor, Copyright Team, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Alexandria

Nancy WEISS (Ms.), General Counsel, United States Institute of Museum and Library Services (IMLS), Washington, D.C.

FÉDÉRATION DE RUSSIE/RUSSIAN FEDERATION

Ivan BLIZNETS (Mr.), Rector, Russian State Academy for Intellectual Property (RGAIS), Moscow

Maria KIRICHENKO (Ms.), Lead Counselor, Ministry of Economic Development of the Russian Federation, Moscow

Andrey KRICHEVSKIY (Mr.), Secretary General, Association Confederation of Rightholders' Societies of Europe and Asia, Moscow

FINLANDE/FINLAND

Jukka LIEDES (Mr.), Chairman, Finnish Copyright Society, Helsinki

Anna VUOPALA (Ms.), Government Counsellor, Ministry of Educational Culture, Helsinki

Nathalie LEFEVER (Ms.), Researcher, Helsinki

FRANCE

Ludovic JULIÉ (M.), chargé de mission, Bureau de la propriété intellectuelle, Ministère de la culture et de la communication, Paris

Julien PLUBE (M.), rédacteur, Pôle de l'audiovisuel extérieur, Ministère des affaires étrangères et du développement international, Paris

Francis GUENON (M.), conseiller, Mission permanente, Genève

GABON

Edwige KOUMBY MISSAMBO (Mme), premier conseillère, Mission permanente, Genève

GÉORGIE/GEORGIA

Ana GOBECHIA (Ms.), Head, International Affairs Unit, National Intellectual Property Center of Georgia (SAKPATENTI), Mtskheta

GHANA

Alexander GRANT NTRAKWA (Mr.), Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Joseph OWUSU-ANSAH (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

GRÈCE/GREECE

Christina VALASSOPOULOU (Ms.), First Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Sotiria KECHAGIA (Ms.), Intern, Permanent Mission, Geneva

GUATEMALA

Genera GOMEZ PINEDA DE ESTRADA (Sr.), Responsable de Registro de Obras, Departamento Derecho de Autor, Guatemala

Flor de María GARCÍA DIAZ (Sra.), Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

HAÏTI/HAITI

Emmelie CIRIAQUE MILCE PROPHETE (Mme), directrice générale, Bureau haïtien du droit d'auteur, Ministère de la communication et de la culture, Port-au-Prince

HONDURAS

Giampaolo RIZZO (Sr.), Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Carlos ROJAS SANTOS (Sr.), Representante Permanente Alterno, Misión Permanente, Ginebra

Dennis ORELLANA (Sr.), Asesor, General de la Propiedad Intelectual, Tegucigalpa

Carla DE VELASCO (Sra.), Interno, Misión Permanente, Ginebra

HONGRIE/HUNGARY

Péter MUNKÁCSI (Mr.), Senior Adviser, Department for Codification of Competition, Consumer Protection and Intellectual Property, Ministry of Justice, Budapest

Peter Csaba LABODY (Mr.), Head of Department, Copyright Department, Hungarian Intellectual Property Office (HIPO), Budapest

Anna NAGY (Ms.), Legal Officer, Copyright Department, Hungarian Intellectual Property Office (HIPO), Budapest

Adrienn TIMAR (Ms.), Legal Officer, Copyright Department, Hungarian Intellectual Property Office, Budapest

INDE/INDIA

Virander Kumar PAUL (Mr.), Ambassador, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Sushil SATPUTE (Mr.), Director, Department of Industrial Policy and Promotion, Ministry of Commerce and Industry, New Delhi

Sumit SETH (Mr.), First Secretary, Economic Affairs, Permanent Mission, Geneva

INDONÉSIE/INDONESIA

Erni WIDHYASTARI (Ms.), Ministry of Law and Human Rights, Jakarta

Erry PRASETYO (Mr.), Third Secretary, Permanent Mission to World Trade Organization (WTO), Geneva

Faizal Chery SIDHARTA (Mr.), Counsellor, Permanent Mission to World Trade Organization (WTO), Geneva

IRAN (RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE D')/IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF)

Ladan HEYDARI (Ms.), Director General, Legal Office and Intellectual Property Affairs, Ministry of Culture and Islamic Guidance, Tehran

Ghaderi MARYAMSADAT (Ms.), Adviser, Deputy of Intellectual Property, Ministry of Justice, Tehran

Gholamreza RAFIEI (Mr.), Attorney and Legal Advisor, Iran Broadcasting, Tehran

Reza DEHGHANI (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

IRAQ

Jaber AL-JABERI (Mr.), Senior Deputy Minister, Ministry of Culture, Baghdad

Baqir RASHEED (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

IRLANDE/IRELAND

Michael GAFFEY (Mr.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Declan MORRIN (Mr.), Director, Intellectual Property, Department of Business, Enterprise and Innovation, Dublin

ISRAËL/ISRAEL

Dan ZAFRIR (Mr.), Advisor, Permanent Mission, Geneva

Judith GALILEE METZER (Ms.), Counselor, Permanent Mission, Geneva

ITALIE/ITALY

Vittorio RAGONESI (Mr.), Legal Adviser, Ministry of Culture, Rome

Matteo EVANGELISTA (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Claudio DEL NOBLETTO (M.), Intern, Permanent Mission, Geneva

JAMAÏQUE/JAMAICA

Sheldon BARNES (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

JAPON/JAPAN

Takayuki HAYAKAWA (Mr.), Deputy Director, International Affairs Division, Agency for Cultural Affairs, Tokyo

Yuichi ITO (Mr.), Deputy Director, Intellectual Property Affairs Division, Ministry of Foreign Affairs, Tokyo

Yuki NAKAJO (Mr.), Legal Advisor for International Copyrights, Agency for Cultural Affairs, Tokyo

Ryohei CHIJIIWA (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

JORDANIE/JORDAN

Ahmad AL-KHALAILEH (Mr.), Supervisor, Copyright Protection Office, Department of National Library, Culture, Jordan

KENYA

Sharon CHAHALE (Ms.), Deputy Chief Legal Counsel, Kenya Copyright Board (KECOBO), Nairobi

Peter KAMAU (Mr.), Counselor, Permanent Mission, Geneva

Stanley MWENDIA (Mr.), Expert, Permanent Mission, Geneva

KOWEÏT/KUWAIT

Abdulaziz TAQI (Mr.), Commercial Attaché, Permanent Mission, Geneva

LETTONIE/LATVIA

Linda ZOMMERE (Ms.), Senior Legal Advisor, Copyright Unit, Ministry of Culture, Riga

Liene GRIKE (Ms.), Advisor, Permanent Mission, Geneva

LIBAN/LEBANON

Suzanne EL HAJJ (Ms.), Intellectual Property Specialist, Ministry of Economy and Trade, Beirut

LITUANIE/LITHUANIA

Gabrielė VOROBJOVIENĖ (Ms.), Chief Specialist, Copyright Division, Ministry of Culture, Vilnius

Renata RINKAUSKIENE (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

MALAISIE/MALAYSIA

Mohamed FAIRUZ MOHD PILUS (Mr.), Director, Copyright Division, Intellectual Property Corporation, Kuala Lumpur

Musa NOOR ALIFF (Mr.), Assistant Director, Copyright Division, Intellectual Property Corporation, Kuala Lumpur

Priscilla Ann YAP (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

MALAWI

Mutty Leonard ABISHAI MUNKHONDIA (Mr.), Licensing Manager, Copyright Society of Malawi, (COSOMA), Ministry of Civic Education, Culture and Community Development, Lilongwe

MALI

Andogoly GUINDO (M.), secrétaire général, Ministère de la culture, Bamako

Aïda Kone DIALLO (Mme), directrice générale, Bureau malien du droit d'auteur, Ministère de la culture, Bamako

Amadou Opa THIAM (M.), conseiller, Mission permanente, Genève

MAROC/MOROCCO

Ismail MENKARI (M.), directeur général, Bureau marocain de droit d'auteur (BMDA), Ministère de la culture et de la communication, Rabat

MAURITANIE/MAURITANIA

Salka MINT BILAL YAMAR (Mme), ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

MEXIQUE/MEXICO

Jorge LOMÓNACO (Sr.), Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Juan Raúl HEREDIA ACOSTA (Sr.), Embajador, Representante Permanente Alterno, Misión Permanente, Ginebra

Manuel GUERRA (Sr.), Director General, Instituto Nacional del Derecho de Autor (INDAUTOR), Ciudad de México

Adriana ZUÑIGA CRUZ (Sra.), Coordinadora, Departamental de Resoluciones de Visitas de Inspección de Infracciones en Materia de Comercio, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), Ciudad de México

María del Pilar ESCOBAR BAUTISTA (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

MONACO

Gilles REALINI (M.), premier secrétaire, Mission permanente, Genève

MYANMAR

MOE MOE Thwe (Ms.), Deputy Director General, Intellectual Property Department, Ministry of Education, Nay Pyi Taw

NÉPAL/NEPAL

Bharat MANI SUBEDI (Mr.), Joint Secretary, Culture Division, Ministry of Culture, Tourism and Civil Aviation, Kathmandu

Ghanshyam UPADHYAYA (Mr.), Joint Secretary, Tourism Promotion, Ministry of Culture, Tourism and Civil Aviation, Kathmandu

NIGÉRIA/NIGERIA

Michael Okon AKPAN (Mr.), Head, Regulatory Department, Copyright Commission, Federal Secretariat, Abuja

Chichi UMESI (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

NOUVELLE-ZÉLANDE/NEW ZEALAND

Katrina SUTICH (Ms.), Senior Policy Advisor, Commerce, Consumer and Communications Branch, Ministry of Business, Innovation and Employment, Wellington

OMAN

Badriya AL RAHBI (Ms.), Head, Copyright Section, Intellectual Property Office, Ministry of Commerce and Industry, Muscat

OUGANDA/UGANDA

Susan Marian ATENGO WEGOYE (Ms.), Director, Legal Affairs, Uganda Communications Commission, Ministry of Foreign Affairs, Kampala

Ruth Kanyana BAKIIRA KIBUUKA (Ms.), Manager, Content Development, Uganda Communications Commission, Kampala

George TEBAGANA (Mr.), Adviser, Permanent Mission, Geneva

OUZBÉKISTAN/UZBEKISTAN

Abdumumin YULDASHOV (Mr.), Chief Specialist, Copyright and Licensing, Agency on Intellectual Property of the Republic of Uzbekistan, Tashkent

PAKISTAN

Farukh AMIL (Mr.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Tahr Hussaine ANDRABI (Mr.), Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Zunaira LATIF (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

PANAMA

Krizia MATTHEWS (Sra.), Représentante Permanente Alterna, Misión Permanente, Ginebra

PAYS-BAS/NETHERLANDS

Cyril Bastiaan VAN DER NET (Mr.), Legal Adviser, Ministry of Security and Justice, The Hague

PHILIPPINES

Louie Andrew CALVARIO (Mr.), Attorney, Office of the Director General, Intellectual Property Office, Taguig

Josephine MARIBOJOC (Ms.), Assistant Secretary, Legal Affairs, Department of Education, Pasig City, Manila

Arnel TALISAYON (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Jayroma BAYOTAS (Ms.), Attaché, Permanent Mission, Geneva

POLOGNE/POLAND

Karol KOŚCIŃSKI (Mr.), Director, Department of Intellectual Property and Media, Ministry of Culture and National Heritage, Warsaw

Kinga SZELENBAUM (Ms.), Specialist, Department of Intellectual Property and Media, Ministry of Culture and National Heritage, Warsaw

Agnieszka HARDEJ-JANUSZEK (Ms.), First Counsellor, Permanent Mission, Geneva

PORTUGAL

João PINA DE MORAIS (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Carlos MOURA-CARVALHO (Mr.), Strategic Cabinet, Ministry of Culture, Lisbon

RÉPUBLIQUE DE CORÉE/REPUBLIC OF KOREA

PARK Kwang Seon (Mr.), Judge, Seoul

HA Dong Chul (Mr.), Korean Broadcasting System, Paju

KIM Hyechang (Mr.), Director, Korean Copyright Commission, Jingju

LEE Jinntae (Mr.), Senior Researcher, Korean Copyright Commission, Jinju

JUNG DAE SOON (Mr.), Counselor, Permanent Mission, Geneva

NHO Yu Kyong (Ms.), Counselor, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE DE MOLDOVA/REPUBLIC OF MOLDOVA

Marin CEBOTARI (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE DÉMOCRATIQUE POPULAIRE LAO/LAO PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC

Phommala NANTHAVONG (Mr.), Director, Copyright Division, Vientiane

RÉPUBLIQUE TCHÈQUE/CZECH REPUBLIC

Adéla FALADOVÁ (Ms.), Deputy Director, Copyright Department, Ministry of Culture, Prague

ROYAUME-UNI/UNITED KINGDOM

Roslyn LYNCH (Ms.), Director, Copyright and Enforcement, Intellectual Property Office, London

Robin STOUT (Mr.), Deputy Director, Copyright and Enforcement Directorate, United Kingdom Intellectual Property Office (UKIPO), Newport

Neil COLLETT (Mr.), Head, European and International Copyright, Copyright and Intellectual Property Enforcement Directorate, United Kingdom Intellectual Property Office (UKIPO), Newport

Rhian DOLEMAN (Ms.), Senior Copyright Policy Advisor, Copyright and Intellectual Property Enforcement Directorate, United Kingdom Intellectual Property Office (UKIPO), Newport

Faizul AZMAN (Mr.), Senior Policy Advisor, Intellectual Property Office, London

SAINT-SIÈGE/HOLY SEE

Carlo Maria MARENGHI (Ms.), Attaché, Permanent Mission, Geneva

SÉNÉGAL/SENEGAL

Abdoul Aziz DIENG (M.), conseiller technique, Ministère de la culture et de la communication, Dakar

SEYCHELLES

Beryl Marie-Nella ONDIEK (Ms.), Director, National Museums, Department of Culture, Ministry of Youth, Sports and Culture, Victoria, Mahé

Cecille Philomena Juliana KALEBI (Ms.), Principal Secretary, Office of the Principal Secretary, Department of Culture, Ministry of Youth, Sports and Culture, Victoria, Mahé

Sybil Jones LABROSSE (Ms.), Director, Office of the Registrar of Copyrights, Department of Culture, Ministry of Youth, Sports and Culture, Victoria, Mahé

SINGAPOUR/SINGAPORE

Daren TANG (Mr.), Chief Executive, Intellectual Property Office of Singapore (IPOS), Singapore

Hui LIM (Ms.), Manager, International Engagement Department, Intellectual Property Office of Singapore (IPOS), Singapore

Diyanah BAHARUDIN (Ms.), Senior Legal Counsel, Legal Department, Intellectual Property Office, Singapore

SLOVAQUIE/SLOVAKIA

Jakub SLOVÁK (Mr.), Legal Adviser, Media, Audiovisual and Copyright Department, Copyright Unit, Ministry of Culture, Bratislava

Anton FRIC (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

SUISSE/SWITZERLAND

Ulrike Irene HEINRICH (Mme), conseillère juridique, Division du droit et affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle, Berne

Lena LEUENBERGER (Mme), conseillère juridique, Division du droit et affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle, Berne

Reynald VEILLARD (M.), conseiller juridique, Division du droit et affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle, Berne

THAÏLANDE/THAILAND

Vipatboon KLAOSOONTORN (Ms.), Senior Legal Officer, Department of Intellectual Property, Copyright Office, Ministry of Commerce, Bangkok

TRINITÉ-ET-TOBAGO/TRINIDAD AND TOBAGO

Garvin PETTIER (Mr.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

TUNISIE/TUNISIA

Sami NAGGA (M.), ministre plénipotentiaire, Mission permanente, Genève

MEHDI NAJAR (M.), directeur, cellule de gouvernance, Ministère des affaires culturelles - organisme tunisien des droits d'auteur et des droits voisins (OTDAV), Tunis

TURKMÉNISTAN/TURKMENISTAN

Menli CHOTBAYEVA (Ms.), Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

TURQUIE/TURKEY

Tuğba GÜNDOĞAN (Ms.), Expert, General Directorate of Copyright, Ministry of Culture and Tourism, Ankara

UKRAINE

Petro IVANENKO (Mr.), Director, Innovation and Information Development, Ukrainian Intellectual Property Institute (UKRPATENT), Ministry of Economic Development and Trade State Enterprise, Kyiv

Iryna KUZMOVA (Ms.), Deputy Head, Department of Copyright, Ukrainian Intellectual Property Institute (UKRPATENT), Ministry of Economic Development and Trade State Enterprise, Kyiv

URUGUAY

Silvia PÉREZ DÍAZ (Sra.), Presidenta Consejera de Derecho de Autor, Montevideo

VENEZUELA (RÉPUBLIQUE BOLIVARIENNE DU)/VENEZUELA (BOLIVARIAN REPUBLIC OF)

Genoveva CAMPOS DE MAZZONE (Sra.), Consejero, Misión Permanenente, Ginebra

VIET NAM

Bui Thi Kim PHUONG (Ms.), Deputy Head, Administration Department, Copyright Office, Ministry of Culture, Sports and Tourism, Hanoi

ZIMBABWE

Rangarirayi Monica CHIKWENE (Ms.), Senior Law Officer/Research, Policy and Legal Research, Ministry of Justice, Legal and Parliamentary Affairs, Harare

II. OBSERVATEURS/OBSERVERS

PALESTINE

Ibrahim MUSA (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

III. DÉLÉGATIONS MEMBRES SPÉCIALES/SPECIAL MEMBER DELEGATIONS

UNION EUROPÉENNE (UE)*/EUROPEAN UNION (EU)*

Peter SØRENSEN (Mr.), Ambassador, Head of Delegation of the European Union to the United Nations, Geneva

Carl HALLERGÅRD (Mr.), Ambassador, Deputy Head of Delegation of the European Union to the United Nations, Geneva

Tomić TAJANA (Ms.), Head, Service for Copyright and Common Legal Affairs, State Intellectual Property Office, Zagreb

Agata GERBA (Ms.), Acting Deputy Head of Unit, Copyright Unit, Directorate General for Communications Networks, Content and Technology European Commission, Brussels

Thomas EWERT (Mr.), Legal and Policy Officer, Digital Economy and Coordination, European Commission, Brussels

Oliver HALL-ALLEN (Mr.), First Counsellor, Permanent Delegation, Geneva

Jonas HÅKANSSON (Mr.), Assistant, Delegation of the European Union to the United Nations, Geneva

Alice PAROLI (Ms.), Intern, Delegation of the European Union to the United Nations, Geneva

* Sur une décision du Comité permanent, la Communauté européenne a obtenu le statut de membre sans droit de vote.

* Based on a decision of the Standing Committee, the European Community was accorded member status without a right to vote.

IV. ORGANISATIONS INTERGOUVERNEMENTALES/ INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

CENTRE SUD (CS)/SOUTH CENTRE (SC)

Viviana MUÑOZ TELLEZ (Ms.), Coordinator, Development, Innovation and Intellectual Property Programme, Geneva

Nirmalya SYAM (Mr.), Programme Officer, Innovation and Access to Knowledge Programme, Geneva

Mirza ALAS PORTILLO (Ms.), Research Associate, Development, Innovation and Intellectual Property Programme, Geneva

EURASIAN ECONOMIC COMMISSION (EEC)

Alibek ZHIBITAYEV (Mr.), Counsellor, Business Development Department, Moscow

Regina KOVALEVA (Ms.), Business Development Department, Moscow

LIGUE DES ÉTATS ARABES (LAS)/LEAGUE OF ARAB STATES (LAS)

Zoubida ZIANI (Ms.), Counsellor, Chargé d'affaires, Permanent Delegation, Geneva

Mostafa AWAD (Mr.), Member, Permanent Delegation, Geneva

ORGANISATION MONDIALE DU COMMERCE (OMC)/WORLD TRADE ORGANIZATION (WTO)

Wolf MEIER-EWERT (Mr.), Counsellor, Geneva

Hannu WAGER (Mr.), Counsellor, Intellectual Property Division, Geneva

ORGANISATION RÉGIONALE AFRICAINE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (ARIPO)/AFRICAN REGIONAL INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (ARIPO)

Maureen FONDO (Ms.), Head, Copyright and Related Rights, Harare

UNION AFRICAINE (UA)/AFRICAN UNION (AU)

Georges-Rémi NAMEKONG (M.), ministre conseiller, Délégation permanente, Genève

V. ORGANISATIONS NON GOUVERNEMENTALES/ NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

African Library and Information Associations and Institutions (AfLIA)
Helena ASAMOAH-HASSAN (Ms.), Executive Director, Accra

Agence pour la protection des programmes (APP)
Didier ADDA (M.), conseil en propriété industrielle, Paris

Alianza de Radiodifusores Iberoamericanos para la Propiedad Intelectual (ARIPI)
José Manuel GÓMEZ BRAVO (Sr.), Delegado, Madrid
Felipe SAONA, Delegado (Sr.), Zug
Armando MARTÍNEZ (Sr.), Delegado, Ciudad de México

American Bar Association (ABA)
June BESEK (Ms.), American Bar Association Representative, New York

Archives and Records Association (ARA)
Susan CORRIGAL (Ms.), Chief Executive, Taunton, England

Associación Argentina de Intérpretes (AADI)
Susana RINALDI (Sra.), Directora de Relaciones Internacionales, Buenos Aires
Jorge BERRETA (Sr.), Consultor de Asuntos Internacionales, Buenos Aires
Alfredo PIRO (Sr.), Consultor de Asuntos Internacionales, Relaciones Internacionales, Buenos Aires

Association de gestion internationale collective des œuvres audiovisuelles (AGICOA)/Association for the International Collective Management of Audiovisual Works (AGICOA)
Chrisopher MARCICH (Mr.), President, Geneva

Association des télévisions commerciales européennes (ACT)/Association of Commercial Television in Europe (ACT)
Agnieszka HORAK (Ms.), Director of Legal and Public Affairs, Brussels

Association européenne des étudiants en droit (ELSA International)/European Law Students' Association (ELSA International)
Thomas KUSTER (Mr.), Head of Delegation, Brussels
Clementina Laura CEZZI (Ms.), Delegate, Brussels
Hendrik HEESEN (Mr.), Delegate, Brussels
Juliette PETIT (Ms.), Delegate, Brussels
Karolina WOŹNIAK (Ms.), Delegate, Brussels

Asociación internacional de radiodifusión (AIR) /International Association of Broadcasting (IAB)
Juan ANDRÉS LERENA (Sr.) Director General, Montevideo
Edmundo REBORA (Sr.), Miembro, Montevideo
Jorge BACA-ALVAREZ (Sr.), Miembro del grupo de Trabajo sobre Derecho de Autor, Montevideo
Nicolás NOVOA (Sr.), Miembro del grupo de Trabajo sobre Derecho de Autor d, Montevideo
Patricia SERAPHICO (Sra.), Membro, Montevideo

Association internationale des éditeurs scientifiques, techniques et médicaux (STM)/International Association of Scientific Technical and Medical Publishers (STM)
André MYBURGH (Mr.), Attorney, Basel
Ted SHAPIRO (Mr.), Attorney, Brussels

Association internationale pour la protection de la propriété intellectuelle (AIPPI)/International Association for the Protection of Intellectual Property (AIPPI)
Shiri KASHER-HITIN (Ms.), Observer, Zurich
Sanaz JAVADI (Ms.), Observer, Zurich

Association littéraire et artistique internationale (ALAI)/International Literary and Artistic Association (ALAI)
Victor NABHAN (Mr.), Past President, Paris

Canadian Copyright Institute (CCI)
Glenn ROLLANS (Mr.), Canadian Copyright Institute Representative, Edmonton

Central and Eastern European Copyright Alliance (CEECA)
Mihály FICSOR (Mr.), Chairman, Budapest

Centre de recherche et d'information sur le droit d'auteur (CRIC)/Copyright Research and Information Center (CRIC)
Shinichi UEHARA (Mr.), Visiting Professor, Graduate School of Kokushikan University, Tokyo

Centre for Internet and Society (CIS)
Anubha SINHA (Ms.), Programme Officer, Delhi

Chamber of Commerce and Industry of the Russian Federation (CCIRF)
Elena KOLOKOLOVA (Ms.), Representative, Moscow

Civil Society Coalition (CSC)
Coralie DE TOMASSI (Ms.), Fellow, New York

Comité "acteurs, interprètes" (CSAI)/Actors, Interpreting Artists Committee (CSAI)
José Maria MONTES (Sr.), Asesor, Madrid
Andrew PRODGER (Sr.), Asesor, Madrid

Communia
Teresa NOBRE (Ms.), Copyright Expert, Lisbon

Confédération internationale des éditeurs de musique (CIEM)/International Confederation of Music Publishers (ICMP)
Coco CARMONA (Ms.), Director General, Brussels
Ger HATTON (Ms.), Adviser, Brussels

Confédération internationale des sociétés d'auteurs et compositeurs (CISAC)/International Confederation of Societies of Authors and Composers (CISAC)
Adriana MOSCOSO DEL PRADO (Ms.), Director, Legal and Public Affairs, Neuilly-sur-Seine
Leonardo DE TERLIZZI (Mr.), Senior Legal Advisor, Neuilly-sur-Seine

Conseil des éditeurs européens (EPC)/European Publishers Council (EPC)
Jens BAMMEL (Mr.), Observer, Geneva

Conseil de coordination des associations d'archives audiovisuelles (CCAAA)/Co-ordinating Council of Audiovisual Archives Associations (CCAAA)
Eric HARBESON (Mr.), Observer, Boulder

Conseil international des archives (CIA)/International Council on Archives (ICA)
Didier GRANGE (Mr.), Special Counsellor, Geneva
Jean DRYDEN (Ms.), Copyright Policy Expert, Toronto

Corporación Latinoamericana de Investigación de la Propiedad Intelectual para el Desarrollo (Corporación Innovarte)
Luis VILLARROEL (Sr.), Director, Santiago
Carolina TORO BRAGG (Sr.), Counsellor, Santiago

Creative Commons Corporation
Meredith JACOB (Ms.), Public Lead, Washington D.C

Digital Video Broadcasting (DVB)
Carter ELTZROTH (Mr.), Legal Director, Geneva

Electronic Information for Librairies (eIFL.net)
Teresa HACKETT (Ms.), Vilnius

European Bureau of Library, Information and Documentation Associations (EBLIDA)
Vincent BONNET (Mr.), Director, The Hague

European Visual Artists (EVA)
Carola STREUL (Ms.), Secretary General, Brussels
Bo TIEDAL (Mr.), Head, Collective Rights Management, Stockholm
Thierry FEUZ (Mr.), Visual Artists, Stockholm

Fédération canadienne des associations de bibliothèques (FCAB)/Canadian Federation of Library Associations (CFLA)
Christina DE CASTELL (Ms.), Vice Chair, Copyright Committee, Vancouver

Fédération européenne des sociétés de gestion collective de producteurs pour la copie privée audiovisuelle (EUROCOPYA)
Yvon THIEC (Mr.), General Delegate, Brussels
Nicole LA BOUVERIE (Ms.), Representative, Brussels

Fédération ibéro-latino-américaine des artistes interprètes ou exécutants (FILAIE)/Ibero-Latin-American Federation of Performers (FILAIE)
Luis COBOS (Sr.), Presidente, Madrid
Alvaro HERNANDEZ-PINZON (Sr.), Miembro Comité Jurídico, Madrid
Paloma LÓPEZ (Sra.), Miembro del Comité Jurídico, Departamento Jurídico, Madrid
José Luis SEVILLANO (Sr.), Presidente del Comité Técnico, Madrid
Maria OSÉ RUBIO (Sra.), Miembro, Madrid

Fédération internationale de la vidéo (IFV)/International Video Federation (IVF)
Benoît MÜLLER (Mr.), Legal Advisor, Brussels
Scott MARTIN (Mr.), Consultant, Los Angeles

Fédération internationale de l'industrie phonographique (IFPI)/International Federation of the Phonographic Industry (IFPI)
Lauri RECHARDT (Mr.), Director of Licensing and Legal Policy, London
Laura MAZZOLA (Ms.), Senior Legal Adviser, Licensing and Legal Policy, London

Fédération internationale des acteurs (FIA)/International Federation of Actors (FIA)
Dominick LUQUER (Mr.), General Secretary, Brussels
Anna-Katrine OLSEN (Ms.), General Secretary, Copenhagen
Katja Elgaard HOLM (Ms.), President, Copenhagen
Bjørn HØBERG-PETERSEN (Mr.), Senior Legal Adviser, Copenhagen

Fédération internationale des associations de bibliothécaires et des bibliothèques (FIAB)/International Federation of Library Associations and Institutions (IFLA)
Winston TABB (Mr.), Sheridan Dean of University Libraries, Johns Hopkins University, Baltimore, MD
Tomas LIPINSKI (Mr.), Professor, Milwaukee, WI
Stephen WYBER (Mr.), IIDA, Manager Policy and Advocacy, The Hague
David RAMÍREZ-ORDÓÑEZ (Mr.), Policy advocate, The Hague
Ariadna MATAS CASADEVALL (Ms.), Member, The Hague

Fédération internationale des associations de producteurs de films (FIAPF)/International Federation of Film Producers Associations (FIAPF)
Kunle AFOLAYAN (Mr.), Film Producer, Lagos
Alain MODOT (Mr.), Advisor, Paris
Bertrand MOULLIER (Mr.), Senior Advisor International Affairs, London
Bankole SODIPO (Mr.), Professor, Lagos
Tonye PRINCEWILL (Mr.), Expert, Lagos

Fédération internationale des journalistes (FIJ)/International Federation of Journalists (IFJ)
Mike HOLDERNESS (Mr.), Chair, Authors' Rights Expert Group, London

Fédération internationale des musiciens (FIM)/International Federation of Musicians (FIM)
Benoit MACHUEL (Mr.), General Secretary, Paris

Fédération internationale des organismes gérant les droits de reproduction (IFRRO)/ International Federation of Reproduction Rights Organizations (IFRRO)
Caroline MORGAN (Ms.), Chief Executive Officer, Brussels

Federazione Unitaria Italiana Scrittori (FUIS)
Simone DI CONZA (Mr.), Director General, Rome
Katie WEBB (Ms.), International Co-director, London
Natale ROSSI (Mr.), President, Rome

Independent Film and Television Alliance (I.F.T.A)
Vera CASTANHEIRA (Ms.), Legal Advisor, Geneva

Instituto de Derecho de Autor (Instituto Autor)
Álvaro DÍEZ ALFONSO (Sr.), Coordinador, Madrid

International Authors Forum (IAF)
Luke ALCOTT (Mr.), Secretariat, London
Barbara HAYES (Ms.), Secretariat, London
Maureen DUFFY (Ms.), Author, London

International Council of Museums (ICOM)
Sophie DELEPIERRE (Ms.), Legal and Institutional Affairs Coordinator, Paris
Rina Elster PANTALONY (Ms.), Chair, Legal Affairs Committee, ICOM; Director, Copyright Advisory Services, Columbia University, New York, United States of America

Internationale de l'éducation (IE)/Education International (EI)
Nikola WACHTER (Ms.), Research Officer, Brussels

Karisma Foundation
Amalia TOLEDO-HERNÁNDEZ (Ms.), Project Coordinator, Bogota

Knowledge Ecology International, Inc. (KEI)
Thiru BALASUBRAMANIAM (Mr.), Knowledge Ecology International Europe, Geneva
James LOVE (Mr.), Director, Washington DC
Manon RESS (Ms.), Director, Information Society Projects, Washington D.C.

Latín Artis
Abel MARTIN VILLAREJO (Mr.), General Secretary, Madrid

Library Copyright Alliance (LCA)
Jonathan BAND (Mr.), Counsel, Washington, D.C.

Max-Planck Institute for Intellectual Property and Competition Law (MPI)
Silke VON LEWINSKI (Ms.), Professor, Munich

Motion Picture Association (MPA)
Katharina HIERSEMENZEL (Ms.), Senior Copyright Counsel, Brussels
Emilie ANTHONIS (Ms.), Vice-President, Government Affairs, Brussels

North American Broadcasters Association (NABA)
Erica REDLER (Ms.), Head of Delegation, Ottawa
Ian SLOTIN (Mr.), Senior Vice-President, Intellectual Property, Los Angeles

Organisation de la télévision ibéroaméricaine (OTI)/Ibero-American Television Organization (OTI)
José Manuel GÓMEZ BRAVO (Sr.), Delegado, Madrid

Program on Information Justice and Intellectual Property (PIJIP)
Sean FLYNN (Mr.), Associate Director, American University Washington College of Law, Washington, D.C
Allen ROCHA DE SOUZA (Mr.), Professor, Washington D.C

Scottish Council on Archives (SCA)
Victoria STOBO (Ms.), Expert, Glasgow

Sistema de Integración Centroamericana (SICA)
Dennis Alberto ORELLANA FLORES (Sr.), Experto, Dirección General de Propiedad Intelectual, Tegucigalpa

Society of American Archivists (SAA)
William MAHER (Mr.), Professor, Illinois

The Japan Commercial Broadcasters Association (JBA)
Megumi ENDO (Ms.), Deputy Director, Intellectual Properties and Copyrights Programming and Production Department, Fuji Television Network,Inc., Tokyo
Hiroyuki NISHIWAKI (Mr.), Senior Manager, Contract and Copyright department, TV Asahi Corporation, Tokyo
Yusuke YAMASHITA (Mr.), Assistant Director, Program Code and Copyright Division, Tokyo

Union de radiodiffusion Asie-Pacifique (URAP)/Asia-Pacific Broadcasting Union (ABU)
Bo YAN (Mr.), Director, Beijing
Junko OCHIAI (Ms.), Senior Manager, Copyright Division (NHK), Tokyo
Hirano MASATAKA (Mr.), Copyright Officer, Tokyo
Bulent HUSNU ORHUN (Mr.), Lawyer, Abu Delegate, Ankara
Seemantani SHARMA (Ms.), Legal and Intellectual Property Services Officer, Legal Department, Kuala Lumpur
Maruf OKUYAN (Mr.), Lawyer, Ankara
Alex KANG (Mr.), Munhwa Broadcastiong Corp., Seoul

Union européenne de radio-télévision (UER)/European Broadcasting Union (EBU)
Heijo RUIJSENAARS (Mr.), Head, Intellectual Property, Geneva
Bénédicte LUISIER (Ms.), Copyright adviser, Legal Department, Geneva

Union for the Public Domain (UPD)
Sebagala Meddu KAGGWA (Mr.), Head Multimedia and Content, Kampala

Union internationale des éditeurs (UIE)/International Publishers Association (IPA)
José BORGHINO (Mr.), Secretary General, Geneva
William BOWES (Mr.), Policy Director, Geneva
Simon LITTLEWOOD (Mr.), Member Executive Committee, Geneva
Henrique MOTA (Mr.), President FEP, Brussels
Rudy VANSCHOONBEEK (Mr.), Vice-President FEP, Brussels
Anne BERGMAN-TAHON (Ms.), Director FEP, Brussels
Stephen LOTINGA (Mr.), Director, Geneva
Hugo SETZER (Mr.), Vice-Preisdent, Geneva
Daniel FERNÁNDEZ (Mr.), Member, Executive Committee, Geneva
Michiel KOLMAN (Mr.), President, Geneva
Gerardus Wilhelmus Johannes DE HEUVEL (Mr.), Amsterdam
Rachel Claire MARTIN (Ms.), Manager, Amsterdam

VI. BUREAU/OFFICERS

Président/Chair:	Daren TANG (M./Mr.) (Singapour/Singapore)
Vice-présidents/Vice-Chairs:	Karol KOŚCIŃSKI (M./Mr.) (Pologne /Poland)
	Abdoul Aziz DIENG(M./Mr.) (Sénégal/Senegal)
Secrétaire/Secretary:	Michele WOODS (Mme/Ms.) (OMPI/WIPO)

VI. BUREAU INTERNATIONAL DE L'ORGANISATION MONDIALE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (OMPI)/
INTERNATIONAL BUREAU OF THE WORLD INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (WIPO)

Francis GURRY (M./Mr.), directeur général/Director General

Sylvie FORBIN (Mme/Ms.), Vice-directrice générale, Secteur du droit d'auteur et des industries de la création / Deputy Director General, Copyright and Creative Industries Sector

Michele WOODS (Mme/Ms.), directrice, Division du droit d'auteur, Secteur du droit d'auteur et des industries de la création /Director, Copyright Law Division, Copyright and Creative Industries Sector

Carole CROELLA (Mme/Ms.), conseillère principale, Division du droit d'auteur, Secteur du droit d'auteur et des industries de la création/Senior Counsellor, Copyright Law Division, Copyright and Creative Industries Sector

Geidy LUNG (Mme/Ms.), conseillère principale, Division du droit d'auteur, Secteur du droit d'auteur et des industries de la création /Senior Counsellor, Copyright Law Division, Copyright and Creative Industries Sector

Valérie JOUVIN (Mme/Ms.), conseillère juridique principale, Division du droit d'auteur, Secteur du droit d'auteur et des industries de la création/Senior Legal Counsellor, Copyright Law Division, Copyright and Creative Industries Sector

Paolo LANTERI (M./Mr.), juriste, Division du droit d'auteur, Secteur du droit d'auteur et des industries de la création/Legal Officer, Copyright Law Division, Copyright and Creative Industries Sector

Miyuki MONROIG (Mme/Ms.), juriste adjointe, Division du droit d'auteur, Secteur du droit d'auteur et des industries de la création/Associate Officer, Copyright Law Division, Copyright and Creative Industries Sector

Rafael FERRAZ VAZQUEZ (M./Mr.), juriste adjoint, Division du droit d'auteur Secteur du droit d'auteur et des industries de la création/Associate Legal Officer, Copyright Law Division, Copyright and Creative Industries Sector

[نهاية الوثيقة]